الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية

المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000–2010

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة **إشراف الدكتور :**

*** لبعل فطيمة** *** أ.د /الدكتور مفتاح صالح**

أعضاء لجنة المناقشة

_ الدكتور حامد نور الدين رئيسا_ جامعة بسكرة_
_ الأستاذ الدكتور مفتاح صالح مقررا _جامعة بسكرة_
_ الدكتور مرداوي كمال ممتحنا _جامعة قسنطينة_
_ الدكتور غالم عبد الله ممتحنا_جامعة بسكرة_

السنة الجامعية: 2011-2012

الشكـر و التقـدير

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل و الصلاة و السلام على

سيدنا محمد أشرف المرسلين

أتوجه بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام

إلى

الأستاذ المشرف على هذا العمل

كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

زملاء الدراسة

كل من ساعدنا حتى بكلمة طيبة

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى

والدي الكريمين حفظهما الله لي

إخوتي الأعزاء

كل الأهل سواء من الأب أو الأم

إلى صديقاتي الوفيات .

الملـخص

يعالج موضوع هذا البحث تنمية التجارة العربية البينية التي ركزت الجهودات العربية التكاملية على تحريرها و تنميتها دون تحقيق ذلك نظرا لعدة معوقات .

قد بنيت الدراسة على الإشكالية التالية : ما هو دور المناطق الحرة العربية في تنمية التجارة العربية البينية ؟

و بناء على الإشكالية المطروحة افترضنا أن المناطق الحرة العربية المشتركة إحدى الآليات التي يمكن أن تساهم بشكل ما في تنمية التجارة البينة العربية و بعد الدراسة و في ختام البحث وصلنا لجملة من النتائج أهمها :

- واقع التجارة العربية البينية الذي لا يتعدى 10 % لا يعبر عن درجة التكامل التي وصلت اليها الدول العربية.
- المناطق الحرة المشتركة تسهل الاجراءات و تمنح مزايا إدارية و مالية للمستثمرين من الدولتين ما يشجعهم على الاستثمار و يعزز التجارة بين الدولتين المشتركتين في تأسيس المنطقة ، و من جانب آخر وجدنا أن المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية عن طريق المراكز الجمركية بها تقوم بتسهيل الإجراءات و منح حوافز للمستثمرين تؤدي لتقليص هامش التكاليف ،و قد انعكس نشاطها بشكل ايجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى المرافقة لهذه الأنشطة الاستثمارية بالدولتين ، أما التجارة السورية الأردنية فهي ضعيفة رغم تحسنها الملحوظ .

الكلمات المفتاحية : التجارة العربية البينية ، التكامل العربي ،المناطق الحرة العربية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية .

Résumé

Cette recherche aborde la question du développement du commerce inter-arabe, qui a portée les efforts d'arabes d'intégration pour assurer sa liberté et son développement sans s'en rendre compte en raison de plusieurs contraintes. On' a construites notre étude sur la problématique suivante : Quel est le rôle des zones arabes libres dans le développement de commerce inter-arabe? sur la base du problématique à la main, nous supposons que les zones arabes communs un des mécanismes qui peuvent contribuer d'une certaine façon dans le développement commerce intre- arabe et après l'étude et la recherche on 'a conclues les résultats suivantes :

- La réalité de commerce inter-arabe qui ne dépasse pas 10%, ne tient pas compte du degré d'intégration économique atteint par les pays arabes

les zones franches communs afin de faciliter les procédures et donner des - avantages des investisseurs administratives et financières des deux pays pour encourager l'investissement et promouvoir le commerce entre les deux pays de l'articulation dans l'établissement de la région, et d'autre part nous avons constatés que la zone franche de la commune Syrie-Jordan avec les centres douaniers à facilité les procédures et donne des incitations pour les investisseurs conduisent à réduire la marge des coûts, et a renversé son activité de façon positive sur les autres secteurs économiques liés à cette activité d'investissement des deux états, tandis que le commerce Syrie-Jordan est faible malgré son bien évidemment amélioration .

.**Mots clés**: commerce inter-arabe, l'intégration de l'arabe, les zones arabes libres,la zone libre communs Syrai-Jordan.

Abstract

This research study the development of inter-Arab trade, which focused the efforts of Arab integration to ensure its freedom and its development without realizing it due to several constraints.

we constructed our study the following problem : : What is the role of the Arab free zones in the development of inter-Arab trade? based on the problem at hand, we suppose that the joint Arab free zones one of the mechanisms that can contribute in some way in the development of inter- Arab trade and after the study we have reached these results:

- The reality of inter-Arab trade which does not exceed 10% integration reached by the Arab countries.

-the free zones joint to facilitate the procedures and give advantages of administrative and financial investors from both countries to encourage investment and promote trade between the two countries in the establishment of the zone, and on the other hand we found that the free zone joint Syrian-Jordanian with the centers to ease customs procedures and provides incentives for investors tend to reduce the margin costs, and is reflected by its activity in a positive way to other economic sectors associated with this investment activities of two states.

while the Syria-Jordan trade is low despite its improvement obviously.

Key words: inter-Arab trade, Arab integration, Arab Free Zones, Free Zone, the joint Syrian-Jordanian.

فهرس

المحتويات

العنوان **الصفحة**

الشكر و التقدير..... 167

الاهداء.....
167

الملخص بالعربية.....
167

الملخص بالفرنسية.....
167

الملخص بالانجليزية..... 167

فهرس المحتويات.....
167

قائمة الجداول و الملاحق.....ix

المقدمة العامة [ص أ – ص ح]

تحديد اشكالية البحث.....ب

فرضيات البحث.....ت

تحديد اطار البحث.....ت

أسباب اختيار الموضوع.....ت

أهمية البحث.....ت

أهداف البحث.....ث

المنهج و الأدوت المستخدمة.....ث

صعوبات البحث.....**ث**

موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة.....**ث**

خطة و هيكل البحث.....**ح**

الفصل الأول : التكامل الاقتصادي العربي [ص1–ص43]

تمهيد.....**2**

المبحث الأول : مدخل للتكامل الاقتصادي.....**3**

المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي.....3

الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي.....3

أولا :تعريف التكامل الاقتصادي 3

ثانيا :درجات التكامل الاقتصادي 4

ثالثا : العوامل المساعدة على قيام التكامل الاقتصادي (مقوماته).....5

رابعا :أهداف و دوافع التكامل الاقتصادي 6

الفرع الثاني : آثار التكامل الاقتصاد.....7

أولا: آثار التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية 7

ثانيا : آثار التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي 9

المطلب الثاني : بعض تجارب التكامل الاقتصادي 9

الفرع الأول : أهم التكتلات الاقتصادية بالعالم 9

أولا :تجارب التكامل الاقتصادي بالقارة الأوروبية 9

ثانيا :تجارب التكامل الاقتصادي بالقارة الأمريكية.....12

ثالثا :تجارب التكامل الاقتصادي بالقارة الإفريقية.....13

رابعا :تجارب التكامل الاقتصادي بالقارة الآسيوية 14

الفرع الثاني : أثر التكتلات الاقتصادية على الدول العربية 17

المبحث الثاني : العمل العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي 18

المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي العربي 18

الفرع الأول : أهمية التكامل الاقتصادي العربي 18

أولا: خصائص و أوضاع الاقتصاد العربي 18

ثانيا: تحديات التي تواجه الاقتصاد العربي 20

الفرع الثاني : أهداف و دوافع التكامل الاقتصادي العربي 22

أولا :الأهداف و دوافع الاقتصادية 22

ثانيا :الأهداف و دوافع الغير الاقتصادية 22

الفرع الثالث : مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي 22

أولا :مقومات التكامل الاقتصادي العربي 23

ثانيا :معوقات التكامل الاقتصادي العربي 24

المطلب الثاني : تجارب التكامل الاقتصادي العربي 26

الفرع الأول : العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي 26

أولا :اتفاقية التبادل التجاري و الترانزيت سنة 1953.....26

ثانيا :اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين الأطراف المتعاقدة 26

ثالثا :اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي ضمت دول الجامعة العربية سنة 1957.....26

رابعا :السوق العربية المشتركة 1964.....27

خامسا :اتفاقية الرساميل العربية و انتقالها بين البلدان العربية سنة 1970.....28

سادسا :اتفاقية تيسير التجارة و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981.....29

سابعا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا)1996.....29

الفرع الثاني : التجمعات الإقليمية الاقتصادي العربية 33

أولا : مجلس التعاون لدول الخليج.....33

ثانيا :مجلس التعاون العربي.....35

ثالثا :اتحاد المغرب العربي.....35

رابعا : اتفاقية أغادير الرباعية.....38

الفرع الثالث : الاتفاقيات الثنائية العربية.....39

أولا : الوحدة الاقتصادية السورية المصرية 1958.....40

ثانيا : التكلمل الزراعي بين مصر و السودان 1974-1985 41

ثالثا: اتفاق التعاون التجاري بين مصر و الكويت1989 42

رابعا : الاتفاقية المصرية اللبية 1990.....42

خامسا : اتفاقية تحرير التبادل بين مصر و الأردن 1996.....42

خلاصة الفصل.....43

الفصل الثاني : المناطق الحرة بالدول العربية[ص 44–ص 95]

تمهيد.....45

المبحث الأول : الجانب النظري للمناطق الحرة 46

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي 46

الفرع الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر 46

الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي غير مباشر.....47

الفرع الثالث : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية 48

المطلب الثاني : ماهية المناطق الحرة و أنواعها 50

الفرع الأول : ماهية المناطق الحرة 50

أولا :النشأة و التطور التاريخي للمناطق الحرة 50

ثانيا :تعريف المناطق الحرة 52

ثالثا :إدارة المناطق الحرة.....54

رابعا :خصائص المناطق الحرة 55

الفرع الثاني : أنواع المناطق الحرة.....55

أولا :حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها 56

ثانيا :حسب نوعية النشاط الممارس فيها 56

ثالثا :حسب عدد الدول المشاركة في انشاءها 59

رابعا :حسب منظمة wepza.....59

المطلب الثالث : أهداف مقومات و معوقات إنشاء المناطق الحرة 60

الفرع الأول : أهداف إنشاء المناطق الحرة.....60

الفرع الثاني : مقومات إنشاء المناطق الحرة.....62

الفرع الثالث : معوقات إنشاء المناطق الحرة.....64

أولا: معوقات الداخلية 64

ثانيا :معوقات الخارجية 66

المبحث الثاني :نماذج بعض المناطق الحرة بالدول العربية 67

المطلب الأول : المناطق الحرة بمصر و الامارات و الجزائر 67

الفرع الأول :المناطق الحرة بمصر.....67

أولا : دور المناطق الحرة المصرية في الاقتصاد المصري 68

ثانيا : أنواع المناطق الحرة بمصر.....71

الفرع الثاني : المناطق الحرة بالامارات.....77

أولا :العوامل المساعدة على انجاح المناطق الحرة بالامارات 77

ثانيا : الحوافز و الامتيازات بالمناطق الحرة بالامارات.....78

ثالثا : أهم المناطق الحرة بالامارات.....78

الفرع الثالث:المناطق الحرة بالجزائر.....81

أولا : فكرة إقامة المناطق الحرة بالجزائر 81

ثانيا : الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة بالجزائر.....83

ثالثا : الحوافز الممنوحة بالمنطقة الحرة بلارة بالجزائر.....83

رابعا : إلغاء المنطقة الحرة بلارة بالجزائر.....85

خامسا : العوامل المفسرة لعدم انطلاق أداء المنطقة الحرة بلارة في جذب الاستثمارات 86

المطلب الثاني : المناطق الحرة بسوريا و الأردن 86

الفرع الأول: المناطق الحرة بسوريا.....86

أولا : الاعفاءات و الحوافز في المناطق الحرة السورية.....87

ثانيا : تقييم عمل المناطق الحرة السورية (الواقع و معوقات).....88

الفرع الثاني : المناطق الحرة بالأردن 91

أولا : الاعفاءات و الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة بالأردن.....91

ثانيا : أنواع المناطق الحرة بالأردن.....92

المطلب الثالث : المشاكل التي تعاني منها المناطق الحرة بالدول العربية 94

خلاصة الفصل.....95

الفصل الثالث : التجارة الخارجية العربية [ص96–ص 146]

تمهيد.....97

المبحث الأول : التجارة الخارجية و البلدان العربية 98

المطلب الأول : دور التجارة الخارجية في التنمية 98

الفرع الأول : أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية 98

الفرع الثاني : العوامل التي تساعد التجارة الخارجية على تحقيق التنمية الاقتصادية 102

المطلب الثاني : علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية 103

الفرع الأول : ماهية منظمة التجارة العربية 103

أولا : تعريف بالمنظمة العالمية للتجارة 104

ثانيا :المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة 109

ثالثا: العضوية بالمنظمة العالمية للتجارة 110

الفرع الثاني : آثر منظمة العالمية لتجارة على اقتصاديات الدول العربية 111

المطلب الثالث :السياسات التجارية لدول العربية 114

الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية 114

أولا : السياسة الحمائية 114

ثانيا : سياسة حرية التجارة 118

الفرع الثاني :أهم السمات الرئيسية لسياسات التجارية بالدول العربية 119

أولا :السياسات التجارية بالدول العربية و تطورها 119

ثانيا : أهم الحواجز الجمركية و غير جمركية في الدول العربية 122

المبحث الثاني : أوضاع التجارة الخارجية العربية 123

المطلب الأول : خصائص التجارة الخارجية العربية خلال الفترة2000-2010.....123

الفرع الأول : التجارة الخارجية العربية خلال عقدي الثمانينات و التسعينات 123

الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية و نصيبها في التجارة العالمية .....,.....124

الفرع الثالث : اتجاه التجارة الخارجية العربية – مع العالم الخارجي و البينية – 126

أولا:اتجاه التجارة الخارجية العربية مع العالم الخارجي 130

ثانيا : اتجاه التجارة الخارجية العربية البينية 130

الفرع الرابع : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية 133

الفرع الخامس : تجارة الخدمات بالدول العربية 136

المطلب الثاني : معوقات و سبل تطوير التجارة العربية البينية 140

الفرع الأول : معوقات التجارة العربية البينية 140

أولا : المعوقات الداخلية 140

ثانيا : المعوقات الخارجية 143

الفرع الثاني : سبل تطوير التجارة العربية البينية 144

خلاصة الفصل 146

الفصل الرابع : دراسة حالة المنطقة الحرة الأردنية السورية و دورها في تنمية التجارة البلدين 2000–2010

[ص147 – ص 179]

تمهيد.....148

المبحث الأول : المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية و دورها في تنمية التجارة بين سوريا و الأردن 149

المطلب الأول : المناطق الحرة المشتركة بالدول العربية 149

الفرع الأول : أهمية المناطق الحرة المشتركة بالدول العربية 149

الفرع الثاني : بعض تجارب المناطق الحرة بالدول العربية 150

الفرع الثالث : سبل تطوير و تفعيل المناطق الحرة المشتركة العربية 151

المطلب الثاني : المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية.....152

الفرع الأول : ماهية المنطقة الحرة الأردنية السورية 152

أولا : تعريف بالمنطقة 152

ثانيا :الهيكل التنظيمي للمنطقة 153

ثالثا :أهداف المنطقة 153

رابعا :المزايا و الحوافز و التسهيلات بالمنطقة 154

خامسا :تطور أداء المنطقة 155

سادسا :أثر تطور النشاط الاستثماري بالمنطقة على القطاعات المرافقة لهذه النشاطات 156

الفرع الثاني : كيفية مساهمة المنطقة الحرة المشتركة في تنمية التجارة بين الأردن و سوريا 156

المبحث الثاني: التجارة الخارجية السورية الأردنية 158

المطلب الأول : اتفاقيات التجارية بين سوريا و الأردن 158

المطلب الثاني : خصائص التجارة الخارجية السورية و الأردنية 159

الفرع الأول : خصائص التجارة السورية 159

أولا :تطور و اتجاهات التجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2000-2010 159

ثانيا :الهيكل السلعي للتجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2000-2007.....163

ثالثا :التجارة العربية البينية السورية 164

الفرع الثاني : خصائص التجارة الخارجية الأردنية 168

أولا:تطور و اتجاهات التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة 2000-2010 168

ثانيا : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة 2000-2007 171

ثالثا: التجارة العربية البينية الأردنية.....172

الفرع الثالث : تطور التجارة السورية الأردنية خلال الفترة 2000-2010.....177

خلاصة الفصل.....179

الخاتمة العامة [ص 180– ص185]

الخلاصة العامة للبحث.....181

نتائج البحث.....181

نتائج اختبار الفرضيات.....183

التوصيات و الاقتراحات.....184

آفاق البحث.....185

الملاحق.....[ص 186- ص210]

قائمة المراجع.....[ص 211- ص 220]

قائمة

الجداول و الملاحق

1–قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة 2000-2010	124
02	اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية – الصادرات العربية-	127
03	اتجاه التجارة الخارجية العربية للدول العربية – الواردات العربية –	128
04	ترتيب الشركاء التجاريين لدول العربية خلال الفترة 2000-2010	129
05	أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2000-2010	129
06	الهيكل السلعي لتجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2000-2004	134
07	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2005-2010	135
08	الاستثمار والأداء المالي في المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية خلال الفترة 2000-2009	155
09	وردات السلعية السورية خلال الفترة 2000-2010	160
10	صادرات السلعية السورية خلال الفترة 2000-2010	161
11	الهيكل السلعي لصادرات السورية خلال الفترة 2000-2007	163
12	الهيكل السلعي لواردات السورية خلال الفترة 2000-2007	163
13	الوردات السلعية البينية العربية السورية خلال الفترة 2000-2010	165
14	الصادرات السلعية السورية الى الدول العربية 2000-2010	166
15	تطور الواردات السورية من الأردن خلال الفترة2000-2010	167

16	تطور الصادرات السلعية لسوريا الى الأردن خلال الفترة 2000-2010	168
17	واردات الأردن السلعية للفترة 2000-2010	169
18	صادرات الأردن السلعية للفترة 2000-2010	170
19	الهيكل السلعي لصادرات الأردن خلال الفترة 2000-2007	171
20	الهيكل السلعي للواردات الأردن خلال الفترة 2000-2007	172
21	الصادرات البينية العربية الأردنية للفترة 2000- 2010	173
22	الواردات البينية العربية الأردنية للفترة 2000-2010	174
23	تطور صادرات الأردنية الى سوريا خلال الفترة 2000-2010	176
24	تطور الواردات الأردنية من سوريا خلال الفترة2000-2010	176
25	قيم المتوسط الحسابي "أ "	177
26	قيم المتوسط الحسابي "ب "	177
27	تطور التجارة بين سوريا و الأردن	178

01	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2000	871

2- قائمة الملاحق

881	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2000	02
891	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2001	03
901	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2001	04
911	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2002	05
921	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2002	06
931	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2003	07
941	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2003	08
951	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2004	09
961	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2004	10
971	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2005	11
981	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2005	12
991	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2006	13
200	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2006	14
201	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2007	15
202	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2007	16
203	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2008	17
204	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2008	18
205	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار "سنة2009	19
206	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2009	20
207	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " مليون دولار سنة2010	21

208	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية " نسبة المئوية "سنة2010	22
209	موقع المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية	23
210	أهم الشركات في المنطقة الحرة السورية الأردنية سنة 2009	24
الصفحة	العنوان	الرقم

المقدمة

العامة

تحديد إشكالية البحث:

واجه الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال نصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل تجسد ظاهرة العولمة ، بروز التكتلات الاقتصادية التي أدت لتضاءل دور الاقتصاديات المنفردة و الصغيرة ، و منظمة التجارة العالمية كقائد لنظام التجاري العالمي خلفا للاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة – الجات– التي تعمل وفقا لعدد من المبادئ أبرزها عدم فرض أي نوع من القيود يعيق حرية التجارة ، اتجاه الدول النامية لتحرير تجارتها الخارجية و تحولها من إحلال الوردات الى الإنتاج من أجل التصدير .كل هذه التحولات تدل على أن العصر هو عصر الانفتاح الاقتصادي الذي تتشابك فيه الاقتصاديات و تصبح فيه أكثر ترابطا و تقاربا ، و الذي يرتكز على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال و التطور التكنولوجي السريع و المتلاحق .

و في ضوء هذه التحولات برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود و لا تعترف بالحدود السياسية و توفر امتيازات مغرية تجذب المستثمرين ، مما جعل الدول تسعى لأنشأها و توفير العوامل المساعدة على نجاحها ، بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي و دعم نموه بتحقيق جملة من الأهداف كزيادة النشاط التجاري الدولي ، التغلب على عقبة ضيق السوق ، وجذب الاستثمار الأجنبي لأجل التصدير باعتبار أن الاستثمار أحد أهم العوامل المولدة للنمو الاقتصادي ، و خلق مناصب الشغل

تبحث الدول العربية كباقي الدول النامية عن السبل التي تؤدي بها لتحسين أوضاعها الاقتصادية و الحصول على أكبر عائد ممكن من تفاعلها مع العالم الخارجي و الانفتاح الاقتصادي ، لذلك حظيت التجارة العربية البينية باهتمام الدول العربية كأحد المفاتيح التي تجعلها تنهض باقتصادياتها و تحقق التكامل الاقتصادي و في ظل العمل العربي المشترك تم ابرام العديد من الاتفاقيات لتنشيط و تحرير التبادل التجاري العربي منذ خمسينيات القرن الماضي أبرزها السوق العربية المشتركة و آخرها منطقة التجارة الحرة العربية التي تم الاعلان عنها سنة 1997 لكن هذه الاتفاقيات لم تكن كافية و ظلت التجارة العربية البينية محدودة أصبحت الكثير من الدول النامية تتخذ من المناطق الحرة وسيلة تجعلها تتأقلم مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي و في الوطن العربي فنجد البعض فيها كالإمارات ، الأردن ، سوريا ، مصر و غيرها أنشأت المناطق الحرة على أراضيها ، و هناك أيضا تعاون عربي في مجال إنشاء المناطق الحرة كالمنطقة الحرة المشتركة بين الأردن و سوريا.

و بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور المناطق الحرة العربية في تنمية التجارة العربية البينية ؟

و في محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة تستوقفنا الأسئلة التالية :

-ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي العربي و أنواعه و أهدافه و معوقاته ؟

-ما هي أهمية المناطق الحرة و ما أنواعها و أهدافها ؟

-ما هو واقع التجارة العربية البينية و ماهي معوقاتها و آفاق تطويرها ؟

-ما هو دور المنطقة الحرة الأردنية السورية في تنمية التجارة البينية بينهما ؟

فرضيات البحث :

لأجل دراسة الإشكالية المطروحة اعتمادنا على الفرضيات التالية و وضعناها قيد الاختبار:

-الدول العربية تحاول العمل لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

-للمناطق الحرة خصائص و مميزات تجعلها قادرة على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في الدول العربية.

-تواجه التجارة العربية البينية صعوبات في تطويرها .

- ساهمت المنطقة الحرة الأردنية السورية في تنمية التجارة بينهما .

تحديد إطار البحث :

و تشمل حدود دراستنا الدول العربية و ما يحيط بها و يؤثر عليها و بما أن موضوعنا هو المناطق الحرة و دورها في تنمية التجارة العربية البينية فتقتصر حدود دراستنا على المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية خلال الفترة الممتدة بين 2000 - 2010

أسباب اختيار الموضوع :

أما بالنسبة للأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع فهي:

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الدولي و الموضوع يدخل في صميم التخصص .

- انتشار المناطق الحرة بالعالم و سعي الدول العربية لإنشائها .

- محاولة دراسة العوامل و التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية .

أهمية البحث :

و قد بدت لنا أهمية الموضوع من خلال ما يلي :

تعتبر المناطق الحرة أدوات لزيادة حجم التبادل الدولي و جذب الاستثمارات و إنشائها بالدول العربية يتماشى و الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم هذا من جانب ،و من الجانب الأخر فالمناطق الحرة المشتركة تدعم العمل العربي المشترك و تعزز التجارة العربية البينية و تساهم في تقدم التكامل العربي و تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العربية ما يجعلها بموقف أفضل أمام التحولات الاقتصادية العالمية .

أهداف البحث :

و تهدف دراستنا للوقوف على مجموعة من النقاط أبرزها :

- التعرف على المناطق الحرة و أشكالها و أثرها على الاقتصاديات التي أنشئت على أراضيها .
- واقع التجارة العربية البينية .
- تطور المناطق الحرة بالدول العربية .
- إبراز دور المناطق الحرة المشتركة في تنمية التجارة العربية البينية .

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث :

و استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي لأجل تعريف و وصف المناطق الحرة و العناصر ذات الصلة بموضوعنا كمنظمة التجارة العالمية و التكامل الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي و غيرها ، المنهج التحليلي ،و إحصائيات صندوق النقد العربي التي استخدمناه كلما دعت الحاجة لها .

صعوبات البحث :

و قد واجهتنا في انجاز بحثنا عدة صعوبات منها :

- نقص المراجع التي تتناول المناطق الحرة و خاصة بين الدول العربية .
- نقص الإحصائيات خاصة الجديدة منها ما أعاق دراستنا وتسبب في تأخيرها .

موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة :

أما فيما يخص الدراسات السابقة فهي كما يلي :

- دراسة قام بها أوسرير منور بعنوان " المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية – دراسة تحليلية – " أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، تناول فيها التغيرات الاقتصادية العالمية و توصل الى أنها تصب في مجملها لتحرير التجارة و زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم مصادر التدفقات المعاصرة في البلدان النامية لذلك تلجأ هذه الدول لزيادة نصبيها من هذه التدفقات باستخدام العديد من الحوافز ، وقدم مجموعة من التجارب الدول النامية في إقامة المناطق الحرة كتجربة جبل علي بالإمارات العربية و توصل الى أن المناطق الحرة بالإمارات قد واكبت التطور الاقتصادي العالمي، تجربة الماكيلادور بالمكسيك و أما بالنسبة للجزائر فقد توصل إلى أن بإمكانها إقامة مناطق حرة لو أن الدراسات أقامها متخصصون في المناطق الحرة و لو يتم توفير المناخ الاستثماري المناسب .
- دراسة قام بها خليفة موراد بعنوان " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية – تجارب و تحديات – ." لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر-باتنة - ، كلية الحقوق سنة 2005- 2006 . التي توصل فيها إلى أن رغم ثراء مرجعية القانونية و المسار الطويل لتكامل الاقتصادي العربي إلى انه لم يتمكن من الوصول إلى المستوى الذي يسمح له بمسايرة التحديات الدولية و الإقليمية و تفادي انعكاساتها .

-دراسة قامت بها بجاوية سهام بعنوان " الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق تكامل الاقتصادي العربي " لنيل شهادة ماجستير في نقود و مالية جامعة الجزائر سنة 2005. توصلت فيها إلى أن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل أهمها اعتمادية الواسعة على الخارج، مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية،و على رغم من وضع تشريعات وقوانين تحث وتحفز المستثمر، سواء العربي أو الأجنبي، بالإضافة لجهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة فهي تبقى غير كافية، ،و حتى يكون لها فعالية في تحقيق الوحدة في التنظيمات الإدارية والقانونية، أي الوحدة في السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها خاصية من خصائص التكامل الاقتصادي، فعلى الدول العربية التعاون و إصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تساهم في إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي.

-دراسة قام بها عبيرات مقدم بعنوان " التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات منظمة التجارة العالمية " لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2001-2002. توصل فيها الى أن معظم

محاولات التكامل الاقتصادي العربي الثنائية أو الجماعية أو الإقليمية لم تقدم نتائج ايجابية و حالت دون جعل الدول العربية منتجة لغذاء و مكتفية ذاتيا على الأقل على الرغم من توفر موارد الزراعية و ان أهم ما يعيق تكامل العربي الزراعي عدم و جود ارادة سياسية اضافة لمعوقات الاقتصادية و طبيعية ، و الاستثمار العربي المشترك أحد دعائم التكامل العربي الزراعي ، و الانضمام و عدمه للمنظمة التجارة العالمية سيحقق خسائر لدول العربية لكن الانضمام سيقلل هذه الخسائر و يحقق بعض المكاسب لأن المنظمة تتحكم بأكثر من 90% من التجارة العالمية.

- دراسة التي قام بها الدكتور وليد عبد مولاه سنة 2009 و تناول فيها تدفقات التجارة ل 21 دولة عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990-2007 في محاولة لتقديم أثر كل من منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الاتحاد المغاربي ، اتفاقية أغادير 2004 ، في تحفيز التجارة العربية و فقا لنموذج موسع للجاذبية ، خلص في نهايتها أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أدت لتعزيز التجارة بين 17 دولة عربية مقارنة بمستوى التجارة البينية لمجموعة الدول العربية ، و لكن مستوى التجارة داخل المنطقة يبقى دون المستوى المرجو اذا ما قورن بما حققته العديد من الاتفاقات الاقليمية للتجارة حول العالم أو بمستوى التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير رغم حداثتها، يعزى هذا الفشل النسبي جزئيا الى ارتباط العديد من الدول العربية بدول خارج المنطقة بحكم التاريخ ، و باتفاقات التجارة البينية الحرة و كذلك الى ارتفاع التدفقات التجارية مع الكتل الاقتصادية الكبرى .

أما دراستنا فستتناول التكامل الاقتصادي العربي من خلال دراسة تنمية و تطوير التجارة العربية البينة عن طريق المناطق الحرة المشتركة ، معتمدة على المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية .

خطة و هيكل البحث :

قد اعتمادنا على الفصول التالية لدراسة الموضوع :

الفصل الأول خصصناه لتكامل الاقتصادي العربي فتناول أولا الجانب النظري لتكامل الاقتصادي ثم لأهم تجارب التكامل بالعالم و أثرها على الاقتصاديات العربية و بعدها التكامل الاقتصادي العربي أهميته و مقوماته و معوقاته و أخيرا تجارب التكامل الاقتصادي العربي .

الفصل الثاني خصصناه للمناطق الحرة بالدول العربية فتطرقنا أولا الاستثمار الأجنبي لما له من صلة مع المناطق الحرة ثم لتعريفها أنواعها ، شروط إقامتها ، ايجابيتها وسلبياتها، ثم تناولنا بعض المناطق الحرة بالدول العربية التالية الإمارات مصر ،الجزائر ،سوريا والأردن .

الفصل الثالث خاص بالتجارة الخارجية العربية حيث تناولنا أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم منظمة التجارة العالمية التي يتم في إطارها معظم المبادلات التجارية الدولية و أثرها على الاقتصاديات

العربية ، والسياسات التجارية التي اتبعتها الدول العربية ، و بعدها خصائص التجارة الخارجية العربية و سنركز على الفترة 2000-2010 ، من ضمنها التجارة العربية البينية ، معوقاتها و سبل تطويرها .

الفصل الرابع دراسة حالة المنطقة المشتركة الأردنية السورية و دورها في تنمية تجارة البلدين 2000-2010 – حيث تناولنا فيه أهمية المناطق الحرة المشتركة و تنولنا المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية كنموذج و بعدها تناولنا تطور التجارة الخارجية بين كل من الأردن و سوريا .

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد :

يبرز التكامل الاقتصادي في العصر الحالي بين مختلف دول العالم ، و أساسه قائم على هدم العوائق بين اقتصاديات الدول و التعاون و التضحية لأجل تحقيق منفعة متبادلة و استفادة من إمكانيات التي تملكها الدول و استغلالها بأمثل الطرق .

يحاول العالم اليوم الخروج من أزمة الاقتصادية الحالية حتى الاتحاد الأوربي الذي بلغ أعلى مستويات التكامل الاقتصادي مسته ، فما بالك باقتصاديات الدول العربية ،في ظل هذا الواقع و المستجدات الحاصلة على الساحة العربية فان محاولة التطرق للتكامل الاقتصادي العربي تعد مسألة ضرورية لأن التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية لا يمكن التعامل معها و الدول العربية تتجه نحو الفردية و القطرية .

بدأ التكامل الاقتصادي العربي مسيرته مع تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 ، قد ركز فيها على تسهيل و تحرير حركة التجارة البينية العربية فكانت له عدة محاولات.

في هذا الفصل سنتناول التكامل الاقتصادي من الجانب النظري و نتطرق للجانب التطبيقي له المتجسد في التكتلات الاقتصادية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، بعدها نتناول التكامل الاقتصادي العربي من خلال إبراز أهميته ، أهدافه،مقوماته، معوقاته تجارب التكامل الاقتصادي المختلفة التي شهدها العالم العربي .

المبحث الأول : مدخل للتكامل الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تنتشر فكرة التكامل الاقتصادي الى أن أصبحت السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في العالم ،و في هذا المبحث سنحاول التعرف على التكامل الاقتصادي من الجانب النظري في المطلب الأول ثم نماذج تجارب التكامل الاقتصادي المتجسدة بين دول العالم في المطلب الثاني .

المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي

أصبحت جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية تسعي لتحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي لذلك سنتناول في هذا المطلب تعريف التكامل الاقتصادي ، درجاته ، مقوماته ، أهدافه وكذا أثره على كل من التجارة الدولية و الاستثمار .

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

عند سماع مصطلح التكامل يتبادر للذهن أن هناك أجزاء سوف تتجمع لتشكل وحدة واحدة ، و فيما يخص مصطلح التكامل الاقتصادي سنحاول اعطاء تعريف واضح له و لدرجاته و كذا العوامل المساعدة على قيامه و أهدافه .

أولا : تعريف التكامل الاقتصادي :

تعددت التعريفات التي أدرجت لتكامل الاقتصادي و سنستعرض التعريفات التالية : [1]

- التعريف الاقتصادي للرأسمالي " bela belassa" : يصف التكامل الاقتصادي بالعملية و الحالة ، فاذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة الى إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة و إذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التميز بين الاقتصاديات القطرية .
- التعريف الاقتصادي للرأسمالي " jan Tinbergen" : التكامل الاقتصادي عملية بناء للشكل الاقتصادي بحيث تزول فيه كافة العوائق و القيود أثناء عملية التنفيذ ، وذلك عن طريق قيام المؤسسات و الوسائل الخاصة بالتنسيق و التوحيد .

[1] أ.د علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة ، أكاديمية الدراسات العليا ، ط1 ، طربلس ، 2004 ، ص ص 128 129 ، ص ص 131، 132

– التعريف الاقتصادي للاشتراكي " maximova ": التكامل الاقتصادي هو في نفس الوقت عملية موضوعية و عملية موجهة لتنظيم متبادل لاقتصاديات بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية ، اجتماعية متماثلة لبلوغ الهيكل الاقتصادي الأمثل ضمن اقتصاد دولي معقد ، تؤدي في النهاية إلى توفير الوقت و زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي .

– تعريف الدكتورة سكينة بن حمود : التكامل الاقتصادي عملية ارتباط دولتين أو أكثر في شكل اتحاد اقتصادي تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم ، يحدث نوع من التنسيق بين اقتصاديات هذه الدول في السياسات الزراعية أو الصناعية أو السياسة التجارية ، بحيث لا يحدث أي تضارب بين هذه السياسات أو تحدث أي صورة من صور المنافسة بين الدول المتكاملة . [1]

من خلال هذه التعاريف يمكن استخراج أهم العناصر التي يحتوي عليها التكامل الاقتصادي :

– ظاهرة اقتصادية تتشكل بين دولتين أو مجموعة من الدول.

– تتضمن هذه الظاهرة إزالة الحواجز بين اقتصاديات هذه الدول .

– تنسيق بين اقتصاديات هذه الدول في السياسات الزراعية ، التجارية والصناعية .

– التشابه الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول المتكاملة في أغلب الحالات المتجسدة.

نلاحظ أن هذه العناصر تقريبا واضحة ما عدا عنصر إزالة الحواجز بين اقتصاديات الدول المتكاملة حيث أنه لم يتم توضيح نوع هذه الحواجز التي سيتم إزالتها و التي تمثل أسس التكامل الاقتصادي سنعرضها كما يلي : [2]

أ – إلغاء القيود على حركة السلع : و يتعلق الأمر هنا بإلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية وغيرها من أدوات الحماية للسياسة التجارية و عادة ما يتم ذلك تدريجيا .

ب – إلغاء القيود على رؤوس الأموال : بمعنى إلغاء القيود التي تحول دون دخول الأموال الى الدول المتكاملة أو خروجها بهدف تشجيع الاستثمار في هذه الدول .

ج– إلغاء القيود على حركة الأشخاص : و يتعلق الأمر بتنقل الأفراد بين الدول المتكاملة لاقتناص فرص العمل.

ثانيا : درجات التكامل الاقتصادي :

---

[1] د. سكينة بن حمود ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009 ، ص 223

1 هاشم محمد الاقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية ، 2009 ، ص ص201 ،203

يقوم التكامل الاقتصادي على إزالة القيود و العوائق كما تبين لنا من خلال تعريفه ، و حسب مستوى إزالة تلك العوائق تتشكل لنا درجات التكامل الاقتصادي .

- **اتفاقيات التجارة التفضيلية** : وهي تمثل أقدم درجات التكامل الاقتصادي تاريخيا حيث تقوم دولتين أو أكثر باتفاق على تخفيض العوائق التجارية فيما بينها و في نفس الوقت تحافظ على مستوى عالي من العوائق على السلع المستوردة من الدول الأخرى، و أبرز نموذج لهذه الدرجة من درجات تكامل الكومنولث البريطاني بين بريطانيا و مستعمراتها سابقا [1]
- **منطقة التجارة الحرة** : و في هذه الدرجة من التكامل تلتزم كل دولة عضو بالغاء القيود على الواردات من الدول الأطراف في المنطقة ، و يكون لكل دولة حق في فرض رسوم على ما تستورده من دول أخرى دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة و تعد منطقة التجارة الحرة الأوروبية نموذجا لذلك .
- **الاتحاد الجمركي** : يقوم على توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي و يستوفي شروط منطقة التجارة الحرة ، وعليه تصبح حركة السلع بين الدول حرة مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة.[2]
- **السوق المشتركة** : بالاضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ، فانه يتم الغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال) فيما بين دول السوق مثل السوق الأوروبية المشتركة .
- **الاتحاد الاقتصادي** : و هي مرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة فهي تشمل بالإضافة لخصائص السوق المشتركة ، اجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية المالية و النقدية الى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها .
- **الاندماج الاقتصادي** : وهي أقصى مرحلة يمكن أن يصل لها مشروع التكامل الاقتصادي ، اذ تتضمن كل ما سبق ذكره في درجات التكامل السابقة ، و اضافة لذلك توحيد السياسات الاقتصادية كافة و ايجاد سلطة اقلمية عليا و عملة موحدة و جهاز إداري موحد .[3]

ثالثا : العوامل المساعدة على قيام التكامل الاقتصادي (مقوماته):

---

[1] محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات دولية ، دار الجامعة ، مصر ، 2009 ، ص ص 176 ، 177

[2] زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، فتح لطباعة و النشر ، اسكندرية ، 2003 ، ص 310

[3] حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ، دار الفكر العربي ، 1998 ، ص ص 8،9

لكي يقوم التكامل الاقتصادي لابد أن تكون هناك جملة من العوامل و المقومات تسمح له بالتطور و البقاء أبرزها ما يلي :

- **المقومات الجغرافية:** تتمثل في توفر الفضاء الجغرافي المناسب لاقامة التكتل ، الخصائص الجغرافية (المساحة ، المناخ ، التضاريس ....) ، الموارد الطبيعية (المعادن ، المحروقات ، مياهها ، سواحلها ...)و كلما كانت هذه الموارد أكثر وفرة و أفضل نوعية ، و أكثر تنوعا مع قدر كافي من التقارب في الوحدة الجغرافية للمنطقة أدى ذلك لتسريع خطوات التكامل .
- **المقومات التاريخية** : تتمثل في مدى قوة الروابط بين المجتمعات المتكاملة .
- **المقومات الاجتماعية و الثقافية** : تتمثل في البيئة الاجتماعية و الثقافية للبلدان المتكاملة التي يمكن أن تطلق العنان له أو تعرقله بشكل جدي و تتركز في تقارب الوعي الاجتماعي و في الثقافات والعادات والتقاليد و غيرها.
- **المقومات السياسية** : و تتجلى بصورة رئيسية في توفر إرادة سياسية مشتركة و قدر كافي من توافق بين الأنظمة السياسية و السياسات العامة الاقتصادية و الاجتماعية بين حكوماتها القائمة على الاعتراف و الاحترام المتبادلين و حسن الجوار.[1]
- **المقومات الاقتصادية** :أهمها التقارب و التجانس في المستوى الاقتصادي حيث يكون المجال أكبر لتطور التكامل الاقتصادي عند الدول المتقاربة اقتصاديا أما تجارب التكامل بين الدول المتقدمة و النامية غالبا ما تفشل أو تتوقف عند ترتيبات التجارة التفضيلية و منطقة التبادل الحر .
- **التشابه في المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية** حيث عادة ما يقوم التكامل لإيجاد حلول للمشاكل المتماثلة لدى الدول الأعضاء مثلا الدول التي تواجه مشاكل في تطبيق قواعد السوق لا يمكن أن تندمج مع الدول حققت نجاح كبير في هذا المجال ،و الدول التي تنحصر مشاكلها الأولية في توفير مياه صالحة لشرب أو الغذاء لا تقدر أن تتكامل مع الدول التي تناقش إجراءات حرية انتقال رؤوس الأموال .[2]

---

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص ص ،279 ،281

[2] قاسي فايزة ، الاقتصاد الدولي (تنقل السلع و حركة عوامل الانتاج) ، دار الأديب ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 194،195

توفر طرق و وسائل النقل و الاتصال و يعد هذا الأخير عامل أساسي لأنه ان توفرت حرية انتقال السلع و الخدمات و عناصر الانتاج فان مدى التكامل و فعاليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة لوسائل نقل رخيصة و متقدمة .[1]

و تعد المقومات الجغرافية مقومات اقتصادية كذلك .

رابعا : أهداف و دوافع التكامل الاقتصادي :

لابد أن يكون هناك دافع وهدف وراء رغبة أي دولة في انشاء تكامل اقتصادي مع مجموعة من الدول الأخرى و هذه الأهداف و الدوافع تتلخص في الفوائد و المنافع التي سوف تعود عليها ، و أيضا يمكن اعتبار الدوافع و الأهداف المزايا التي سوف تحصل عليها هذه الدول من وراء التكامل الاقتصادي والتي لا يمكن أن تحصل عليها الدولة واحدة بمفردها سنعرضها كما يلي :

- يمكن التكامل الاقتصادي من توسيع حجم السوق عن طريق السوق الخارجي ما يسمح بتأمين السوق اللازمة لتطوير النشاطات الاقتصادية و كذا زيادة معدلات الاستثمار التي تمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.[2]
- زيادة التوظف بسبب حرية انتقال الأفراد ما يؤدي للحد من البطالة و اعادة توزيع السكان مما يحقق التناسب بين عددهم و الموارد المتاحة .
- تحسين شروط التبادل التجاري ، ان التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة قوة و أهمية فتصبح قادرة على املاء شروطها و مطالبها على الدول الخارجة عن نطاق التكتل نظرا لزيادة درجة تحكمها في الإنتاج و تداول بعض السلع الهامة .[3]
- ايجاد حلول للمسائل العالقة في مجال السياسات التجارية بتقوية وضعية التكتل في إطار المحادثات متعددة الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية .

و من أهداف و دوافع الدول النامية التي لا تستطيع بمفردها تحقيقها ما يلي :

---

[1] فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق لنشر ، عمان ، 2001 ،ص ص ،177، 179

[2] أ.د جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار الهومة ، الجزائر ، ص74

[3] هاشم محمود الاقداحي ، مرجع سابق ، ص ص 212 ، 213 بتصرف

– مساندة الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية فباندماج بعض الدول النامية التي اختارت لنفسها اقتصاد السوق و تبنت اصلاحات اقتصادية حرة مع دول أكثر نمو ينظر اليها كأداة هامة لتحويل الخبرة و التجربة و الحصول على المساعدة بمختلف أوجهها لمتابعة المسار المختار (أهداف تسعى وراءها دول شرق و وسط أوروبا من خلال انضمامها الى الاتحاد الأوروبي) .

– مساعدة القطاعات الصناعية الوطنية الناشئة ، ان السوق الواسعة ضمن اطار التكتل تسمح بعرض منتجات القطاعات الصناعية الناشئة دون قيد كخطوة أولى قبل الخروج الى السوق العالمية و الاحتكاك بالمنافسة الحادة [1].

– حماية اقتصاديتها من (الشركات متعددة الجنسيات ، التكتلات الدولية الضخمة ....) بتكوين اقتصاديات قادرة على المواجهة و المنافسة .

– تطوير القاعدة التكنولوجيا التي لا تستطيع بمفردها تكوينها لأنها تتطلب موارد مالية و مادية و بشرية كبيرة .

– اقامة مشروعات اقتصادية ضخمة تدفع عملية النمو الاقتصادي الى الأمام .[2]

الفرع الثاني : آثار التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي تأثير على كل من التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي سنعرضها فيما يلي :

أولا : أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية :

يؤثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية و ينقسم نوعين :

1– الأثار الساكنة : وتضم انشاء التجارة و تحويل التجارة

أ– انشاء التجارة: و يعتبر الجانب الايجابي للتكامل الاقتصادي بالنسبة للتجارة الدولية و يحدث انشاء التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد درجات التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على انتاجها المحلي الغير كفؤ اقتصاديا قبل قيام اتفاقية تكامل الاقتصادي ، ولكن بعد قيامه تقوم باستيراد هذه السلعة من دولة عضو تقوم بانتاج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة و أقل تكلفة ، وبما أن هذه السلعة لم تستورد من دول غير أعضاء من قبل قيام التكامل الاقتصادي فان هذه الدول لا تفقد شيئا من صادراتها .

---

[1] قاسي فايزة، مرجع سابق ، ص 196

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ص 183 ،185 بتصرف

ب - **تحويل التجارة** : و يمثل الجانب السلبي للتكامل الاقتصادي بالنسبة للتجارة الدولية حيث يحدث عندما تقوم دولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنظم لاتفاقية التكامل و بعد قيامه تصبح الدول الأعضاء متفوقة على الدول الغير أعضاء بسبب تخفيضات الضرائب فتستولي الدولة العضو على مبيعات الدولة الغير عضو رغم أنها أقل كفاءة منها (تتحول التجارة من دولة ذو تكلفة منخفضة إلى دولة ذو تكلفة مرتفعة) مما يؤدي لخفض الكفاءة الاقتصادية العالمية .[1]

و الأثر النهائي للتكامل الاقتصادي على التجارة الدولية يتوقف على مجموع كل من انشاء و تحويل التجارة ، فإذا زاد تحويل التجارة عن خلقها كانت النتيجة في غير صالح التجارة و الرفاهية الاقتصادية ، أما إذا كان العكس كانت النتيجة في صالح نمو التجارة و زيادة الرفاهية الاقتصادية .[2]

2- **الأثار الحركية** : قد يؤدي التكامل الاقتصادي مع الوقت الى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو جراء عاملين أساسيين هما :

- ارتفاع مستوى المنافسة فبانخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يستوجب على الصناعات المحمية أن تتأقلم مع بيئة التنافسية الجديدة فيتم تشجيع تخفيض تكاليف الانتاج و ادخال التحسينات التقنية على هذه الصناعات ، أما المنشآت التي تفشل في اطار هذه المنافسة فتتجه الى قطاعات أكثر انتاجية في الاقتصاد القومي و نتيجة لهذا يتم استخدام الموارد بطريقة أكثر كفأة مما يزيد في الرفاه الاقتصادي لدولة عضو في التكامل .
- اتساع حجم السوق الذي في ظله تستطيع المنشآت تحقيق خفض التكاليف عن طريق وفرات الحجم الكبير مما يزيد من كفاءتها الإنتاجية و أرباحها ما يدفعها لزيادة نفقاتها الاستثمارية .

و بالتالي فالآثار الحركية للتكامل الاقتصادي تؤدي لزيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء و زيادة الرفاه الاقتصادي لها و تحسين الأوضاع الاقتصادية بها .[3]

ثانيا : أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي :

---

[1] على عبد الفتاح أبو شرارة ،الاقتصاد الدولي النظريات و سياسات ،ط2 ، 2010 ، ص ص 390، 391

[2] محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 189

[3] ترجمة د. طه عبد الله منصور ، د. محمد عبد الصبور محمد علي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ لنشر ، رياض السعودية ، ص ص 578،579

إن الدول المتكاملة تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتجذبها إليها و تحرم بذلك الدول الخارجة عن نطاقها ، لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبحث عن الأسواق ذات الربحية الأعلى و المخاطر الأقل، و كذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة ، و أين تتمتع منتجتها بحرية الحركة و اتساع السوق و ضمانات الحماية و مناخ الاستثمار الملائم ، وتعتبر الدول المتكاملة الأفضل من هذه النواحي مقارنة باقتصاديات الدول المنفردة.

و يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية تميل لتكتلات الأقاليم المتقدمة ما يزيد من التفاوت بين الدول المتكاملة .[1]

المطلب الثاني : بعض تجارب التكامل الاقتصادي

منذ ظهور التكامل الاقتصادي أنشئت الكثير من التكتلات الاقتصادية كتب لبعضها النجاح و التطور و الوصول لأعلى درجات التكامل ، و للبعض الآخر إما الفشل أو الوقوف عند درجة معينة من درجات التكامل .

و في هذا المطلب سنلقي الضوء و بصورة مختصرة على بعض التكتلات الاقتصادية عبر العالم و سنتطرق لأثر هذه الأخيرة على الدول العربية .

الفرع الأول : أهم التكتلات الاقتصادية بالعالم

التكتل الاقتصادي ما هو إلا درجة من درجات التكامل الاقتصادي التي تكون فيما بين الدول و هو يمثل الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي .[2]

و سنقوم بعرض أهم تجارب التكامل الاقتصادي المتجسدة بالتكتلات الاقتصادية المنتشرة عبر قارات العالم .

أولا : أهم تجارب التكامل الاقتصادي بالقارة الأوروبية :

1 -مجلس التعاون الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية (الكوميكون) 1949 :

كون الاتحاد السوفيتي فيما مضى و معظم الدول الاشتراكية لأوروبا الشرقية مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة سنة 1949 الذي ركز في البداية على تشجيع التبادل التجاري و الفني و العلمي بين الدول الأعضاء و سنة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2006 ، ص ص 148 ، 149

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص 30

1962 وافقت دول الكوميكون على اتباع مبدأ التخصص و اقامة مشاريع ضخمة متخصصة ، و وضعت برامج و مبادئ أساسية لتقسم العمل الدولي الاشتراكي فيما بينها .[1]

وقد كانت التجارة بين دول كوميكون تتم بشكل عام على أساس اما الاتفاقيات الثنائية أو الشراء بالجملة ، فيما يخص الاتفاقيات الثنائية فتتضمن تجارة المقايضة و المقابلة التي يتم فيها تبادل سلعة بأخرى ، او على الأقل تحاول موازنة التجارة مع كل دولة على انفراد ، ويعود ذلك لعدم امكانية استخدام أي فائض من الروبلات غير قابلة للتحويل و التي تمثل وحدة التحاسب في تجارة دول الكوميكون لاستيراد السلع و الخدمات من أي دولة غير تلك التي تحقق معها فائض ، أما الشراء بالجملة فيقصد به اتفاق شركتي تجارة لقطاع عام في دولتين مختلفتين على شراء كمية محددة من السلعة لمدة سنة أو عدة سنوات .[2]

و على الرغم من تحقيق كوميكون هدفه الأساسي المتمثل بتحويل التجارة الدولية لدول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد السوفيتي بدلا من دول أوروبا الغربية الا أن عدم فعالية أساليب إدارته و تحكم الاتحاد السوفيتي في توجهاته السياسية و الاقتصادية أدى لصعوبة التجارة بين دول الكوميكون و إعاقة دخول الاستثمارات الأجنبية .....و غيرها ما أثر على معدلات التنمية فيها [3]، و سنة 1990 بدأ تنتشر فكرة الابتعاد عن النظام الاشتراكي و السير نحو النظام الرأسمالي في دول أوروبا الشرقية و الوسطى و سنة 1991 تفككت جمهوريات الاتحاد السوفيتي و تفكك معها الكوميكون .[4]

2 -الاتحاد الأوروبي :

لقد ظهر الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي ناجح بعد عمل استغرق مدة طويلة من الزمن و سنحاول عرض مسيرته بشكل مختصر في ما يلي :

أولا بدأ باتحاد جمركي لدول البنلوكس يضم بلجيكا ، هولندا ، لكسمبرج ، و اشتمل على حرية مرور السلع و الخدمات بين أعضائه و وجود تعريفة جمركية واحدة مع العالم الخارجي ،و تمت المصادقة على هذه المعاهدة رسميا سنة 1947 ،و شكلت فيما بعد الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب سنة 1951 إضافة لفرنسا و ألمانيا الغربية و ايطاليا ، و تضمنت الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب إلغاء التعريفة و نظام الحصص فيما يتعلق بتجارتها في

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرارة ، مرجع سابق ، ص ص 454، 455

[2] د. كمال بكري ، اقتصاد الدولي التجارة و التمويل ،دار النشر غير موجودة ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 237

[3] عبد السلام أبو قحف ، أساسيات ادارة الأعمال الدولية ، منشورات الحلبي ، ط2 ، اسكندرية ، 2003 ، ص 804

[4] علي عبد الفتاح أبو شرارة ، مرجع سابق ، ص 456

الحديد الخام و الفحم و الكوك و الصلب .[1] و بعدها سنة 1957 وقعت الدول المشاركة ضمن مشروع شومان على معاهدة روما التي شملت اتفاقيتين الأولى نصت على انشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ، و الثانية على انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تمثل اتحاد الجمركي الذي أنشئ سنة 1957 تم فيه فرض رسوم جمركية موحدة و اتبع سياسة زراعية موحدة ، و مع حلول سنة 1967 نجحت هذه الدول في جمع كل من جماعة الفحم و الصلب و جماعة الطاقة الذرية و الجماعة الاقتصادية الأوروبية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية و التي أطلق عليها اسم السوق الأوروبية المشتركة ،و أتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12و 15 سنة ، وقد توسعت بالتدريج بداية من سنة 1973 بانضمام الدانمارك و بريطانيا ، ايرلندا سنة 1981 انضمت اليونان ثم 1986 اسبانيا و البرتغال .[2]

و في سنة 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي 1987 الذي أدى لتأسيس الاتحاد الأوروبي ، و شكل مع معاهدة ماستريخت التي وقعت من طرف وزراء الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1992 مرحلة جديدة من مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي حيث أدخل تعديلات جوهرية على معاهدة روما أهمها :

- التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و الغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء .
- اقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي يتحكم باصدار العملة الموحدة قبل جانفي 1999 .
- سياسة خارجية موحدة و تحرك صوب اقامة نظام دفاعي مشترك .

و عليه تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي وتم الاتفاق على العمل بالعملة الموحدة التي أطلق عليها اسم الأورو بحلول جانفي 1999 و قد التزمت دول الاتحاد الأوروبي بهذا و طرحت عملتها النقدية كمتغير رئيسي في الاقتصاد العالمي .

---

[1] أ.د محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2009 ، ص ص 177 ، 178

[2] آسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير .في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،.جامعة الحاج لخظر ، باتنة ، 2008/2007 ص ص 43 ، 44

و قد استمرت عملية توسع الاتحاد الأوروبي بانضمام النمسا و فنلندا و السويد سنة 1995 ، وفي ماي 2004 انضمت 10دول للاتحاد في أكبر عملية توسع له[1] .

3 – منطقة التجارة الحرة الأوروبية :

سنة 1960قامت كل من بريطانيا ، السويد ، الدنمارك ، سويسرا ، النرويج ، البرتغال ، النمسا ، بتحرير التبادل التجاري فيما بينها و تكوين منطقة التجارة الحرة الأوروبية (ELEA) و قد أزالت بشكل تام الحقوق الجمركية على منتجاتها الصناعية سنة 1967 ،[2] سنة 1970 انضمت أيسلندا اليها ، وسنة 1972 تركت كل من بريطانيا و دنمارك منطقة التجارة الحرة لاجل الانظمام للاتحاد الأوروبي ، وفي سنة 1994 انضمت منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الأوروبي .[3]

ثانيا : أهم تجارب التكامل الاقتصادي بالقارة الأمريكية :

1 – منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFATA) :

كانت أمريكا و كندا قد توصلتا إلى و ضع ترتيبات ثنائية خاصة بتجارة السيارات و قطع غيارها سنة 1965 ، وفي سنة 1987 اتفقتا على أن حجم التجارة الثنائية بينهما قد تعدت الترتيبات القائمة بينهما و بدأت المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1989، وبعد انضمام المكسيك الى الجات سنة 1986 تمهد الطريق لهذه الدول الثلاثة لدخول في مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية – نافتا- التي بدأت سنة 1992 و انتهت بسريان هذه المنطقة في أول يناير 1994 ، و قد تضمنت التحرير التصاعدي لتجارة السلع ، إزالة القيود على التجارة في العديد من الخدمات المالية ، تحرير سياسات الاستثمار في السلع و الخدمات ، ازالة شرط المكون المحلي و متطلبات أداء التصدير و موازنة التجارة ، الالتزام بتقوية و تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ، فتح أسواق المشتريات الحكومية ، الالتزام بتطبيق قوانين المنافسة و التوصل لإجراءات تفصيلية لتسوية المنازعات .[4]

2 – السوق المشتركة لأمريكا الوسطى :

---

[1] عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 ، ص ص 45 ،48 ص ص 55،56 بالتصرف

[2] Dominiek Salvatore, économie international ,gray ville ,paris pour traduction françasse ,1982,p,82

[3] د. كامل بكري ، مرجع سابق، ص 230

[4] أسامة محبوب ، العولمة و الإقليمية ، دار المصرية اللبنانية ،ط2، 2001 ، ص 73

و تتكون من كوستاريكا ، السلفادور ، جوا تيما ، هندوراس ، و نيكاراجوا تأسست سنة 1960 وحلت في 1969 و أعيد تكوينها في سنة 1990.

3 – السوق المشتركة لدول الكاريبي:

و تضم انتيقوا ، باربودا ، بربادوس ، دومنيك ، قوينادا ، مون سيرات ، سانت لوشيا ، جاميكا ، سانت فينس ، قرينادين ، توباقو ، بليز ، سانت كيتس ، نيفيس ، البهاما ، هايتي ، سورينام ، أسست سنة 1973 بهدف انشاء منطقة التجارة الحرة و تنسيق السياسات في مجالات النقل ، المالية ، الصناعة ، وقاعدة جمع المعلومات و الإحصاءات و توطيد التعاون السياسي .

4 – مجتمع الأندين للأمم :

منبثق عن pact andin الذي تكون سنة 1969 و يجمع كل من بوليفيا ، كولومبيا ، الأكوادور ، البيرو ، فنزويلا التي انسحبت منه سنة 2006 و في نفس السنة انضمت اليه التشيلي ، المكسيك و باناما كأعضاء ملاحظين بهدف تكوين سوق الأندين و تبني تعريفة جمركية خارجية موحدة ، تنسيق التشريعات في المجالات الاقتصادية ، حرية تنقل السلع و الأشخاص ، اضافة للأهداف السياسية و الاجتماعية .

5 – مجتمع الجنوب الأمريكي للأمم :

يضم كل من الأرجنتين ، البرازيل ، بوليفيا ، كولومبيا ، الإكوادور ، البيرو ، فنزويلا ، أوروغواي ، لباراغواي، سوريتام ، غويانا و التشيلي ، كون سنة 2004 بهدف توحيد دول أمريكا الجنوبية سياسيا و اقتصادية بالاعتماد على تجربة الاتحاد الأوروبي ، وزيادة الوزن النسبي لهذه الدول في المنطقة و العالم و العمل على إدخال عملة مشتركة واحدة مستقبلا .

6 – السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية :

و تضم الأرجنتين ، البرازيل ، الأوروغواي ،البارغواي ،أسست سنة 1991 بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 1995 تحولت إلى اتحاد جمركي ، شهدت انضمام التشيلي سنة 1996 و بعدها بسنة بوليفيا ، تمكنت من خلق اتحاد جمركي سنة 2001 و هي تسعى لتوسيعه ليضم جميع دول أمريكا اللاتينية.[1]

7 – منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية– LAFTA – :

---

[1] قاسي فايزة ، مرجع سابق ، ص ص 210،211

أسست في 1960 بواسطة المكسيك و معظم دول أمريكا الجنوبية و مجموعاتها الفرعية – حلف الأندين – و قد كانت تأمل أن تعجل عملية التكامل و تنشئ سوق مشتركة في سنة 1980 ، استبدلت لاحقا برابطة تكامل أمريكا اللاتينية لايا .[1]

ثالثا : أهم تجارب التكامل بالقارة الإفريقية :[2]

1 تجمع دول الصحراء :

وهو أحدث التجمعات الاقتصادية بالقارة و وقعت وثيقة تأسيسه بمدينة سرت بليبيا بتاريخ 1998/2/4 و ضم 16 دولة خلال 2007 ، يستهدف التجمع انشاء كتلة اقتصادية افريقية تحقق مفهوم الاعتماد على الذات من خلال تكامل اقتصادات دول التجمع .

2 جماعة التنمية للجنوب الافريقي :

لقد اسس هذا التجمع في البداية كمؤتمر للتنسيق و التنمية سنة 1980 و قد استهدف خفض الاعتماد على الخارج و وضع اطار لتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال سياستها الخارجية اتجاه النظام العنصري لجمهورية جنوب إفريقيا ، وتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي ، ثم تطور طبيعته ليصبح تكتل سنة 1992، و انضمت جنوب افري قيا إليه سنة 1994 بعد انتهاء النظام العنصري ، وقد وزعت المشروعات التكاملية داخل التكتل بشكل يتوافق مع الميزة النسبية لكل دولة داخل الإقليم و كان هذا التنسيق يقتضي الالتزام الكامل من قبل الدول الأعضاء بتوفيق بين مشروعاتها الوطنية مع خطة التنسيق التكاملية و هو الأمر الذي لم يحدث .

3 السوق المشتركة لشرق و جنوب افريقيا – كوميسا – :

يضم هذا التجمع كل من مصر ، أنجولا ، بروندي ، جزر القمر ، الكونغو ، جيبوتي ، اريتريا ، أثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، ملاوي ، موريشيوس ، ناميبيا ، رواندا ، سيشل ، السودان ، سوازيلاند ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوي ، أنشأ في ماي 1966 عندما اجتمع المجلس الوزاري لدول الإفريقية المستقلة سياسيا في شرق و جنوب القارة بهدف تشجيع التكامل الاقتصادي الاقليمي و تكون سنة 1994 بمقتضى اتفاقية أبوجا بهدف تكوين سوق مشتركة .

4 الاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى :

---

[1] د. كمال بكري ، مرجع سابق ، ص 234

[2] فرج عبد الفتاح فرج ، الاقتصاد الإفريقي قضايا التكامل و التنمية ، دار النهظة العربية ، 2007 ، ص ص 163 ، 171 بالتصرف

أنشى هذا الاتحاد سنة 1983 من عشر دول من وسط إفريقيا وقد استهدف هذا الاتحاد استكمال إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول التجمع بحلول سنة 2000 غير أن هذا التجمع لم يحقق حتى سنة 2007 انشاء منطقة التجارة الحرة .

5 -مجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا :

دخل حيز التنفيذ سنة 1977 و يضم البنين ، بوركينافاسو ، رأس الأخضر ، ساحل العاج ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبريا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، نجيريا ، السنغال ، سيراليون ، توجو .

و قد أسس بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عن طريق تحرير المبادلات التجارية و إلغاء العوائق التعريفية و الغير تعريفية على السلع و الخدمات وحرية تنقل الأشخاص و تحسين نوعية البنية التحتية و العمل على تحقيق الاستقرار السياسي و الأمن لدول المنطقة .

رابعا : أهم تجارب التكامل بالقارة الآسيوية :

1 -رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN :

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي سنة 1967في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة في الفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما ، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي .

وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984 ، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء ، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية ،وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة ، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوربا اتجاه صادرات تلك الدول.

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصاد ي والتعاون الوظيفي ، و في سنة 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق، وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا ، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد

إلى15 عاما،ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 ، وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية الذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان .

قد تأخر تنفيذ منطقة التجارة الحرة نظرا للهدف الذي قامت من أجله الآسيان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموارد والميزة النسبية .

وبعد الأزمات التي شاهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت 16ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة 2004/1999 .[1]

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم ، كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة ، وبالتالي إقامة سوق آسيوية موحدة بحلول سنة 2020 .

و تجدر بنا الاشارة الى أن هناك تكامل أخر ينسب لهذه القارة يعرف بتعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي لكن هذا التكامل يخرج عن اطار شروط التكامل ودرجاته سالفة الذكر، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي ... وغيرها، اذ أصبح هذا التكامل السابق يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا، غير أنه ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل وذلك خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط فيتم تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة موحدة، كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية) مثل الشراكة الأورومتوسطية .[2]

و ما ساهم بنقل حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري هو التقدم التكنولوجي اعتبارا من مطلع حقبة التسعينات من القرن العشرين و انتشار ظاهرة العولمة اعتبارا من نفس الحقبة ، و بمثل هذا التكامل نجد القارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين و هو تحول اقتصادي بالغ الأهمية و الخطورة في آن واحد ،لأنه يؤدي لتحويل الأسواق المحلية الى

[1] خلفي علي ، د. رميدي عبد الوهاب ، رابطة جنوب شرق آسيا – الآسيان – ASEAN ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، جامعة الشلف ،ص ص 82 ، 83

[2] د. عبد الوهاب الرميدي ، مرجع سابق ، ص 17

أسواق اقلمية لتوسيع نطاقها لتصبح قادرة على استقبال الطاقات الانتاجية، حيث تصبح وحدة الاقليم الاقتصادي القاري قارتين أو أكثر بدلا من وحدة الاقليم في حالة التكامل الاقتصادي الاقليمي الدولة بأبعادها القومية وحدودها الجغرافية و خصائصها الاجتماعية و السياسية .[1]

2 -التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي – APEC- :

ظهرت أبيك للوجود في عام 1989 بناء على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة هي أستراليا، بروناي، كندا، النسيلي، الصين، هونغ كونغ الصينية، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بابوانيوفينيا، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايبية الصينية، تايلاندا، الولايات المتحدة، فيتنام تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما " النافتا " لأمريكا الشمالية و" أسيان " لدول شرق آسيا.

وقد أصدر الاجتماع الوزاري الثالث سنة 1991 إعلان سيول أسس وأهداف الأبيك التي حددها كما يلي:

- تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي.

- تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا.

- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى.

- تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات " وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى كما أكد الإعلان العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

وتحاول كل من أمريكا وأستراليا دفع الدول المشاركة في هذا المنتدى إلى السعي لإتمام متطلبات إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020، وهذا ما تضمنه إعلان "يوجو" في المؤتمر الذي عقد في أندنوسيا، ويلاحظ أيضا أن

[1] سامي عفيف حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، دار المصرية اللبنانية ، 2005 ، ص 343

تطور الأبيك واتجاه الدول الأعضاء فيه إلى إقامة تكتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة، والاتفاق فيما بينهما على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول جنوب شرق آسيا وحوض الباسيفيك، واحتوائها في منتدى اقتصادي يتطور إلى تجمع اقتصادي قد يحقق مكاسب للجميع[1].

الفرع الثاني : أثر التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية

للتكتلات الاقتصادية الكبيرة التى تهدف إلى حماية مصالح أعضائها آثراً على الاقتصاديات العربية، فالولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من كبر حجم اقتصادها فهي تتجه إلى التكتل خشية أن تفقد مزايا التجارية في اتجاه التكتل الأوروبي ، وتتوقف هذه الآثار على طبيعة وسياسة التكتل وحجم تعامله مع الاقتصاديات العربية ، وعلى تقديره لحجم المنافع المتبادلة وتقديره لمصالحه مع هذه الاقتصاديات ،و يمكن عرض أثر التكتلات الاقتصادية على الاقتصاديات العربية كما يلي :

- انخفاض حجم صادرات الاقتصاديات العربية إلى دول التكتلات الكبيرة المتقدمة نتيجة للحماية التي تفرضها هذه التكتلات الاقتصادية ، خصوصا منها السلع الصناعية و البتروكمياوية . فهناك 15 دولة عربية غير نفطية تعتمد على صادرات المواد الخام والمواد الغذائية والمواد المصنعة،هذه الدول ستتأثر نتيجة للإجراءات الحمائية من قبل التكتلات الاقتصادية الكبيرة ، وكذلك صناعة البتر وكيمائية من دول الخليج وليبيا تواجه قيودا لدخولها أسواق الاتحاد الأوروبي .
- انفتاح الأسواق من طرف واحد.
- فرض مواصفات من قبل التكتلات الاقتصادية ا لكبيرة على الصادرات الاقتصادية العربية، و التي لا تستطيع توفيرها لعدم توفر التقنية اللازمة لذلك.
- الحد من تصدير التقنية إلى الاقتصاديات العربية وجعلها مرتبطة بمنتجات التكتلات الاقتصادية الكبيرة والمتقدمة.

- تقييد وجود أو نشاطات المصارف أو فروعها المملوكة للاقتصاديات العربية في داخل التكتلات الاقتصادية الكبيرة مثل الاتحاد الأوروبي الذي يطبق أنظمة جديدة تحد من دور المصارف الأجنبية طبقا لمعايير بازل.

---

[1] د. عبد الوهاب الرميدي ، مرجع سابق ، ص ص 77، 78

إن مثل هذه الآثار لابد أن تنعكس على الأداء الاقتصادي العربي سلبا ، ومجابهتها لا يتم بصورة منفردة كما هو حاصل الآن .[1]

المبحث الثاني : العمل العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي

منذ منتصف القرن الماضي بدأت الجهودات العربية لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي إلا أنه لا يزال ليومنا هذا لم تقطع مسافة كافية تجعلها تنظم إلى التكتلات الاقتصادية الناجحة بالعالم و من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على التكامل الاقتصادي العربي و أهم تجارب التكامل الاقتصادي العربي .

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي

تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يشكل حلم المواطن العربي لأنه لا يجسد فقط تحقيق النجاح من الجانب الاقتصادي أو حتى السياسي بل يتعدى ذلك ليجسد معتقدات روحية للإنسان العربي المسلم .

و يعرف التكامل الاقتصادي العربي بتلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة و متطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية و الوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية .[2]

ومن خلال هذا المطلب سنحاول اثبات و ابراز أهمية التكامل الاقتصادي العربي ، الهدف منه و ما يجعل الدول العربية قادرة على تحقيقه و في نفس الوقت ما يجعلها غير قادرة على ذلك .

الفرع الأول : أهمية التكامل الاقتصادي العربي

تقع الاقتصاديات العربية ضمن مجموعة اقتصاديات الدول النامية فهي تسعى لأجل النهوض باقتصادياتها و تحقيق التنمية الاقتصادية ، و من خلال هذا الفرع سنحاول التعرف على الاقتصاد العربي بصورة مختصرة لأجل إظهار أهمية التكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن أن يغير حالته ،و كذا سنتطرق باختصار لأهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية .

---

[1] د. فيضل خلف الله ، د. وفيق حلمي الأغا ، التكتلات الاقتصادية الدولية و تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ، جامعة الأزهر غزة ،كلية الاقتصاد و علوم الادارة ، سبتمبر 2006 ، ص 9

[2] أ. جنوحات فضيلة ، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي و تفعيله في ظل التحديات الاقليمية الدولية ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 9/8 ماي 2004

أولا : خصائص و أوضاع الاقتصاد العربي :

بعد الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد العربي أوليا بالدرجة الأولى خاضعا اما لسيطرة الدول الاستعمارية (بلدان المغرب العربي) أو للشركات النفطية العالمية (دول الخليج العربي) و تابعا لأبعد الحدود للخارج سواء فيما يتعلق بمستورداته من السلع الاستهلاكية الغذائية ، الصناعية أو صادراته التي غالبا ما كانت تقتصر على بعض المواد الخام و بالتالي فقد تميز الاقتصاد العربي في تلك الفترة بالافتقار الى رؤوس الأموال و نقص الكفاءات و غياب التقدم الفني [1]، ثم جاءت فترة الطفرة البترولية 1973- 1980 حيث حققت مجموعة من الدول العربية فوائض مالية كبيرة [2]، منذ تلك الفترة يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين الأولى و هي دول البترولية تتوفر فيها رؤوس الأموال و تعاني من نقص العمالة و التكنولوجيا لهذا تودع ما يفيض عن قدرتها الاستيعابية لدى أسواق النقد الدولية ، المجموعة الثانية و هي الدول غير بترولية و التي تعاني من العجز في رؤوس الأموال و تتوفر على عناصر الانتاج الأخرى كالعمل و التنظيم و الموارد البشرية و بالتالي فحركة التنمية بها تعتمد على رؤوس الأموال المتوفرة لديها و المساعدات الأجنبية [3]،و كذا السوق المالية الدولية لأجل تمويل بعض استثماراتها أو لتصحيح موازين مدفوعاتها [4].

و خلال الثمانينات بدأت أسعار البترول بالانخفاض و الانهيار سنة 1986 ما جعل الدول العربية تدخل في حالة ركود و تواجه مشاكل و صعوبات أهمها انهيار إيراداتها الخارجية ، تدهور معدل التبادل في غير صالحها ، زيادة معدلات التضخم ، انخفاض الاستثمار المحلي و الأجنبي ، تفاقم مشكلة البطالة ...، ما جعل الدول العربية تنفذ برامج للإصلاح الاقتصادي و تصحيح الهيكلي التي كانت من تصميم المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) لإعادة التوازن للاقتصاد الداخلي لها، و الإصلاحات تمركزت حول تحرير النشاط الاقتصادي و تبني آليات السوق ، تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الأساسي في الإنتاج و التصدير .[5]

و تمثل هذه الاصلاحات تحدي بالنسبة للدول العربية لأنه على الرغم من وجود بعض الدول العربية التي تبنت النظام الرأس مالي كدول مجلس التعاون الخليجي الا أن هناك دول أخرى كمصر ، سوريا ،الجزائر و لبيا تبنت

---

[1] عبد الحميد براهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1981 ، ص 37

[2] أ.د علي لطفي ، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، منظمة العربية لتنمية ، مصر ، 2009 ، ص205

د. يسرى محمد ابو العلا ، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية و الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008 ، ص ص 95 ، 9[3]

[4] د. عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق ، ص 42

[5] علي لطفي ، طاقة و التنمية في الدول العربية ، جمهورية المصرية العربية ، 2008 ، ص223

النظام الاشتراكي هذا من جانب و من الجانب الأخر طبيعة و خصائص الاقتصادي العربي ، فهي اقتصاديات تصدير خام و ليست اقتصاديات تصنيع ما يجعلها تمتلك صناعات غير منافسة و غير فعالة ، ومعظمها يعتمد على قطاع واحد لأجل التطور ، و هي اقتصاديات قد عجزت عن تحقيق تقدم جوهري في توفير الغذاء و السلاح وكذا ضعف الترابط فيما بينها من حيث حركة رؤس الأموال ، العمالة و التجارة ما جعلها تعاني من التخلف و التبعية للنظام الرأسمالي العالمي

و سنتطرق لبعض الخصائص التي تميز الاقتصاد العربي و تجعله يعاني فيما يلي :

1- خصائص الصناعة في معظم الدول العربية :

- صناعات استخراجية و صناعات استهلاكية تركز على السوق المحلي و التصدير أحيانا .

- زيادة تغلغل الشركات متعددة الجنسية الصناعية في الأسواق العربية خاصة في صناعة الدواء و الصناعات الكيماوية و الغذائية و البتروكيماوية .

- وجود نقص في عدد العمالة الفنية المتخصصة في معظم الدول العربية لذلك يزداد الاعتماد على العمالة الفنية من الدول الآسيوية و الأوروبية ،مما يؤدي لارتفاع تكاليف الأجور ومن ثم الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض مستوى القدرة التنافسية .

- عدم وجود دراسات تحليلية للأسواق العربية و الدولية لقياس الطلب على المنتجات الصناعية الاستهلاكية و الإنتاجية مما يؤدي الى اتساع الفجوة بين الطلب و العرض المحلي و الدولي .

- المناخ الاستثماري العربي غير مشجع للاستثمارات الصناعية .

- غياب التنسيق الصناعي و التكامل الصناعي العربي نتيجة لعدم وجود اتصالات تجارية عربية بين الصناعات .[1]

2- الفجوة الغذائية في الدول العربية:

إن استيراد الأغذية يتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، ففي عام1990 كانت قيمة الفجوة حوالي 11.8مليار دولار، ارتفعت إلى حوالي 13.9مليار دولار عام 2000 ، ثم ازدادت إلى حوالي 18.1 مليار

---

[1] آمال عبد الرحمن زيدان ، تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية ، دار الكتب القانونية ، دار الشتات لنشر و البرمجيات ، مصر 2008 ، ص ص 44

دولار عام 2005 ، كما بلغت حوالي 23.8 مليار دولار عام 2007 وازدادت بنحو 40 في المائة في عام 2008مقارنة بعام 2005 وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7 في المائة خلال الفترة 1990- 2007، وقياساً على ذلك وبتأثير الزيادة السكانية وزيادة الأسعار معاً فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى حوالي 27 مليار دولار في عام 2010 ، وإلى حوالي 44 مليار دولار في عام 2020 حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية[1] .

ثانيا : تحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية :

إضافة لأوضاع الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها الدول العربية انضمت إليها الأوضاع الاقتصادية الخارجية و هي تمثل التحديات التي تواجه الدول العربية و من أهمها :

- الاندماج في النظام العالمي الجديد الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من عام 1990
- التكتلات الاقتصادية رأينا أثرها فيما سبق على اقتصاديات الدول العربية .
- اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية سنتطرق لأثرها في الفصل الثالث .[2]
- اتفاقيات المشاركة القطرية العربية مع الاتحاد الأوروبي و مخاطر التبادل التجاري مع أوروبا على بنية الصناعات الوطنية القائمة في البلدان العربية و قضايا نقل التكنولوجيا و البحث العلمي.
- عمليات التحرير المالي لأسواق المال و البورصات .
- التحديات المستقبلية التي تطرحها اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI التي أعدتها منظمة التنمية OECDلتعمم على البلدان النامية المستقبلة للاستثمارات في مجال تحرير منظمة الاستثمار .
- نمو حجم شركات متعددة الجنسيات من خلال الاندماج و الشراء و تأثيرها على السوق العالمية .[3]

و من خلال ما سبق تتجسد لنا أهمية التكامل الاقتصادي العربي لأجل اللحاق لما وصلت اليه الدول المتقدمة و حتى الناشئة من تطور اقتصادي و اجتماعي خاصة أننا ديننا الإسلام ينادي بتعاون في كافة مجالات الحياة اذ

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010 ،الفصل العاشر ، محور الأمن الغذائي في الدول العربية ، ص 179

[2] بوسعادة سعيدة ، بوقاعة زينب ، تحديات و آفاق المستقبلية لتكامل الاقتصادي العربي ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ، سطيف 5/4ماي 2004

[3] أحمد سيد النجار و آخرون ، التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة ، دار فارس ، الأردن ، 2004 ، ص ص143، 144

يقول عز وجل: « **و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الإثم و العدوان و أتقو الله ان الله شديد العقاب** »[1].

9 و نجد سبحانه و تعالى قد حذر من التنازع و الخلاف و الافتراق لما لذلك من أثر خطير على الأمة الإسلامية كافة اذ قال تعالى: « **و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا** » [2].

و رسول الله الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم يبين لنا أن الوحدة قوة و أن التعاون من ضروريات الحياة ، ويتعين على المسلمين أن يتحدوا و يتعاونوا و يتآلفوا و يتقاربوا اذ قال صلى الله عليه و سلم : « اثنان خير من واحد ، وثلاثة خير من اثنين و أربعة خير من ثلاثة ، فعليكم بالجماعة فان الله لن يجمع أمتي إلا على هدى » .

و قال صلى الله عليه و سلم أيضا :« يد الله مع الجماعة » .

و قال عليه الصلاة و السلام : « مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم و تعاطفهم مثل الجسد اذ اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر و الحمى ».

و قال عليه الصلاة و السلام : « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له » ، و من خلال هذه النصوص النبوية الشريفة نجد أن الرسول صلى الله عليه و سلم يبين لنا أنه لا يمكن للفرد أن يقوم بكل أعباء الحياة منفردا و يضرب لنا مثل لوحدة الأمة الإسلامية بالجسد الواحد [3].

من خلال ما طرح يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي العربي ضروري بالنسبة للدول العربية فهو إحياء لروح الوحدة و التضامن و العمل المشترك بين هذه الدول ،و طاعة لله سبحانه عز وجل ما يجعله ذا أهمية بالغة .

---

[1] سورة المائدة آية رقم 2

[2] سورة آل عمران آية رقم 103

[3] د. نزيه عبد المقصود مبارك ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة ، دار الفكر الجامعي ، ط1، الاسكندرية ، 2006 ، ص 148 ، 151 بالتصرف

الفرع الثاني : أهداف و دوافع التكامل الاقتصادي العربي

الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه الدول العربية من خلال التكامل الاقتصادي هو تحقيق التنمية الاقتصادية لكن يمكن أن نقسم أهداف و دوافع الدول العربية لقسمين :

أولا :الأهداف و الدوافع غير الاقتصادية: [1]

تتمثل في الأهداف السياسية و القومية في مقدمتها تحقيق الوحدة الاقتصادية كبداية أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية و أهمها :

- تخفيف حدة التوتر بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية خاصة فيما يتصل بمشكلة الحدود و عدم التدخل في الشؤون الداخلية .
- تأمين الاستقلال السياسي و زيادة القوة الدفاعية لصد الأطماع الخارجية .

ثانيا : الأهداف و الدوافع الاقتصادية [2]:

و تتمثل الأهداف و الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي في :

- تقليل اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي و بالتالي تقليص حجم التبعية .
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول العربية .
- تنويع تشكيلة الصادرات لتخفيض سيطرة قطاع النفط على الحجم الإجمالي للصادرات .
- العمل على تنسيق و خلق الانسجام بين مختلف السياسات الاقتصادية للوصول الى الهدف الأسمى و هو تحقيق الوحدة الاقتصادية.

الفرع الثالث : مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي

---

[1] خليفة موراد ، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية تجارب و تحديات ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخظر ، باتنة 2006/2005 ، ص 54

[2] نوغي فتيحة ، لرقط فريدة، تكامل الاقتصادي العربي بين المقومات و المعوقات ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ، سطيف 5/4ماي ،2004، ص 4

يواجه التكامل الاقتصادي العربي العديد من الصعوبات و المشاكل التي أعاقت تقدمه و يحتوي بدوره على العديد من المقاومات التي لو تم وضعها في الاعتبار و استغلالها بأمثل الطرق لأصبح التكتل العربي من أقوى التكتلات بالعالم .

أولا :مقومات التكامل الاقتصادي العربي :

المقومات و الامكانيات المتوفرة بالدول العربية لا تتواجد بالكثير من التكتلات القائمة حاليا و يمكن تقسيمها الى قسمين :

1 المقومات غير اقتصادية : تتضمن الموروث الحضاري الثقافي التاريخي العربي الإسلامي و الذي نجمعه في : (وحدة اللغة ، وحدة العادات و التقاليد ، و حدة الأصل و المنبت ، وحدة التاريخ و القيم الروحية ، الوحدة الجغرافية ، وحدة الدين على الرغم من وجود أقليات مسيحية في كل من مصر سوريا ، لبنان إلا أنه لا توجد مشاكل معهم ممكن أن تؤثر على تحقيق التكامل) .[1]

2 المقومات الاقتصادية : و تتضمن ما يلي :

- تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14.2 مليون كم ^{2} و هي تمثل ما نسبته 10.2 % من العالم[2]،و تحتل هذه المساحة موقعا استراتجيا حيث تتوسط ثلاث قارات آسيا ، افريقيا ، أوروبا ، وتطل على معظم بحار و محيطات العالم البحر المتوسط ، البحر الأحمر ، الخليج العربي ، المحيط الأطلسي ، بحر العرب . الأمر الذي يجعل لدول العربية موقع له أهميته الاقتصادية الخاصة و يسمح بأن يكون ملتقى لتجارة الدولية من خلال إشرافه على أهم المناطق البحرية مثل منطقة التجارة الحرة بدبي بالإمارات العربية المتحدة و المضايق البحرية كمضيق جبل طارق و باب المندب و مضيق الصقلية و كذا قناة السويس .
- زخرة الثروة المائية المتنوعة المصادر .
- يعتبر مناخ الوطن العربي ملائما لنمو مختلف النباتات مما يؤدي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، فعلى سبيل المثال يحتوي السودان و العراق على أراضي خصبة تستطيع تلبية كل مطالب الوطن العربي الغذائية ، وفي مقدرة مصر تلبية كل حاجيات العربية من القطن وبعض المحاصيل الزراعية .[3]

---

[1] نوغي فتيحة ، لرقط فريدة ، نفس المرجع السابق ، ص 4

[2] تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010

[3] الطيب داودي ، التكامل العربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات كبرى ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ، سطيف 5/4ماي 2004

- توفر رؤوس الأموال و يرجع ذلك لضخامة عائدات البترول و التي يتجه معظمها نحو الاستثمار في الدول المتقدمة.
- اتساع السوق العربية التي تمتد من الخليج الى المحيط و تتوفر فيها كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منها سوق نموذجية .[1]
- توفر الموارد البشرية حيث يبلغ عدد سكان الدول العربية حوالي 351.86 مليون نسمة سنة 2010 يعدون قوة اقتصادية كبيرة توفر اليد العاملة على اختلاف أنواعها و كذلك عدد هائل من المستهلكين .
- يحتوي على ثروات طبيعية كبيرة أهمها البترول حيث بلغ احتياطي النفط العربي 683.66 مليار برميل سنة 2010 ما يعادل 57.5 % من الاحتياطي العالمي ، و احتياطي الغاز 54.806 مليار متر مكعب سنة 2010 ما يعادل 29.1 %من الاحتياطي العالمي ، أما الحديد الخام فبلغ 12.4 مليار طن سنة 2009 .[2]

ثانيا :معوقات التكامل الاقتصادي العربي :

بعدما عرضنا المقاومات التي وجدنا أنها تسمح بجعل التكامل الاقتصادي العربي ذو مكانة في الاقتصاد العالمي سنستعرض معوقات التكامل الاقتصادي العربي و التي تمثل جملة العوامل التي حدت من نتائج العمل العربي لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي وتنقسم هذه المعوقات لقسمين :

1 -**المعوقات غير الاقتصادية:**

- في مقدمة هذه المعوقات عدم وجود إرادة سياسية صادقة لتحقيق هذا التكامل ،و يتضح ضعف هذه الإرادة من خلال التحفظات على الاتفاقيات و القرارات الجماعية ،توقيع على الاتفاقيات في معظم الأحيان ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ ، البطء في المصادقة على الاتفاقيات المنظمة لهذا العمل ، تأثر العمل العربي المشترك بالتقلبات الطارئة للعلاقات و المشكلات السياسية بين الدول العربية و غياب دور المنظمات الشعبية و الجماهير في أغلب الحالات عن المشاركة في وضع القرارات و متابعتها .[3]

---

[1] د. نزيه عبد المقصود مبارك ، مرجع سابق ، ص 103

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2011

[3] د. حربي محمد موسى عريفات ، التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية ، عمان المملكة الأردنية الهاشمية ، 22/20 سبتمبر 2004 ، ص 323

- تضارب في مصالح بين الدول العربية ناجم مثلا عن حجة السيادة الوطنية و القطرية و عن اختلاف في النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلدان .[1]
- عدم استقرار المنطقة و عدم الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية [2]، احتلال العراق ، أزمة ليبيا ،سوريا واليمن .
- ارتباط العلاقات الاقتصادية بالعلاقات السياسية بين الدول العربية يخلق جو من عدم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية .
- افتقار الجامعة العربية للسلطة القانونية التي تمكنها من تجاوز الصفة السيادية للدول الأعضاء واتخاذ قرارات ملزمة لكافة الدول العربية.
- عدم وجود هيئة لتسوية المنازعات على المستوى العربي .[3]

2 -المعوقات الاقتصادية:

- التركيز على المدخل التجاري لإحداث التكامل الاقتصادي العربي فحين تعد المشكلة في الأساس مشكلة تنموية.
- ضعف البنية الأساسية التجارية بين الدول العربية لا سيما في مجال النقل و المعلومات .
- القوائم السلبية و الميل الزائد للحماية .[4]
- عدم توجيه ثروات الوطن العربي للاستثمار في المصانع أو استصلاح الأراضي و توجيه معظم المدخرات العربية للخارج .
- تفاقم أزمة الغذاء في الوطن العربي نتيجة لزيادة الطلب على السلع الغذائية بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج و هو ما يعني تزايد الاستيراد من خارج الدول العربية .
- تباين برامج إصلاح و إعادة التوازن الداخلي و الخارجي بين الدول العربية مما يحقق قدرا من عدم التوافق في النسيج الاقتصادي ، ثم ضعف الاستثمارات المشتركة و التجارة البينية .
- الافتقار لبرنامج فعال يعمل على تحفيز الاستثمارات العربية البينية و تشجيع التجارة البينية من خلال حوافز و مميزات تشجيع التعاون العربي المشترك .

---

[1] أ. صلاح عباس ، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات ، مؤسسة الشباب ، جامعة الاسكندرية ، 2006 ، ص 92

[2] أحمد السيد نجار و آخرون ، مرجع سابق ، ص 144

[3] د. على لطفي ، طاقة و التنمية في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ص 249 ،250

[4] أحمد السيد نجارو آخرون ، مرجع سابق ، ص 145

– ضعف أسواق المال في الدول العربية و وجود العديد من القيود و القوانين التي تعيق انتقال رؤوس الأموال و بالتالي اتجاه المستثمرين العرب الى الأسواق العالمية للبحث عن فرص استثمارية أفضل و ذات عائد مرتفع .

– التفاوت في مستويات الدخل بين الدول العربية ، و بالتالي تخاف الدول الفقيرة من التهميش و لا يتوفر لدى الدول الغنية الحافز للاتجاه نحو تحقيق التعاون .

– عدم استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار فيشعر المستثمرين بعدم الاستقرار ما يجعلهم في حالة ترقب و حذر .

– عدم وجود موصفات قياسية عربية بالاضافة لتباين في التعريفات و الرسوم الجمركية الخاصة بكل دولة .

– ضآلة دور القطاع الخاص في تحقيق التعاون العربي المنشود نظرا لعدم توفر هيكل إرشادي على المستوى العربي لتوجيهه لتحقيق التكامل بين الهياكل الانتاجية للدول العربية على الرغم من أن هذا الأمر سيحقق مصالح الدول العربية و القطاع الخاص .[1]

المطلب الثاني : تجارب التكامل الاقتصادي العربي

لقد شهدت الدول العربية العديد من محاولات التكامل الاقتصادي و يمكن أن نميز ضمن هذه المحاولات منهجين المنهج الأول يتمثل في التكامل العربي الجماعي المشترك تحت إشراف جامعة الدول العربية ، الثاني هو التكامل الاقتصادي العربي الجزئي و يقصد به التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية و لا ننسى الاتفاقيات العربية الثنائية .

الفرع الأول: العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي

يعود تاريخ بدأ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الجماعي الرسمي إلى تاريخ إنشاء الجامعة العربية *23مارس 1945 عن طريق خلق الأجهزة الفنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي سنة 1950، و إثر

---

[1] أ.د علي لطفي ، طاقة و التنمية في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ص 249،250

* تأسست جامعة الدول العربية في 1945/3/22 وهي منظمة ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. بدأت بسبع دول هي مصر ، العراق ، لبنان ، السعودية ، سوريا ، شرق الأردن اليمن ثم توسعت ،و تضم حاليا إضافة لدول السبع ليبيا ، السودان ، المغرب ، تونس ، الكويت ، الجزائر ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ، صومال فلسطين ، جيبوتي ، جمهورية القمر ، و يقع مقرها الدائم بالقاهرة .

الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أكد مجلس الجامعة العربية الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادي و القومي حين أبرم معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي الذي أنشأ بموجبها المجلس الاقتصادي و مجلس الدفاع المشترك [1].

و من أهم اتفاقيات التعاون العربي :

أولا : اتفاقية التبادل التجاري و الترانزيت سنة 1953 : لتسهيل التبادل التجاري و توحيد جدول التعريفة الجمركية مع تقرير الإعفاء الجمركي لبعض المنتجات الزراعية و الحيوانية ، ومنح المعاملة التفضيلية لإنتاج الدول الأطراف المتبادلة من السلع المصنوعة ، وتشمل تجارة الترانزيت عبر أقليم الدول الأطراف [2] ، و قد ضمت الاتفاقية دول الجامعة العربية الأردن ، سوريا ، العراق ، السعودية ، لبنان ، مصر ، ليبيا ، و تعتبر هذه الاتفاقية أول الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية.

ثانيا : اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين الأطراف المتعاقدة سنة 1953 : و هي امتداد للاتفاقية السابقة و تكملة لها لكنها لم تنجح و لم يترتب عليها أي انتقال لرؤوس الأموال بين الأطراف المتعاقدة . [3]

ثالثا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي ضمت دول الجامعة العربية سنة 1957 : ولم تدخل حيز التنفيذ الا في 1964/04/30 ، و قد ركز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لهذه الاتفاقية في نشاطه على عدة مراحل كمداخل ضرورية لبناء قاعدة متينة يستند اليها التكامل الاقتصادي العربي و بالتالي الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما يلي : [4]

- المدخل التجاري عن طريق السوق العربية المشتركة بأهدافها الواسعة و المتعددة .
- المدخل الإنتاجي من خلال الشركات العربية المشتركة و الاتحادات العربية المتخصصة لتعزيز تشابك الاقتصاديات العربية و تعظيم الإنتاج العربي .

---

[1] د. حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ،ص 320

[2] زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص ، 315،316

[3] نورالدين دلال ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006/2005 ، ص 33

[4] د. عدي قصور، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص 312

– مدخل تطوير الهياكل الأساسية لما تلعبه من دور في تحقيق التشابك بين الاقتصاديات العربية و المدخل التخطيطي الاحصائي باعتبار أن التخطيط المسبق هو الحل الوحيد لبناء قاعدة تكاملية مشتركة من اقتصادات مشتتة .

من خلال هذا الطرح يبدو أن العمل العربي المشترك يسير في الطريق الصحيح لكن عدم تقيد الدول الأعضاء بما يتخذ من قرارات و عدم التزامها ولد فجوة بين العمل النظري و القانوني و النتائج الميدانية في مجال التكامل ، و يعود هذا للتمسك بالإجراءات الإدارية القطرية و شروط الحماية ما جعل التكامل العربي يعاني من الركود الاقتصادي خاصة أن مجلس الوحدة الاقتصادية لم يشمل في عضويته كافة الدول العربية .

رابعا : السوق العربية المشتركة 1964:حيث تم اتخاذ قرار إنشاءها من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 13 /08/ 1964، و قد كانت محصورة في أربعة دول عربية هي : الأردن ، مصر ، العراق و سوريا و انضمت لبيا و السودان بعد سنة 1977 و بعض الدول الأخرى انضمت لاحقا ، و كان الهدف من انشاء هذه السوق تحقيق مايلي :

– حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال .

– حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية .

– حرية الإقامة و العمل و ممارسة النشاط الاقتصادي .

– حرية النقل و العبور و استعمال وسائط النقل و الموانئ .[1]

و لأجل تحقيق هذه الأهداف اتخذت الإجراءات التالية :

– تثبيت القيود و مختلف الرسوم و الضرائب المطبقة في 1964/08/13 .

– اعفاء مجموعة من المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية و الضرائب ، وتخفيض ما تبقى من الرسوم بمعدل 20% سنويا ابتداءا من أول سنة 1965 .

– تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بمعدل 10% ابتداءا من 1965 .

---

[1] حربي موسى عريقات ، مرجع سابق ، ص 320

– عدم السماح بمنح أي دعم على الصادرات الدولية إذا كان هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي تمنحها و هذا من أجل توفير جو تنافسي متكافئ أمام منتجات الدول الأعضاء .

و قد اصطدمت السوق العربية المشتركة بجملة من العراقيل سوف نذكرها كما يلي :

– اتفاقية السوق العربية المشتركة لم تتضمن تحرير انتقال السلع من القيود الكمية و الإدارية ، على أساس اعتماد بعض الدول على هذا النوع من القيود في تنظيم تجارتها الدولية .

– إسراف الدول الأعضاء في طلب الاستثناءات التي ينص عليه قرار السوق المشتركة مثلا الأردن 88 استثناءا ، سوريا 71 استثناءا ، مصر 52 استثناءا و العراق 35 استثناءا بحجة حماية الصناعات الوطنية الوليدة و المحافضة على الإيرادات الجمركية .

– عدم شمول الاتفاقية و كذا ميثاق جامعة الدول العربية على نصوص صريحة و محدودة و قاطعة في مضمونها لأجل سرعة العمل و صنع القرارات من أجل الوحدة الاقتصادية العربية .

– غياب روح التنسيق بين المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . [1]

و يلاحظ ان تجربة السوق المشتركة العربية خطوة متسرعة و سابقة لآونها لأنه من الناحية النظرية قبل الوصول للسوق المشتركة لابد من تحقيق منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي و بعدها تأتي السوق المشتركة ، و الا سوف تصطدم بعدة عراقيل و طبعا هذا ما حدث لأنه لحد اليوم لا توجد سوق عربية مشتركة و العراقيل التي واجهتها تم ذكرها بشكل ما أو بآخر في معوقات التكامل الاقتصادي العربي .

خامسا: شهدت الاتفاقيات الاقتصادية العربية تطورات في الجانب الاستثماري خلال سبعينيات القرن الماضي و كما سبق ذكر في اتفاقية سنة 1953 الخاصة بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين الأطراف المتعاقدة لم تحقق أي نجاح ،لذلك تم عقد **اتفاقية الرساميل العربية و انتقالها بين البلدان العربية سنة 1970** ثم سنة 1974 **اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية و بين مواطني الدول العربية الأخرى**، إضافة لمذكرة تفاهم صادرة عن المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية التي

[1] الطيب داودي ، مرجع سابق ، ص ص 8،9

تضمنت اتفاقا مبدئيا لإنشاء السوق المالية العربية .[1] و على الرغم من هذا و لغاية اليوم لا تزال حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية تعاني و لم تنجح لحد اليوم بإنشاء سوق مالية عربية .

سادسا : اتفاقية تيسير التجارة و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 : تم توقيعها من طرف احدى و عشرون دولة عربية و التي ضمت المبادئ التالية : [2]

- مبدأ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة .
- مبدأ الحماية المتدرجة للسلع العربية بمواجهة منافسة السلع الغير العربية .
- مبدأ الربط المنسق بين إنتاج السلع بين الدول العربية .
- مبدأ التبادل المباشر في التجارة العربية البينية .
- مبدأ مراعاة الظروف الإنمائية لكل من الدول الأطراف لاسيما أوضاع الدول أقل نموا .
- مبدأ التوزيع العادل للأعباء و المنافع المترتبة عل تطبيق الاتفاقية .
- مبدأ الاسترشاد بمعايير أهمية السلعة بالنسبة للمصالح القطرية و القومية .
- مبدأ عدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية في المجال التجاري بين الدول الأطراف .

و هذه الاتفاقية كغيرها لم تحقق النتائج المرجوة و ذلك لنفس الأسباب التي وقفت في وجه التكامل الاقتصادي العربي على أساس أن هذه الاتفاقية جزء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي .

سابعا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) 1996: أمام فشل السوق المشتركة العربية و اتفاقية تسيير التجارة و تنمية التبادل التجاري العربي جاءت الدعوة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية سنة 1996 و في سنة 1997 صدر قرار من المجلس الاقتصادي الاجتماعي لجامعة الدول العربية بشأن إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية طبقا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في نفس السنة،وضع برنامج تنفيذي لإقامتها خلال عشرة سنوات اعتبارا من 1998/01/1 لكن في دورة سبتمبر 2001 أقر تخفيض الفترة لتنتهي في 2005 /01/01 ،[3] و قد تم الاعتماد على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري كمرجعية قانونية أساسية لمنطقة التجارة الحرة و

---

[1] عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2008 ، ص 242

[2] نور الدين دلال ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص 39

[3] كمال رزيق ، منطقة التجارة الحرة العربية حلم أم واقع ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ، سطيف 5/4ماي200 ، ص 1

تمت الإضافة و توسع لسد القصور و النقص لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة النظام التجاري العالمي الجديد ، [1] و قد أنشئت هذه المنطقة لتحقيق الأهداف التالية :

- تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدول العربية.

- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.

- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.

- تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية مع العالم الخارجي.

- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية .

أما فيما يخص البرنامج التنفيذي للمنطقة فقد جاءت أهم محاوره بما يلي :

- التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية وصولا إلى منطقة تجارة حرة عربية في 2005.

-إلغاء القيود الغير الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية.

- تبادل المعلومات و البيانات الخاصة بالتجارة.

-وضع آلية لتسوية النزاعات التجارية بين الدول العربية.

-منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا.

-التشاور بين الدول العربية الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة مثل البحث العلمي والتشريعات وحماية الملكية الفكرية.

و للوصول إلى هذا كان من الضروري القيام بالخطوات التالية:

---

[1] د. عبد الوهاب العفوري ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية عمان المملكة الهاشمية ، 22/20 سبتمبر 2004 ، ص272

– يتم تحرير كافة السلع العربية الزراعية و الحيوانية و المنجمية وفقا لأسلوب التحرير المتدرج و بنسب سنوية متساوية 10% سنويا للرسوم الجمركية و الضرائب بداية من 1998/01/01 لمدة عشرة سنوات و تنتهي 2007/12/31 و خفضت هذه المدة إلى سنة 2005 .

–تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، على أن ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، و أن يتم إدراج هذه السلع في جدول زمني زراعي عربي مشترك.

–لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات و المواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية، أو صحية أو لقواعد الحجز الزراعي البيطري.

–لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، مثل القيود الكمية و النقدية و الإدارية التي تفرض على الاستيراد.

–يشترط لكي تكون السلعة عربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و ذلك لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

–أن تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التنفيذي و الالتزام بكافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق، و أن يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذي.

–التشاور بين الدول الأطراف حول أنشطة الخدمات المرتبطة بالتجارة و التعاون التكنولوجي و البحث العلمي، و تنسيق النظم و التشريعات و السياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وتتكون آلية المتابعة و فض المنازعات من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و هو جهاز الإشراف تعاونه أجهزة تنفيذية هي : لجنة التنفيذ و المتابعة، و لجنة المفاوضات التجارية، و لجنة قواعد المنشأ العربية, و الأمانة الفنية. [1]

و قد اتاح البرنامج التنفيذي استثناءات اذ لم يطبق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و رسوم الضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترات زمنية محدودة عادة هي فترة الذروة للمواسم الزراعية ، و سميت هذه الاستثناءات بالرزنامة الزراعية وهي تهدف لتمكين البلدان العربية من تكييف انتاجها مع عملية التحرير التدريجي .

---

[1] كمال رزيق ، مرجع سابق ، ص ص 2،3

و استثناءات أخرى للسلع غير زراعية التي تسبب الضرر و التهديد الاقتصادي للبلد العضو فانه يحق له طلب الاستثناء [1] و قد بالغت البلدان العربية في طلب الاستثناءات ما شكل ما يعرف بالقوائم السلبية و هو نفس الأسلوب الذي اتبعته الدول العربية سابقا .

و رغم كل هذا ، الا أنه تم تطبيق مراحل من تخفيض الرسوم الجمركية بدون أي عراقيل، حيث تم خفض الرسوم الجمركية بنسبة 10 % في كل سنة ابتداء من شهر جانفي 1998 ، و يتم هذا التخفيض تلقائيا دون الحاجة إلى اصدار قرار سنوي بهذا المضمون و نفس الشيء في سنوات 1999، لكن في سنة 2000 تم تخفيض هذه الرسوم بنسبة 40 %، و بنسبة 30 % في جانفي 2001 ، و بنسبة 30 %في جانفي 2002 ، و هذا من أجل اختصار الوقت اللازم لقيام السوق العربية المشتركة رغم تحفظ بعض الدول على ذلك كالأردن و سوريا .[2]

و بحلول سنة 2004 بلغ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى و الضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي 50% من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31 ،و كما بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى المنطقة 16 دولة عربية هي الأردن ، الامارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ،لبيا ، مصر و المغرب. [3]

و سنة 2005 توصل الأعضاء إلى منح الإعفاء بالكامل للسلع العربية وعلى هذا الأساس تم تأسيس اللجان ذات العلاقة بقضايا تحرير التجارة مثل لجنة قواعد المنشأ، التي أوكل إليها صياغة قواعد منشأ عربية تتيح الاستفادة من التخفيض الجمركي المقرر ضمن إعلان المنطقة .كما تضمنت القواعد والأسس ضرورة تبادل المعلومات والبيانات وآلية لتسوية المنازعات، والمعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً ودعم الخدمات المرتبطة بالتجارة وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

وبالرغم من الإعفاء بالكامل من الرسوم الجمركية للسلع عربية المنشأ منذ العام 2005 لم تتمكن المنطقة من تعميق الأداء التكاملي لها حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي(Complementary Index) الذي يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية، 5 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 4.8 في العام 1998.

---

[1] د. عبد الوهاب العفوري ، مرجع سابق ص ص 276/275 بالتصرف

[2] كمال رزيق مرجع سابق ، ص6 .

[3] حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ، 312

ومع مطلع عام 2009 بدأت الجزائر، التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008 ، بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة وذات المنشأ العربي .كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع الجزائرية المنشأ.

وفيما يتعلق بالدول الأقل نمواً الأعضاء في المنطقة(السودان، فلسطين واليمن)، فقد استمرت في عام 2009 في تنفيذ التزاماتها بشأن إزالة التعريفة الجمركية تدريجياً أمام السلع عربية المنشأ .وقد توصلت كل من اليمن والسودان إلى إزالة نحو 70 في المائة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع عربية المنشأ، وستصل إلى التعريفة الجمركية الصفرية في مطلع عام 2010 ،كما استمر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء .وتبقى أربع دول عربية غير منضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر.

ولقد استمر العمل خلال عام 2009 على استكمال آليات تفعيل المنطقة، فعلى صعيد صياغة قواعد المنشأ العربية وبالرغم من الانتهاء من إقرار نموذج شهادة المنشأ الجديد والانتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ، لا زالت المفاوضات بين الدول الأعضاء مستمرة بشأن صياغة قواعد منشأ تفصيلية لباقي السلع، حيث لا زال معيار تحقيق القيمة المضافة عند 40 في المائة لإكساب صفة المنشأ هو المعيار المتعامل به حتى الآن في تحديد منشأ السلع العربية.

وبالإضافة إلى التأخير في صياغة قواعد المنشأ التفصيلية لا زالت الدول العربية تتفاوض حول التوصل إلى آلية لمعاملة منتجات المناطق الحرة ولم يحسم بعد الموضوع لعدم وجود قواعد عربية تفصيلية للمنشأ .وبالتالي هناك تخوف من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي و منافسة البضائع المحلية حال دخولها الأسواق الوطنية نظراً لما تتمتع به من امتيازات استثمارية تعزز تنافسيتها .

ولم تستكمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد جوانب أساسية أخرى منها اعتماد المواصفات القياسية وزيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها البعض، وتذليل العقبات التي تعترض مرور الشاحنات العربية عبر الدول العربية وتعطيلها في المنافذ الجمركية.

هناك تفاوض حول تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية ، وكذلك التحضيرات للانتقال إلى الإتحاد الجمركي العربي، وتنفيذاً لما نصت عليه قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت في عام 2009،التي أكدت على ضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الإتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له في عام 2015 [1].

الفرع الثاني: التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية

ظهرت التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية تماشيا مع التطورات العالمية من ضمنها تزايد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية ، وجمود العمل العربي المشترك ،وتتمثلت هذه التجمعات في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الاتحاد المغاربي ، مجلس التعاون العربي ، اتفاقية أغادير الرباعية .

أولا: مجلس التعاون لدول الخليج :

تم إنشاء مجلس التعاون في شهر ماي عام 1981في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة، ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية والفنية ، ومما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من المقومات الأساسية للوحدة الخليجية وهي سمات تجمع البلدان الخليجية دون غيرها من البلدان الأخرى في المنطقة تتمثل في العقيدة المشتركة وتشابه الأنظمة ووحدة التراث وتماثل تكويناتها السياسية والاجتماعية والسكانية و تقارب الثقافي والحضاري.

تصنف اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، و لما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، حيث يغطي 95 % من إيراداتها، ويمثل حوالي99 % من صادراتها ، وإدراكا منها للخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة مثل النفط، فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات، فعملت على تطوير القطاع الصناعي، حيث حققت تقدما إنمائيا واضحا على مستوى عدد المنشآت وانتشارها ونمو القيمة المضافة فيها، وعلى الرغم من ذلك يواجه القطاع الصناعي في دول المجلس بعض التحديات أبرزها الارتباط الشديد بين أداء القطاع الصناعي وتطورات

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010

السوق العالمية للنفط، بحيث تلقي تلك التطورات بظلالها على التغير ايجابيا وسلبيا على القيمة المضافة على الصناعة.

تولي دول المجلس وفي إطار تنويع مصادر الدخل أهمية كبيرة لقطاع الخدمات، ويتمثل هذا القطاع في الخدمات الحكومية والتجارة والفنادق والمواصلات والتأمين والعقار والإسكان، ويمثل قطاع الخدمات ما يقارب 41 % من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وتصل نسبة العمالة في هذا القطاع حوالي 60 %من قوى العمالة الخليجية.[1]

وفيما يخص أجهزة رئيسية التي تمثل الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي فهي:

- **المجلس الأعلى** : و يعتبر السلطة العليا له ، يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ،يعمل على مبدأ المساواة في قوة التصويت و يجتمع مرتين كل سنة.

- **المجلس الوزاري** : وهو الجهاز الذي يساعد المجلس الأعلى ، يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو ما ينوب عنهم و رئاسته دورية كل 6 أشهر حسب الترتيب الهجائي .

- **الأمانة العامة** : و هي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري و تتمتع الأمانة ببعض الاختصاصات السياسية التي يمكن من خلالها أن تلعب دورا ضمن أهداف المجلس ، تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول المجلس لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، يساعد الأمين العام مساعدون و ما تستدعيه الحاجة من موظفين .[2]

أما الأجهزة الثانوية فتتمثل في هيئة تسوية النزاعات التي يستطيع أن يكونها المجلس الأعلى عند نشأة خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي للمجلس[3]، الذي يعتبر المرجعية الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك [4].

---

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود ، مكانة و أهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة الباحث ، العدد 08 ،2010 ، جامعة ورقلة ص 143

[2] د. علي شفيق ، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 1989 ، ص ص 114،119

[3] د. عبد المنعم محمد داود ، مجلس التعاون لدول الخليج و محاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة ، منشأة المعارف ، اسكندرية ،ص 116

[4] أحمد عارف العساف / محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي ، دار الميسرة للنشر ، ط1 ، عمان الأردن ، 2010 ، ص 312

و قد استطاع مجلس التعاون لدول الخليج تحقيق الاتحاد الجمركي في أول يناير 2003 و بذلك تم توحيد التعريفة الجمركية ، إزالة معوقات التبادل التجاري ، توحيد إجراءات الاستيراد و تصدير، معاملة المنطقة الجغرافية للدول الستة كمنطقة جمركية واحدة .

الهدف الأساسي من إقامة هذا الاتحاد هو تحرير التجارة بين دول المجلس و في البداية وضعت فترة انتقالية 2003-2009 لتطبيق الاتحاد لتعطي فرصة للتأقلم مع كافة متطلبات الاتحاد الجمركي للدول الأعضاء ، لكن إعلان قادة دول مجلس التعاون الخليجي في 1 يناير 2008 عن قيام السوق الخليجية المشتركة يقول بأن المجلس تجاوز مرحلة الاتحاد الجمركي بنجاح و قبل الفترة المتوقعة .و قد استهدفت السوق الخليجية المشتركة تحقيق المواطنة الخليجية و التي تعني تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية ، وتجدر الشارة إلى أن مفهوم المواطنة هذا ليس نفسه الذي بدأت به دول المجلس .[1]

و يدرس المجلس فكرة اصدار عملة موحدة وهذا منذ نشأته و لكون الاتحاد النقدي يعتبر مرحلة تكاملية متقدمة فقد كان الرأي السائد داخل المجلس في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيله و بعد تحقيق الاتحاد الجمركي و نجاح الاتحاد الأوروبي في موضوع اليورو ، أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة ، حيث قرر المجلس الأعلى في قمته بالبحرين سنة 2000 تبين الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية ، و وجه وزراء المالية و المحافظين بأعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي و إصدار العملة الخليجية الموحدة ،[2]و علية تمت دراسة معايير التقارب الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي و النقدي اللازمة لنجاح اتحاد نقدي قبل نهاية 2005 ، وسنة 2007 تم التوصل الى طريقة لحساب هذه المعايير و سنة 2008 وضع الاطار القانوني و المؤسسي للاتحاد النقدي و حدد مهام المجلس النقدي و البنك المركزي .[3]

ثانيا : مجلس التعاون العربي [4]:

أنشأ هذا المجلس في فيفري 1989 وضم كل من مصر ،العراق ،الأردن ،اليمن ،والعضوية كانت مفتوحة أمام بقية الدول العربية بشرط موافقة الدول الأعضاء بالإجماع.

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل و الوحدة ، أمانة العامة للمجلس، مركز المعلومات 2009

[2] أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 318

[3] مجلس التعاون لدول الخليج في عقده الثالث التكامل و الوحدة ، مرجع سابق .

[4] مقدم عبيرات ،التكامل الاقتصادي العربي و تحديات منظمة التجارة العالمية ، أطروحة لنيل دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 /2002 ،غير منشورة ، ص 112

تمثلت أهداف المجلس فيما يلي:

-رفع مستويات التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء بصور تدريجية .

-تشجيع المزروعات المشتركة.

-العمل على قيام سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية.

-توثيق الروابط بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات وتدعيم العمل العربي المشترك.

وبسبب خروج المجلس عن الأهداف المسطرة، وقيام حرب الخليج عام 1990 واختلاف مواقف الدول الأعضاء اتجاه العراق، تم تعطيل هذا المجلس،كما اتخذ البرلمان المصري إلغاء الاتفاقية عام 1994من جانب واحد.

ثالثا : اتحاد المغرب العربي :

إن فكرة قيام وحدة مغربية ليست حديثة العهد بل هي وليدة الثلاثينات " 1937 " إبان استعمار دول المغرب العربي، وتلت هذه الفترة عدة مبادرات إلى أن أعيد طرحها من جديد بعد استقلال المغرب وتونس وبالضبط في عام 1956 ، بحيث بدأت وحدة الاستثمار تتبلور في آذهان القادة المغاربة آنذاك، وفي عام 1958تم انعقاد مؤتمر طنجة الذي ضم الحزب الدستوري الحاكم بتونس ،حزب الاستقلال الحاكم في المغرب وحزب جبهة التحرير الجزائري، أين طرحت فكرة الوحدة بين دول المغرب واستقلال الجزائر و كانت هذه القمة الأولى لدول المغرب العربي .

وباستقلال الجزائر عام 1962 بدأت فكرة تجسيد مبدأ التعاون الاقتصادي تظهر بين دول المنطقة وأول مبادرة هي إنشاء شركة مشتركة لبعض المحاصيل الزراعية، إلا أن النزاع بين الحدود الجغرافية للبلدين الجزائر والمغرب وقف في وجه هذا المشروع المشترك.

وفي سبتمبر 1964 ظهرت محاولة أخرى لجمع الشمل من جديد مع دخول ليبيا وموريتانيا،بحيث اجتمع وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر ،تونس ،المغرب وليبيا قبل انضمام موريتانيا وناقشوا إمكانية التعاون الاقتصادي، أين تقرر تشكيل لجنة دائمة استشارية، وقد عملت اللجنة على تدعيم علاقات التبادل التجاري وتبادل الخبرات بين الدول المعنية بذلك ، إلى جانب توجيه الاهتمام بالقطاع الزراعي.

فيفري 1989 تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي التي خصت كل من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا[1].

أهم ما انبثق عن هذه القمة ما يلي :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

– تهدف السياسة المشتركة المشار إليها إلى تحقيق الأغراض التالية:

– في الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– في الميدان الاقتصادي :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

– في الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء[2].

---

[1] مقدم عبريات ، مرجع سابق ، ص ص ،139،141

[2] تاريخ الاطلاع 2011/20/07 Sg.uma@maghrebarabe.org

تجدر بنا الاشارة الى أن دول اتحاد المغرب العربي على الرغم من عدم توصلها الى تحقيق أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بينها ليومنا هذا ، الا أنها قادرة على تحقيق ذلك و خلق كتلة اقتصادية ناجحة ،بفضل ما تمتلكه من مقومات فهي شعوب ذات لغة و دين و ثقافة واحدة متجاورة جغرافيا ، بالإضافة للمقومات التالية [1]:

– يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة فالمغرب و تونس تمتلكان إمكانيات زراعية و رعوية لا بأس بها و امكانيات سياحية هائلة ، و تمتلك موريتانيا الفوسفات و الحديد و المن غيز ، ناهيك عما تمتلكه الجزائر و ليبيا الأعضاء في منظمة الأوبيك من احتياطيات هائلة من النفط و الغاز .

– يضم المغرب العربي حوالي 91.3مليون نسمة سنة 2010[2]، مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة و يخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم و المزايا النسبية ، و يحفز قيام الصناعات المغذية و المكملة و بالتالي يخلق فرص عمل ، يعزز من القدرات التنافسية و يطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات .

– المجتمع المغاربي يحتوي على شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل و الإنتاج ، و بتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي و التدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل تتوفر قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها ، و بنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغاربية العاملة في أوروبا و أمريكا و كندا يتبين حجم هذه الطاقة و مدى إمكانية الاستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة .

– ان المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة لنفط (الجزائر ، ليبيا) يجب الاستفادة منها لتنمية المنطقة و دعم تشابك النسيج الاقتصادي لها بدلا من تكديسها في المصارف العالمية و تدويرها بأسواق أخرى ، و إضاعتها على أنماط الاستهلاكية ترفهيه .

– تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط حيث يطل على المحيط الأطلسي ، و يمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة في النقل الجوي و البحري ، إنشاء مناطق

---

[1] محمد شكري ، تجربة تكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي ، قطر ، 8/7 نوفمبر 2007 ، ص ص 10

تاريخ الاطلاع 2011/09/22 //ar.wikipedai.org

صناعية تستوعب الأيدي العاملة الماهرة العربية الإفريقية من جهة ، و تستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأقرب التجمعات الاقتصادية وأقواها دول الاتحاد الأوروبي و أمريكا من جهة أخرى . [1]

رابعا : اتفاقية أغادير الرباعية :

تم إطلاق إعلان اتفاقية أغادير بالمغرب في ماي 2001حيث أعلنت الأردن، تونس، مصر والمغرب رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها و ذلك بتشجيع من الإتحاد الأوروبي، قامت الدول المؤسسة الأربعة بالتوقيع على إتفاقية أغادير بالرباط في 25 فيفري 2004، حيث دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 6 من جويليا 2006 عقب إكتمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة، بدأ التنفيذ الفعلي للإتفاقية في 27 مارس 2007 عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ.

1– أهداف إتفاقية أغادير :

– زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

– زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية، التي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف من خلال استخدام مدخلات إنتاج من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول منطقة التجارة الحرة العربية ، ما يحقق أهلية السلع المنتجة في هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي.

– جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية بفضل سوق أغادير الذي يضم حالياً أكثر من 120 مليون مستهلك.

و تأمل الاتفاقية الوصول الى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية و القطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية و الزراعة و الصناعة و النظام الضريبي و المالي و الخدمي .

2– ترتيبات تحرير التجارة بموجب إتفاقية أغادير:

– إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

---

[1] محمد شكري ، تجربة تكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي ، قطر ، 8/7 نوفمبر 2007 ، ص11

– إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

– أما فيما يخص تجارة الخدمات فتلتزم الدول الأطراف بتطبيق جداول التزاماتها. [1]

و بالنسبة لنا تعد الاتفاقية بين الدول الأربعة مصر ، تونس ، الأردن و المغرب لا تقوم على قاعدة اقتصادية سليمة و قوية و حتى لا نحكم عليها جزافا فإننا نستند إلى الدراسة التي قام بها السيد رشا مصطفى عوض من مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري سنة 2007 و التي توصل فيها الى النتائج التالية [2]:

– ضعف علاقات الترابط والتشابك الاقتصادي بين الدول الأربعة الأعضاء في الاتفاقية .

– تواجه دول الاتفاقية العديد من الصعوبات من بينها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وزيادة درجة عدم عدالة توزيع الدخول .

– تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين أداءها التنافسي مقارنة بمجموعة دول العالم–خاصة الأوروبية – .

– توجه جملة من التحديات الداخلية التي يتعين مواجهتها للحد من آثارها السلبية على تحقيق أهداف الاتفاقية منها : الأداء التنموي بها يواجه عدم توفر إستراتيجيات طويلة الأجل فعالة وكفء لتحقيق التنمية المستدامة متعددة الأوجه في المجال الاقتصادي ،الاجتماعي ،التكنولوجي و البيئي ، وانخفاض درجة الوعي بالاتفاقية، ضعف البنى الأساسية الرئيسية، ، انخفاض معدلات الادخار المحلي ، وتنامي فجوة الاستثمار.

– تواجه كذلك مجموعة من التحديات الخارجية أو التهديدات الواجب العمل على تدنيت آثارها السلبية منها : ارتفاع درجة تنافسية العامل في بعض أسواق العمل المنافسة للدول الأعضاء،تنامي درجة تنافسية اقتصادات العديد من الأسواق الناشئة، والارتفاعات المشاهدة في مستويات الأسعار خاصة أسعار النفط في السوق العالمي.

الفرع الثالث : الاتفاقيات الثنائية العربية

من المعلوم أن الاتفاقيات الثنائية كانت بحوزة الدول العربية لفترة طويلة من الزمن و لعلها تمثل النموذج الأكثر شيوعا للتعاون الاقتصادي العربي ، فقد كانت الاتفاقيات الثنائية تأخذ أحد الأشكال التالية :

---

[1] الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر ، الوحدة الفنية للاتفاقية www.agadiragfreement.org

[2] رشا مصطفى العوض ، اتفاقية أغادير نحو بيئة أعمال أفضل، تاريخ الاطلاع 2011/09/26 www.arab.api.org/jodep/products/delivy

1- اتفاقيات تعتمد على قائمتين سلعيتين إحداهما محدودة جدا لا تهم الدولة المعنية و ربما لا تنتجها و لا تؤثر في مواردها و هي التي يسمح بتبادلها برسوم جمركية منخفضة ، و أخرى قائمة سلبية تحتوي على الممنوعات أي أنها تواجه رسوما جمركية ثابتة و قيودا من مختلف الأشكال الإدارية و الجمركية و الفنية .[1]

2- اتفاقيات تنص على تشجيع المبادلات التجارية، بين طرفي الاتفاقية - دولتين -دون توفير الشروط لإنجاحها، والملاحظ هنا هو أن مثل هذه الاتفاقيات ما هي إلا مجالات سياسية تفتقر للرغبة في تحقيق تكامل اقتصادي متين بين طرفي الاتفاقية، بحيث أن الموقعين على الاتفاقية لا يبذلون أي جهد لإنجاح هذا التكامل، بل يبقى جهدهم قائما على المعطيات السابقة دون التحضير لها،مثل هذه الاتفاقيات لا يكتب لها البقاء ، وهو ما حدث في العديد من الاتفاقيات الثنائية ما بين الأقطار العربية.

3- اتفاقيات تتضمن إزالة بعض العراقيل والقيود المفروضة على المبادلات التجارية والتي تعتبر خطوات إيجابية من شأنها تشجيع التبادل التجاري بين طرفي الاتفاقية، هذا النوع من الاتفاقيات ينص على ما يلي:

- الرغبة في تشجيع التبادل التجاري لمنتجات الطرفين المتعاقدين، كالاستيراد والتصدير بينهما.

-وجود تخفيضات فيما يخص الرسوم الجمركية وبنسب معينة، إلا أن هذا التخفيض لا يكفي لجعل منتجات كل بلد قادرة على المنافسة، كما أن العراقيل الإدارية لذلك ، تبقى عائقا في وجه هذه المعاملات.

4- الاتفاقيات الثنائية التي تتعلق بنظام الرقابة على الصرف تنظم تسوية المدفوعات بين دولتين عربيتين ، مثل الاتفاقية التي عقدت بين مصر والسعودية ،التي تعتبر أول اتفاقية في الدول العربية من هذا النوع عام 1949 ثم عقدت بعد ذلك اتفاقيات مماثلة مع كل من لبنان ليبيا،سوريا والسودان.

5- الاتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دولتين في إطار انتقال عناصر الإنتاج من رؤوس أموال ويد عاملة بكل حرية بين طرفي الاتفاقية، إلى جانب حرية الإقامة والعمل في ظل ممارسة نشاط اقتصادي، كما تتم في إطار ذلك مبادلات المنتجات المحلية والأجنبية، وهذه الحالة في الغالب هي منطقة تجارة حرة، ومن أمثلة ذلك الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا عام 1957والتكامل الزراعي بين مصر والسودان عام 1982.[2]

---

[1] أحمد السيد النجار و آخرون ، مرجع سابق ، ص58

[2] مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، ص ص 131 ، 133

هذا عرض باختصار لبعض الاتفاقيات العربية الثنائية :

أولا : الوحدة الاقتصادية السورية المصرية 1958 : هذه الوحدة كانت لها نتائج اقتصادية موجبة تمثلت في بعض الإنجازات في عهد الوحدة بين البلدين بحيث تركت بصماتها على الساحة الاستثمارية والاجتماعية في سوريا منذ ذلك التاريخ ، حيث وقع اتفاق خاص سمي بخطة التنمية لخمس سنوات - 1965/1964 1961/1960 يهدف إلى مضاعفة إجمالي الناتج القومي خلال عشر سنوات وتحقيق نمو يبلغ 40 % في النصف الأول لهذه العشرية، ولقد كانت النتائج جيدة في تنفيذ هذه الخطة تم فيها قيام مشروعات مشتركة عديدة أهمها إصلاح الأراضي الزراعية والنقل والمواصلات والصناعات الكهربائية والتنقيب عن النفط والزراعة والإسكان، وكل هذا تم بعد تحقيق وحدة سياسية في إطار توقيع اتفاق عسكري مشترك هدفه مواجهة إسرائيل بالدرجة الأولى.

ومن التدابير التي اتخذت في إطار هذه الوحدة ما يلي:

- إعفاء المواد والمنتجات المحلية لكلا الطرفين من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية.

- فتح باب الاستيراد والتصدير من كافة السلع ودون أي تراخيص.

- تشكل لجنة تتكفل بحل المشاكل التي تعترض تنفيذ الاتفاقية.

-تفضيل السلع والمنتجات المحلية للبلدين عن السلع الأجنبية.

وبالرغم من أن الاتفاقية تضمنت تسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص والتمتع بكافة حقوق المواطنة إلا أن الاختلاف في النظم النقدية بين البلدين حال دون تنقل رؤوس الأموال، والواقع أن هذه الاتفاقية والتي دامت ثلاث سنوات لم يكتب لها النجاح نتيجة لظهور حركة معارضة لها.

ثانيا : التكامل الزراعي بين مصر والسودان 1974-1985: لقد أخذ هذا التكامل اهتماما بالغا خاصة فيما يتعلق بالتكامل الزراعي ، فالاتفاقية التي وقعت سنة 1974 أدت إلى ظهور مشروعات عديدة ضمن إستراتيجية التكامل الزراعي بين البلدين أهمها:

-الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي والتي نتج عنها تنفيذ المشروعات المشتركة في السودان بحيث تم استصلاح وزراعة الأراضي بالعديد من المحاصيل ، منها الذرة الرفيعة والحبوب الزيتية والقمح والخضر إلى جانب

القيام بتصنيع المنتجات الزراعية المختلفة، وقد تم استصلاح حوالي 50 ألف فدان في نهاية السبعينات من حوالي 150ألف فدان مخصصة لذلك.

-مشروع الرش الزراعي بالطائرات لمكافحة الحشرات وجميع الآفات الضارة والتسميد برأس مال مشترك بين الطرفين كما توجد مشروعات أخرى منها مشروع إنتاج اللحوم والأعلاف المركزة ومشروع إنتاج الزيوت النباتية خاصة الغذائية منها.

قد أعطت هذه الوحدة إيجابيات عديدة خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الإنتاجية في القطاع الزراعي.

من أهم الإنجازات الناتجة عن ذلك حرية انتقال العمالة بين البلدين وهذا عن طريق تخفيض مصاريف السفر بنسبة40 % وإلغاء جواز السفر والتأشيرة بحيث يتم التنقل بالبطاقات الشخصية " بطاقة التكامل "وقد أنشئ ما يسمى بالمنطقة التكاملية بين المنطقة الجنوبية لمصر" أسوان "والمحافظة الشمالية للسودان.

إلا أن هذه الوحدة لقيت انتقادات شديدة عام 1985 بعد تغيير الحكومة السودانية أين ألغيت الاتفاقية، وفي عام 1987 ظهرت وثيقة " الإخاء " من طرف الحكومة السودانية تساند فيها مسار المحاولات التكاملية بحيث تهدف إلى الاهتمام بالمشاريع الزراعية واستغلال الموارد المتاحة في البلدين وتنسيق خطط التنمية.

تميزت هذه الوحدة بعدم الاستقرار بسبب غياب الاستقرار السياسي بحيث تم الاتفاق على الوحدة عدة مرات بسبب توقيفها حيث وصلت مرات كثيرة إلى النزاع المسلح بين الطرفين قبل عام 1990.

و يلاحظ أن هذه الوحدة كان بإمكانها تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي[1].

ثالثا : **اتفاق التعاون التجاري بين مصر و الكويت 1989** : و تضمن هذا الاتفاق تبادل الإعفاء من الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع التي يتفق عليها الجانبان ، و تم تعريف المنتج الصناعي ذي المنشأ الوطني بأنه المنتج الذي لا تقل تكلفة المواد الأولية و اليد العاملة المحلية و تكاليف الإنتاج المحلية الأخرى الداخلة في صنعه عن 40% من تكاليف إنتاجه الكلية .

رابعا : الاتفاقية المصرية الليبية 1990 : تم توقيع هذه الاتفاقية 1990/12/3 بالقاهرة و تتضمن أهم أحكامها إعفاء البضائع و المنتجات ذات المنشأ المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب و الرسوم الجمركية ،

---

[1] مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، ص ص ،136،133

حيث تعتبر البضائع و المواد المنتجة كليا في كلا البلدين بما فيها المنتجات الزراعية ، الحيوانية ، الثروات الطبيعية و المنتجات الصناعية من مصنوعات أحد البلدين بحيث لا تقل القيمة المضافة من اليد العاملة و المواد الأولية و غيرها من المواد الداخلة في صنعها عن 40% من تكاليف إنتاجها .[1]

خامسا : اتفاقية تحرير التبادل التجاري بين مصر و الأردن 1996 : تنص الاتفاقية على قيام الطرفان بإقامة منطقة التبادل التجاري الحر بينهما خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 2005 ابتداء من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ 8 أيار سنة 1996 طبقا لنصوص هذه الاتفاقية ، ويتم تخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ و المصدر الأردني المصري .[2]

[1] د. يحي سعيد علي عيد ، التسويق الدولي و المصدر الناجح ، دار الأمين ، ط1 ،1997 ، ص91 ، ص96

[2] آمال عبد الرحمن زيدان ، مرجع سابق، ص198، ص 205

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل نجد أن التكامل الاقتصادي المتجسد في التكتلات يتطلب إزالة الحواجز و التنسيق بين اقتصاديات الدول المتكاملة و توفر عوامل مشتركة سياسية ، اجتماعية ، ثقافية و قدر كافي من التنوع في الموارد الاقتصادية و غيرها من المقومات، و هو ظاهرة تؤثر على اتجاهات التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي ، كما أنه يعطي للتكتلات الاقتصادية خاصة الضخمة منها شأن الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية قدرة التأثير سلبا على الأداء الاقتصادي للدول العربية في سبيل المحافظة على مصالحها .

و فيما يخص التكامل العربي فأبرز استنتاجتنا فيما يلي :

1 – أن العمل العربي المشترك متجسد حاليا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و قد هدر الكثير من الزمن حيث بدأ سنة 1953 باتفاقية التبادل التجاري و الترانزيت ثم أعلن عن قيام السوق العربية المشتركة سنة 1964 و كانت خطوة متسرعة تداركها سنة 1981 عن طريق اتفاقية تسير التجارة و تنمية التبادل التجاري التي كانت الأساس الذي انطلقت منه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1997 و قد و صلت المنطقة للإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي سنة 2005 إلا أنها لم تستكمل العديد من الجوانب الأساسية الأخرى كاعتماد قواعد المنشأ و موصفات قياسية مشتركة ، التوصل لآلية لمعالجة منتجات المناطق الحرة العربية ، تحرير تجارة الخدمات وزيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها البعض.

2 – لم تساهم منطقة التجارة الحرة العربية في تعميق الأداء التكاملي للدول العربية حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي الذي يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية % 5 في عام 2009مقارنة مع% 4.8 العام 1998.

3 – يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنجح التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية الذي كان هدفه الأساسي تحرير التجارة بين دول المجلس حيث وصل إلى السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 و هو يعمل على الوصول إلى المستوى التالي من التكامل الاقتصادي ، أما الاتحاد المغاربي لا نجد أي أثر لانجازاته و لحد الآن لم يصل لأبسط درجات التكامل على الرغم من توفره على مقومات لا تملكها الكثير من التكتلات المتواجدة على الساحة العالمية حاليا ، أحدث تجمعات العربية و هي اتفاقية أغادير الرباعية موقعة سنة 2004 نرى أنها جاءت بهدف التقرب من الاتحاد الأوروبي و ليس تشكيل تكتل اقتصادي عربي .

4 -الاتفاقيات الثنائية العربية كانت بحوزة الدول العربية لفترة طويلة من الزمن و لعلها تمثل النموذج الأكثر شيوعا للتعاون الاقتصادي العربي منها ما كان جدي في تشجيع وتحسين التبادل التجاري العربي و منها ما كان مجرد حبر على ورق .

الفصل الثاني

المناطق الحرة بالدول العربية

تمهيد :

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في عولمة اقتصاديات الدول التي تتمتع باقتصادا حرا ، لذلك زاد اهتمام الدول و الحكومات بأهمية هذه المناطق في الاقتصاد الوطني و أصبحت الدول تلجأ إليها على اختلاف إمكانياتها الاقتصادية ، ولا تختلف الدول العربية عن باقي دول العالم فقد شهدت إقامة مناطق حرة أولها في عدن الجمهورية اليمنية في مطلع القرن العشرين .

خلال هذا الفصل سنتناول الجانب النظري للمناطق الحرة حيث سنتطرق للاستثمار الأجنبي باعتبارها احد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ، التطور التاريخي لها ، تعريفها ،خصائصها ، أنواعها ، أهدافها ،مقوماتها و معوقاتها .

و نظرا لصعوبة تكلم عن جميع المناطق الحرة بالدول العربية فسنتناول المناطق الحرة بكل من مصر و الإمارات لامتلكها لأنجح التجارب العربية في مجال المناطق الحرة ، بالاضافة لتجربة الجزائر في إقامة المناطق الحرة بحكم انتماء الباحث للجزائر .

سنتناول أيضا المناطق الحرة بكل من الأردن و سوريا لأن دراستنا تتعلق بالمناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية – المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية–، و أخيرا سنتناول المشاكل التي تعاني منها المناطق الحرة في الدول العربية.

المبحث الأول : الجانب النظري للمناطق الحرة

تعد المناطق الحرة إحدى الظواهر الاقتصادية التي تزايدت أهميتها في اقتصاديات الدول لما لها من أثر ايجابي اذ تعتبر أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسعى جميع الدول لجذبه ، ما دفع للتوسع في إنشاءها حتى أصبح عددها هائل بالعالم .

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي

تعد المناطق الحرة أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تعرف الاستثمارات الأجنبية كما يلي : [1]

- هي كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان .

- الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية .

- توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية الى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية

ينقسم الاستثمار الأجنبي لنوعين رئيسيين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير مباشر .

الفرع الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة . [2] و ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره لعدة أنواع:

- **الاستثمار المشترك**: و يرى –كولدى – أنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، الخبرة ،براءات الاختراع ، العلامات التجارية ...الخ .

---

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية و المعاهدات الدولية مع الاشارة الى منظمة التجارة العالمية و دورها في المجال ، دار الثقافة لنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 2008 ، ص 20

[2] د. نزيه عبد المقصود مبروك ، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 ، ص31

- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** : هي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات و تتمثل في إقامة هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة .

– مشروعات أو عمليات التجميع : تأخذ شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي و الوطني (خاص أو عام) و يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلا لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا و في معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات ، طرق التخزين و صيانة التجهيزات الرأسمالية ....الخ ، في مقابل عائد مادي يتفق عليه .[1]

- **الاستثمار في المناطق الحرة** : يهدف هذا النوع من الاستثمارات لتشجيع إقامة الصناعات التصديرية إذ تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز و المزايا و الاعفاءات و يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيد عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ، يعمل من خلال قوانين خاصة تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة .[2]

الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي غير مباشر عبارة عن الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري ،حيث لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري .[3]

و يضم الاستثمار الأحنبي غير المباشر الأنواع التالية :[4]

_ **تراخيص الإنتاج و التصنيع** : و هي عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالترخيص لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص) بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة الشباب الاسكندرية ، 2003 ، ص ، ص 15 ، 24

رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008/2007 ، ص 27[2]

[3] تشام فاروق ، الاستثمارات العربية واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد ، مؤتمر الاستثمار و التمويل ، 5-8 ديسمبر ، شرم الشيخ مصر ، 2004 ، ص 37

[4] د. عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق، ص ص 27،38 بالتصرف .

الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية .....الخ في مقابل عائد مادي معين ، وقد يشمل الترخيص التصميمات الهندسية و الصناعية ، التدريب ، أساليب ضبط الرقابة على الجودة ، تصميم داخلي للمصنع أو المتجر كافة التعليمات الأخرى المرتبطة بممارسة النشاط محل الترخيص .

- **عمليات تسليم المفتاح** : و هي عبارة عن عقد أو اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني حيث يقوم الطرف الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل و ما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه لطرف الثاني .
- **عقود التصنيع** : عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات و إحدى الشركات الوطنية بالدولة المضيفة بمقتضاه يقوم الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع و إنتاج سلعة معينة و تكون عادة طويلة الأجل و يتحكم الطرف الأجنبي بعمليات المشروع و أنشطته المختلفة .
- **عقود الإدارة** : عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة الترتيبات و الإجراءات القانونية التي بمقتضاها تقوم شركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو المشاركة في الأرباح .
- **عقد أو امتياز الإنتاج الدولي من الباطن** : هو اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعين من فروعهما) بموجبها يقوم احد الأطراف (مقاول الباطن) بانتاج و توريد أو تصدير قطاع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول (الأصيل) الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية و بعلامته التجارية ، وقد تنطوي الاتفاقية عل أن يقوم الأصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل .
- **عقد الوكالة** : اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحد الأطراف الأصيل بتوظيف الثاني الوكيل لبيع أو تسهيل و إبرام اتفاقيات بيع سلع و منتجات الطرف الأول للطرف الثاني هو المستهلك النهائي أو الصناعي .
- **الموزع** : و هو عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات بغرض اعادة البيع لحسابه الخاص ، وقد يمنح للموزع امتياز خدمة سوق معين أي يكون الموزع الوحيد فيه .

الفرع الثالث : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من بين الوسائل التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي ،حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين ، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد

على السياسة التجارية المتبعة و العكس صحيح ، كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول ، و إن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية التي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل .

و هناك نوعين من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بينهما :

- **الأثر المباشر** : و الذي يكون بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة و متقدمة نتيجة للانفاق الكبير على البحث العلمي و التطوير، فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام و بالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهارتها التسويقية و بالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

- **الأثر غير المباشر** : ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها :

أ- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة ، و نقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية و بالشكل الذي يساعد على تحسين و تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية و عناصر الإنتاج .

ب- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية و هذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع و تقديم خدمات ما بعد البيع و بالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار المباشر داخل أراضيها .

نجد العديد من الدراسات و الشواهد التطبيقية تثبت نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة ، فقد أوضحت دراسة Thomsen سنة 1999 و بالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادرتها و في قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري ، و الذي أدى الى زيادة و تضاعف معدلات النمو لاقتصاديتها ففي تايلاندا وصل معدل النمو 2.6 % خلال فترة 1989 - 1992 و ذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الالكترونية و أصبحت تايلاندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينيات من القرن العشرين ، أما دراسة Harrison

et Aitken Hanson سنة 1997 فتضمنت دراسة و تقدير الآثار الغير مباشرة لنشاطات الشركات العابرة للقارات و الشركات المحلية على الصادرات و قد تم دراسة عينة من 2104 شركة معملية في المكسيك في الفترة من 1986 -1990 و بينت أن الشركات المحلية ترفع من صادراتها اذا كان هناك منافسة مع الشركات الأجنبية ، فيما اقرت دراسة Menegaldo et Moustier سنة 2002 حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة بين الدول الأوروبية و دول جنوب البحرالمتوسط خلال الفترة 1985- 1997 على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و الواردات ، بينما أوضحت دراسة Mainguyet et Rugruff سنة 2003 على المجر دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المبادلات الخارجية ففي سنة 1993 الشركات التي لها رأس مال خارجي كان لها النصيب الأوفر في الصادرات المجرية و تطورت في النصف الثاني من التسعينيات و وصلت سنة 1998 الى 85.9% من صادرات المجر .

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة فيكون تأثيرا ايجابيا على المنتجات النهائية فقد تستغني هذه الدول عن استيرادها أو تخفض واردتها من تلك المنتجات ، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة .[1]

المطلب الثاني : ماهية المناطق الحرة و أنواعها

ان المناطق الحرة ليست مفهوم جديد بل قديم تطور مع مرور الزمن ، وهي تمثل مفهوم واسع سنحاول التعرف عليه من خلال التطرق الى نشأتها و تطورها ، خصائصها ، طرق إدارتها وأنواعها .

الفرع الأول : ماهية المناطق الحرة

كأي مصطلح وضعت العديد من التعاريف لمفهوم المناطق الحرة من قبل الدارسين و الباحثين في هذا الموضوع و في هذا المطلب سنحاول عرض تعريف يسمح بفهم ما هي عليه انطلاقا من نشأة المناطق الحرة .

أولا: نشأة و تطور المناطق الحرة حول العالم :

هناك إجماع بين أوساط الباحثين على اعتبار المناطق الحرة ظاهرة قديمة من الناحية التاريخية ،ذلك لأن أول منطقة اقتصادية حرة في تاريخ الاقتصاد العالمي و جدت بالجزيرة اليونانية -Délos - في بحر - Egée– منذ

[1] رفيق نزاري ، مرجع سابق ، ص ص 74 ، 76

حوالي 2000 سنة و في هذا السياق يذكر الدكتور B. Merenne -Schou maker- أن هذه المنطقة الحرة قد وضعت لتخص بنظام خاص يتمثل في تبسيط القوانين و تقليص الإجراءات البيروقراطية و الرسوم و بسبب هذه الإجراءات و بسرعة فائقة 30000 عمل أنشئ في الجزيرة فأصبح بمقتضى ذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية ، و بنفس المنطلق و المنطق أخذت المناطق الحرة تنمو و تنتشر في موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطى و إبان الثورة الصناعية و هو ما أكده المستشار الإعلامي عبد الواحد الامبابي عندما صرح قائلا : « ان انتعاش المناطق الاقتصادية الحرة خلال الثورة الصناعية على سبيل المثال جاء كرد فعل عملي على تطبيق أنظمة الحماية الصناعية و التجارية و فرض القيود على انتقال السلع و تبادلها و الحد بالتالي من نشاط التجارة الدولية و إعاقة مسيرتها و نموها » ، الأمر الذي أدى إلى بعث مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات ، فأقامت انجلترا منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة 1704 ، وفي مالطا و الزنجي بار سنة 1832 و هونغ كونج سنة 1841 و قيام فرنسا بانشاء منطقتين حرتين في الصين سنة 1898 و بجنوب الجزائر ابان عهد الاستعماري 1962/1830 ، و خلال القرن 19 استمر إنشاء المناطق الحرة في أوروبا بحيث أحدثت السلطات الألمانية و الايطالية و الدنماركية و غيرها مناطق حرة في الموانئ البحرية لها منها هامبورغ سنة 1888 ، تريستا و نابولي سنة 1896 ، غير أنه في القرن العشرين أهملت الدول الأوروبية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية المناطق الاقتصادية الحرة، و يرجع الدكتور Boris Gombac- ذلك لظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية .[1]

أما في باقي دول العالم فقد انكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولى خصوصا سنة 1930 إبان أزمة الكساد العالمية لتعود و تنشط بعد الحرب العالمية الثانية و حتى أواخر الخمسينات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصر على النشاط التجاري إلى أن بدأت المنطقة الحرة في بمطار شانون [2] ، بتغيير و تطوير النمط التقليدي السائد بالمناطق الحرة حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عدد كبير من العمالة ، وتعمل على تنمية الصادرات، و هي منطقة أنشئت سنة 1922 بعد استقلال ايرلندا لمواجهتها لمشاكل اقتصادية تشبه لحد كبير المشاكل المتواجدة بالدول النامية حاليا من ضعف الإنتاج الصناعي و البطالة و غيرها [3] ، و من أمثلة

---

[1] محمودي مراد ، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، دار الكتاب الحديث ، 2002 ، ص ص 22، 23

عابد فضلية ، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 30 ، العدد 3 ، 2008 ، ص 14[2]

3د. صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير و المناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، ط1 ، القاهرة ، 2000 ، ص 87

المناطق الصناعية المنطقة الصناعية أبورب وسان بكوريا الجنوبية ، و مع بداية الستينات انتشر التخصص في الأنشطة القائمة بالمناطق الحرة (تجارية ، صناعية ، خدمية) و كذلك بدأ انتشار المناطق الحرة بالدول النامية و توسعها في أكثر من 80 دولة حول العالم ، و كانت تجربة الصين من التجارب الأكثر اثارة للاهتمام حيث بدأت بإنشاء أربع مناطق حرة في مقاطعة غاندوبج سنة 1978، ثم عمت بعد ذلك على المقاطعات الصينية الأخرى الى أن وصل عددها 32 منطقة حرة أخرها منطقة بودنج التي أنشئت سنة 1990.

و في العقود الأخيرة تطورت أهمية و أنشطة المناطق الحرة وفقا للتطورات الاقتصادية و التجارية الدولية نتيجة للتطور السريع لوسائل النقل و الاتصالات و متطلبات الصناعة و محاولات تخفيض التكاليف ، و فتح الأسواق الخارجية للصادرات و تم استحداث مناطق متخصصة كالمنطقة الحرة التكنولوجية المعروفة بمدينة دبي للانترنت التي تعد أول منطقة حرة في العالم للأعمال الالكترونية ، و كذا المناطق الحرة الإعلامية كتلك المتواجدة بكل من الأردن و مصر ، المناطق الحرة ذات الأنشطة النوعية التخصصية أو مناطق السلعة الواحدة كالمدينة الاعلامية العالية التقانة الماليزية ، المناطق الحرة الخاصة بالأردن ، المنطقة الحرة لتجارة البن بزيمبابوي ، منطقة المجوهرات في تيلاندا المنطقة الحرة بالنيجر للغاز و النفط ، منطقة الجلود بتركيا . [1]

هكذا تزايد عدد المناطق الحرة و بأشكال متعددة و أهداف مختلفة كفكرة مضادة لأية قيود من أجل التوسع في النشاط الاقتصادي و مسايرة الظروف الدولية ، و أصبحت مركز للتكنولوجيا الحديثة و المنتجات التكنولوجية من أهم اختصاصاتها.

و يجدر بنا ذكر أن بعض الآراء قد ذهبت الى أن نشأة أو تأسيس المناطق الحرة ليس فكرة غربية بل عربية برزت للوجود منذ أكثر من 15 قرن في شبه الجزيرة العربية و بالتحديد بمكة المكرمة حيث ترتب من خلال سياسة قريش في إدارة التجارة بمكة المكرمة – واد غير ذي زرع – الى تحويل مكة الى ما يشبه المناطق الحرة في وقتنا هذا عن طريق تدفق الأموال و عروض التجارة الى مكة المكرمة ، ما جعل أسر قريش التي امتهنت التجارة تحصل على ثروات طائلة و تحويلها من مستوى الفقر الى الغنى و الترف و دليل ذلك قوافلهم التي تظم أكثر من ألف بعير و التي تحمل بضائع تقدر بما لا يقل عن 50 ألف دينار و هو مبلغ ذو قيمة بحسابات ذلك العصر. [2]

ثانيا : تعريف المناطق الحرة :

---

[1] عابد فضيلة ، مرجع سابق ، ص ص 14 ، 15

[2] محمد قاسم خصاونة ، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر ،الأردن ، 2010 ، ص ص 16 ، 18 بالتصرف.

هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة نذكر منها :

– المناطق الحرة هي مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان ، و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول .[1]

– مساحة معزولة مخصصة و مسيطر عليها تدار كخدمة عامة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل ، التفريغ ، الفرز و المناولة و التصنيع و عرض السلع و إعادة الشحن المائي و البري و الجوي ، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة .[2]

– تعريف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا : و ذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الأسكوا فعرفت المناطق الحرة بأنها : «مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه ، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ عليها لتوزيعها و تأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها» .[3]

– تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (L'ONU): «المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو للمراقبة، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقًا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات .إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون. »[4]

– والمنطقة الحرة هي منطقة صغيرة محددة جغرافيا والتي تستفيد تجاريا وصناعيا من معاملة خاصة في المسائل الضريبية ، حيث تكون منخفضة أو غير موجودة في معظم الحالات ،وتستفيد من الإجراءات الجمركية الخاصة.

---

[1] هاني حامد الضمور ، التسويق الدولي ، دار وائل ، ط3 الأردن ، 2004 ، ص 412

[2] بديع الجميل قدو ، التسويق الدولي دار الميسرة ، ط1 ، عمان ، 2009 ، ص 188

[3] د. علي عباس ، ادارة الأعمال الدولية ، دار حامد ، ط1 ، عمان الأردن ، 2003 ، ص 409

[4] د. بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة- ، الملتقى الدولي حول آثار و انعكسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 14/13 نوفمبر 2006 ، ص 5

المنتجات التي تدخل وتخرج دون الخضوع لرقابة ودون رسوم جمركية ومع ذلك فإن هذه الحقوق تصبح مستحقة إذا تم استيراد البضائع إلى أراضي البلد .[1]

تعريف . H.G.Grubel : إنها أراضي محصورة داخل إقليم جمركي وطني أين تدخل وسائل التجهيز و البضائع الأجنبية دون شكليات جمركية على أن يتم تخزينها أو تحويلها داخل المنطقة الحرة ليتم تصديرها إلى جهة أخرى بدون تدخل السلطات الجمركية ، لا توجد فيها رقابة على المبادلات والالتزامات الإحصائية محدودة ، اقتطاع من الأرباح و الأجور بنسب عادية ، الا أنه بمجرد أن تخرج البضائع من المنطقة للدخول إلى الإقليم الجمركي الوطني تفرض عليها المستحقات و تخضع للرقابة الجمركية .

- تعريف Thierry Schwob – pascal lorot: ان المنطقة الحرة هي مجال جغرافي محدود أين الأنشطة الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة و التي قد تكون مخفضة أو ملغاة و في الغالب الأعم تكون مخففة من الناحية القانونية.

انها مساحة أين البضائع المادية تدخل و تخزن بكل حرية بشرط أن تكون موجهة للتصدير علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة و الرسوم الجمركية في حالة ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه .[2]

– و قد تناولت التشريعات كذلك تعريف المناطق الحرة و سنعرض بعض منها فيما يلي :

– التشريع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 المناطق الحرة بأنها منطقة فيها أنشطة صناعية، وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ.[3]

– التشريع الأردني حسب المادة الثانية من قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية رقم 32 لسنة 1984 و تعديلاته : المناطق الحرة هي جزء من أراضي المملكة محدد و مسور بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات

---

[1] Fréderic blanc , les zones franche portuaires , revue juridique neptunus , p2

[2] د. محمودي مراد ، مرجع سابق ، ص ص 33 ، 34

[3] بلعزو بن علي، مداني احمد ، مرجع سابق ، ص 7

التخزين و التصنيع مع تعليق استيفاء الضرائب و الرسوم المترتبة عليها ، وتعتبر هذه البضائع كأنها خارج المملكة [1].

و من خلال مجموعة هذه التعاريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية في تعريف المناطق الحرة :

- مساحة جغرافية محدودة تقع على الحدود ، الميناء ، المطار او بمقربة منها أو أي جزء من أراضي الدولة .

- لا تخضع للقانون الجمركي أو الضريبي لدولة المتواجدة بها .

- تمارس فيها الأنشطة التجارية و الصناعية و الخدمية .

وقد حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي إلى التعريف الحديث حيث يبني التعريف التقليدي عاى أن الهدف من المناطق الحرة هو فقط زيادة الصادرات من خلال الترويج اعتماداً علي الخصائص الطبيعية(موقع المنطقة واحتكار القطاع العام لإدارتها وتشغيلها، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لأنشطة محددة بمستوي منخفض من الضرائب.

بينما يتعدى المفهوم الجديد للمناطق الحرة إلى أن الهدف هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات معينة كاستيعابه للعمالة أو كثافة رأسمال أو صناعات عالية التكنولوجية ، و احداث الترابط بين المناطق الحرة والسوق المحلي من خلال التكامل الاقتصادي وإتاحة استخدامات متنوعة للمناطق الحرة.

.وظهر تعبير جديد للمناطق الحرة وهو قدرتها علي خلق بيئة أعمال صديقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

ثالثا: إدارة المناطق الحرة [3]:

المناطق الحرة بحاجة لأجهزة تتولى تسيرها في القطاعات التالية : الشؤون الإدارية و المالية ، الشؤون القانونية ، الشؤون الفنية و الهندسية ، البحوث الفنية ، الإحصاء و العلاقات العامة .

---

[1] محمد قاسم خصاونة ، مرجع سابق ، ص 20

[2] نبيل الجداوي، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية حالة مصر ، ملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة ، أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الدولية على أنشطة المناطق الحرة ، القاهرة 18/14 ماي 2006

[3] محمود مراد ، مرجع سابق ، ص ص 91 ، 93 بالتصرف

تسمى هذه الأجهزة بالجهاز الإداري للمناطق الحرة الذي يقوم بالمهام الإدارية و الإشرافية على نشاط المناطق الحرة و يضم هذا الجهاز وحدات الحكم المحلي المعنية ، أجهزة الموانئ ، أجهزة الجمارك ، وزارات التجارة و الاقتصاد و المالية و الصناعة ، غرفة التجارة و الصناعة ، الاتحادات العمالية ، ممثلون من رجال الأعمال ، ممثلون عن أجهزة أخرى قد يكون لها علاقات بنشاطات المناطق الاقتصادية الحرة ، و الجدير بالذكر أنه في هذه الحالة تخضع المناطق الاقتصادية الحرة لجهة إشرافية حكومية في الدولة و ذلك حسب قانون إنشاءها ، قد تكون وزارة المالية ، وزارة التجارة ، وزارة الاقتصاد ، هيئة الميناء .

إضافة للجهاز الجمركي الذي ينحصر دوره في الرقابة الجمركية الذي يجب أن يكون دوره تكامليا مع الجهاز الإداري تفاديا لتداخل المهام و تضاربها و ضمانا للسير الطبيعي و الحسن للنشاط داخل المنطقة .

رابعا : خصائص المناطق الحرة[1] :

إن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها سواء تجارية، صناعية أو خدماتية إلا أنها تشترك في عدة مميزات أهمها:

أ.نظام جبائي مرن: الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح إمتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الإستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الإمتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الإقتصاديين الأجانب لإستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

ب.الشمولية والعالمية: وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الإستثمار الخارجي لكل المتعاملين الإقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الإستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الإعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الإقتصاديين في المناطق الحرة.

---

[1] منور أوسرير ، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2005/2004 ، ص 108

ج.المساواة: في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الإقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الأطراف بدون إستثناء.

د.غياب المشاكل الإدارية : إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.

الفرع الثاني : أنواع المناطق الحرة

تتعدد أنواع المناطق الحرة حيث يمكن تصنيفها لثلاث مجموعات رئيسية و ذلك حسب : عدد النشاطات المتواجدة فيها ، نوعية النشاط الذي يمارس فيها أو حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشاءها .

أولا: حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها :تنقسم إلى:

1- المناطق الحرة العامة :تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

2- المناطق الحرة الخاصة :هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد، تهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى، ويتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع[1].

ثانيا: حسب نوعية النشاط الممارس فيها : تنقسم إلى:

1- المناطق الحرة التجارية :يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها و بيعها في الوقت المناسب و قد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات و التي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز و التعبئة و التغليف .... الخ .[2]

تأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال من أهمها:

---

[1] بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، مرجع سابق ، ص 7

[2] محمد قاسم خصاونة ، مرجع سابق، ص 22

أ- الميناء الحر :منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها سواء كانت الأفراد أو الشركات للرسوم الجمركية أو الضرائب،ومن أمثلة هذا النوع المعروفة في الوقت الحالي هامبورغ بألمانيا، كوبنهاجن بالدانمرك،بور سعيد بمصر وسنغافورا، و هونغ كونغ.

ب- **المحلات الحرة** : هي امتداد لفكرة المناطق الحرة التجارية، تختص في عمليتي البيع و الشراء، تتمركز غالبًا في الموانئ و المطارات و السكك الحديدية.

ج- المخازن الحرة :يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن و التخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة، بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية.

تلجأ المناطق الحرة التجارية إلى تنشيط و توسيع الحركة التجارية عن طريق إنشاء مناطق حرة جزئية خارج حدود المنطقة الحرة الأصلية، في العادة تكون المنطقة الحرة الجزئية sous-zones عبارة عن مؤسسة، حيث تخضع عملياتها الإنتاجية لنظام الإعفاء من الرسوم، وتسير تحت إدارة ومسؤولية المنطقة الحرة الأصلية خاصة في المناطق الحرة التي تأخذ شكا الميناء الحر والمخازن الحرة.

2- المناطق الحرة الصناعية :المنطقة الحرة الصناعية هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في إستيراد مواد الإستثمار من معدات و مواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، و من ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة لمناطق الحرة صناعية للتصدير، مناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل و العمل.

أ- المناطق الحرة الصناعية للتصدير :تقترح ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفا أدق لها، إذ تعتبر أن : "المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به، وعادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد االأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها وتصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال

الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، وتعتبر مدينة شانون بجمهورية أيرلندا أول منطقة حرة مختصة في تحويل السلع و إعادة تصديرها، وأول منطقة صناعية حرة للتصدير.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية[1].

ب- مناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل و عمل المؤسسات : إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية ، و الغرض منها إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني و ترقية الشغل ،و هذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشاءها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها ، و يشير الباحثون الى أن هذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك و تنشيط الحياة الاقتصادية في المدن ، و المراكز الصناعية من خلال الحفاظ على النشاط المهدد او تعويضه بنشاطات أخرى ، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

3- مناطق الخدمات الحرة :تنقسم إلى مناطق حرة مالية ومناطق جبائية:

1- المناطق الحرة المالية :وتشمل المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين:

أ- المناطق الحرة البنكية : و يعرفها الدكتور **Pascal Lorot –Thierry Schwob** أماكن جغرافية معلومة أين البنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة و بكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي ، وألا تكون لها علاقات الا مع غير المقيمين .

ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل على الأنظمة الحمائية و الواجهة التدخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية ، و التي من مظاهرها : الرقابة المفروضة على المبادلات ، رفع سقوف نسب الفوائد الى حدودها القصوى ، مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال ... الخ ، و هو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود و غيرها الى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية و بأساليب عمل جديدة إضافة للقديمة التي كان معمول بها .

---

[1] بلعزو بن علي ، مداني أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 7، 8

و من أهم الخصائص المميزة لهذه المناطق أنها تستفيد من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة و غير مباشرة تحضى بأنظمة قانونية و على الأخص جمركية خفيفة ، من ذلك غياب القيود و الرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة وفي الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة و على العمولات ، تمتاز بالسرعة و الفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

ب – مناطق الحرة للتأمين : يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين ، و بنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين و الضريبة على أنشطتها .

2– المناطق الجبائية :الاسم الشائع لهذه المناطق حاليا هو جّنات الضرائب ، و هي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح لأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاص مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم ، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لا سيما فيما يخص الضريبة على المداخيل .و يمكن تحديد ستة حالات للمناطق الجبائية الحرة :

– بلدان لا توجد بها أية ضريبة على المداخيل و القيمة المضافة على رأس المال مثل : بهامس ، البحرين .

– بلدان أين الضريبة على المدخول أو الأرباح مقررة وفق مبدأ الاقليمية مثل : هونغ كونج ، ماليزيا

– بلدان أين نسب الضريبة مرتفعة قليلا إما لأنها حددت كذلك ، وإما لأنها نتاج تطبيق الاتفاقيات الضريبية مثل : سويسرا .

– بلدان تمنح مزايا متميزة للشركات القابضة او لشركات المناطق الحرة مثل : لوكسمبورغ ، هولندا .

– بلدان مانحة لإعفاءات ضريبية للصناعات المنشأة لأجل تنمية الصادرات مثل : ايرلندا .

– بلدان مانحة امتيازات أخرى خاصة تستفيد منها بعض الشركات مثل : جاميكا .[1]

[1] محمودي مراد ، مرجع سابق ، ص ص 59 ، 73 بالتصرف

3- **المناطق السياحية** : تتألف من محلات خارج الضرائب تتمركز بالمطارات تميل هذه المناطق عموما لتسهيل بيع التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السواح.[1]

ثالثا: حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها : تنقسم لقسمين :

1- المناطق الحرة الوطنية[2] : و هي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي .

2- المناطق الحرة الدولية (المشتركة) [3]:و هذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الإقليمي و العالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص و تعمل ضمن مفهوم و فلسفة المناطق الحرة ، و تحدد التشريعات الناظمة لأعمالها و لإداراتها إضافة لرسم السياسة العامة لها و الحوافز و الإعفاءات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين فيها ،و يمكن لهذه المناطق أن تأخذ أي نوع من أنواع المناطق الحرة سابقة الذكر ،وتقام إما في المناطق الحدودية أو أي جزء من أراضي الدول المشاركة فيها .

رابعا: حسب منظمة " wepza* "[5]:

1- المناطق الحرة الواسعة : و هي عبارة عن مناطق واسعة المساحة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان و مثال ذلك البرازيل ، هونغ كونغ ، موناكو ، سنغافورة .

2- المناطق الحرة الصغيرة : عبارة عن مناطق تقل مساحتها عن 1000 هكتار بحيث تكون محاطة بسياج و يجب على المستثمرين ان يلتزموا بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل تلك الأسوار و لا يوجد سكان مقيمين فيها و يمكن أن تشمل مهاجع تخصص لمبيت العمال و مثال ذلك بو ليفيا ، فرنسا ، مصر ، فلندا ، الأردن ، قبرص .

---

[1] Walid Ayadi , Les zones Franches en afrique du nord dans le secture du textile, mémoire présenté comme exigence orteil de la maitrise en droit international, univercité du Québec à montréal ,2009,p11

[2] د. محمودي مراد ، نفس المرجع السابق ، ص43

[3] تاريخ الإطلاع 04/09/2011 WWW.FREE-ZONEZ.GOV.JO

* word economic processing Zones association منظمة الاقتصادية العالمية للمعالجة المناطق

[5] علي أشتيان المدادحة ، المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الأردن 22/20سبتمبر 2004 ، ص 789

3- المناطق الحرة الصناعية : عبارة مناطق حرة صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الصرافة ، الحلي ، الغاز ، الالكترونيات ، الملابس .....الخ ، و يمكن للشركات المستثمرة في هذا النوع من المناطق أن تأخذ أي موقع لها في أي مكان و مثالها مناطق صناعة الحلي الهندية و ينطبق هذا النوع على كل من برمودا ، الدمونيكان ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، بنما و تايوان .

4- المناطق الحرة ذات الأنشطة المحددة : عبارة عن مناطق لا تتعاقد الا مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثل الوصول الى درجة محددة من الصادرات و الالتزام بمستوى تكنولوجي محدد مثال ذلك المصانع الهندية الموجهة للتصدير ، المكسيك و الصين .

المطلب الثالث : أهداف و مقومات ومعوقات إنشاء المناطق الحرة

تقيم الدول المناطق الحرة على أراضيها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها و لأجل الوصول لهذه الأهداف لابد من أن توفر هذه الدول مجموعة من المقومات تشجع و تدفع المستثمرين للاستثمار بالمناطق الحرة التي تقيمها و تجعلها ناجحة ، و اذا لم يحدث هذا فسيعود ذلك لمجموعة من المعوقات سيتم ذكرها في هذا المطلب مع كل من الأهداف و المقومات المناطق الحرة .

الفرع الأول : أهداف إنشاء المناطق الحرة

تسعى الدول لتحقيق عدة أهداف من إنشاء المناطق الحرة و من أهمها:

- استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على هذه الاقتصاديات ، وتأقلم معها أولا بأول .

- تسريع عملية النمو الاقتصادي و يمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي يشهدها العملاق الاقتصادي الصيني .

- العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة " المنشئة للمناطق الحرة " التي لا تمكنها إمكانياتها المادية أو التكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة .

- توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات .

– مساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول المضيفة من خلال زيادة الموارد الغير مباشرة الناتجة عن هذه المناطق المتمثلة في زيادة دخلها من رسوم الملاحة و المرور و التأمين و رسوم الخدمات .

–الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به الدول من خلال تحويل المنطقة الحرة فيها إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات الى الأسواق المجاورة و غيرها . [1]

– إيجاد فرص عمل جديدة و المساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات و الشركات المتواجدة بصورة مباشرة في المناطق الحرة .

– تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة حيث تشتمل المناطق الحرة على مجموعة من الصناعات الحديثة تكون مصحوبة عادة بوسائل علمية و تكنولوجية حديثة " نقل التكنولوجيا " .

– تطوير الجهاز الإنتاجي و الصناعة الوطنية عن طريق مساهمة الصناعة الوطنية في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الانتاج المحلية ، أو القيام بإجراء بعض العمليات التكميلية لمنتجات هذه المشروعات .

– فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات مثل خدمات عنصر العمل و تأجير الأرض و المباني و المنشآت و التفريغ و الشحن و غيرها من الخدمات التي تؤدى للغير داخل المنطقة الحرة ، أو عن طريق تصدير سلع تقوم مجموعة من المشروعات الصناعية بإنتاجها .

– توسيع نطاق التجارة الخارجية باجتذاب التجارة العابرة الى المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد منه التصدير الى مختلف دول العالم و كذلك استيراد المواد الأولية و القيام بتحويلها أو استخدامها في بعض المراحل الصناعية مما يتيح تنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد .

– تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة ، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية الى المدن الكبيرة .

– جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن للمناطق الحرة آثارا دعائية للنهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات داخل و خارج المناطق الحرة .[2]

---

[1] محمد علي عوض الحرازي ، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، منشورات حلبي الحقوقية ، ط 1 ، لبنان ، 2007 ، ص 42 ، ص 44

[2] د. صلاح زين الدين ، مرجع سابق ، ص ص ، 89 ، 91

و يجدر بنا الإشارة الى أن المناطق الحرة و على الرغم من أنها تسمح بتحقيق هذه الأهداف و التي تمثل فوائد بالنسبة لدول المقيمة لهذه المناطق ، تكتسب المناطق الحرة من خلالها أهميتها الاقتصادية و ما يؤكد هذا التقارير العالمية التي أظهرت تطور المناطق الحرة عالمياً منذ عام 1970وحتى سنة 2006 على النحو التالي:

– تزايد انتشار المناطق الحرة من 25 دولة عام 1970 إلى 120 دولة ،وارتفع عدد المناطق من 80 منطقة إلى 5000 منطقة، لم تكن هناك أية مناطق حرة خاصة وأصبح الآن 80 %من المناطق الحرة تدار بواسطة القطاع الخاص، ارتفع حجم تجارة المناطق الحرة من 10 مليار $إلى 400 مليار .$ ، ارتفعت الوظائف التي وفرتها المناطق الحرة من مليون وظيفة عام 1970 إلى 41 مليون وظيفة في سنة 2006،حققت المناطق الحرة 600 مليار $من عوائد التصدير، بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم سنة 2006 نحو 3000 مقارنة ب 176 منطقة فى عام 1986.[1]

و رغم ذلك فالمناطق الحرة لا تخلو من السلبيات والتي تؤثر على الاقتصاد القومي ،و تتلخص أهم هذه السلبيات فيما يلي :

– قد تتحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل،و يضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزينة الدولة.

– وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع،و هو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليس إنتاجية.

– حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.

– صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى؛حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.

– تركز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله.

---

[1] نبيل الجداوي ، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية حالة مصر ،مرجع سابق

– إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج،بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق[1].

– الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية .

— عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية.

– اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي الى عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابا ت ما يؤدي لانعكاسات سلبية على العمالة

– التأثير على البيئة والمحيط توضع كميات الحطام والنفايات ولا سيما النسيجية والجلدية و اللدائنية و الزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني وهذا ينجم عنه تلوث، ويصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة[2].

الفرع الثاني : مقومات إنشاء المناطق الحرة

تمثل المقومات مجموعة العوامل التي تساعد و تسهل عملية إنشاء المناطق الحرة و نجاحها و يمكن تلخيصها فيما يلي :

– **المقومات السياسية و الأمنية** : إن استحداث منطقة حرة في بلد ما هو إلا قرار سياسي قبل أن يكون قرار اقتصادي أو قرار تشريعيا ، يتطلب توافق في المصالح و السياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف و الشركات الدولية متعددة الجنسيات المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزعم إنشاءها ، و من غير الممكن أن تقوم هذه الشركات بالاستثمار بهذه المناطق ما لم يكون هناك تعظيم لأرباحها و زيادة مقدرتها التنافسية و بأقل التكاليف و المخاطر ، و انعدام الاستقرار السياسي يزيد من المخاطر و عدم اليقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد المضيف الأمر الذي يعد معرقل أساسي الاستثمار ،الى جانب الاستقرار السياسي

---

[1] باشي أحمد ، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 9/8 ماي 2004 ، ص 3

[2] منور أوسرير ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة – مشروع منطقة بلارة – مجلة الباحث ، العدد 2003/02 ، ص 45

فان البيئة الملائمة للاستثمار تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية – حرية الصحافة ، استقلال القضاء ، شفافية التعددية ....– باعتبارها اطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية .

– **المقومات الاقتصادية** : و تشمل توفر اقتصاد كلي مستقر نسبيا و متحرر من التدخلات الحكومية و يمثل بمعدل نمو جيد و نظام مالي فعال يتوفر على إشراف و ضوابط على عمل البنوك و الأسواق المالية و المؤسسات المالية الأخرى و الالتزام بنظم المراجعة و التدقيق وفقا للمعايير الدولية ، يمتلك مزايا نسبية و تنافسية في مجال الخدمات ،توفر الطاقة رخيصة ، تطور درجة استيعاب المعلومات و التقنيات الحديثة كما تعكسها مؤشرات التعليم و التنافسية أسواق واسعة و كبيرة و ذات قدرة شرائية ، أو ذات موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى و قريب من خطوط التجارة الدولية مما يسمح بخفض تكاليف النقل ، لأن الشركات الأجنبية عند الاستثمار بالمناطق الحرة تفضل هذه الأسواق .

و كذلك لابد من أن تملك الدولة الأموال الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لقيام المنطقة الحرة و الإشهار لها إضافة لوجود رؤية و إستراتيجية مستقبلية بخصوص الأهداف الاقتصادية و المسار التنموي الذي تسلكه الدولة ، لأن هذه الرؤية تعد عاملا هاما في الحد من الآثار السلبية و الأزمات المفاجئة التي قد يواجهها الاقتصاد الوطني .

– **المقومات البشرية** : و تتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة و الرخيصة ، فالشركات الأجنبية التي تعمل في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تقويم العمل هما المهارة – البراعة – و المرونة و هي سرعة التحرك و حرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة الى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة .

لذلك لابد أن يكون للدولة المضيفة للمنطقة الحرة بدائل محلية لمواجهة هذا الانتقال أو توفير حوافز لا تسمح للعمال بمغادرة مناصبهم ، ما يجعل الشركات الأجنبية تلجأ ليد العاملة المنخرطة حديثا في سوق العمل .

– **المقومات التشريعية** : تتمثل في توفر الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة و إدارتها و المزايا و الحوافز التي توفرها للمستثمرين ، اضافة للثبات النسبي فيها و وضوحها ، كذلك توفر نظم قضائية مستقلة تحمي سلطة القانون ، أطر تشريعية و تنظيمية التي تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص ، وتحد من الفساد الإداري و تعزز الانفتاح و المنافسة و اقامة نظام رقابي و تنظيمي يتسم بالعدالة و الشفافية و الفعالية .[1]

---

[1] محمد قاسم خصاونة ، مرجع سابق ، ص ص 76 ، 80 بالتصرف

الفرع الثالث : معوقات انشاء المناطق الحرة

هناك العديد من العوامل تعيق نجاح و تطور المناطق الحرة و تؤثر عليها تأثير سلبي ، قد تكون متواجدة داخل الدولة المقيمة للمنطقة الحرة أو خارجها .

أولا : المعوقات الداخلية :

و تشمل كل من المعوقات الاقتصادية و المالية ، التشريعية و القضائية ، الإدارية و المتعلقة باليد العاملة :

1- **المعوقات الاقتصادية و المالية** : يندرج ضمنها ما يلي :

- عدم وضوح أو استقرار سياسة و إستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة ، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق .
- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي (التضخم ، عجز الموازنة العامة ، سعر الصرف ، السياسات المالية) .
- عدم توفر الصناعات الوسيطية في السوق المحلية المساعدة للمشروعات العاملة في المناطق الحرة .
- عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها .
- تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية و الترويجية في جذب الاستثمار ، يضاف الى ذلك تقصير في توفير المعلومات المختلفة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة و وسائل مختلفة .
- ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة و وضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل ، الأمر الذي يمكن ان يؤدي في حالة توسع مثل هذه الاستثمارات الى مخاطر كبيرة قد تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة كما حدث بالأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا سنة 1997.
- الافتقار للبنية التحتية مثل الموانئ و الطرق ما يؤدي لصعوبة التواصل مع الداخل و الخارج ، عدم توفر مراكز بحثية كافية و تدني مستوى التأهيل العلمي و الفني ، الأمر الذي يؤدي لعدم قدرتها على المنافسة و التطور و يعزز إمكانيات فشل المنطقة الحرة .

2- **المعوقات التشريعية و القضائية** : يندرج ضمنها مايلي :

– تعدد التشريعات المنضمة للاستثمار في المناطق الحرة و تضاربها ،الغموض وعدم وضوح الذي يشوب بعض نصوصها التعديل و تغير المستمر للقوانين المنظمة الاستثمار بالمناطق الحرة أو خارجها ما يجعل المستثمر في قلق دائم .

– قيود التشريع وهي الشروط التي تقيد عملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ، كشرط امتلاك شريك محلي لنسبة من المشروع ، او ارتباط التحفيزات و التسهيلات ببعض الشروط التي تؤثر على قدرة المستثمر في التحكم في توجهات و نشاط مشروعه الاستثماري .

– صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها ما يؤدي لنتائج سلبية على الاستثمار بهذه المناطق .

– سلوك الدولة القانوني مثل تأميم أو أي إجراء مشابه له ، الذي يؤثر على سيطرة و تحكم المستثمر بأمواله ، و عدم احترام الدولة للنصوص و المبادئ الدولية ذات العلاقة بحماية الاستثمار الأجنبي ، ما يجعل المستثمرين غير واثقين بها .

– آلية تسوية منازعات الاستثمارات ، مثل تطويل في الفصل في القضايا ، و تهاون في تنفيذ الأحكام ، تفضيل جانب المحلي على الأجنبي .

3- **المعوقات الإدارية** : تشمل :

– تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة و ازدواجية الاختصاصات فيما بينها و هو الأمر الذي يؤدي الى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر و الى تضارب في القرارات الصادرة عنها في بعض الأحيان ما يؤدي الى اهدار وقت المستثمر و عدم التشجيع على الاستثمار بها .

– البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه أو في الاجراءات الأخرى ، ما يضيع وقت المستثمر و يوثر على قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات .

–الفساد الاداري و إخلال العاملين بالمؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة و الأمانة.

– المحسوبية و المجاملة في تعيين القيادات الإدارية في تلك المؤسسات دون مراعاة عامل الكفاءة و الخبرة و التخصص يسبب معوقات منفرة للمستثمرين بسبب القرارات غير العملية للقيادات غير كفؤة .

– عدم عمل أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة بروح الفريق الواحد و انعدام الانسجام و التفاهم بينهم ما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة للمستثمر .

4- **المعوقات المتعلقة باليد العاملة** : و تتمثل في:

– التأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية (الإضرابات و ، المطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الانتاج و عملياته .

– عدم توفر يد عاملة رخيصة و ماهرة كافية بالدول المضيفة.

– تفضيل العمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية و الوظيفية على العمل بالمناطق الحرة .

و لا ننسى أن غياب كل من الاستقرار السياسي و الأمني يؤثران بشكل رئيسي على قيام المناطق الحرة

ثانيا : المعوقات الخارجية :

و هي المعوقات التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة و أهمها :

1- التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية ،كانشاء منظمة التجارة العالمية و ما يترتب في بعض قواعدها من أثر على المناطق الحرة .

2- التكتلات الاقتصادية و انعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم انتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض الدول هذه التكتلات ، فالمناطق الحرة المقامة بدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة لدولة المضفية كبلد منشأ .

3- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة .

4- ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر و غير متوقع في أسعارها في الأسواق العالمية كارتفاع أسعار النفط .

5- وجود حالة كساد العالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة .

6- الأوضاع السياسية و الإقليمية و النزاعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي قد تتعارض لها الاستثمارات ، و تسبب في رفع تكلفة التأمين عليها .

7- المقاطعات السياسية و الاقتصادية كمقاطعة الدول العربية للمنتجات الإسرائيلية و منتجات الشركات المتعاملة معها .

8- تقارب المناطق الحرة في الدول المختلفة متقاربة جغرافيا ، ما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار و الحوافز و التسهيلات و الضمانات المقدمة في هذه المناطق .[1]

[1] محمد علي عوض الحرازي ، مرجع سابق ، ص ص 189 ، 204 بالتصرف

المبحث الثاني : نماذج لبعض المناطق الحرة بالدول العربية

بدأ انشاء المناطق الحرة بالدول العربية عن طريق المستعمرين حيث أول منطقة حرة أنشأت بمصر ببورسعيد و اليمن كانت بواسطة الاحتلال الانجليزي،و بالطبع كانت مناطق تحتل مواقع جغرافية لها أهمية تجارية تجعلها متميزة عالميا .

وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي حاليا يوجد 12 دولة عربية لديها مناطق حرة هي الأردن ،الإمارات ،تونس ،السودان ،سوريا ،العراق ،الكويت ،ليبيا ،لبنان ،مصر ،المغرب واليمن[1].

و يعود التوجه لانشاء المناطق الحرة بالدول العربية لعدة أسباب أهمها الاتجاه العام لهذه الدول نحو التحرر الاقتصادي مثلما يتبين ذلك من إلغاء القيود التنظيمية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و الحد من الحواجز الجمركية و المزيد من الخصخصة .

أيضا التوسع السريع في التجارة الحرة و يشمل ذلك الاتفاقيات بشأن التعريفات الجمركية و التكتلات الاقتصادية [2].

المطلب الأول: المناطق الحرة بمصر ، الإمارات و الجزائر

سنتناول في هذا المطلب لمحة عن المناطق الحرة بكل من الجمهورية العربية المصرية، الإمارات العربية المتحدة و الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية.

الفرع الأول: المناطق الحرة بمصر

عرفت مصر أول منطقة حرة بعد عقد إتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس العالمية في 1902/02/01 أنشأت بموجبه منطقة برية وبحرية في بور سعيد ولم تحدد حدود المنطقة نهائيا إلا في سنة 1907، وفي سنة 1920

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية

[2] علي أشتيان المدادحة ،مرجع سابق ، ص 791

اتفقت الجمارك والشركة قناة السويس على عدم تطبيق نظام المناطق الحرة إلا في المناطق المحاطة بجدار جمركي وصدر التشريع الثاني للمناطق الحرة بمصر بصدور القانون رقم 306 سنة 1952 والذي أعطى حق إنشاء المناطق الحرة في أي من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها ، و أخضعت المناطق الحرة في مصر آنذاك لرقابة الجمارك بالكامل من حيث الصادرات والواردات وفحص المستندات والحراسة وغيرها وكان الهدف من وراء هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية وتشجيع التجارة العابرة وقيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود، ويرخص فيها بأنشطة تجارية وصناعية، وفي عام 1963 صدر القانون رقم 66 من قانون الجمارك وخصص الرابع منه لنظام المناطق الحرة وتضمن المبادئ الأساسية كإنشاء المناطق الحرة، العمليات التي تجري بالمناطق الحرة، الإجراءات والإعفاءات الممنوحة، نظام الشحن والتفريغ.

وفي سنة 1966 صدر قانون رقم 51 بشأن تنظيم المنطقة الحرة ببور سعيد وتوقف تطبيقه بسبب ظروف الحرب 1967 بين مصر وإسرائيل ثم صدر في سبتمبر 1971 القانون رقم 65 لسنة 1971 في شأن إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وقد تضمن هذا القانون إنشاء الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة تكون مقرها مدينة القاهرة، يكون من ضمن اختصاصاتها دراسة القوانين واللوائح والأحكام التي تنظم المناطق الحرة وإقتراح تطويرها بما في ذلك إنشاء مناطق حرة أو تعديل المناطق الحرة القائمة.

ويشمل القانون على فصلين خصص الفصل الأول للأموال الواردة للإستثمار، وخصص الفصل الثاني للمناطق الحرة. وقد ألغي العمل بهذا القانون بصدور القانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977 و في الفصل الرابع منه المخصص للمناطق الحرة فقد أبرز التعديلات التي أدخلت على نظام المناطق الحرة كتطبيق اللامركزية في إدارة المناطق الحرة العامة على أن يكون لها شخصية إعتبارية مستقلة، ومجلس إدارة يشرف عليها، و تحديد رسم سنوي للمشروعات المصرح بها في المناطق الحرة.[1]

و في سنة 1997 أصدر قانون رقم 8 خاص بضمانات و حوافز الاستثمار الذي تم اضافة باب رابع له تحت مسمى تسيير اجراءات الاستثمار و ذلك بالقانون رقم 13 لسنة 2004 .

[1] منور أوسرير ، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ، مرجع سابق ، ص ص 184، 185

أولا: دور المناطق الحرة المصرية في الاقتصاد المصري :[1]

وقد أصبحت المناطق الحرة فى السنوات الخمس الأخيرة" 2000-2005 "واحدة من أفضل الآليات فعالية فى جذب وتوجيه الاستثمارات بما يخدم السياسة العامة للدولة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال ما حققته تلك المناطق من عوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة علي النحو التالي:

1- العوائد الاقتصادية المباشرة :

- ارتفع عدد مشروعات المناطق الحرة من 733 مشروعاً بتكاليف استثمارية إجمالية بلغت 15.5مليار دولار مع نهاية 2003 إلى 900 مشروعات بتكاليف استثمارية إجمالية بلغت 19.5 مليار دولار مع نهاية فبراير 2006 بزيادة بلغت 167 مشروعاً تمثل نسبة 22.8% وبزيادة فى التكاليف الاستثمارية بلغت 4مليار دولار تمثل نسبة 25.8 %.

- يتضمن عدد مشروعات المناطق الحرة اكثر من 170 مشروعاً بنظام المناطق الحرة الخاصة.

- فى مجال مساهمة المناطق الحرة فى نمو الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد القومي تطور حجم نشاط مشروعات المناطق الحرة من 3.93 مليار دولار خلال عام 2003 منها صادرات سلعية بلغت 3مليار دولار تمثل نسبة 76.3 %، ليتضاعف إلى 7.71 مليار دولار خلال عام2005 منها صادرات سلعية بلغت 6.17 مليار دولار تمثل نسبة 80% فى حين بلغت

الصادرات الخدمية من خدمات النقل البحري وتداول الحاويات والخدمات البترولية لمشروعاتالمناطق الحرة 1.54 مليار دولار تمثل نسبة 20%.

- وفى مجال مساهمة المناطق الحرة فى نمو الناتج المحلى الصناعي للاقتصاد القومي تطور حجم الصادرات الصناعية لمشروعات المناطق الحرة من 2.4 مليار دولار تمثل نسبة 80% من إجمالي صادراتها السلعية خلال عام 2003 ليتضاعف إلى 5.38 مليار دولار تمثل نسبة 87% من إجمالي صادراتها السلعية خلال عام 2005.

- كما بلغت واردات المناطق الحرة من السوق المحلي 558.3 مليون دولار خلال عام2005/2004 بزيادة بلغت 168 مليون دولار عن عام 2004/2003 بنسبة بلغت 43% مما يعد دعماً للصادرات الوطنية.

---

[1] نبيل الجداوي ، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية حالة مصر ، مرجع سابق .

– فى مجال تعظيم الصادرات المصرية إلى خارج البلاد، فقد تطور حجم صادرات مشروعات المناطق الحرة السلعية إلى خارج البلاد من 1.49 مليار دولار خلال عام 2003 منها صادرات صناعية تمثل نسبة 90 % لتتضاعف إلى 3.53 مليار دولار خلال عام 2005 منها صادرات صناعية تمثل نسبة % 96 وتمثل 38.9 من إجمالي الصادرات السلعية لمصر عام . 2005

– وفى مجال جذب الاستثمارات تطور حجم رؤوس الأموال المستثمرة فى مشروعات المناطق الحرة من 5.58 مليار دولار فى نهاية عام 2003 منها استثمارات أجنبية مباشرة إلى 1.13 مليار تمثل نسبة 20.25 % ليصل إلى 7.4 مليار دولار فى نهاية فبراير 2006 منها استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 1.95 مليار دولار تمثل نسبة 26 %.

– وفى مجال خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة استطاعت مشروعات المناطق الحرة أن توفر 85 ألف فرصة عمل بأجور سنوية تبلغ 64 مليون دولار مع نهاية عام 2003 منها 68 ألف فرصة عمل بالنشاط الصناعي تمثل نسبة80 % لتتضاعف إلى 160 ألف فرصة عمل بأجور سنوية تبلغ 139 مليون دولار فى نهاية فبراير 2006 منها 130 ألف فرصة عمل بالنشاط الصناعي تمثل نسبة 82 %.

– وفى مجال جذب التكنولوجيا الحديثة للنهوض بالصناعات الوطنية تزايد حجم الواردات من الأصول الرأسمالية لمشروعات المناطق الحرة من 879 مليون دولار خلال عام 2003 ، ليصل إلى 982 مليون دولار خلال عام 2005.

2- **العوائد الاقتصادية غير المباشرة :**

– الاستفادة من آلية المناطق الحرة فى تنمية أنشطة خدمات إدارة الموانئ وتشغيل محطات التداول الحاويات ومزاولة الأنشطة الصناعية والتخزينية والخدمية المرتبطة بها على النحو الذى يرفع من كفاءة هذه الموانئ وتجهيزها بأحدث المعدات والوسائل التكنولوجية لإداراتها وبما يمكنها منالمنافسة العالمية "تنمية ميناء السخنة، ميناء شرق بورسعيد".

– الاستثمار فى الأصول الرأسمالية لدعم أسطول النقل البحري المصري تخفيفاً عن كاهل الدولة من خلال مشروعات النقل البحري العاملة بنظام المناطق الحرة والتي بلغ إجمالي عدد السفن المملوكة لها 38 سفينة تمثل 23.2 % من إجمالي عدد سفن الأسطول التجاري المصري البالغ عددها 164 سفينة، بحمولة بلغت طاقتها

1.02 مليون طن تمثل نسبة 63.6 % من إجمالي طاقة الحمولة الكلية لسفن الأسطول التجاري المصري البالغة 1.6 مليون طن.

– زيادة التوسع فى الرقعة الزراعية من خلال تشجيع نشاط استصلاح واستزراع الأراضي بنظام المناطق الحرة وتشجيع إقامة الصناعات المرتبطة به مثل منطقة توشكي بجنوب الوادي.

– تنمية صعيد مصر من خلال إقامة مناطق حرة عامة متخصصة مثل المنطقة الحرة العامة بقفط والتي تخصصت فى إنتاج وتصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية والصيدلانية.

– تطبيق نظام المناطق الحرة على أنشطة نقل البترول وإسالة الغاز الطبيعي نظراً لما تتميز به هذه الأنشطة من حجم استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة.

– الاستفادة من آلية المناطق الحرة فى جذب الاستثمارات للنهوض بالصناعات الإستراتيجية التي تتطلب حجم استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة مثل صناعة الأسمنت ومواد البناء وصناعةالأسمدة والمخصبات الزراعية وإسالة الغاز الطبيعي التي تتميز مصر فيها بمزايا تنافسية عديدة .

– دعم الصناعة الوطنية بترشيد تكاليف الإنتاج من خلال قيام مشروعات التخزين العاملة بنظام المناطق الحرة بتوفير خامات ومستلزمات الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى الأصول الرأسمالية وقطع غيارها ومهمات تشغيلها وتصديرها إلى السوق المحلى بصورة اقتصادية، الأمر الذى يحد من الأعباء التي يتم تحميلها على تكلفة المنتج المصري ويتيح توفيره بأسعار تنافسية.

– تنمية المجتمع المحلى المحيط بالمناطق الحرة العامة من خلال ما تحصله الدولة من ضرائب على دخل العاملين بالمشروعات المقامة بهذه المناطق، وآذا الضرائب والرسوم الجمرآية على صادراتها إلى السوق المحلى، بالإضافة إلى العوائد الناتجة عن الخدمات والاحتياجات التي تحصل عليها هذه المشروعات من السوق المحلى مثل الكهرباء والمياه والوقود والتليفوناتوخدمات النقل والإعاشة.

– ساهمت مشروعات المناطق الحرة بشكل كبير فى تفعيل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ومثلت نسبة كبيرة من صادرات هذه الاتفاقية، حيث زادت مشروعات صناعة الملابس QIZ الجاهزة بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد منذ انضمامها إلى اتفاقية الكويز إلى 29 مشروع برؤوس أموال 24 مليون دولار، آما أ ن هناك توسعات في 30 مشروع من المشروعات القائمة وبلغت رؤوس أموال تلك التوسعات 40 مليون دولار.

– التعاون مع المنظمات الدولية في مجال المناطق الحرة.

ثانيا: أنواع المناطق الحرة بمصر :

يوجد بمصر نوعين من المناطق الحرة المناطق الحرة العامة و المناطق الحرة الخاصة ، غير أنه سنة 2002 و بمقتضى القانون رقم 83 ظهرت المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة و هي مناطق لها مقومات و عناصر للتميز تمكنها من منافسة المناطق الاقتصادية المماثلة في العالم ،و تحقق قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف .[1]

1–المناطق الحرة العامة بمصر : : يوجد بمصر المناطق الحرة العامة التالية :

– المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية : تعتبر هذه المنطقة إحدى أكبر أربع مناطق حرة عامة في الجمهورية المصرية العربية و يتبعها أيضا أكبر عدد من المناطق الحرة الخاصة ، و قد تم إنشاؤها سنة 1976 و هي تقوم بممارسة دور الهيئة العامة للاستثمار داخل النطاق الإقليمي لمحافظة الإسكندرية من حيث العمل على جذب الاستثمارات للعمل بنظام المناطق الحرة من خلال الاشتراك في الاجتماعات و الندوات التي تعقد في نطاق المحافظة كالغرفة التجارية و جمعية رجال الأعمال و القنصليات و غيرها من الجهات ذات الصلة بهذا المجال .

و تمتاز المنطقة بمناخ جيد للاستثمار ، موقع متميز للتصنيع و التجارة و التوزيع و شبكة طرق ممتازة هذا بالإضافة الى الإمكانيات و الحوافز الحكومية المتميزة .

و تقع هذه المنطقة الحرة بكينج مريوط – حي العامرية – على الطريق الاسكندرية القاهرة الصحراوي على مساحة 5.7 كيلو متر مربع و تبعد عن مدينة الإسكندرية 29 كم ، 20 كم عن الميناء ، ميناء الداخلية 7 كم ، مطار الإسكندرية 25 كم ، مطار برج العرب 20 كم .

و يوجد بالمنطقة جهاز لخدمة المستثمر يتولى تقديم كافة التسهيلات المطلوبة كتصاريح الإقامة و العمل و الاتصال بالأجهزة الحكومية و الموانئ ، وكذلك جهاز إداري يتولى الإشراف على جميع خطوات تنفيذ المشروع و يقدم المعاونة المحلية لاصدار التراخيص و إنهاء الإجراءات و تقديم المشورة الفنية و الاقتصادية و القانونية .

و من أهم مزايا الاستثمار بهذه المنطقة الحرة بالاسكندرية ما يلي :

---

[1] محمد قاسم خصاونة ، مرجع سابق ، ص 98 ، ص 108

- حرية اختيار مجال الاستثمار و الشكل القانوني للاستثمار.
- عدم وجود قيود على جنسية و حدود رأس المال.
- حرية التشغيل لحساب الغير و لدى الغير .
- معاملة السلع و البضائع المصدرة للخارج .
- حرية تحويل الأرباح و رأس المال المستثمر.
- حرية تحديد المنتجات و تحديد الأرباح .
- عدم الخضوع لأحكام وقوانين الرقابة على عمليات النقد .[1]

أما عن أهم مجالات الأنشطة و فرص الاستثمار بالمنطقة الحرة العامة بالاسكندرية فهي :

صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة و المفروشات ,صناعات غذائية ومنتجات الأغذية ، الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية و الأسمدة ، الصناعات الهندسية , صناعة المستلزمات الطبية , صناعات تجميع أجزاء ومستلزمات وسائل النقل , تصنيع و إسالة الغاز الطبيعي ,الخدمات الملاحية وشحن بحري وتفريغ البضائع والمنتجات , تقديم خدمات بترولية.

– المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر :

أنشئت المنطقة سنة 1975 وأهم ما يميزها وجودها داخل كردون مدينة القاهرة وما يوفره ذلك القرب من كافة مصادر الخدمات وميزة الربط بجميع الطرق البرية والسكك الحديدية التي تربط القاهرة بأنحاء مصر المختلفة ، فضلاً عن القرب الشديد من ميناء القاهرة الجوى " 15 كم" وما يمثله ذلك من ميزة سهولة الاتصال بالأسواق الخارجية والمنطقة مزودة بكافة مرافق البنية الأساسية من طرق وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء ، ويوجد بها وحدة جمركية متكاملة ووحدة لشرطة أمن الموانى ووحدة أمن تتبع إدارة المنطقة على مدى 24 ساعة .
و يمثل النشاط الصناعي بها حوالي 90 % تتنوع بين الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الهندسية والكيمائية وباقي المشروعات مقسمة بين نشاطي التخزين والنشاط الخدمي .

[1] د. عبد السلام أبو قحف ، ادارة الأعمال الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ص 227 و ص ص 231، 233

المنطقة الحرة العامة ببورسعيد :

تقع المنطقة على مساحة 729 ألف م ^{2} بجوار ميناء بورسعيد البحري كملتقى لطرق المواصلات الداخلية والخارجية فضلاً عن سمعتها العالمية كملتقى لثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا ، والمنطقة مزودة بكافة مرافق البنية الأساسية من طرق داخلية وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء و اتصلات بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يجري توصيله لمشروعات المنطقة.

تتعدد الفرص الاستثمارية بالمنطقة و في مجالات عدة أبرزها مجال تصنيع الغزل والنسيج، ومجال تصنيع الملابس الجاهزة، بالإضافة الى تصنيع الكيماويات، وتصنيع الجلود والمنتجات الجلدية،هذا بخلاف فرص الاستثمار بالمحافظة المتمثلة في مجالات تصنيع الأغذية والمنتجات الغذائية، تصنيع المنظفات الصناعية، تصنيع الأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية.
في حين تتنوع فرص الاستثمار بالمنطقة في مجالات الأنشطة الخدمية مثل أنشطة الخدمات البترولية ومجال صيانة السفن والمعدات البحرية والخدمات البحرية بالإضافة إلى مجال حفظ وتبريد وتعبئة الأغذية ومجال غربلة وتدريج الحاصلات الزراعية وكذا تخزين البضائع وإعادة تصديرها لخارج البلاد.

ونظراً للإقبال المتزايد من المستثمرين على إقامة مشروعاتهم بهذه المنطقة خاصة بعد وقوعها في نطاق اتفاقية الـ QIZ*وفي ضوء شغل كامل المساحات المخصصة للمشروعات بها فقد تم اضافة موقعين جديدين ليضيفا مساحة 260 ألف م^2 إضافية لأراضي المنطقة تقوم الهيئة حالياً بإمدادهما بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة لإقامة مشروعات استثمارية جديدة بهما وتوفير كافة الخدمات التي تيسر أعمال الإنتاج والتشغيل بكفاءة.

المنطقة الحرة العامة بالسويس :

أنشئت بتاريخ 1975/4/17 على موقعين :

- بورتوفيق علي مساحة 75660 م^2 وهى ملاصقة لسور ميناء السويس .
- الأدبية علي مساحة 247208 م^2 تقع على ساحل خليج السويس وهى محصورة بينه وبين شريط السكة الحديد وتبعد حوالي 5 كم عن ميناء الأدبية .

تقع المنطقتين بمدينة السويس بما يجعلها تستفيد من الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المدينة باعتبارها ميناء بحري وتجارى يطل على شمال خليج السويس عند التقائه بقناة السويس وتعتبر مدينة السويس المنفذ الجنوبي لقناة السويس وكذا الاستفادة من المميزات النسبية الاخرى مثل (الطرق والمواصلات – وجود خمس موانئ – توافر الجامعات والمعاهد – توافر العمالة)

وقد تم تجهيزها بالمرافق والبنية الأساسية من طرق وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات ، كما يوجد بها وحدة جمركية متكاملة ،وحدة لشرطة أمن الموانى ووحدة أمن تتبع إدارة المنطقة على مدى 24 ساعة .

أهم مجالات الأنشطة التي تمارس بالمنطقتين هي :

بناء وتصنيع السفن والوحدات العائمة ، تصنيع الاسمدة والكيماويات والاصباغ ، تصنيع البتروكيماويات والمنظفات ، تصنيع المعادن والمنتجات المعدنية ، تكسير وتشكيل الاحجار او الرخام ، إمداد وتموين السفن ، خدمات ادارية وتشغيل الموانئ ، *خدمات تأجير معدات واستشارات بترولية ، تخزين البضائع وإعادة تصديرها* .

المنطقة الحرة العامة بالاسماعيلية:

تقع المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية علي طريق مصر بورسعيد الصحراوى على مساحة 775 فدان (325000 م^2) بالقرب من المنطقة الصناعية الأولى والثانية بالإسماعيلية وكذا بالقرب من وادي التكنولوجيا كما تبعد 60 كيلومتر من مدينة العاشر من رمضان ، تبعد المنطقة 30 كيلومتر من كوبري مبارك السلام الذي يربط قناة السويس بقارة آسيا ، و يتميز الموقع بقربه من الموانئ حيث يبعد 85 كم من ميناء بورسعيد و 85 كم من ميناء السويس ، 120 كم من ميناء القاهرة الجوي و 125 كم من ميناء دمياط ، و ترتبط المنطقة بشبكة طرق سريعة بكافة المحافظات والموانئ بالجمهورية .

وهي مزودة بكافة مرافق البنية الأساسية ، ويوجد بها وحدة جمركية متكاملة ووحدة لشرطة أمن الموانى ووحدة أمن تتبع إدارة المنطقة على مدى 24 ساعة ، وتنفرد المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية بوجود الغاز الطبيعي الذي يتم توصليه حسب رغبة المستثمر .

و فيما يخص نشاطات المنطقة فهي كما يلي :

تصنيع الملابس الجاهزة ، تصنيع الجلود والمنتجات الجلدية ، تصنيع الحاسبات والأجهزة الإلكترونية، تصنيع

البرمجيات ونظم المعلومات ، تصنيع الكيماويات والأسمدة ، الخدمات البترولية ، تأجير المعدات البترولية ، تخزين البضائع وإعادة تصديرها لخارج البلاد .[1]

وقد تم تجهيزها بالمرافق اللازمة لإستقبال المشاريع سنة 1993 ونشير أن تهيئة المنطقة الحرة إستغرقت أزيد من 10 سنوات (1979).[2]

المنطقة الحرة العامة بدمياط :

تتميز محافظة دمياط بمزايا تجعل المناطق الحرة بها متميزة حيث تقع شمال الدلتا على الضفة الشرقية لنهر النيل ويعتبر النشاط الاقتصادي في المحافظة من أفضل الأنماط الاقتصادية إذ يتسم بالتنوع ويرتكز على العنصر البشرى ، ويقوم النشاط الاقتصادي في دمياط على وحدات إنتاجية صغيرة معظمها يملكها ويديرها القطاع الخاص. وبالمحافظة أسطولاً للصيد يشكل نسبة كبيرة من إجمالي أسطول الصيد على مستوى الجمهورية وبها ترسانة لبناء السفن . وبالإضافة إلى ما تقدم فقد طرأت تغيرات اقتصادية على محافظة دمياط منذ افتتاح ميناء دمياط عام 1986 والذي يعتبر ميناءاً تبادلياً لميناء الإسكندرية أدى إلى تخفيض تكاليف الشحن ورسوم انتظار البواخر وتنمية نقل الحاويات ، وحقق طفرة كبيرة كميناء ترانزيت به أكبر مساحة حاويات في موانى مصر [3]. و يوجد بمحافضة دمياط منطقتين :

– المنطقة الصناعية: تقع في موقع جغرافي متميز على البحر المتوسط ملاصقاً تماما لميناء دمياط وقريبة من فرع دمياط لنهر النيل ومتوسط الحدود الشمالية بشرق الدلتا كما يبعد مسافة 45 كلم غرب ميناء بور سعيد والمدخل الشمالي لقناة السويس وتبلغ مساحة المنطقة 0.8 كم^2 (190 فدان)، تم تخصيص 20% لإستقبال مشاريع التخزين.

– المنطقة التخزينية: تبلغ مساحتها 1.72كم^2 (445 فدان) وجاري تجهيزها بالبنية الأساسية لإستقبال المشاريع.

وترتبط بالقاهرة والإسكندرية بالخطوط البرية وخطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى الطريق الدولي الساحلي

---

[1] وزارة الصناعة و تجارة الخارجية ، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية –EITP– www.tpegypt.gov.eg/arabe/freezoone .aspk

[2] منور اوسرير ، المناطق الحرة في ظل المتغيرات العالمية ، مرجع سابق ، ص 190

[3] وزارة الصناعة و تجارة الخارجية ، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية –EITP– مرجع سابق www.tpegypt.gov.eg/arabe/freezoone .aspk

الذي يربط المشرق العربي بالمغرب العربي عبر سيناء بمحاذاة شاطئ البحر الأبيض المتوسط ماراً بدمياط شمال غرب المنطقة بـ03 كم.

كما أن هناك قناة ملاحية التي تصل مابين ميناء دمياط ونهر النيل وتتسم أيضا بوجود بوابة مشتركة بين المنطقة والميناء وإتمام جميع الإجراءات الجمركية (صادر- وارد) بداخل المنطقة وتوافر المرافق الأساسية كاملة بالنسبة للمنطقة الصناعية مخصصة للصناعات التصديرية مثل الصناعات الجلدية والخشب...)، وجاري تجهيز منطقة التخزين.

وهي منطقة حرة بدأت العمل فيها نهاية التسعينيات رغم أن تهيئتها إنطلقت في سنة 1987.[1]

المنطقة الحرة العامة بمحافظة قنا بمدينة قفط

هي إحدى محافظات جنوب الصعيد وتبعد عن القاهرة بحوالى 640 كم ويمتد طولها 240 كم شرق وغرب نهر النيل تعتبر محافظة قنا من المحافظات الزراعية الصناعية فهي أولى المحافظات في إنتاج قصب السكر والطماطم والموز والسمسم ويوجد بالمحافظة أربع مصانع للسكر ومصنعاً للغزل والنسيج ، بالإضافة إلى أكبر قلعة صناعية في الشرق الأوسط وهو مجمع الألمونيوم . كما يوجد بالمحافظة ثلاث مناطق صناعية الاولى بمركز قفط وتبلغ مساحتها 595 فدان* ، والثانية بنجع حمادي وتبلغ مساحتها 636 فدان ومجمع الصناعات الصغيرة بالصالحية بمركز قنا وتبلغ مساحتها 50 فدان .

المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم:

تقع المنطقة على مساحة 20 فدان (84 ألف م^2 تقريبا) كمرحلة أولى تصل إلى 48 فدان في المرحلة الثانية ، داخل نطاق الأراضي المملوكة لشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج بمدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية حيث تتوافر كثافة سكانية عالية وعمالة متخصصة منخفضة التكاليف و هذه ميزة نسبية لجذب المشروعات الأمر الذي يخلق روابط تكاملية مع الصناعات المقترح إقامتها بالمنطقة مثل صناعات النسيج والصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة.

الموقع يبعد 12 كم عن طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي و 70 كم عن مدينة القاهرة كما يبعد 70 كم عن

[1] منور أوسرير ، المناطق الحرة في ظل المتغيرات العالمية ، مرجع سابق ، ص 191

مدينة السادات وطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، و هو مواجه تماما لمحطة السكة الحديد.

و تمارس الصناعات التكميلية لنشاط شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج من خلال الاستفادة من منتجاتها لإقامة مشروعات "نسيجية وصباغة ،تجهيز ،ملابس جاهزة" بغرض التصدير لخارج البلاد وصناعة الدخان ، إضافة الاستفادة من المنتجات المحلية وخاصة المحاصيل الزراعية في إقامة مشروعات تصديرية سواء كانت صناعات غذائية أو محطات للفرز والتعبئة والتجميد بغرض التصدير لخارج البلاد [1].

2- المناطق الحرة الخاصة بمصر[2] :

و نذكر منها :

- **شركة المملكة للتنمية الزراعية** : و تقع بمنطقة تشوكي و هي أول منطقة حرة خاصة زراعية تهدف الى استصلاح 125000فدان بأراضي جنوب الوادي بمنطقة توشكي .

- **شركة تنمية ميناء السخنة** : تقع بسويس و هي تتضمن الشركة الاسبانية للغاز سيجاس ، مجمع اسالة الغاز الطبيعي و يشمل اربعة شركات (المصرية للغاز الطبيعي المسال ، البحيرة لاسالة الغاز ، اداكو لاسالة الغاز الطبيعي LNG ، المصرية لتشغيل مشروعات اسالة الغاز) و الغرض من هذه المنطقة تصنيع و انتاج الغاز الطبيعي بغرض تصديره بنسبة 100 % للخارج .

---

[1] وزارة الصناعة و تجارة الخارجية ، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية -EITP- سابق ، www.tpegypt.gov.eg/arabe/freezoone .aspk

1فدان=4200م2*

[2] محمد قاسم الخصاونة ، مرجع سابق ، ص104 ،ص 105 ،ص 106

– **العربية للأسمدة افكو**: تقع بالسويس و هي عبارة عن مجمع صناعي يضم ثلاث مصانع متكاملة لانتاج الأسمدة المركبة الغير عضوية ، مع الالتزام بتصدير 90 %من حجم النشاط الى الخارج .

ج– **المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة** [1]: و تتجسد في **المنطقة الحرة العامة الإعلامية** حيث بتاريخ 2000/2/24 صدر قرار مجلس الوزراء رقم (411) لسنة 2000 بالموافقة على إنشاء منطقة حرة عامة ذات طبيعة خاصة بمدينة السادس من أكتوبر تخصص لنشاط الإنتاج الفني والإعلامي والأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة به على مساحة حوالى 3 مليون متر مربع وتعتبر المنطقة خارج نطاق الإقليم الجمركي للبلاد وتعامل معاملة الخارج وهى الأولى فى جمهورية مصر العربية من حيث أن تكون ملكية الأرض يغلب عليها طابع القطاع الخاص وتقوم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإدارتها عن طريق إدارة المنطقة الحرة العامة الإعلامية .

الفرع الثاني : المناطق الحرة بالإمارات

تم إنشاء المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لجذب المستثمرين المحلين والشركات الأجنبية التي تسمح بتنويع القطاعات الاقتصادية في البلاد، و قد إعتمدت في إختيارها للمناطق الحرة كعامل لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية و البيئية التي تمثل جملة من المقومات ساهمت بشكل فعال في إنجاح هذا التوجه .

أولا : عوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة بالامارات :[2]

– البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الإجتماعية والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، حيث تمتلك الدولة أحدث وأكبر الموانئ البحرية في المنطقة وتستعمل فيها أرقى وأحدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة.

وتمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو

---

[1] وزارة الصناعة و تجارة الخارجية ، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية –EITP– سابق ، www.tpegypt.gov.eg/arabe/freezoone .aspk

[2] منور أوسرير ، مرجع سابق ، ص 238

الركاب، كما تمكنت الدولة من بناء شبكة إتصالات وطرق متطورة، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية، الأمر الذي ساعد الإمارات في إستثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.

– تعد الإمارات بحكم موقعها مركزاً تجارياً هاماً فلها تاريخ في مجال النقل البحري وحركة النشاط التجاري عبر الخليج والمحيط الهادي.

– تقوم السياسة التجارية والاقتصادية للدولة على مبدأ الإقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية، كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا نسبة ضئيلة، ولا تفرض ضرائب محددة على النشاط التجاري (ماعدا ضريبة البلدية على إيجار المساكن)، وليست هناك رقابة على النقد الأجنبي، ولذلك تحصل الصناعات على إحتياجاتها من الآلات والخامات والعمالة من الأسواق الدولية بالأسعار العالمية التنافسية، وبمستوى عالي من الجودة بدون أي تكاليف إضافية ، مما ينتج عنه وفورات إقتصادية نقدية وغير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج والتصدير.

– تتوفر في الإمارات بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي حيث تتميز دولة الإمارات سواء من حيث الكميات المنتجة والإحتياطات بالوفرة على الصعيد العالمي.

ثانيا : الحوافز و الامتيازات في المناطق الحرة بالإمارات [1]:

– السيطرة الكاملة دون شريك محلي (قانون 51 ٪ عن شريك وطني لا يطبق) أي الملكية أجنبية 100%.

– لا توجد ضرائب على الواردات والصادرات .

– حرية التنقل و إعادة رأس المال و الأرباح .

– هناك دعم إداري ذا مستوى عال من إدارات المناطق الحرّة مع المستثمرين لتسهيل انجاز المشروع الاستثمارية (التأشيرات ،تصاريح العمل ،الإقامة ،...).

ثالثا : أهم المناطق الحرة بالإمارات:

تمتلك الإمارات العربية المتحدة سبعة إمارات إمارة أبو ضبي ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ،الفجيرة

[1] Marc Cazabai , les zones franches de Emiraties Arabes Unis, mission économique a Dubaï , JUINE 2004

،عجمان ،أم القيوين تحتوي جميعا على مناطق حرة ، حيث تمتلك دبي العدد الأكبر من المناطق الحرة في الدولة أكثر من 15 منطقة حرة أهمها منطقة جبل علي الحرة الصناعية التي تعد الاكبر على مستوى الشرق الاوسط ، و كما توجد منطقة حرة في المطار الدولي لدبي أسست سنة 1996مخصصة للصناعات الدقيقة والتغليف بالاضافة الى مدينة دبي للانترنت التي افتتحت عام 1999 كأول منطقه حرة للتجارة الالكترونية في العالم .

- المنطقة الحرّة في جبل علي[1] :

انشئت المنطقة الحرّة بجبل علي بإمارة دبي سنة 1980 و تعتبر علي محوراً عالمياً بفضل موقعها المتوسّط بين الشرق والغرب، وكونها نقطة توقّف الملاحة لحركة التجارة العالميّة، وموقع امارة دبي الاستراتيجي القريب من مضيق هرمز (مدخل الخليج)وسهولة الوصول الى شبه الجزيرة العربية. ما جعل الشركات متعدّدة الجنسيات تستخدم المنطقة الحرّة بجبل علي كمركز اقليمي لتوزيع منتجاتها في الاسواق المجاورة ، و في سنة 1985 انشئت سلطة المنطقة الحرة ومهمتها ادارة و الاشراف على المنطقة الحرة و هي هيئة حكومية أنشئت بموجب مرسوم صادر عن حكومة دبي بتاريخ 9شباط1985، وتضمّنت مسؤوليات السلطة اصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل وتقديم المساعدة والخبرة الفنية، كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة والقوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة واعداد تأشيرات الاقامة وتوفير السكن والمواصلات، والمرافق والخدمات الطبيّة بالاضافة الى خدمات التأمين والردّ على استفسارات وطلبات المستثمرين .

ولتحديد النظم القانونية التي تحكم المنطقة، صدرت اللائحة التنفيذية رقم 99/1 وفقاً للقانون2 لسنة 1986 ، و قد تطور تطوّر حجم التبادل التجاري بالمنطقة بشكل ملحوظ و جيد ، فبعد أن كان 200 مليون دولار لخدمة 16 شركة سنة 1985، بلغ 9مليارات دولار لخدمة 2000 شركة في العام 2001 .اذا نظرنا الى التوزيع الجغرافي لهذه الشركات نجد أن أكثر من 27 % منها شركات عربية ومعظمها من دولة الامارات العربية المتحدة وَ 27 في المائة منها شركات أوربية ومعظمها من المملكة المتّحدة و 11 %من أمريكا، ونسبة أخرى مماثلة من الشرق الأقصى معظمها من شركات يابانية، وما يعادلها من شبه القارّة الهنديّة، أما باقي دول العالم فنسبتها 24 .%. وقد منحت المنطقة الحرّة امتيازات كثيرة لجذب رؤوس الأموال واستثمارها كالإعفاء

[1] تاريخ الاطلاع www.mezosoft.biz.nf-free zone in ali montains.doc 2011/09/04

من الضرائب والقيود التجارية، وتوفير العمالة ذات الخبرة المطلوبة من سوق العمل بسهولة ويسر، والاعفاء من وجود الشريك المواطن وذلك بموجب القانون الذي ينصّ على ان المنطقة الحرة لها كيانها القانوني بتوفير البنية الأساسيّة من مرافق وانشاءات، في تجهيز المكاتب والمصانع والمستودعات الجاهزة للإيجار.

وتتمتّع المنطقة الحرّة في جبل علي بشبكة مواصلات بريّة وبحريّة تصلها بالأسواق الاستهلاكيّة على المستويين الاقليمي والعالمي ، و تقدم فرصاً فريدة للأعمال التجارية فهي تمتلك أفضل الموانئ في الشرق الأوسط المزودة ببنية تحتية و خدمات بكفاءة عالية"امكانيات اللوجستية مميزة " ،

ولا شك في أن استقرار اللوائح والقوانين التنظيمية، وشبكات الاتصال والمواصلات والنقل المتقدمة، إلي جانب مناخ دبي المشجع للتجارة يجعل جبل علي من المناطق الحرة المتميزة عالميا.

– المنطقة الحرة بعجمان:

تقع المنطقة الحرة بعجمان بالقرب من الخليج العربي وهي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض وتسويق السلع والمنتجات المصنعة فيها تأسست سنة 1987، وتأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي ، وتشير التقارير إلى أنها أسرع المناطق الحرة نمواً في الإمارات ، فعجمان تقع في الوسط الشمالي للإمارات، ترتبط مع الوطن وقطر و البحرين والسعودية بشبكة طرق سريعة.

وتعتبر المنطقة الحرة في عجمان إحدى المناطق الأكثر جذبا للمستثمرين والأنواع المختلفة للإستثمار التي يدعمها وفرة كافة مصادر الطاقة المتنوعة ووفرة المساحات الشاسعة لإقامة أي عدد من المشاريع الصناعية.

وتقع بالقرب من الميناء الذي يستقبل كافة أنواع السفن والناقلات العملاقة وقادرا على تفريغ وتحميل كافة أنواع الشحن من أي مكان في العالم.

وقد نظمت المنطقة الحرة بعجمان بطريقة تجعلها تستوعب أنواع عديدة من الصناعات، فمن السهل جداً قيام هذه الشركات بالتصدير عن طريق السفن من ميناء عجمان إلى كافة أنحاء العالم.

وتتركز الصناعات بالمنطقة الحرة بعجمان في الصناعات الالكترونية المتطورة والمحارم الورقية والمواد الغذائية بالإضافة إلى الخدمات المتطورة في مجالات الاستيراد والتطوير واعدة التصدير عبر ميناء عجمان الذي يستقبل

أكثر من ألفي ناقلة سنويا[1].

اما بامارة الشارقة نجد المنطقة الحرة بالحمرية التي تحاول أن تركز على الصناعات الثقيلة ،كذلك المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي التي أسست سنة 1995 و من أهم مجالات الاستثمار بها الاغذية والملابس ،النسيج والألياف ،الطائرات السيارات ...الخ .

أما في رأس الخيمة تم في 13 جوان من سنة 2000 الاعلان عن افتتاح اول منطقة حرة فيها بهدف جذب الاستثمارات الخارجية للعمل في النشاطات الاقتصادية والتجارية والصناعية بالامارات وقد أنفقت حكومة رأس الخيمة خمسة ملايين دولار لانجاز البنية التحتية للمنطقة التي تضم مركزا صناعيا واخر تقنيا ومركزا لرجال الاعمال والتجارة والخدمات.

و تأسست المنطقة الحرة بام القيوين في ميناء احمد بن راشد في العام 1988 تتركز الصناعات القائمة في المنطقة على مصانع الاقمشة والملابس الجاهزة والأسمدة والبذور والورق والمنتجات الكيماوية.[2]

– منطقة السعديات الحرة في إمارة أبو ظبي:

تقع جزيرة السعديات على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي، وقد أنشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996 القاضي بإعلان جزيرة السعديات كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.

– المنطقة الحرة بالفجيرة:

تأسست سنة 1987، إرتفع عدد المشروعات من 6 شركات كلها صناعية سنة 1990 إلى 54 مشروعاً سنة 1995 موزعة بين المشروعات الصناعية 20 والتجارية 23 والخدمية 11 لترتفع سنة 2001 إلى 120 مشروع، وبلغ إجمالي قيمة التجارة في المنطقة 354 مليون دولار، بينما بلغت الإستثمارات 266 مليون دولار، مما يعطي دلالة واضحة على نجاح المنطقة الحرة في تحقيق أهدافها.

في الأخير نجد أن دولة الإمارات العربية في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حالياً بتجربة ناجحة في مجال إنشاء المناطق الحرة من حيث جذب الإستثمارات وحجم الصادرات والنقد الأجنبي .

---

[1] منور أوسرير ،مرجع سابق ، ص ص 254، 255

[2] تاريخ الاطلاع 2011 /10/25 www.alamuae.com

الفرع الثالث : المناطق الحرة بالجزائر

أولا : فكرة انشاء المناطق الحرة بالجزائر: الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من عدة مشاكل كانت وراء سعيها لإقامة المناطق الحرة على أمل أن يكون لها انعكاس ايجابي على هذه المشاكل .

و عليه تم وضع الإطار القانوني للمناطق الحرة بالجزائر و تحفيزا ت الاستثمار و الذي تجسد من خلاله انشاء المنطقة الصناعية الحرة" بلارة " رسميا بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05.

و ذلك بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى تمثلت هذه المعايير فيما يلي :

المعيار أ : خاص بالهياكل القاعدية للنقل و المرافق المتعلقة بها كالمطار ،الميناء، الطرق البرية ، السكك الحديدية..

المعيار ب : خاص بنوعية و إمكانيات الخدمات العامة كالغاز ،الوقود ، الكهرباء ، الماء، المواصلات....

المعيار ج : يتعلق توفير اليد العاملة المؤهلة و المهارات المحلية.

المعيار د : الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث المؤسسات البنكية و التأمين ، قطاع الصحة و السياحة، المؤسسات الإدارية .

تقع منطقة بلارة في دائرة الميلية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل ب 50 كم شرقا وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا إستراتيجيا بالإضافة إلى قربها من:

-الطريقين الوطنيين 27 و 43 الرابطين بين جيجل وسكيكدة.

خط أنابيب الغاز الذي يصل بين ولايتي جيجل وسكيكدة.

- تبعد عن مطار فرحات عباس ب 50 كم و 45 كم عن ميناء جنجن إضافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي ب45 كم.

تتربع المنطقة على مساحة قدرها 523 هكتار منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد وهي محاطة بجدار علوه 205 متر وطوله 13000 متر.

وفي إطار الأشغال التي تتكفل بها الدولة من أجل التهيئة الكاملة للمنطقة والتي نص عليها المرسوم التشريعي رقم 320/24 المؤرخ في17 /1994/10 مادته الرابعة جاء فيها ما يلي :

-ربط المنطقة بخطوط الطرق الرئيسية التي تربط المنطقة بالتراب الوطني.

-إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء الغاز، ماء ، الهاتف ،التلكس...

-إيصال المنطقة بشبكات لصرف مياه الأمطار وتطهير المياه المستعملة وطبقا لهذا المرسوم تم أيضا تهيئة المنطقة الحرة عن طريق إنجاز عمارات للخدمات العمومية والتي تتمثل في الجمارك الأمن الوطني الصحة الحماية المدنية تم ربط المنطقة بميناء جنجن وكذا بالمدينة بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله7 كم .

- ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكك الحديدية طوله 6 كم وكذا ربط المنطقة بشبكة هاتفية التي تحتوي على 200خط هاتفي عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية والدولية.

ونظرا لطبيعة المنطقة الحرة الصناعية الموجهة للتصدير فإن المشاريع المقامة داخل المنطقة ستتجه نحو الصناعات التصديرية لذا كان واجبا على الولاية ومؤسساتها المحلية توفير المواد الأولية والنصف المصنعة والمواد الطبيعية باعتبارها ضرورية لقيام النشاط الصناعي وسير عملية الإنتاج للمؤسسات الصناعية في المنطقة الحرة ومن بين هذه الموارد المتوفرة في الولاية نذكر منها:

-صناعة النسيج والجلود.

-صناعة الميكانيكية والزجاج والإلكترونية والمواد الصيدلانية.

-صناعة مواد البناء واستغلال الموارد المنجمية.

-الصناعة التحويلية وتعليب المنتجات البحرية والفلاحية.

النشاطات التحويلية للمواد الغابية[1].

ثانيا: الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة بالجزائر :توجد ثلاث هيئات وهي:

1- اللجنة الوطنية للمناطق الحرة :وتتكفل هذه اللجنة بالمهام التالية:

تدرس وتقترح تعيين المناطق وضبط حدودها.

-تفحص أية مسألة تتعلق بتطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة.

-تبادر بأي تدبير يسمح بتحسين تسيير المناطق الحرة وجعل النشاط فيها ذي مردودية أحسن.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI): وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة، ونظمت في شكل شباك جيد و وحيد يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالإستثمار مثل :بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، وتضطلع بالمهام التالية:

- تستقبل وتعالج تصريحات الإستثمار.
- ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الإستثمارية.
- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات.
- تضمن متابعة الإستثمارات خاصة إحترام الإلتزامات الموقعة من طرف المستثمر.

ثالثا: الحوافز الممنوحة بالمنطقة الحرة بلارة بالجزائر : هذه الحوافز شملت المجالات الآتية:

1- حوافز جمركية وجبائية :حيث تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من:

-جميع الضرائب.

-جميع الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي.

-جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

---

[1] منور أوسرير ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة مشروع منطقة بلارة ، مرجع سابق ، ص ص 43 ، 44

وإستثنى من ذلك الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، وكذا المساهمات الإشتراكات في النظام القانوني للضمان الإجتماعي، بالإضافة إلى هذه الإعفاءات يسمح للمستثمرين ب:

-تصدير وإستيراد الخدمات والبضائع التي يستلزمها إقامة المشروع ويسري حسب النظام الجمركي والمصرفي المحدد في التشريع والتنظيم المعمول بهما بإستثناء:

- البضائع الممنوعة بصفة مطلقة.

- البضائع المخلة بالنظام العام أو الأمن، النظافة والصحة العمومية.

- البضائع التي تخالف القواعد السارية على حماية البراءات العلمية وعلامات الصنع، التأليف والاستنساخ وحماية بيانات المصدر .

-يمكن وضع كل البضائع في المناطق الحرة مهما كانت طبيعتها، كميتها أصلها مصدرها أو اتجاهها و تكون مدة إقامتها غير محددة، ولا تطالب بأي ضمان مالي مقابل قبولها في المناطق الحرة .

2 –حوافز مالية و تجارية : تتمثل فيما يلي:

- يسمح للمستثمرين داخل المنطقة الحرة بيع 20 % من منتجاتهم في السوق الوطنية و يمكن أن تبلغ هذه النسبة50 %بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أوتفوق50 %.

- تخضع المبيعات في التراب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به وتدفع الحقوق والرسوم المستحقة عند الإستيراد.

- تتم المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة بعملات قابلة للتحويل الحر، ومسعرة من البنك الجزائر.

لتسهيل عملية حصول المستثمرين الأجانب على حقوقهم المالية، يمكن لهم بكل حرية فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري القابل للتحويل لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، وتسدد المدفوعات مقابل السلع والخدمات التي يستفيد منها هؤلاء المستثمرين من السوق المحلية والتي هي ضرورية لقيام النشاط بالمنطقة الحرة بالعملة الصعبة القابلة للتحويل.

– تخضع عملية تزويد المتعاملين المتواجدين في المنطقة الحرة بالسلع والخدمات انطلاقا من التراب الجمركي لتنظيم التجارة الخارجية ومراقبة الصرف والنظام الجبائي والجمركي المطبق على التصدير.

3 –الحوافز الاجتماعية في مجال العمل :تتمثل فيما يلي:

–يمكن للمستثمرين في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية جزائرية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا.

–تكون علاقات العمل فيما يخص شروط التوظيف والأجور والتسريح بين الأجراء والمؤسسات الموجودة في المناطق الحرة الخاضعة لإتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين وذلك بغض النظر عن أية أحكام قانونية أخرى مخالفة.

–يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة" غير مقيم "قبل توظيفهم أن يختاروا نظامًا للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

د –حوافز بيئية –إيكولوجية:– يمكن توضع كميات الحطام والنفايات لا سيما النسيجية، الجلدية الزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك في التراب الجمركي بناءًا على طلب المشغل مع مراعاة الحصول على الرخص المطلوبة بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها[1].

رابعا:إلغاء المنطقة الحرة بلارة في الجزائر:

تم الغاء المنطقة الحر بلارة بموجب القانون رقم 06/10 في 28 جمادى الأولى 1427 هـ (الموافق 24 يونيو 2006). وفقا للسلطات الجزائرية ، وإلغاء قانون عام 2003 بشأن المناطق الحرة في المقام الأول نتيجة للتغيرات التي يحملها بدء سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و مفاوضات الخاصة بانظمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية .[2]

و قد تزامن هذا الإلغاء مع الفشل في إيجاد مسير للمنطقة الحرة، رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم

---

[1] بلعزوز بن علي ، أحمد مداني ، مرجع سابق ، ص ص 6، 13 بالتصرق

[2] Walid Ayadi ,op cit,P50

التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل.

وقد قامت وكالة ترقية الإستثمار ودعمه بإعلان مناقصة دولية في سنة 1998 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الإمتياز وكانت النتيجة سلبية،وقررت الحكومة الجزائرية تحويل ما أنجز من مشروع المنطقة الحرة إلى منطقة صناعية عادية.[1]

خامسا : العوامل المفسرة لعدم انطلاق أداء المنطقة الحرة بلارة في جذب الاستثمار:

هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تعثر المنطقة الحرة بلارة على رغم من امتلاكها لمزايا وضمانات تنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم وأهم هذه العوامل:

—الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعه وليس من الجانب التشريعي فقط.

– غياب تحليل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة.

–عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

–عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة عن تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة الحرة بجبل علي " دبي " هونج كونج[2]....

المطلب الثاني : المناطق الحرة بسوريا و الأردن

من خلال هذا المطلب سنحاول نلقي نظرة بسيطة عن المناطق الحرة في كل من الجمهورية العربية السورية و المملكة الأردنية الهاشمية .

---

[1] منور أوسرير ، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص 298

[2] منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة ، مشروع منطقة بلارة ،مرجع سابق ، ص 45

الفرع الأول : المناطق الحرة بسوريا

تعود تجربة المناطق الحرة السورية لخمسينات القرن الماضي عندما أسست في وسط مدينة دمشق عام 1952 أول منطقة حرة بسوريا ثم تم إنشاء مناطق أخرى في أواخر الستينات (1969) هي منطقة مطار دمشق ، منطقة حلب و منطقة طرطوس ، و في السبعينات أسست كل من منطقة اللاذقية الجافة و منطقة عدرا ، و أخر منطقة أسست هي منطقة اليعربية في محافضة الحسكة التي سمح بالاستثمار فيها سنة 2007 ، و لا ننسى المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية .

تتولى المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية الإشراف على المناطق الحرة بسوريا حيث تقوم هذه المؤسسة التي أحدثت بموجب المرسوم التشريعي رقم 18 سنة 1971 وصدق نظام الاستثمار فيها بموجب المرسوم 84 لسنة 1972 و تم تعديله سنة 2003 بانشاء المناطق الحرة تسويرها و تزويدها بكافة المرافق التي تحتاجها من أبنية إدارية و مستودعات و ساحات إيداع عامة ، و بآية تجهيزات أخرى لازمة اضافة لتأمين مرافق البنية التحتية و تأمين السلامة و الحراسة للبضائع المودعة فيها .

ويمارس ضمن هذه المناطق النشاط الصناعي ، التجاري ، الخدمي –المصرفي ، التأمين– وذلك استناداً إلى نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم 40 لعام 2003 ويعتبر هذا النظام نقلة نوعية في مجال عمل المناطق الحرة السورية لما أضافه من أنشطة جديدة لم تكن موجودة في السابق حيث سمح بممارسة الأنشطة الخدمية بمختلف أنواعها وإقامة النقاط والمناطق الحرة الخاصة، وتم الترخيص لإقامة أول منطقة حرة خاصة في الجمهورية العربية السورية في منطقة الكسوة .

وحالياً تقوم المؤسسة بإعداد الدراسات لأجل وضع المنطقة الحرة في كلا من محافظتي حمص و دير الزور قيد الدراسة والتجهيز والتشغيل والعمل على إنجاز مشاريع المناطق الحرة المشتركة مع كل من لبنان وتركيا. [1]

أولا :الاعفاءات و الحوافز في المناطق الحرة السورية:

و بخصوص الإعفاءات و الحوافز بالمناطق الحرة السورية تتمثل أهمها فيما يلي :

[1] عدنان سليمان ، واقع و آفاق وفرص الاستثمار في المناطق الحرة في سوريا ، تاريخ الاطلاع ، 2011/09/04 .www.mafhom.com/syr/articles

- حرية تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح الناشئة عنه الى خارج سوريا مستثناة من قيود رقابة على القطع .

- الاعفاء من الضرائب و الرسوم على اختلافها .

- عدم التقيد بأنظمة التجارة الخارجية في الاستيراد و التصدير .

- الادخال المؤقت لبعض المنتجات التي يتم تصنيعها في المناطق الحرة الى داخل القطر لاكمال تصنيعها بإجازة استيراد حكمية و دون الحاجة الى تحويل القيمة .

- جميع المستلزمات و التجهيزات معفاة من الرسوم الجمركية .[1]

- حرية استخدام اليد العاملة السورية أو الأجنبية في المشاريع المقامة أو التي ستقام في المناطق الحرة.

- منح شهادة منشأ سورية ، أو منشأ منطقة حرة سورية للمنتجات المصنعة في المناطق الحرة.

- توفير البنى التحتية للمشاريع المقامة في المناطق الحرة (ماء- كهرباء- اتصالات – صرف صحي – طرق – حراسة).

- السماح بعمليات التنازل عن حق استثمار المنشأة.

- حرية حركة البضائع ضمن المناطق الحرة (تنازل – نقل من مكان إلى آخر – من منطقة إلى أخرى).

- أجور أماكن استثمارية (بدلات إشغال) معتدلة وتنافسية.

- توفير مستودعات عامة بكافة الخدمات لاستقبال البضائع لغير المستثمرين (المودعين) ويمكنهم الاستفادة من المزايا الممنوحة للمستثمرين لدى المناطق الحرة.

- يسمح بتصدير المواد الأولية المحلية في سورية إلى المناطق الحرة بموجب بيانات تصدير نظامية ووفق ما تسمح به أحكام التجارة الخارجية.

- لا تسري قرارات الحجز الاحتياطية أو التنفيذية على المنشآت المقامة ضمن المناطق الحرة والبضائع والأشياء

---

[1] غرفة تجارة دمشق تاريخ الاطلاع 2011/9/12 www.dcc-sy.com

الموجودة ضمنها إلا إذا كان الحجز ناجماً عن نزاع يتعلق بنشاط في المناطق الحرة لأحد المتخاصمين أو نص قرار الحجز صراحة على حجز موجودات المستثمر في المنطقة الحرة دون المنشأة أو حق استثمارها.

– يحق للمستثمر إدخال وسائط النقل اللازمة لنشاطه إدخالاً مؤقتاً ، شريطة ألا تستخدم إلا للأغراض التي أدخلت من أجلها (باصات، سيارات إطفاء،... عدا السياحية).

– وجود نظام تحكيم وتسويات للمنازعات الناشئة في المناطق الحرة.

– السماح بإدخال 25% من قيمة الصادرات إلى داخل سورية استثناءاً من أحكام التجارة الخارجية.[1]

ثانيا– تقييم عمل المناطق الحرة السورية (الواقع و المعوقات): و تتجسد فيما يلي :

1– على مستوى اصدار المرسوم رقم 40 لسنة 2003 : ان اصدار هذا المرسوم كان أمر ايجابي لكن نورد بعض الملاحظات:

– الإغراق بالتفاصيل التي ترد بالعادة بالتعليمات التنفيذية كالمادة 16 على سبيل المثال التي تبين المعلومات التفصيلية الواجب أن يتضمنها طلب ادخال البضائع الى المنطقة الحرة و المادة 35 المتعلقة بشروط تفصيلية لإخراج هذه البضائع و غيرها من المواد .

– التناقض بين محتوى الفقرتين أ و ب من المادة 74 عل سبيل المثال بخصوص منح شهادات المنشأ.

– المنع المطلق غير المبرر لأشغال أحد المستثمرين لمساحة 10% ضمن المنطقة الحرة الواحدة في الماد ة 50.

– طبيعة الشروط "الشكلية المحضة " للتقدم بدراسة للجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية موضوع المادة 50.

– التمييز غير مبرر في المادة 53 بالترخيص بين البضائع التجارية و ترخيص تخزين السيارات السياحية.

–منع المستثمر من استخدام أرضه في أثناء فترة البناء لأغراض استثمارية في الفقرة د من المادة 51 الا مقابل بدلات عالية جدا دون اعتبار أنه يسدد بدل ايجار هذه الأرض .

---

[1] عدنان سليمان، مرجع سابق ، www.mafhom.com/syr/articles

– استيفاء الرسوم الجمركية على بقايا عمليات التصنيع و الفوارغ في المادة 75.

– أحكام المخالفات موضوع المواد 82 الى 95 من أشد الأحكام اشكالية في نظام الاستثمار ، فعلى سبيل المثال لا تضع سقفا للغرامة و تشرع فسخ العقد مع المستثمر لمخالفات من الصعب توصيفها بدقة و التأكد من تحققها .

و على العموم في الكثير من مواد و فقرات هذا المرسوم يعطي نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية صلاحيات شاسعة و فضفاضة لوزير الاقتصاد و مجلس ادارة المؤسسة على حساب شمولية و عدالة النص التشريعي المطلق .

2– المعوقات على مستوى تعميمات رئاسة مجلس الوزراء و وزارة الاقتصاد : تتخبط هذه التعليمات على أرضية اختلاط مفهوم المناطق الحرة و فلسفة قيامها و قد أتى بعضها بشكل مخالف لنص مرسوم نظام الاستثمار ، التقارير التي تمنع تخزين السجائر و التبوغ بمختلف أشكالها في المناطق الحرة السورية و هذا فيه مخالفة للمواد 8،6،7 من مرسوم نظام الاستثمار التي تسمح بادخال كل شيء الى المناطق الحرة ما عدا البضائع ذات المنشأ الاسرائيلي و المخدرات و الأسلحة و المواد النتنة و القابلة للالتهاب .

– اشتراط موافقة رئاسة مجلس الوزاراء على طلبات ترخيص أسواق حرة خارج الحرم الجمركي فيه مخالفة للمادة 64 التي تبيح للمؤسسة اقامة مثل هذه الأسواق دون اشتراط موافقة أي جهة .

–حصر الاتجار بالسيارت و عرضها و تخزينها في المنطقة الحرة بعدرا دون غيرها الذي فيه تضيق غير مبرر لنظام الاستثمار .

– ففي الوقت الذي تتفق فيه تشريعات العديد من المناطق الحرة العربية و العالمية كتشريعات المنطقة الحرة السورية الأردنية و المناطق الحرة الأردنية و المصرية على اعفاء منتجات المشاريع الصناعية القائمة في المنطقة الحرة عند السماح بوضعها في الاستهلاك المحلي من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد و التكاليف و النفقات الداخلة في صنعها ،يقيد التعميم الحكومي "رقم 9/4/7681 تاريخ 1999/9/20 "المستثمر الصناعي في المناطق الحرة السورية بإدخال مواد أولية محلية معفاة من التعهد بإعادة القطع بمبلغ لا يتجاوز مئتي ألف ليرة سورية سنويا ، كما يزيد التقيد غير المبرر بألا تزيد عما قيمته هذه المواد عن خمسة آلاف ليرة سورية

، ما يقيد الى حد بعيد النشاط الاستثماري و خاصة الصناعي منه في المناطق الحرة السورية .

3- المعوقات على مستوى التشريعات الصادرة على ادارة المؤسسة : توجد العديد من التعاميم الصادرة عن المؤسسة تخالف نظام الاستثمار أو تقيده منها ،اخراج كافة بضائع الخيوط و قطع التبديل المستعملة التي مضى على وجودها أكثر من ستة أشهر من المناطق الحرة ،و منع الترخيص لمنشآت جديدة أن تتعامل بهذه البضائع ، ربط عملية اخراج أو ادخال هذين النوعين من البضائع بموافقة الادارة العامة حصرا ، وكذا وضع قيود على عمليات التنازل و عمليات النقل.

إضافة الى ذلك تعاميم أخرى تخالف النصوص و الأعراف النافذة في القانون السوري .

4- المعوقات على مستوى الأنظمة و التشريعات الجمركية :

- تقارير الأجهزة الرقابية و التفتيشية و تعليمات شركة التوكيلات الملاحية .

- يوجد الكثير من التشريعات و الاجتهادات الجمركية المعيقة التي تطبق بشكل مطلق و مجرد دون مراعاة أن المناطق الحرة موجودة على أرض سوريا تشكل جزء لا يتجزأ من نسيج اقتصادها الوطني .

5- المعوقات على مستوى تعرفة البدلات :

على الرغم من أن تخفيض البدلات و مبدأي الامتيازات و الإعفاءات ليست من المحفزات الأهم لتشجيع الاستثمار ، الا أنه و مع تدني المحفزات الأخرى غير مالية الجاذبة للاستثمار في المناطق الحرة السورية نجد أن مستوى البدلات النافذة في المناطق الحرة السورية مرتفع نسبيا مقارنة بالبدلات النافذة في المناطق الحرة العربية المجاورة.

ففي دراسة تحليلية مقارنة تبين أن تعرفة بدلات الاشغال الصناعي و التجاري في المناطق الحرة السورية تزيد عن تعريفة المنطقة الحرة السورية الأردنية و المناطق الحرة الأردنية و العراقية بمعدل 75/50 %، و تعرفة بدلات إشغال الأبنية الجاهزة تزيد بمعدل يصل الى 300 %، و تعرفة بدلات اشغال الساحات المكشوفة تعادل ضعف التعرفة في هذه المناطق العربية المذكورة .

و اذا علمنا أن تعرفة بدلات الإشغال الخدمي في المنطقة الحرة السورية تعادل أربعة أمثال بدلات الإشغال

الصناعي و ثلاثة أمثال الإشغال التجاري ، فمن الملفت أنه لا توجد في تعرفة البدلات التي تمت مراجعتها للمناطق الحرة غير السورية أية تعرفة لما يسمى بالنشاط الخدمي ، حيث أن المشاريع الخدمية في المناطق غير السورية تصنف عادة تحت بند مشاريع أخرى و توازي تعرفة بدلاتها الأنشطة الصناعية و التجارية.

6- على مستوى الطاقم الاداري : على الرغم من أن 23 %من اجمالي العاملين في المؤسسة العامة للمناطق الحرة من حملة الاجازة الجامعية و 25% منهم من حملة الشهادة الثانوية ، الا أن هذا لا يعكس لديهم قدرات إدارية متميزة حيث ما يميز هؤلاء عموما مايلي :

- أنهم يبدؤون العمل لدى المؤسسة دون تأهيل اختصاصي يخولهم القيام بالعمل الاستثماري بالمناطق الحرة

- معظمهم عاملين غير دائمين وغير مثبتين يعملون بموجب عقود سنوية أو ربع سنوية أو مؤقتة و بالتالي تعاني من سرعة دوران العاملين لديها.

7- على مستوى الخدمات و البنية التحتية: تعاني معظم المناطق الحرة السورية من قصور أو عدم اكتمال البنية التحتية أو عدم جاهزيتها النسبية من أبنية إدارية و ساحات عامة و طرقات و حدائق و مرفقات الخدمات الأساسية "ماء ، كهرباء ، هاتف " و من عدم توفر أو كفاية الخدمات العامة الأساسية "مطاعم ، صناديق بريد مبيت ..." فحتى على مستوى الخدمات التي يسدد قيمتها المستثمر الجديد كاشتراكات الماء و الكهرباء ، يتوجب على المستثمر غالبا أن يمدد على حسابه كافة التوصيلات اللازمة ما بين مآخذها الرئيسية و منشأته الجديدة .[1]

الفرع الثاني : المناطق الحرة بالأردن

حرص الأردن على اقامة المناطق الحرة على أراضيه خاصة بعد نجاح تجربة أول منطقة حرة بها بالعقبة سنة 1973 ، التي أسهمت العديد من العوامل في نجاحها كوجود الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط وما تتمتع به من استقرار سياسي و أمني ،و ظروف المناخية الملائمة ، توفر العمالة الرخيصة ، التسهيلات الخدمية و البنية التحتية .[2]

---

[1] عابد فضيلة ، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا ، مرجع سابق ، ص ص 20،23

[2] أبو القاسم الخاصونة ، مرجع سابق ، ص 111

تقوم مؤسسة المناطق الحرة التي تعتبر احدى المؤسسات الحكومية الاستثمارية ذات الاستقلال المالي و الاداري تابعة لوزارة المالية ، بالاشراف على المناطق الحرة الأردنية .

أولا: الاعفاءات و الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة بالأردن [1]:

– اعفاء أرباح المشروع من ضريبة الدخل و الخدمات الاجتماعية لمدة 12 سنة تبدأ من سنة التصدير ، ويستثنى من هذا الاعفاء أرباح مشاريع التحرير التجاري للبضائع التي توضع في الاستهلاك المحلي .

– اعفاء رواتب الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشروعات التي تقام في المناطق الحرة من ضريبتي الدخل و الخدمات الاجتماعية .

– اعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من الرسوم الاستيرادية و الرسوم الجمركية و سائر الضرائب و الرسوم المترتبة عليها.

– اعفاء الأبنية و الانشاءات العقارية التي تقام هناك من رسوم الترخيص ومن ضريبتي البنية و الأراضي .

– السماح بتحويل رأسمال المستثمر من المناطق الحرة و الأرباح الناشئة عنه الى خارج المملكة وفقا للأحكام المعمول بها .

– اعفاء منتجات المشروعات الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية ، في حدود قيمة المواد و التكاليف و النفقات المحلية الداخلة في صنعها .

ثانيا: أنواع المناطق الحرة بالأردن : تنقسم المناطق الحرة بالأردن لقسمين :

أ–المناطق الحرة العامة بالأردن : يوجد بالأردن المناطق الحرة العامة حاليا التالية :

– ميناء العقبة : هو أول منطقة حرة أنشئت بالأردن سنة 1973 وهو منطقة حرة صغيرة أقيمت لتنمية المبادلات التجارية الدولية و خدمة تجار الترانزيت حيث بلغت مساحتها 2195 دونما* و التي كانت موزعة على ستة مواقع ضمن حدود منطقة العقبة ، موقع الميناء 19 دونما مقام عليها مبنى ادارة المنطقة بالاضافة الى

[1] جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، ط 1 ، عمان ، 2006 ، ص 230

مستودعي تخزين البضائع ، موقع المقص بمساحة 241 دونما يشتمل على ساحات و مستودعات لاستقبال البضائع ، موقع ساحة المطار بمساحة 1625 دونما ، موقع العائم 10دونما بميناء الحاويات مخصصة لغايات تخزين البضائع التي ترد للمنطقة الحرة ضمن حاويات مغلقة ، موقع مخازن التبريد 50 دونما ، موقع الشاطئ الجنوبي 250 دونما و هي مؤجرة لشركة العقبة الدولية للمواشي .

و قد تم تحويل العقبة سنة 2000 الى منطقة اقتصادية خاصة .

– **المنطقة الحرة الزرقاء** : أنشئت سنة 1983 في شرق مدينة زرقاء على شبكة طرق الدولية التي تربط الأردن بالدول المجاورة عن طريق مؤسسة المناطق الحرة الأردنية وقد خصص لها 5.2 الف دونما ، و تشمل الأنشطة التجارية التالية تخزين البضائع و تخزين السيارات و عرضها ، أما الأنشطة الخدمية فتشمل على شركات تخليص البضائع و شركات المناولة و البنوك و المطاعم و خدمات الاتصال المختلفة أما النشاط الصناعي فتشتمل الصناعات الغذائية ، ألبسة ، قطاع الغيار ، معدات زراعية ، مواد البناء ، أثاث المنزلي .

– **المنطقة الحرة سحاب** : في منتصف عام 1997 تم افتتاحها على أرض مساحتها 62 دونما في مدينة سحاب الصناعية لخدمة المستثمرين فيها سواء لتخزين المواد الأولية أو منتجات للصناعات العاملة في المدينة الصناعية وتشمل أيضا المنطقة على صناعة الكواشف الطبية .[1]

– **المنطقة الحرة كرك** : تم انشاء المنطقة سنة 2001 بمساحة 143 دونما و تقع داخل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية و قد باشرت العمل في الربع الأخير من سنة 2003 ،كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم و الرقابة على أنشطة المناطق الحرة الخاصة الواقعة في اقليم الجنوب .

– **المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي** : تم افتتاح المطار عام 1998 بمساحة 20 دونما و تم توسعته سنة 2003 ليصل الى 35 دونما و ذلك لتخزين البضائع المارة عبر المطار كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم و الرقابة على أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية .

– **المنطقة الحرة الكرامة** : تم افتتاح المرحلة الأولى من هذه المنطقة التي تقع على الحدود الأردنية – العراقية في نهاية سنة 2004 بمساحة 500 دونما و تبلغ مساحتها الاجمالية 15 ألف دونما كمناطق حرة عامة و

---

[1] د. جاسر تادرس ، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مدرية الدراسات و المعرفة مؤسسة المناطق الحرة ، 2006.

1 دونما =1000م²*

خاصة .[1]

ب–المناطق الحرة الخاصة بالأردن :

بدأ انشاء المناطق الحرة الخاصة بالأردن تنفيذا لتوجه الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و اسهامه في عملية التنمية المستدامة و بذلك تم الترخيص لعدد من المناطق الحرة الخاصة العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية و هي : الشركة الأردنية الهندية للكمياويات ، شركة الحجازي و غوشة للأغنام ، شركة عبر الأردن للمواشي .

و هناك تسعة مناطق حرة خاصة في المطارات الأردنية هي : شركة الاسواق الحرة للمطارات الأردنية ، الشركة الأردنية لترميم محركات الطائرات ، الشركة الأردنية لصيانة الطائرات ، شركة الأردنية لتموين الطائرات ، شركة الأردنية لصناعة و تطوير الطائرات و الشركة الأردنية لأنظمة الطيران ، الشركة الأردنية للشحن الجوي ، شركة سيبر .

و مناطق خاصة أخرى مثل : شركة برومين الأردن ، شركة معبر الأردن لمشاريع متعددة ، مركز عبد الله الثاني للتصميم و التطوير ، شركة المدينة الإعلامية الأردنية .[2]

المطلب الثالث : المشكلات التي تواجه المناطق الحرة في الدول العربية

تعاني المناطق الحرة بالدول العربية من العديد من المعوقات التي تمنعها من اللحاق بالمناطق الحرة العالمية التي ساهمت بشكل فعال في ترقية اقتصاديات الدول المضيفة لها من أهم هذه المشكلات ما يلي :

– التعقيدات الادارية و البيروقراطية التي تعرقل حركة الاستيراد و التصدير و اعادة التصدير في العديد من المناطق الحرة في المنطقة .

– تكرار صدور قرارات جمركية مفاجئة تربك المستثمرين و التجار و ترفع من نسبة المخاطر على استثماراتهم .

– ضعف التنسيق بين إدارات و مؤسسات المناطق الحرة من جهة و المستثمرين فيها من جهة أخرى ، خاصة

---

[1] محمد قاسم الخاصونة ، مرجع سابق ، ص ص 116 ، 117

[2] محمد قاسم خصاونة ، مرجع سابق ، ص ص 117 ، 118

في مجال القوانين و اللوائح السارية و التي تؤثر سلبا على مصالح المستثمرين .

– عدم اكتمال البنية الأساسية و الخدمات في بعض المناطق الحرة مثل الكهرباء ، والماء ، و الهاتف ... الخ .

– ارتفاع بدلات التخزين و الرسوم المباشرة و غير المباشرة و رسوم و أجور الموانئ البحرية و تكاليف الحراسة الخاصة للمنشآت داخل بعض المناطق التي يترتب على المستثمر توفيرها .

– عدم انتظام الشحن البحري لايصال صادرات المناطق الحرة الى الأسواق الاستهلاكية في الوقت المناسب .

– عدم اعتراف معظم الدول العربية بالمنتج في المنطقة الحرة كمنتج وطني للدولة المقيمة للمنطقة الحرة و اعتباره منتجا أجنبيا عنها مما يؤدي الى عدم استفادة من الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول في مجال التبادل التجاري [1].

[1] د. علي عباس ، مرجع سابق ، ص ص 414، 415

خلاصة الفصل :

يمكننا في نهاية هذا الفصل الذي تعرضنا فيه للجانب النظري للمناطق الحرة و بعض نماذجها الموجودة بالدول العربية استخلاص النقاط التالية :

1- المناطق الحرة أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف لتشجيع إقامة الصناعات التصديرية ، و من أهم مميزاتها عدم الخضوع للنظام الجمركي و الضريبي للدولة المقامة بها ، لها عدة أشكال على حسب عدد الأنشطة الاقتصادية الممارسة بها و نوعيتها ،و حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في إقامتها ،و تسمح المناطق الحرة بتحقيق عدة أهداف اقتصادية و اجتماعية كإيجاد فرص عمل و غيرها حيث تمثل فوائد بالنسبة للدول المقيمة لهذه المناطق ، تكتسب المناطق الحرة من خلالها أهميتها الاقتصادية ، و رغم ذلك فهي لا تخلو من السلبيات التي تؤثر على الاقتصاد القومي خاصة اذا ما استغلت للتهريب ،و لكي تنجح هذه المناطق لابد من توفر بنية الأساسية و استقرار الاقتصادي و السياسي و غيرها من العوامل المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي و عدم توفر ها يعد من العوامل المعيقة لانشاءها .

2 - نصف الدول العربية لا يوجد بها مناطق حرة و الجزائر من ضمنها على الرغم من محاولة إنشاء منطقة الحرة بلارة في أواخر التسعينات التي لم يكتب لها النجاح نظرا لعدم توفر عوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي بخلاف الحوافز و التشريعات الموضوعة ، أما الإمارات العربية المتحدة تحتل الصدارة بالنسبة لدول العربية الناجحة في إقامة المناطق الحرة فعلى الرغم من أنها أنشئت أول منطقة حرة لها جبل علي في الثمانينات إلا أنها أصبحت الأكبر على مستوى الشرق الأوسط و تأتي بعدها منطقة عجمان اضافة لأول منطقة حرة بالعالم للانترنت بدبي ، وهي حاليا تمتلك في جميع إماراتها مناطق حرة ،يعود نجاح تجربة الإمارات إلى الطبيعة الاقتصادية لها، موقعها ، توفيرها للبنية الأساسية و الخدمات و لتحفيزات التي يفضلها المستثمرين ، أما مصر صاحبة الموقع الجغرافي الممتاز من الناحية التجارية تمتلك العديد من المناطق الحرة في مختلف محافظاتها أشهرها منطقة بورسعيد و السويس و الاسكندرية ، لكن المناطق الحرة بها تعاني من طول فترة التجهيز و صعوبة المباشرة بالعمل و يعود هذا لعدة معوقات خاصة القانونية و الادارية فمنذ 1952 و مصر تقوم بإصدار القوانين و اللوائح المنظمة لعمل الاستثمار و تحتوي على نوعين من المناطق الحرة الخاصة و العامة إضافة لمناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

3-تستخدم سوريا و الأردن مؤسسة عامة للإشراف على المناطق الحرة بهما ،لكن الأردن قد سبقت سوريا على رغم من انها بدأت بعدها في انشاء المناطق الحرة لتمتعها بالاستقرار السياسي و الأمني ، الظروف المناخية الملائمة ، توافر العمالة الرخيصة ، التسهيلات الخدمية و البنية التحتية و توجهها نحو التحرير التجاري و تفعيل دور

القطاع الخاص ، أما سوريا فلم تسمح بممارسة الأنشطة الخدمية و انشاء المناطق الحرة الخاصة الا في سنة 2004 ،إضافة لوجود العديد من المعوقات على عدة مستويات الجانب التشريعي، الإداري ،البنية التحتية ، الرسوم الجمركية و تعرفة البدلات .

الفصل الثالث

التجارة الخارجية العربية

تمهيد :

تعبر التجارة الخارجية عن نسبة كبيرة من العلاقات الاقتصادية الدولية و تعد المرآة العاكسة للقطاعات الاقتصادية الأخرى في أي دولة ، فهي تؤثر و تتأثر بمختلف الأنشطة الاقتصادية ، و قد سعت الدول العربية منذ تاريخ تأسيس الجامعة العربية لتحرير تجارتها الخارجية باتخاذها المنهج التجاري كمنهج للتكامل الاقتصادي القائم على تنمية التجارة و تقوية المبادلات بين الدول الأعضاء لأجل الوصول للتنمية الاقتصادية و تحسين أوضاعها .

و في هذا الفصل سنتطرق لأهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن ثم الى منظمة التجارة العالمية و الدول العربية ، والسياسات التجارية التي اتبعتها الدول العربية ، و بعدها خصائص التجارة الخارجية العربية و سنركز على الفترة 2000-2010، من ضمنها التجارة العربية البينية ، معوقاتها و سبل تطويرها .

المبحث الأول :التجارة الخارجية و البلدان العربية

منذ القدم و التجارة تربط الدول اقتصاديا حيث بدأت بنظام المقايضة عن طريق تصريف الفائض و جلب ما يندر ثم تطورت و أصبحت لها سياسات تحكمها و هيأت تنظمها جعلت تحريرها واقع لا مفر منه للاندماج في الاقتصاد العالمي ، و الدول العربية كغيرها تطورت تجارتها مع مرور الزمن و تأثرت بالتغيرات الاقتصادية الدولية .

سنحاول في هذا المبحث توضيح أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن ثم نتطرق الى منظمة التجارة العالمية و التي تتم في إطارها تقريبا معظم المبادلات التجارية الدولية ، وأخيرا السياسات التجارية التي اتبعتها الدول العربية لأجل تسيير تجارتها الخارجية .

المطلب الأول :دور التجارة الخارجية في التنمية

نهدف في هذا المطلب لإبراز مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال عرض بعض الأفكار الاقتصادية التي تعكس أهميتها وكذا العوامل التي تساعدها على أداء دور ايجابي خاصة بالنسبة للدول النامية .

الفرع الأول : أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية

يقصد بالتنمية الاقتصادية تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل ، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن ، وهي لا تنطوي فقط على التغيرات الاقتصادية بل تتضمن تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية [1]، أو بعبارة أخرى فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسين نوعية الحياة و تغير هياكل الإنتاج .

---

[1] د. محمد عبد العزيز ، محمد علي البقي ، التنمية الاقتصادية مفهومها ،نظرياتها، سياساتها ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 20

أما النمو الاقتصادي فيعرف بأنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل الفردي عبارة عن الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان .[1]

مما سبق نستطيع أن نقول أن تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية عبارة تحسن مستوى المعيشة الفرد المستمر الذي يقاس عن طريق الدخل الحقيقي .

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و حتى العسكرية ، اذ يمكن من خلالها تحديد الملامح الأساسية للدولة و الجوانب و الأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى و يتمثل هذا الدور الهام لها في المجال الاقتصادي في ما يلي : [2]

- نقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تفيد بناء الاقتصادات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة .
- القيام بالتحولات الضرورية و الهامة في الاقتصاد الوطني و في تحريك و تخصص عوامل الانتاج .
- زيادة الانتاجية و الدخل و تحقيق فوائض في الانتاج يمكن استخدامها للقيام باستثمارات جديدة .
- القيام بتصدير الفوائض من الانتاج و الاستفادة من ذلك في تعزيز ميزانية النقد الأجنبي .
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب .

وهناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي الاجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الانفاق و كذلك خفض الواردات ، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم الفرص و الأجور ، و بالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول بالاضافة الى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة ، أضف الى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل تأثيرات على الانتاجية "باعتبارها مصدرا رئسيا من مصادر النمو " ، و على

---

[1] د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003/2002 ، ص11 و ص 17

[2] أ. رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الأول ، ط1 ، دار الرضا للنشر ، 2000 ، ص 57

اعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة و غيرها من الآليات غير مباشرة .

وقد تضمن الفكر الاقتصادي على العديد من الأفكار و الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين النمو و التجارة الخارجية نذكر منها و باختصار :

– **الفكر الاقتصادي التجاري** : حيث أكد التجاريون بأن الوسيلة الفاعلة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة لأمة هي التجارة الخارجية و يأتي ذلك من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة ،مما يحتم عليها تقليل واردتها من الدول الأخرى و زيادة صادرتها الى تلك الدول و بذلك تمثلت سياستهم التجارية في تقييد الواردات و تشجيع الصادرات ، واعتبروا أن تحقيق و تكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج .

– **الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والكنزي** : ابدى الكلاسيك اهتماما بالغا بنشاط التجارة الخارجية ، فآدم سميث اهتم بالسوق و اعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد امكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق ، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الانتاج الصناعي و كان اهتمامه بهذا النشاط مبعثه القوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي و ليس المعدن النفيس ،و رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءة النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال ، وتناولوا بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد و تحقيق الغلة المتزايدة و تحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدمات الموارد المحلية الى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية ، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب عن التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي و زيادة الادخار و توفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع السوق و الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

و عندما جاء كينز بين تحليله أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة .

– **الفكر الاقتصادي الحديث** : أثار Marxالى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فعال في الانماء

الاقتصادي للدول النامية في ظل سيطرة الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية بالاضافة الى المنافسة بين هذه الدول المسيطرة على الأسواق و مناطق النفوذ بالعالم ، أما Myrdal فيرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين و ترى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة [1].

- **و يرى فليح حسن خلف** كذلك أن التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خاصة في مراحل نموها الأولى حيث اعتمدت في توسيع الانتاج و زيادته على تصريف هذا الانتاج الى الأسواق الخارجية أساسا اضافة الى الأسواق الداخلية أصلا ، فحين هذه الامكانيات لا تتاح بنفس القدر أمام البلدان النامية في الوقت الحاضر بسبب القدرة التنافسية التي تمتلكها منتجات الدول المتقدمة مقارنة مع منتجات هذه البلدان في الأسواق الخارجية و قد يتعدى الأمر الى منافستها و تفوق عليها على صعيد السوق المحلية .[2]

- **دراسة فيشر** :التي أشار فيها الى العلاقة بين سياسة احلال الواردات "الاستغناء عن ماكان يستورد سابقا من خلال انتاجه محليا " و التأثير الايجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية ،و كذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو الاقتصادي ، و يستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت منذ السبعينات و ثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي و التنمية ، و المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة و البنك الدولي فيما بعد ، و التي أشارت جميعها الى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو ، حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فيشر و الجهات المعنية ، أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو و الدخل و في هذا المجال فان نتائج بعض الدراسات تشير الى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2% عن نظيرتها المغلقة ، و يتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الانتاجية ، حيث تساهم وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة ، و رغم ذلك يعتقد فيشر بأن ذلك لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة للسياسة الاقتصادية و هو الشرط الكافي لنمو ، و لا يعني كذلك أيضا بأن بقية السياسات الأخرى غير ملائمة بل أن هذه السياسات هي جوهرية و أساسية للنمو ، و يعني ذلك أن البلدان الراغبة في النمو لابد أن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي ، و تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و النفاذ للسلع الاستهلاكية المستوردة .

---

[1] وصاف سعيدي ، ، تنمية الصادرات و نمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة الباحث ،العدد 1 ، جامعة ورقلة ، 2002 ، ص ص 6،8

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ص 257،258

- **دراسة رودرك 1999** : رودرك من الذين يبدون تحفظا على العلاقة التي أرادها فيشر و آخرون حول التأثير الموجب للانفتاح التجاري على النمو ، حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات و ليس كهدف ، و يورد رودرك في تجربته 25 بلدا ناميا شهدت أسرع معدلات للنمو خلال الفترة 1975-1994 بهدف تأكيد وجهة نظره بعدم وجود علاقة بين ارتفاع الصادرات و تحفيز النمو ، أو أن العلاقة ليست بتلك القوة التي يتم تصورها ما بين النمو و الصادرات ، و قد توصل في النهاية إلى الاستنتاج التالي " رغم أن البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفع تميل أن تشهد أيضا نسبة مرتفعة للصادرات / ناتج المحلي الاجمالي ، الا أن العكس ليس صحيحا "

و يرى أيضا أن قناعة تشجيع الصادرات حاليا تأتي من القول بأنها تساعد على نشر المعرفة و التقنيات المتطورة بين الأنشطة المحلية كما تساعد المنتجين المحليين على فتح أسواق جديدة .

و تنتشر هذه القناعة في أدبيات تقارير البنك الدولي المختلفة، و السؤال الآن إلى ماذا تشير الشواهد التطبيقية في مجال دور الصادرات ؟

تحاول العديد من الدراسات الاجابة على هذا التساؤل ، ووفقا لنتائج دراسات كليردس و لانج و تايبوت لحالات كل من كولومبيا ، المكسيك والمغرب لم يتم التوصل فيها الا لشواهد قليلة تؤكد تحقق تطور بالكفاءة بسبب تعزيز الصادرات بحد ذاتها ، كما أشارت دراسة جنك و روبرت سنة 1998 الى أن الأدلة متواضعة جدا بوجود تحسن في المعرفة بسبب الصادرات في تايون و كوريا الجنوبية ، و ذلك من خلال دراسة الأسباب وراء نمو مجموعة انتاجية العوامل ، و أوضحت نتائج الدراسة بشكل خاص أنه ليس هناك من شواهد على أن الشركات المصدرة بشكل مستمر قد حققت تطورا في الانتاجية بسبب التصدير ، مقارنة بالشركات غير الموجهة للتصدير .

كما أشار كل من برنارد و جرسم في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، فانه على رغم من أن الشركات المصدرة تفوق غير المصدرة في مجال الحجم ، الانتاجية و النمو ، الا أنه لا يوجد اي دليل على أن حالة التصدير بحد ذاتها هي المسؤولة عن ذلك و قد لخصت الدراسة العلاقة بين الأداء و التصدير كالتالي :

ان نجاح المصدرين الحاليين في السابق قد يكون ساعدهم في أن يصبحوا مصدرين الا أنه لا يوجد ضمان بأن

المصدريين الحاليين سيستمروا في التفوق على بقية الشركات مستقبلا .

ان الخلاصة التي توصل لها رودرك عند تقيمه لتجارب الدول في مجال انفتاح التجارة و علاقتها بالنمو هو أن أغلب ما يقال عن العلاقة الموجبة بين معدل النمو وهذا الانفتاح معبرا عنه بتخفيض التعريفة أو الغاء القيود غير الجمركية أو تحرير حساب رأس المال ....الخ ، هو أمر ليس محل اتفاق ، بل ان أكثر الشواهد المتاحة لا تدعم مثل هذا الاستنتاج ، و يشار في هذا المجال الى أن منافع الانفتاح ترتكز أساسا في جانب الواردات " القدرة على استيراد الأفكار ، السلع الاستثمارية ، المدخلات الوسيطة من الدول المتقدمة ، التي من شأنها تحفيز النمو الا أنه للتمكن من هذا الانفتاح لابد من توفر شروط داخلية منها :

- انشاء بيئة مناسبة تقود الى استثمار خاص منتج .
- خلق مؤسسات ملائمة خاصة في مجال ادارة الأزمات .
- ضمان قانوني للحريات المدنية و السياسية .
- المشاركة الاجتماعية و التأمين الاجتماعي.

و ذلك حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي و بالتالي تتمكن من التكيف مع الصدمات الخارجية ،و في ظل غياب مثل هذه الشروط و غيرها فان سياسة الانفتاح لن تتمكن من تحقيق منجزات مهمة و ستحقق في أسوء الحالات عدم الاستقرار و توسيع في فجوة توزيع الدخل ، و النزاعات الاجتماعية .[1]

الفرع الثاني : العوامل التي تساعد التجارة الخارجية على تحقيق التنمية الاقتصادية

و هناك بعض العناصر التي يمكن أن تجعل التجارة الخارجية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و هي:[2]

- العمل على الحد من الواردات الى أدنى قدر ممكن بدون أن يترك ذلك آثار انكماشية تقلل من حجم النشاطات الاقتصادية ، أو تقلل من مدى التنمية الاقتصادية الذي يمكن تحقيقه من خلال تقليل الواردات

---

[1] ، ماي أحمد كواز ، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، مجلة جسر التنمية الصادرة عن معهد التخطيط العربي بالكويت ، العدد ، 73 2008، ص 7 ، 11 بالتصرف

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ص 375 ، 377 بالتصرف

الغير ضرورية و شبه ضرورية .

– العمل على التوجه بشكل جاد الى تصنيع المنتجات المحلية سواء تلك التي تعوض عن استيراد السلع الاستهلاكية أو مستلزمات الانتاج لأجل توفير النقد الأجنبي و توجيهه لاستيراد متطلبات الاستثمار اللازمة لتحقيق التنمية .

– العمل على تشجيع الصادرات بكل الوسائل الممكنة بتقديم الدعم و الاعانات لها ، عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى التي تتضمن توفير الامكانيات لتوسيع الصادرات ، اختيار المشاريع الانتاجية التي يتاح لمنتجاتها القدرة للدخول الى الأسواق العالمية ، محاولة تقليص القيود التي تفرضها الدول الأخرى و بالذات المتقدمة منها على هذه الصادرات لأجل الوصول الى توسيع صادرات الدول النامية الصناعية الى الدول المتقدمة بالشكل الذي يتيح لها قدر أكبر من العملات الأجنبية بما يساهم بمساعدتها على تحقيق التنمية .

– العمل على اقامة قاعدة للصناعة الانتاجية و بما ان معظم الدول النامية لا تملك الإمكانيات التي تساعدها على اقامة مشروعات صناعية بحجوم اقتصادية كبيرة تنخفض معها تكاليف الانتاج ،ما يستدعي من هذه الدول التوجه نحو التعاون فيما بينها لاقامة مثل هذه القاعدة الصناعية .

– اقامة صناعة انتاجية عن طريق وضع أولويات بحيث يتم التركيز في البداية على اقامة المشاريع التي يتسع فيها الطلب محليا أو تتوفرعلى امكانات لتسويق ما يفيض منها خارجيا و ترتفع أهميتها في توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد و المرتبطة بتلبية احتياجات المجتمع الأساسية .

– العمل على اقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية من مواردها المحلية أساسا أو من خلال التعاون الدول النامية فيما بينها نظرا لمحدودية مساهمة الدول المتقدمة ، لأن القاعدة التكنولوجية تعتبر الأساس الضروري و المهم لتطوير الاقتصاد و نموه في مجالاته المختلفة سواء اذا ارتبط ذلك بصناعة معدات الانتاج و مستلزماته أو متطلبات الاستهلاك .

و بالنسبة للدول العربية التي تعاني من قصور في الطلب اما من الجانب المحلي أو الجانب الخارجي ،و إذا اعتبرنا الطلب المتبادل "الصادرات " محرك الانتاج حيث أن أي مشروع لا يقبل التوسع في انتاجه ما لم يتوفر

الطلب القادر على امتصاصه ، فيمكن أن تعوض هذا القصور بالطلب المتبادل بين الدول العربية كأداة مثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الانتاج و زيادة معدلات العائد الاقتصادي ، ما يؤدي أيضا لتخفيض معدلات البطالة على اعتبار أن زيادة الطاقات الانتاجية يزيد معها الطلب على العمالة .[1]

المطلب الثاني : علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالدول العربية

نهدف في هذا المطلب لمعرفة مدى انسجام الدول العربية في النظام التجاري العالمي و ذلك من خلال معرفة آثر منظمة التجارة العالمية و التحديات التي تخلقها للدول العربية باعتبار ها الهيئة التي لها صلاحية تسيير و تنظيم التجارة الدولية .

الفرع الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة

أنشأت الاتفاقية العامة لتجارة التعريفة – الجات- بناءا على مؤتمر هافانا سنة 1947 و كانت آنذاك المسؤولة على تنظيم التجارة الدولية بين الدول المنضمة في الاتفاقية ، لكن مع التوجه المستمر نحو التحرر الاقتصادي و العولمة ، التطور التكنولوجي و نمو العلاقات الاقتصادية الدولية كان لابد من انشاء منظمة بحد ذاتها لأجل تسيير التجارة الدولية، فظهرت منظمة التجارة العالمية اثر جولة لأورجواي أخر جولة من جولات الجات سنة 1994.

أولا : تعريف بالمنظمة العالمية للتجارة :

1 نشأة المنظمة العالمية للتجارة:

تعد الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الأساس الذي انطلقت منه منظمة التجارة العالمية و ما جعل هذه الاتفاقية تتجسد في الواقع هو المشكلات التي واجهت دول العالم خلال فترة الكساد العالمي التي امتدت بين عامي 1929-1933 و فترة اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939-1945 و ما خلفته ،لذلك عقد مؤتمرين دوليين سنة 1947 لدراسة أوضاع التجارة الدولية و إنشاء نظام حر للتجارة الدولية [2]، كان المؤتمر

---

[1] آمال عبد الرحمن زيدان ، مرجع سابق ، ص ص 27 ، 28 بالتصرف

[2] محمد خميس الزوكة ، جغرافية التجارة الدولية ، دار المعرفة الجامعية ، ص 126

الأول بهافانا عاصمة كوبا و المؤتمر الثاني بجنيف بسويسرا ، كان هدف مؤتمر هافانا هو وضع أسس للتوصل لاتفاقية التجارة الدولية و العمل على انشاء منظمة التجارة العالمية ، لكن بما أن هذه المنظمة لم تكن تتماشى و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أنذاك رفضت التوقيع على انشاءها و اكتفت بإنشاء اتفاقية متعددة الأطراف التي أطلق عليها GENERAL AGREEMENTION TARIFFS – GATT – AND TARDE ، وقد استمرت هذه الاتفاقية بالتوسع و النمو الى أن اتسع نطاق عضويتها ليشمل 105 عضو تسيطر على 90% من التجارة السلعية الدولية ، بالاضافة الى 34 دولة منتسبة العضوية .[1]

و تقوم هذه الاتفاقية بمفوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية و وضع ضوابط لها و قد كانت هذه المفاوضات ضمن جولات نستعرضها كما يلي :

- **الجولة الأولى** : عقدت بجنيف سنة 1947 و شاركت فيها 23 دولة .
- **الجولة الثانية** : عقدت بأنسي سنة 1949 بفرنسا و شاركت فيها 13 دولة .
- **الجولة الثالثة** : عقدت بنوركاي بانجلترا سنة 1951 شاركت فيها 38 دولة .
- **الجولة الرابعة** : عقدت بجنيف سنة **1956** شاركت فيها **26** دولة .

و قد قدمت هذه الجولات الأربعة أهمية لتخفيض الجمركي .

- **الجولة الخامسة** : عقدت بسويسرا و سميت ديلون باسم وزير الخزانة الأمريكي آنذاك ، و كانت خلال الفترة 1961-1962 شاركت فيها 26 دولة و تمت فيها معالجة أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على الدول الأعضاء في الجات .
- **الجولة السادسة** : و هذه الجولة سميت باسم الرئيس الأميركي جون كنيدي آنذاك و عقدت خلال الفترة 1964-1967 بجنيف و شاركت فيها 62 دولة ، و أسفرت عن تخفيض عالي لتعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة 34% و وضعت عدة اجراءات لمكافحة الاغراق ، و كذا الاتفاق على مجموعة من الاتفاقيات لتنظيم أسواق الحبوب .
- **الجولة السابعة** : و قد بدأت اجتماعات هذه الجولة بطوكيو لذلك سميت بجولة طوكيو و قد عقدت خلال الفترة الممتدة بين 1973-1979 ن وأهم ما نتج عنها مايلي :

---

[1] أسامة المجدوب ، العولمة و الاقلمية ، دار المصرية اللبنانية ، ط1 ، 2001 ، ص ص 148 ، 149

- خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية اذ أصبحت الضرائب لا تشكل عائق رئيسي في طريق التجارة الدولة الصناعية .
- الاتفاق على تخفيض العوائق غير الجمركية .
- المعاملة المتميزة للدول النامية .
- اتخاذ قرار يعطي الحق لأي دولة عضو بالقيام باجراءات من أجل معالجة العجز في ميزان مدفوعاتها حتى لو كانت تتعارض مع المبادئ الأساسية للجات .
- اتخاذ قرار يعطي الحق لأي دولة عضو تتخذ اجراءات حماية تمكن صناعتها الناشئة من النمو و الوقوف على رجليها .
- ايجاد صيغة تفاهم بين الأعضاء تتعلق ب ابلاغ ، اشعار ، الانذار ، تشاور ، الحوار ، فض النزاعات و كذا الاشراف على البنود المتفق عليها .[1]

-الجولة الثامنة : و تعد أهم جولات اتفاقية - GATT- و أكثرها تأثيرا في التجارة الدولية و أوسعها مجالا حيث بلغ عدد الدول المشاركة فيها 121 دولة و قد استغرقت 7 سنوات من 1986 الى غاية 1993 ، تمخض عنها عدة قرارات من أهمها تحديد مفهوم التجارة الدولية و الاعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية .

و بالنسبة لمفهوم التجارة الدولية فهو لا يقتصر على السلع و المنتجات فقط بل يتضمن الخدمات و المعايير القياسية المتعلقة بالاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة الدولية الى جانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة و التي يؤدي انتهاكها الى حدوث خسائر ناتجة عن التزوير، الغش و تقليد العلامات التجارية .[2]

أما انشاء منظمة التجارة العالمية فقد بدأت المفاوضات في مارس 1990 و بعد مفاوضات مضنية عقد بمدينة مراكش المغربية 12-16 ابريل 1994 الاجتماع الوزاري الرسمي لاعلان عن انتهاء جولة لأورجواي و قيام منظمة التجارة العالمية .[3]

---

[1] على عبد الفتاح أبو شرارة ، الاقتصاد الدولي – نظريات و سياسات ، ط2 ، 2010، ص 422 ،426 بتصرف

[2] محمد خميس الزوكة ، مرجع سابق ، ص129

[3] اسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص ص 154، 155 بتصرف

و قد كان انشاء منظمة التجارة العالمية استكمال لمؤسسات الاقتصاد الدولي الى جانب كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير المعنية بالشؤون المالية و النقدية الدولية .

و يجدر بنا التطرق لعلاقة الدول العربية ب – GATT – إذ نجد سبعة دول عربية تتمتع بالعضوية الكاملة (أطراف متعاقدة) هي كل من مصر ، الكويت ، المغرب ، تونس ، الإمارات ، البحرين ، قطر ،و ثلاث دول عربية تتمتع بصفة عضو مشترك أو منتسب جزائر ، سودان ، اليمن ، و ستة تتمتع بصفة عضو مراقب سعودية ، العراق ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، لبيا .[1]

2–مفهوم المنظمة العالمية للتجارة :

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ،زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي و تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية الدولية .[2]

أو يمكن تعريفها كما عرفها اتفاق مراكش المنشىء لها في مادتيه الأولى و الثامنة على أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة . و تتمتع بالشخصية القانونية و يتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم .[3]

من خلال التعريفين السابقين يتبين أن تعريف المنظمة العالمية للتجارة يتضمن على العناصر التالية :

- منظمة اقتصادية عالمية .
- تتمتع بشخصية قانونية مستقلة .
- تعمل على ادارة النظام التجاري الدولي .
- تعمل على زيادة التبادل الدولي و تحرير التجارة الدولية.

---

[1] مجدي محمد شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعية الجديد ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 189

[2] أ.د اسماعيل عبد المجيد المحيشي ، الدول العربية و تحديات منظمة التجارة العالمية من جولة اوروجواي 1986- الى مؤتمر هونج كونج 2005 ، الملتقى العربي الثالث – منظمة التجارة العالمية في ضوء مفوضات الدوحة ، دمشق سوريا ، 2008 ، ص ص 229 ،230

[3] د. محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية لتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ص 26

أما بالنسبة للمبادئ التي تقوم عليها المنظمة فهي كما يلي :

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : يقصد به عدم التميز بين دولة و أخرى حيث يلزم البلد العضو بمنح المعاملة نفسها لجميع الدول الأعضاء .
- مبدأ المعاملة الوطنية : يقصد به معاملة السلعة الأجنبية كالسلعة الوطنية .
- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية بناءا عليه تقدم الدول المتقدمة مزايا تفضيلية للدول النامية دون المطالبة بالمعاملة بالمثل .
- مبدأ قاعدة التمكين : و هذا المبدأ موجه للدول النامية حيث يسمح لها باستخدام اجراءات تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية و زيادة مساهمتها في التجارة الدولية .[1]

اضافة لمنع القيود الكمية أو ما يعرف بمبدأ الشفافية أي استخدام الرسوم الجمركية فقط لأجل الحماية .

3- هيكل المنظمة العالمية للتجارة :

للمنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الأجهزة تكون هيكلها و تساعدها على تأدية وظائفها هي كالتالي :

1 -الأجهزة العامة :

أ- المؤتمر الوزاري : و هو الجهاز الأعلى بالمنظمة و يتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء يتم التصويت فيه من كافة الدول الأعضاء حيث تتمتع كل دولة عضو بصوت واحد ، تتم اجتماعاته بصفة دورية كل سنتين ، يختص بالمهام الرئيسية للمنظمة و يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات مثل : قرار العضوية ، إقرار التعديلات ، منح إعفاءات الخاصة للدول النامية و الأقل نموا ، انشاء اللجان التي حددتها الاتفاقية أو اللجان الإضافية التي تقوم بشؤون الداخلية و تطبق أحكام الاتفاقات متعددة الأطراف إضافة لتعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة .

ب- المجلس العام : وهو المجلس الذي يقوم بجميع الأنشطة اليومية المتعلقة بالمنظمة و يضم جميع ممثلي الدول الأعضاء و يعمل ايضا على اقامة العلاقات بين منظمة التجارة العالمية و المنظمات الدولية أخرى حكومية و غير حكومية وبالتالي هو يحل محل المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده ، كما يقوم

[1] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سابق ،ص ص 107،، 108

بإنشاء و الإشراف بعض المهام للجان التي ينشئها المؤتمر الوزاري و مجالسه الفرعية ، كذلك الاعتماد على الأنظمة المالية و تقدير ميزانية التسوية ،و له دور رقابي يتمثل في الحق في الانعقاد و القيام بمسئوليات هيئة مراجعة السياسة التجارية ، كذا دور قضائي يتمثل في القيام بمسؤوليات هيئة تسوية المنازعات .

ج– الأمانة العامة : و مهمتها القيام بجميع المسائل الإدارية للمنظمة و تلعب دور مهم في مساعدة هيئة تسوية المنازعات و تقديم الدعم الفني و المشورة القانونية لها ، يتمتع موظفي الأمانة بكافة الامتيازات و الحصانات التي يتمتع بها موظفي المنظمات الدولية و لا يجوز لها تلقي تعليمات من أي حكومة .

د– جهاز تسوية المنازعات : و مهمتها النظر في كافة المنازعات التي قد تثور بين الأعضاء نتيجة مخالفة أحدهما لنصوص الاتفاقية الملزمة لكافة الأعضاء .

هـ– هيئة مراجعة السياسات التجارية : و تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد و الاجراءات التي يحددها المجلس العام و هي تتعلق بالسياسات و الممارسات التجارية و تأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي .

2 الأجهزة الخاصة :

أ– المجالس المتخصصة : تتضمن مجلس تجارة السلع ، مجلس تجارة الخدمات ، مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ، تقوم هذه المجالس بالإشراف على سير الاتفاقات المتعلقة بهذه المجالات سابقة الذكر .

ب– اللجان : وهي مجالس منفصلة عن المجالس السابقة لكنها تتبع المجلس العام و هي : لجنة التجارة و التنمية ، اللجنة المتعلقة بالقيود المفروضة على موازين المدفوعات ، اللجنة المتعلقة بالميزانية و المسائل الإدارية و المالية ، اللجنة المتعلقة بالتجارة و البيئة .[1]

4– وظائف و أهداف المنظمة العالمية للتجارة :

[1] د. رانيا محمود عبد العزيز عمار ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008، ص ص 58، 63

أ -**وظائف المنظمة العالمية للتجارة** : يمكن اعتبار الوظيفة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي إدارة السياسات التجارية و تحليلها وفقا لمبادئها و أهدافها لأجل خلق الانسجام في إعداد السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي ،[1] وذلك من خلال الوظائف التالية : [2]

- تسيير و متابعة تنفيذ اتفاقية لأوروغواي و العمل على تحقيق أهدافها .
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .
- تهيئة المناخ الملائم للتفاوض من خلال توفير إدارة للقواعد و القوانين و الإجراءات التي تحكم و تنظم تسوية المنازعات .
- وضع أسس و محاور للتعاون بينها و بين كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتوصل الى أعلى درجات التناسق و الترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية .

ب -**أهداف منظمة العالمية التجارة** :إن الهدف الرئيسي للمنظمة الذي تسعى لتحقيقه هو تحرير التجارة الدولية من كافة القيود و يمكن إدراج أهدافها كما يلي : [3]

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة.
- الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
- توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير البيئة العالمية المناسبة و الملائمة للتنمية المستدامة و الزيادة في حجم التجارة و الاستثمار.
- إشراك الدول النامية و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.

---

[1] محفوظ لعشب ، مرجع سابق ، ص 31، 32 بتصرف

[2] أ.د اسماعيل عبد المجيد المحشي ، مرجع سابق ، ص231

[3] حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص146

- زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس و قواعد وفقا لاتفاقية الأوروغواي.

ثانيا : المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة :

المؤتمرالوزاري للمنظمة ينعقد مرة كل سنتين لأجل التفاوض حول القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية و هي كما يلي: [1]

1 – مؤتمر سنغافورة 1996 : و هو أول مؤتمر وزاري للمنظمة عقد خلال فترة 9-13 ديسمبر 1996 في مدينة سنغافورة أهم ما نتج عنه موافقة 38 دولة على مسألة تحرير التجارة التكنولوجية المعلومات و الاتصالات فيما بينها في حلول سنة 2000 ، اصدار اتفاق بشأن تحرير خدمات الاتصالات في فبراير 1997.

2– مؤتمر جنيف 1998 : تم عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 18-20 ماي 1998 بجنيف ، اهم أهدافه مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة لأوروغواي بالاضافة إلى تقيم السياسات التجارية متعددة الأطراف .

3– مؤتمر سياتل 1999 : تم عقده خلال الفترة 30نوفمبر /3 ديسمبر 1999 بسياتل بحضور 135 دولة ، ركزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية على تحرير الخدمات و المنتجات الزراعية و الهندسة الوراثية و حماية البيئة و التجارة الالكترونية، بينما ركز الاتحاد الأوروبي على ادراج سياسات المنافسة و الاستثمار ، اما الدول النامية فترى أهمية عدم التسرع في إطلاق حرية التجارة خصوصا أنها لم تتلقى سوى وعود لم تنفذ ، و قد شهد هذا المؤتمر فشلا كاد يؤثر على سلامة النظام التجاري العالمي الدولي بسبب الخلافات بين الدول المتقدمة و تجاهل مصالح مجموعة الدول النامية الأعضاء بالمنظمة .

4– مؤتمر الدوحة 2001 : انعقد بالدوحة بقطر خلال الفترة 9-14 نوفمبر و تميز بانضمام عضو جديد الصين لتكون العضو 142 و قد عرض في هذا المؤتمر الكثير من القضايا و الموضوعات التي تخص الدول المتقدمة أما القضايا التي تهم الدول النامية فقد أحيلت الى مجموعات العمل و يلاحظ المراقبون في هذا المؤتمر ان المنظمة تدعم العولمة الاقتصادية خصوصا في مجال تحرير التجارة .

---

[1] أ.د اسماعيل عبد المجيد المحشي ، المرجع السابق ، ص ص 245، 247

5- مؤتمر كانكون 2003 : عقد بمدينة كانكون المكسيكية خلال الفترة 11-14 سبتمبر 2003 و قد اختتمت أعمال هذا المؤتمر دون التوصل الى اجماع على أي قضية من القضايا المطروحة ،أبرز هذه القضايا الإلغاء التدريجي للدعم الزراعي الذي يمنع العديد من الدول النامية من الدخول الى الأسواق العالمية بفعالية ، وضع قيود على قدرات البلدان الفقيرة في تقديم الدعم و الترويج لمؤسساتها الوطنية ، و هذا طبعا انحياز واضح لمصالح الشركات المتعددة الجنسيات .

6- مؤتمر هونج كونج 2005: انعقد بهونج كونج بالصين خلال الفترة 13-18 ديسمبر و كان عدد الدول المشاركة به 149 دولة و لم يظهر أي انجاز حاسم فيه بسبب الأجواء الاحتجاجية التي عقد فيها (مظاهرات ضمت الآلاف بهونج كونج من طرف المعارضين للعولمة و الناشطين المناهضين للمنظمة) .

ثالثا :العضوية بالمنظمة العالمية للتجارة :

لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لابد أن تمر الدولة بجملة من الإجراءات نستعرضها كما يلي : [1]

- تقديم الطلب و الحصول على موافقة ثلثي الأعضاء لقبول العضوية .
- تقديم تقرير عن الوضع الاقتصادي للدولة الطالبة للعضوية .
- تقديم بيان بالسياسات الاقتصادية و التجارية التي تتبعها الدولة الطالبة للعضوية .
- تشكل المنظمة لجنة لدراسة الطلب و اجراء المفاوضات مع الدولة الطالبة للعضوية التي تسفر في النهاية عن قبولها أو رفضها .

و في الأخير تجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية تصب في مصلحة الدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فما هي إلا وسيلة لإيجاد طرق و نظم قانونية للتدخل في شؤونها التجارية و السيطرة عليها .

و يمكن اعتبار الصعوبات والشروط التي تضعها المنظمة لقبول انضمام الدول النامية دليل على ذلك و من أبرز هذه الشروط و العراقيل ما يلي :[2]

- تحرير التجارة و تخفيض التعريفة الجمركية و الغاء القيود التجارية .

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرارة ،مرجع سابق ، ص 449

[2] ناصر دادي عدوان ، متناوي محمد ، دور انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، 2004 ص 75

- تجانس الآليات الاقتصادية ، التجارية و السياسية لهذه الدول مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء بالمنظمة .

- تقديم تنازلات اضافية لدخول السلع و الخدمات الى أسواقها دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتجية الناشئة .

- تلتزم الدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بالاجراءات الجبائية تجاه السلع المستوردة كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع محلية الصنع و السلع المستوردة في مدة قصيرة جدا لا تتعدى السنة .

- صعوبة الحصول على صفة دولة نامية أو أقل نموا حتى و لو كانت الدولة نامية فعلا .

- عدم الاستفادة من المرونة المتعلقة بالفترات الزمنية الممنوحة للدول النامية خلال مفاوضات جولة الأورجواي، و الاستثناءات الخاصة كاستخدام القيود الكمية و الجمركية .

الفرع الثاني: أثر المنظمة العالمية لتجارة على الاقتصاديات العربية

تحاول معظم الدول النامية و من بينها العربية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بحكم سيطرة هذه الأخيرة على معظم التجارة العالمية ، و من جهة أخرى فان عدم الانضمام إليها لن يمنع وصول آثرها ، لذلك نجد الدول تسعى للانضمام إليها لكي تتمتع على الأقل بالجانب الايجابي منها مادام جانبها السلبي سوف يصلها لا محال .

وفيما يخص وضعية الدول العربية في العضوية في المنظمة العالمية للتجارة فهناك دول تتمتع بصفة العضوية الكاملة تتمثل في البحرين ، المغرب ، الكويت ، تونس ، جيبوتي ، موريتانيا ، مصر و التي انضمت سنة 1995 ، كذلك قطر ، الإمارات العربية المتحدة التي انضمت سنة 1996،و الأردن و سلطنة عمان سنة 2000 ، أما المملكة العربية السعودية انضمت سنة 2005 ،[1] أما الدول العربية الأخرى فلبنان في المرحلة ما قبل النهائية لأجل الانضمام، و كل من السودان ،اليمن ،العراق ،ليبيا ، لا يزلون في مرحلة المفاوضات و

[1] أ.د اسماعيل عبد المجيد المحشي ، مرجع سابق ،ص 253

يتمتعون بصفة مراقب ،أما فلسطين فالمتوقع أن تحصل على صفة مراقب في المستقبل القريب [1]، و بالنسبة للجزائر فقد قدمت طلب الانضمام فعليا في سنة 1996 و بدأت مرحلة المفاوضات في نفس سنة [2] ، أما سوريا فقد كانت من الدول المؤسسة لاتفاقية الجات ، و انسحبت سنة 1956 بعد قبول عضوية اسرائيل فيها ، و لكن بعد أن أصبحت منظمة العالمية لتجارة تتحكم في التجارة الدولية سارعت سوريا بتقديم طلب رسمي للانضمام إلى منظمة في نهاية سنة 2001 لكن لحد سنة 2010 لم تبدأ المفاوضات بينها و بين منظمة التجارة العالمية [3] .

بما أن موضوعات المنظمة العالمية للتجارة واسعة فلا شك من أن الدول العربية تحدد الموضوعات التي تحتل أولويتها و هذه الأولوية سوف تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة هيكلها الاقتصادي ، و من أهم هذه المواضيع الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، التجارة في الخدمات ، الدعم و الإغراق و الوقاية ، تسوية المنازعات ، المفاوضات المستقبلية . [4]

و تتراوح آثار المنظمة العالمية للتجارة بين أثار ايجابية و سلبية و تكون محصلة هذا الأثار تعتمد على قدرة الدول العربية على المنافسة لأجل المحا فضة على أسواقها الداخلية و التوجه الى الأسواق الخارجية و فيما يلي عرض لكل منها:

1 الآثار الايجابية :

- الحماية التي توفرها قوانين الجات للدول النامية ، وذلك من خلال ضبط قواعد السلوك بالنسبة للتجارة العالمية .
- تقنين التجارة الدولية بربطها باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف .
- زيادة الطلب على الصادرات العربية نتيجة لانتعاش الطلب العالمي .
- تشجيع نمو الاستثمارات العربية من خلال زيادة التبادل التجاري و رفع معدلات النمو .

---

[1] د. محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009/2008 ، ص 112

[2] ناصر دادي عدوان ، متناوي محمد ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص 143

[3] ا.د محمد خالد المهايني ، المشاكل و الصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية ، المؤتم العربي الثالث حول منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة ن دمشق ، مارس 2008 ، ص 31

[4] د. محسن أحمد هلال ، الحقوق و الالتزامات ...منظمة التجارة العالمية ، ملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي بالتعاون مع الجمعية التونسية لتسويق ، تونس ، ماي 2007 ص 59

– تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية عل الدول العربية و ذلك في حالة الغاء القيود على تلك الاستثمارات .

– فتح عدد من المجالات في قطاع الخدمات و هذه الفرص تشمل قطاعات السياحة و الخدمات المصرفية ، الإنشاءات ، و الخدمات المهنية بما في ذلك انتقال العمالة .

– اتساع نطاق السوق الإقليمية بإقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية .

2 -الآثار السلبية :

– استبعاد النفط الخام من الاتفاقيات ، وهو من أهم الصادرات للعديد من الدول العربية ، مما يؤثر سلبا على صادرات الدول العربية من تلك المنتجات .

– ارتفاع تكلفة الواردات الزراعية نتيجة إلغاء دعم الصادرات الزراعية .

– السلبيات المرتبطة بتجارة الخدمات و ذلك لأفضلية الموقف التنافسي للشركات و المؤسسات المالية الكبيرة في الدول المتقدمة خاصة في مجالات البنوك و التأمين .

– الأثر السلبي على السيادة الوطنية و ذلك بالحد من حرية الدول العربية في استخدام الدعم و اعانات التصدير للمنتجات الزراعية .

– ارتفاع تكلفة برامج التنمية الاقتصادية .[1]

– ارتفاع تكلفة بعض المصنوعات العربية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي، وإلغاء دعم الصادرات، وارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن ،وارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التقنيات والاختراعات .

– تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق سيؤدي إلى اختفاء بعض الصناعات نتيجة عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها، مما سيزيد معدلات البطالة في الأجل القصير.

– تخفيض قيمة احتياطات النقد الأجنبي والإيرادات العامة للدول بسبب ارتفاع أسعار الواردات الزراعية والخفض التدريجي للتعريفات الجمركية المقررة للمنتجات الزراعية.

---

[1] آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسير ،العدد 2 ، صادرة من جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 2003 ، ص ص 94، 95

– مصاعب صناعة البتروكيماويات العربية بسبب المنافسة الحادة.

– يؤدي الانضمام لاتفاقية الاستثمار المرتبطة بالتجارة إلى آثار سلبية على زيادة معدلات البطالة وخفض معدلات الأجور، والتأثير بالسلب على مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كون هذه الاتفاقية تهدف إلى تكريس هيمنة الدول المتقدمة، وشركاتها متعددة الجنسية باعتبارها النموذج الوحيد لتمويل وإدارة الاستثمارات وتوسعاتها بعيدة عن تصورات الهوية أو مفهوم الخصوصية المحلية. [1]

و هناك عوامل تؤدي لعدم تساوي درجة التأثر باتفاقية منظمة التجارة العالمية بين الدول العربية أهمها: [2]

– درجة التطور الاقتصادي للدولة أي درجة التصنيع التي أحرزتها و مستوى الكفاءة الانتاجية للقطاعات المختلفة .

– قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية الخارجية .

– الامكانيات الاقتصادية للدولة و قدرتها على تمويل الاستثمارات في مجالات البنية الأساسية و البحث و التطوير – معدل الانفتاح الاقتصادي الذي يحدد درجة الاعتماد على التجارة الخارجية تصديرا و استيرادا .

– مدى توفر مزايا نسبية في بعض قطاعات الانتاج .

– العضوية في التجمعات التجارية و ما تمنحه من مزايا تجارية .

المطلب الثالث : السياسات التجارية للدول العربية

تختلف السياسات التجارية في الدول العربية على حسب النظم الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية فيما مضى أما حاليا فنجد أن الكل يتوجه نحو تحرير التجارة بحكم الواقع الدولي الذي فرض هذا النمط و فيما يلي سوف نتناول مفهوم السياسات التجارية بشكل مختصر و إلى أهم مميزات السياسات التجارية العربية .

الفرع الأول :مفهوم السياسة التجارية

---

[1] بلعور سليمان ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات منظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 06 ، جامعة ورقلة ، 2008 .

[2] أ.د اسماعيل عبد المجيد المحشي ، مرجع سابق ،ص 260

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية وتطورها كما أنه يختلف في النظام الواحد حسب مراحل التطور الاقتصادي المختلفة لذلك البلد، ويرجع هذا الاختلاف في السياسة التجارية إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة لها ، و فيما يلي سنحاول التعرف على السياسة التجارية .

إن الدول التي لا تضع عوائق تجارية يقال لها بأنها دول تطبق التبادل الحر ، لكن في الواقع معظم الدول تتبنى بتأكيد الحماية بأسلوب أو بآخر تحدد و تقيد واردتها ،هذه الأساليب التي تغير مستوى الواردات و الصادرات يقال لها السياسة التجارية [1]، و يمكن أن نعرفها كما يلي :

"مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى ، بهدف تحقيق أهداف معينة " أو "مجموعة الاجراءات التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة "[2].

أو " تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة، بصفتها السياسية، بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته ".[3]

ومن خلال هذه التعارف نستنتج أن السياسة التجارية هي مجموعة القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة في شؤونها التجارية الخارجية لبلوغ أهداف معينة .

حيث تتخذ القواعد و الأساليب و غيرها اتجاهين إما تحرير التجارة الخارجية أو تقيدها لذلك قسمت السياسات التجارية لنوعين:

أولا: سياسة حماية التجارة: هي سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية [1].

---

[1] Joseph E.stiglitz , principes d'économie moderne , 1 édition, 2002 ,p 804

[2] أ. رعد حسن الصرن ، مرجع سابق ، ص 276

[3] عبد الرشيد بن دبب ، تنظيم و تطور التجارة الخارجية ، حالة الجزائر ، ،مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العرم الاقتصادية 2002 جامعة الجزائر2002/ 2003 ، ص 116

و كما يتضح من تعريف سياسة حماية التجارة الدولية فهي تستخدم جملة من الأدوات تؤثر على تدفق التجارة و يمكن تقسيم هذه الأدوات لثلاث مجموعات رئيسيةٍ هي :

1- الأدوات الفنية السعرية : و تضم هذه الأدوات الرسوم الجمركية ، إعانات التصدير، الرقابة على الصرف ، الإغراق

1-1- مفهوم وأنواع الرسوم الجمركية : وتعرف على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية، صادرات كانت أم واردات.

أما التعريفة الجمركية فهي عبارة عن جداول أو قائمة توضح لدى كل دولة، الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة، ويمكن أن نميز بين التعريفة البسيطة التعريفة المزدوجةو التعريفة ذات المستويات المتعددة.

و هناك عدة أنواع للرسوم الجمركية يمكن التميز بينها إما على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي:

1-1-أ- على أساس كيفية التقدير: و تضم :

- الرسوم القيمية : تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات وسواء كانت قيمة السلعة تتحدد وفق (FOB) أو (CIF) أو أية قيمة أخرى تحددها السلطات الجمركية[2]،

- الرسوم النوعية: فتفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة.

- الرسوم المركبة: فهي تتضمن رسما قيميا معينا، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

- الرسوم الاسمية: وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

---

[1] أ. رعد حسن ، مرجع سابق ، ص 280.

[2] CIF غالبا ما تحسب قيمة الواردات على أساس ( ) أي بما فيها نفقات النقل والتأمين، إلى غاية وصول السلعة إلى حدود البلد المستورد ـ أما
FOB قيمة الصادرات فتحسب على أساس ( ) أي إلى غاية وصول السلعة المصدرة إلى حدود البلد المصدر.

1-1-ب- على أساس الهدف من فرضها و نميز هدفين :

- تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة و تعتبر رسوم مالية جبائية .

- تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية و تعتبر رسوم حمائية .

1-2- مفهوم الإغراق: الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية. ويقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. [1]

1-3- الرقابة على الصرف الأجنبي: تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، و يقصد بها احتكار الدولة للعملات الأجنبية (بيع و شراء العملات الأجنبية محتكر من قبل الدولة) و بالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، و بالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي و لا يجوز للأفراد و المؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك المركزي.

تهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض من بينها منع خروج رؤوس الأموال من الدولة، و الحد من الواردات غير الضرورية، و التخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة.

1-4- إعانات التصدير: تعتبر إعانات التصدير، إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية، فهي عبارة عن مساعدات مالية تقدمها الدولة بهدف تشجيع بعض الصادرات و تمكينها من دخول الأسواق الدولية. و يمكن أن تأخذ عدة صور، من بينها تقديم قروض غير مستردة أو بمعدل فائدة ضعيف، أو تعمل على إعفاءها من جل الضرائب و الرسوم المفروضة عليها.

و مهما كانت صورة الإعانات المقدمة، فالغرض منها تدعيم طاقة المنتجين المحليين على التنافس في الأسواق الدولية، بفضل تمكينهم من تخفيض أسعار منتوجاتهم في الخارج. [2]

---

[1] رشيد بن دبب ، مرجع سابق ، ص ص 128 130 بالتصرف و ص 148

[2] رايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، أطروحة لنيل دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة جزائر سابقا ، 2006/2005 ، ص ص 135 ، 136

2- الأدوات الكمية [1]: و تضم منع الاستيراد ، نظام حصص الاستيراد و تراخيص الاستيراد

2-1-المنع: وهو منع دخول وخروج سلعة معينة لأسباب خاصة، وقد يأخذ صفة الإجراء الاستثنائي أو المستمر، حيث قد تلجأ الدولة إلى المنع المباشر لاستيراد وتصدير هذه السلعة أو مجموعة من السلع الأخرى، فتستخدم هذه الأدوات باعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية في تنظيم التجارة الخارجية لتحقيق أغراض صحية، كمنع استيراد وتصدير المخدرات أو لأغراض دفاعية، كمنع استيراد وتصدير الأسلحة الحربية إلا من طرف الدولة ذاتها، أو لأغراض سياسية كمنع الاستيراد والتصدير من وإلى الدول العادية.

2-2- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص التقييي الكمي للواردات لكل أو بعض السلع، فالدولة قد تمتع استيراد سلعة معينة ثم تصدر قرارا باستيرادها، فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة زمنية معينة.

ويقوم نظام الحصص على أساس وضع حد أقصى للكمية المستوردة من الخارج من سلعة معينة أو من مجموعة من السلع خلال فترة زمنية معينة ، يمكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا لكن تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا.

وفي ظل نظام الحصص قد يوضع حدا أقصى دون تحديد لحصة كل بلد من البلدان المصدرة، أي دون توزيعها على البلدان المصدرة المختلفة، وتسمى في هذه الحالة بالحصة الإجمالية.

كما قد يتم توزيع هذه الحصة الإجمالية على البلدان المختلفة المصدرة لهذه السلعة حيث تحدد الدولة المستوردة الكمية التي يمكن استيرادها من كل بلد من البلدان المصدرة. وفي هذه الحالة فإن تأثير نظام الحصص لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية فقط بل يمتد ليؤثر على اتجاه التجارة الخارجية أيضا.

وقد تحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة لاسيما عندما يكون الهدف هو تخفيض الاستيراد تدعيما لميزان المدفوعات، لكون أن الحصة القيمية تحدد مسبقا مقدار عبء الاستيراد الذي يتحمل هميزان المدفوعات، غير أنها أحيانا قد لا تكون فعالة خاصة إذا قام البلد المصدر بتخفيض أسعاره.

أما تحديد الحصة على أساس الكمية بالوزن، الحجم، أو الوحدات، فإن ذلك سيساعد على تحقيق مبدأ

---

[1] رشيد بن دبب، مرجع سابق ، ص 159 ، ص ص 167 ، 168

الحماية، حيث لا يتضرر المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية غير أنه قد يترك المجال مفتوحا لارتفاع الأسعار في البلد المستورد.

2-3- تراخيص الاستيراد : يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، وتلجأ الدول إلى هذه الأداة الحمائية في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة الشديدة في العملات الأجنبية.

فتراخيص الاستيراد تعتبر وسيلة غير مكشوفة لفرض نظام الحصص، وأن فرض نظام الحصص يستلزم الحصول على ترخيص مسبق قبل القيام بأية عملية استيراد.

3- **الأساليب التنظيمية** : و تضم المعاهدات التجارية ، اتفاقيات التجارة و الدفع ، و الحماية الادارية

3-1-المعاهدات التجارية : تعقد المعاهدات التجارية بين معظم الدول بقصد تنظيم العلاقات التجارية، وخاصة فيما يتصل بالقضايا ذات الطابع السياسي، من حيث تحديد موقع ودور الأجانب على مستوى التراب الوطني الذي من خلاله يمكنهم ممارسة نشاطاتهم كأفراد أجانب، وكذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع الاقتصادي، كشؤون النقل البري والجوي والبحري، وتنظيم الازدواج الدولي في الضرائب، وفيما يتصل بإقامة مشاريع استثمارية وإحداث مكاتب للتمثيل التجاري. إلا أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية في مجال التجارة الخارجية.

2-3- اتفاقيات التجارة والدفع : حيث تعرف الاتفاقيات التجارية الثنائية على أنها " معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد، وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية

المشتركة".

أما اتفاقيات الدفع فتعقد بين الدول، بقصد تحديد أساليب تسوية الحسابات المترتبة عن المعاملات التجارية والمالية، خاصة بين الدول التي ترغب في تقييد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية وفق نظام الرقابة على الصرف.[1]

3-3- إجراءات الحماية الإدارية : تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة بتطبيقها بهدف عرقلة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، و من بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل و تخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب و الرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، و غيرها من الإجراءات الأكثر وطأة و تعقيدا على المبادلات الخارجية .[2]

ثانيا : سياسة حرية التجارة: يمكن تعريف هذه السياسة بأنها: " السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص ، أو الوسائل الأخرى "[3].

- أدوات سياسة حرية التجارة :

خلال عصرنا هذا ، أصبحت الأدوات السياسة التجارية الحمائية لا تصلح في معظمها ، ولا تتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ، لذلك نجد أن أدوات سياسة حرية التجارة حلت محلها ، و في الواقع لا نجد دولة تستخدم أدوات الحماية التجارية بمفردها أو أدوات تحرير التجارة ، فلا بد أن يكون هناك مزيج من أدوات السياستين لكي تحافظ الدولة على مصالحها الاقتصادية :[4]

1- التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية: يتضح في القرن الواحد و العشرين أن نسب الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة ستكون أداة لتشجيع المبادلات التجارية الدولية فارتفاع هذه الضرائب

---

[1] رشيد بن دبب ، مرجع سابق ، ص 168 ، ص ص 171، 172

[2] رايد مراد ، مرجع سابق ، ص 136

[3] أ.رعد حسن الصرن ، مرجع سابق ، ص 286.

[4] رايد مراد ، مرجع سابق ، ص ص 137 ، 139 بالتصرف

بصفة استثنائية سيكون فقط لمحاربة الإغراق.

2- تحرير التعاون في الصرف الأجنبي: إن عملية تحرير التعامل في الصرف الأجنبي تتطلب تغيير قوانين الرقابة على الصرف، بمعنى ضرورة إلغاء سياسة الرقابة و كسر احتكار الدولة في شراء و بيع النقد الأجنبي، و يصبح من حق المصدرين الاحتفاظ بإيراداتهم من الصرف الأجنبي، إضافة إلى حرية حركة تحويل النقد الأجنبي من و إلى الخارج .

3- إزالة القيود الكمية المباشرة: إن تطبيق سياسة تحرير التجارة سيؤدي إلى إلغاء نظام الحصص، تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد، وفق ما تمليه المنظمة العالمية للتجارة و الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بحيث تصبح الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة (القيود الجمركية) فقط هي الوسيلة المتاحة للسياسة التجارية.

4- حوافز التصدير: إن تخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة، و تحرير سعر الصرف، مع تخفيض تكاليف التمويل للصادرات، و إيجاد نظام تأمين فعّال ضد مخاطر الصادرات، كلها تمثل إجراءات و تدابير من شأنها رفع مستوى قدرات المنتجين على خوض معركة الأسعار في الأسواق الدولية، و هكذا يتم تشجيع و إقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية لاختراق السوق الدولية، فتزداد الصادرات و يزيد الربح التجاري.

5- إقامة المناطق الحرة: تمثل المناطق الحرة، منطقة لا تخضع لقوانين الجمارك و النقد ، فهي بمثابة سوق حرة، تعمق فيها سياسة تحرير التجارة الدولية و تساعد على جذب الاستثمار الدولي من أجل التصدير.

الفرع الثاني : أهم السمات الرئيسية للسياسات التجارية بالدول العربية

من خلال هذا الفرع سنتطرق لسياسات التجارية بالدول العربية و تطورها ،إضافة لأ هم الحواجز الجمركية و غير الجمركية في الدول العربية.

أولا: السياسات التجارية بالدول العربية و تطورها :

تتمتع الدول العربية المصدرة للبترول باستثناء ليبيا و الجزائر بنظم مفتوحة للتجارة و نقصد هنا دول

مجلس التعاون الخليج العربي التي لها اقتصاديات منكشفة على العالم الخارجي ، اذ يصل حجم التجارة الخارجية بها الى مستويات مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، ودرجة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي عالية جدا مقارنة مع باقي الدول العربية ما يعني انخفاض العوائق التجارية بها من رسوم جمركية و غيرها .

أما الدول العربية الأخرى فتتفاوت درجات الحماية لمختلف قطاعاتها سواء كان ذلك عن طريق دعم بعض الصناعات و الزراعة أو عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة اضافة الى القيود الكمية و النقدية .

فمثلا في الاتحاد المغربي نجد دول اتبعت سياسة تجارية لبرالية مثل تونس و المغرب ،اذ بدأت المغرب بإتباع منهج تحرير المبادلات التجارية سنة 1983 عند وضعها للبرنامج التقويمي الهيكلي ، و في لبيا تعتبر الرسوم الجمركية فيها اقل انخفاضا من باقي دول الاتحاد ،و قد اتخذت لبيا قرار انفراديا باعفاء جميع المنتجات العربية من الحقوق الجمركية ،أما موريتانيا و كونها تعد من الدول الأقل نموا في العالم فهي تحظى بامتيازات تفضيلية في اطار اتفاقية – لومي – التي تربط المجموعة الأوروبية ببعض الدول الإفريقية و المحيط الهادي و الكاريبي . [1]

و بالنسبة للجزائر فقد ساهم اختيار المنهج الاشتراكي بعد الاستقلال سنة 1962 على تبني نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية و قد كان اختيار الرقابة على التجارة الخارجية حل مؤقت ينتهي مع الانتهاء من اقامة مؤسسات و تنظيمات الدولة الاحتكارية . [2] و خلال السبعينات تم تكريس نظام احتكار التجارة الخارجية حيث سنة 1973 تم وضع التراخيص الإجمالية للاستيراد كآلية لتنظيم الاحتكار و قد عززت الدولة الجزائرية موقفها الاحتكاري سنة 1978 عن طريق القانون 02/78 [3]. خلال الثمانينات واجهت الدولة الجزائرية عدة صعوبات خاصة خلال أزمة البترول سنة 1986 وعلى ضوء ذلك اتخذت الجزائر سياسة التخفيف من الاحتكار و ذلك بإلغاء القانون المعزز للاحتكار و استبداله بالقانون 29/88 بتاريخ 1988/07/19 و الذي تمارس وفقه الدولة الاحتكار عن طريق منح الامتياز للمؤسسات العمومية أو الهيئات العمومية أو

---

[1] كبير سمية ، أداء التجارة الخارجية العربية البينية 2000-2004 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 5 ، ص 70 ، 72 بالتصرف

[2] د. عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص ، دار الخلدونية الجزائرية ، 2007 ، ص 9

[3] شرفاوي عائشة ، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر ، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 57

مجموعة المصالح المشتركة [1]، ومن ثم خلال التسعينيات بدأت الجزائر بتوجه نحو التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و ذلك تماشيا مع التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي سنة 1994اذ تم إصدار التعليمة 94/20 التي أصبحت بموجبها كافة المنتجات حرة التصدير و الاستيراد [2] ، و بحلول سنة 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية الجزائرية خاليا تماما من كل القيود الكمية . [3]

أما في تونس فإن التحرير التدريجي للتجارة الخارجية حدث منذ سنة 1987 عند بداية تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي لتؤكد إندماجها في السوق العالمية, وإحداث قطيعة مع الممارسات التجارية الحمائية التي كان معمولا بها سابقا والمتمثلة في الحصص والتراخيص المسبقة والحقوق الجمركية الهادفة إلى حماية الصناعات المحلية وتعظيم موارد الدولة, وبادرت السلطات التونسية بإجراءات التحرير بإزالة كل القيود الكمية وأشكال التراخيص المسبقة على إستيراد المواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة وهذا بسبب انضمامها إلى اتفاقية الجات سنة 1992, وأنتهجت أيضا سياسة تحفيزية تستهدف إعادة هيكلة النسيج الإنتاجي بهدف تحسين قدرته التنافسية وتمكينه من الإستفادة من الإمكانيات الناتجة عن إنفتاح الإقتصاد على السوق العالمية.و نتيجة لركود الاقتصاد التونسي خلال أواخر الثمانينات لجأت إلى عقد إتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة 1988 لمدة 03 سنوات (تم تمديدها فيما بعد إلى 04 سنوات) وكان من بين أهداف البرنامج الجديد: التعجيل بعملية تحرير التجارة وفتح الحدود وتخفيض العملة وإعطاء الأولوية للصادرات وإنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي وإلغاء الرقابة على الأسعار الداخلية.

و في مصر كان الإقتصاد منذ الخمسينات إلى أوائل السبعينات مخططا بشكل مركزي يهيمن عليه القطاع العام, إلى أن جاءت سنة 1974 أين إعتمدت السلطات المصرية سياسة الانفتاح قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي للقيام بالإصلاح وإعادة ترميم ما دمرته الحرب (حرب 1967 وحرب 1973), فكان الإقتصاد آن ذاك (خلال الثمانينات) مرهقا بالديون الخارجية والأعباء المالية وعجز الميزانية العامة للدولة لذلك كانت إصلاحاتها ترتكز حول الإصلاحات النقدية والمالية وتصحيح نظام سعر الصرف قصد إعادة الإستقرار والتوازن إلى الأوضاع الإقتصادية الكلية، أعقبها الاتفاق مع البنك الدولي في جوان 1991 الذي يتضمن

---

[1] بوطمين سامية، انضمام الجزائر الى منظمة العالمية لتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص273

[2] عجة الجيلالي ، مرجع سابق ، 266

[3] ناصر دادي عدوان ، مرجع سابق ، ص 142

برنامج إصلاح شامل يكمل البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي يتمحور حول مجالات الإصلاح الأساسي للإقتصاد المصري المتمثلة في الإستثمار، إلغاء الرقابة السعرية، إصلاح القطاع العام بتحويله للقطاع الخاص، وتحرير التجارة الخارجية.[1]

الأردن كان يتبع استراتيجية التصنيع للمستوردات لكن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المرادة منها و لم تؤدي لتقليص العجز في الميزان التجاري الأردني بل على العكس تفاقم هذا العجز و لذلك بدأ الأردن يعيد النظر في سياسته التجارية و يعطي أهمية أكبر لتطوير الصادرات أو تشجيعها اعتبارا من عام 1976 .[2]

و ينتهج الاردن حاليا سياسة تجارية مبينة على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة ، حيث بذل الأردن في السنوات القليلة الماضية جهوداً مكثفة لفتح اقتصاده أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه لأبناء شعبه. وقد واكبت هذه الجهود تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية للأردن مع الدول العربية الشقيقة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع عدد من الدول العربية ، إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيتي التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات التجارة الحرة مع كل من رابطة الافتا وسنغافورة ودول اتفاقية التبادل التجاري الحر العربية المتوسطية (أغادير).

كما خطا الأردن خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، ذلك إلى جانب اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة. [3]

و بالنسبة لسوريا التي تسعى للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق الاجتماعي فقد أدخلت العديد من التغيرات على سياستها الاقتصادية وعلى مستوى قطاع التجارة الخارجية فقد لمست الإصلاحات لوائح الأسعار والإعانات والقروض والحوافز لتطوير القطاع الخاص في أنشطة الإنتاج والتسويق.

---

[1] عمور جمال ، مرجع سابق ، ص 68و ص 71
جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص 218[2]

1 زياد جرادات، إجراءات انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية ،المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الصناعة و التجارة متوفرة بموقع www.mit.gov.jo تاريخ الاطلاع 2011/06/15 .

و عموما فان السياسة التجارية السورية تسير تدريجيا بعيدا عن نهج استبدال الواردات ، التي تنطوي على حماية تجارية كبيرة نحو نهج التصدير الموجه ، برفقة بعض التدابير التي تهدف إلى تسهيل تكيف الاقتصاد السوري بما في ذلك القطاع الزراعي ، مع البيئة الجديدة الناشئة عن الانفتاح التدريجي على الأسواق الدولية[1].

2-أهم الحواجز الجمركية و غير الجمركية في الدول العربية : [2]

يمكن تصنيف الدول العربية الى دول ذات تعريفة جمركية منخفضة على الواردات و هي دول مجلس التعاون الخليجي و دول ذات تعريفة عالية و هي غالبية الدول العربية .

و يلاحظ أنه قد حدث انخفاض حاد في معدلات الرسوم الجمركية على الواردات لكل من الأردن ، تونس ، مصر ، المغرب سنة 1990 نتيجة التغيرات في أنظمة التعريفة الجمركية في اطار التصحيح الاقتصادي الذي طبقته هذه الدول .

و فيما يخص الحواجز غير جمركية في الدول العربية فقد طبقت في الدول العربية السلع المحظورة ، احتكار الحكومة للواردات ، التدابير النقدية و المالية ، تراخيص الاستيراد و الحصص .....الخ . و سنتطرق لبعضها فيما يلي :

- **تراخيص الاستيراد** : طبقت تراخيص الاستيراد تقريبا على جميع الواردات في عشر دول عربية (الأردن ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان ، ليبيا ، موريتانيا و اليمن) و قد اشترط الحصول على تراخيص الاستيراد وفقا لقوائم سلعية تحددها السلطات المعنية في ثمانية دول عربية (البحرين ، تونس ، السعودية ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب)الا أن اشتراط هذه التراخيص في السعودية و قطر و الكويت كان بغرض الإحصاء و إعلان السلطات الجمركية و ليس بغرض الحد من الاستيراد نشير الى أن هذه التراخيص لم تطلب في الإمارات .

- **احتكار الحكومة للواردات** : تولت المؤسسات الحكومية في العديد من الدول العربية و لا تزال لحد الآن

---

[1] محمد بدر كوجان ، استعدادات الجمهورية العربية السورية للانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، ورشة عمل حول " التجارة و البيئة " سوريا ، 14 كانون الأول 2006

[2] كبير سمية ، مرجع سابق، ص ص 73 ، 74

احتكار استيراد السلع الأساسية التي تشمل المنتجات النفطية و الخامات و المعادن و الحبوب و المواد الزراعية ، وتفاوت درجة الاحتكار هذه المؤسسات لهذه الواردات بين 75% و 95 % في كل من الجزائر، ليبيا ، سوريا ، العراق و بين 25 %و70 % في كل من الأردن ، تونس ، السودان و الصومال ، مصر ، موريتانيا و اليمن .

– **التدابير النقدية** : يعد اشتراط إيداع مبالغ من أهم القيود النقدية التي مارسها عدد كبير من الدول العربية للحد من الواردات ، و توجد 12 دولة فرضت الإيداع المسبق للاستيراد (الأردن ، السودان ، سوريا ، العراق ، عمان ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا و اليمن) و يتراوح هذا الإيداع بين 10و 100% من قيمة السلع المستوردة حتى أن في بعض الدول كان الإيداع يشترط أن يكون بالعملة الصعبة مثلما كان الحال في السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان و لبنان .

– **القيود شبه جمركية** : بصفة عامة هي رسوم اضافية تفرض على الواردات عادة و لها أثر مماثل للتعريفة لأنها تستخدم لتقييد الطلب على الواردات و تشجيع احلال الواردات ، استعملت معظم الدول العربية هذا النوع من القيود ، غير أن عدم شفافية هذه الرسوم و تعددها و قلة وضوح طرق احتسابها و الجهة الحكومية التي تديرها جعل لهذه القيود تأثير يشوه أنماط التجارة بصورة مماثلة للقيود الغير جمركية الأخرى .

و في الأخير نجد ان الدول العربية حاليا و كما سبق الاشارة فيما سبق اما منظمة لمنظمة التجارة العالمية أو تسعى للانضمام لها ما يجعلها تعمل على إصلاح و تغير سياستها التجارية كي تتناسب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية و تتماشى مع المستوى العالمي و ذلك وفقا لإمكانيتها الاقتصادية و اقتناعاتها السياسية .

المبحث الثاني : أوضاع التجارة الخارجية العربية

بعد تطرقنا لأهمية التجارة الخارجية كأحد أسباب تحقيق التنمية الاقتصادية ، و التي أبرزت لنا أهمية التجارة العربية البينية ، و إدراكا لهذا نجد الدول العربية قد اتبعت المنهج التكاملي الاقتصادي التجاري و هي حاليا تقع ضمن درجة منطقة التجارة الحرة ،و خلال هذا المبحث سنتناول جملة من المؤشرات و الحقائق التي توضح لنا أوضاع التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2000-2010.

المطلب الأول : خصائص التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2000–2010

خلال هذا المطلب سنعرض جملة من بيانات تسمح لنا باستخراج خصائص التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2000- 2010 .و قبل ذلك سنتطرق للتجارة الخارجية العربية خلال عقدي الثمانينات و التسعينات بشكل مختصر .

الفرع الأول : التجارة الخارجية العربية خلال عقدي الثمانينات و التسعينات

سجلت التجارة الخارجية العربية انخفاض في الفترة من عام 1980 -1998 ، رغم ارتفاع قيمة التجارة الخارجية العالمية من 3802 مليار دولار الى 10635 مليار أي بنسبة 180% في حين هبطت التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسها من 347 مليار دولار الى 290 مليار أي بنسبة سالبة قدرها 16 % ، و تراجع نصيب حصة التجارة العربية من 9.1 % الى 2.7 % من التجارة العالمية .

و في بداية هذه الفترة كانت الصادرات العربية تشكل 12.5٪ من الصادرات العالمية فأصبحت في نهايتها لا تتعدى 2.5 % منها ، كما انخفضت أهمية الواردات العربية من 5.8 % الى 2.7 % من الواردات العالمية .

و بعد أن كانت الموازين التجارية العربية تسجل فائضا حوالي 123 مليار دولار عام 1980 أصبحت تتحمل عجز قدره ستة مليارات دولار عام 1998 ، و في عام 1999 قدر حجم التجارة العربية البينية بنحو 27.1 مليار دولار بنسبة 8.6 %من التجارة العربية .[1]

و خلال عقدي السبعينات و الثمانينات أدت التجارة الخارجية من خلال الصادرات النفطية دورا أساسيا في إستراتيجية التنمية العربية و في ضوء هذه الأهمية لصادرات النفط ، فإن التجارة الخارجية العربية تميزت بخاصيتين رئيستين هما:- دور قيادي للقطاع العام في النشاط الاقتصادي.

- اعتماد القطاع العام في نفقاته على الصادرات النفطية.[2]

الفرع الثاني : تطور التجارة الخارجية العربية و نصيبها في التجارة العالمية

سنحاول التعرف على تطور التجارة الخارجية العربية و نصيبها في التجارة العالمية في الفترة الممتدة من سنة

---

[1] محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 101

[2] حداد محمد ، العولمة و انعكاستها على اقتصاديات الدول العربية مع الاشارة الى حالة مصر ،و الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2004/2003 ، ص173

2000الى غاية سنة 2010 من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 01 : التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة 2000-2010

القيمة بالمليار دولار

	الصادرات العربية	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الوردات العالمية	وزن الصادرات العربيةفي الصادرات العالمية%	وزن الوردات العربية في الوردات العالمية%
2000	259. 7	149.7	6.385	6.595.6	4.1	2.3
2001	236. 7	161	6.1404	6.392.3	3.9	2.5
2002	245	171.5	6.427.7	6.640.3	3.8	2.6
2003	304	194.9	7.408.8	7.757.8	4.1	2.5
2004	396. 5	243 .1	9.099.3	9.470.0	4.4	2.6
2005	569	350.2	10.434	10.675.4	5.5	3.3
2006	692.5	400.8	12.100.8	12.252.7	5.7	3.3
2007	807.4	535.5	13.768.1	14.072.1	5.9	3.8
2008	1.067.8	705	15.962.8	16.223.9	6.7	4.3
2009	722.3	594.3	12.522.0	12.718.0	5.0	4.7
2010*	904.5	655.2	15.238.0	15.376.0	5.9	4.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 ، 2010 ،2011

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات العربية الإجمالية قد انخفضت سنة 2001 لتصل 7. 236 مليار دولار مقارنة بسنة 2000 حيث كانت تبلغ 259.7 مليار دولار أي بنسبة 9% تقريبا ، ثم عاودت الارتفاع لغاية سنة 2008 لتصل لقيمة 8. 067 . 1 مليار دولار ثم انخفضت سنة 2009 و أصبحت قيمتها تقدر 722.3 مليار دولار أي انخفضت بنسبة 32.35 % مقارنة بسنة 2008 و عاودت الارتفاع سنة 2010 لتصل لقيمة 904.5مليار دولار بنسبة 25% . و يلاحظ أن الصادرات

العالمية قد سارت بنفس الشكل حيث انخفضت سنة 2001 ثم عاودت الارتفاع ثم انخفضت سنة 2009 و ارتفعت سنة 2010.

أما الواردات العربية الإجمالية فمنذ سنة 2000 وهي ترتفع الى غاية سنة 2008حيث ارتفعت من قيمة 149.7 مليار دولار لتصل لقيمة 705 مليار دولار أي ارتفعت بمقدار 3.7 مرة خلال هذه الفترة ،و لم تسجل أي انخفاض على الرغم من أن الواردات العالمية قد انخفضت سنة 2001 .

وسنة 2009 تراجعت كل من الواردات العالمية و العربية ،ويلاحظ أن نسبة تراجع الصادرات العربية ضعف نسبة تراجع الواردات العربية التي تبلغ 15% مقارنة بسنة 2008 .و سنة 2010 فقد ارتفعت الواردات العالمية و كذا العربية حيث قدرت نسبة ارتفاع الواردات العربية ب 10.24%.

و يعود انخفاض الصادرات العربية سنة 2001 نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لتصدير النفط الخام و عدد من السلع الدولية الأخرى الهامة في الدول العربية ، و يرد ذلك لأحداث 11 سبتمبر أيضا التي كان لها أثر على التجارة العالمية و العربية .[1]

أما انخفاض سنة 2009 فيعود لانكماش حجم التجارة العالمية بمعدل بلغ 10.7 % مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8 % سنة 2008 نتيجة لامتداد تأثير الأزمة المالية العالمية ، مما أدى لانكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية .وتراجعت أيضاً الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية، غير أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية،[2] و يعود أيضا ارتفاع حجم الواردات العربية الاجمالية الى ارتفاع أسعار جزء كبير منها مع زيادة أسعار النفط الخام ، و زيادة الواردات العراقية حيث سجل العراق أعلى نسبة نمو في قيمة الواردات بلغت 81.6%سنة 2004 نتيجة رفع العقوبات عنه ،كما أن زيادة الإيرادات المالية للدول النفطية قد أدى الى زيادة الانفاق على المشروعات وزيادة الاستهلاك .[3]

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010

[3] د. محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 105

و ارتفاع سنة 2010 يعود لانعكاس الانتعاش النسبي للاقتصادي العالمي ، حيث ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام و السلع الأولية الأخرى الى ارتفاع قيمة الصادرات العربية ،كما ارتفعت الواردات العربية جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية و كذا أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول الصافية مستوردة له .[1]

أما بالنسبة لمساهمة الصادرات العربية الاجمالية في الصادرات العالمية فقد سجلت سنة 2000 نسبة 4.1%و انخفضت سنة 2001 و سنة 2002 لتصل لنسبة 3.8% على الرغم من أن قيمة الصادرات العربية قد ارتفعت و يعود ذلك لارتفاع حجم الصادرات العالمية كان أكبر من ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية العربية حيث أن الصادرات العربية ارتفعت بنسبة 3.5% فحين أن الصادرات العالمية ارتفعت بنسبة 4.76%.و منذ سنة 2002 و مساهمة الصادرات العربية في الصادرات العالمية في ارتفاع حيث وصلت سنة 2008 لنسبة 6.7 %لتنخفض سنة 2009 لنسبة 5 %و تعاود الارتفاع لتصل لنسبة 5.9 %سنة 2010.

أما بالنسبة لمساهمة الواردات العربية الاجمالية في الواردات العالمية فهي في تزايد مستمر منذ سنة 2000 حيث سجلت نسبة 2.3% و بلغت سنة 2009 نسبة 4.7% أي تضاعفت خلال مدة 10 سنوات لتنخفض انخفاض طفيف سنة 2010 و تصبح 4.3 %.

الفرع الثالث: اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية – العالم الخارجي و البينية –

:

سنحاول التعرف على اتجاه التجارة الخارجية العربية أي توزيع الجغرافي لها و أهم الشركاء التجاريين لها في هذا الفرع حيث من خلال من الجدول رقم 02و الجدول رقم 03 و يمكن استنتاج الجدول رقم 04 الذي يسمح لنا بترتيب الشركاء التجاريين للدول العربية من خلال حساب متوسط النسب المئوية من سنة 2000 الى غاية 2010 لكل من الصادرات و الواردات العربية .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2011

الجدول رقم 02 : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية – الصادرات العربية –

الوحدة :النسبة المئوية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
الدول العربية	6.2	7.3	8.5	8.4	8.7	8.5	8.5	8.8	8.9	10.6	8.6
الاتحاد الأوروبي	28.9	33.8	37.6	36.8	32.2	17.1	19.2	17.8	17.3	15.8	15.3
الولايات المتحدة الأميركية	11.5	11.8	11	12.1	11.7	8.8	9.2	10.3	10.5	8.7	7.7
آسيا	25.7	25.6	25.3	25.8	25.9	27.5	31.2	34.6	37	40.3	42.4
اليابان	16.2	15.6	14.7	14	13	9.8	11.3	11.6	12.6	12.8	10.7
الصين	3.7	3.2	3.8	4.5	5.2	3.4	4	5.5	6.7	6.7	8.1
باقي دول آسيا	5.8	6.8	6.8	7.2	7.7	14.3	15.9	17.5	17.7	20.8	23.6
باقي دول العالم	27.6	21.5	21.5	17	21.5	38.2	31.9	28.5	26.5	24.8	26
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

* تقديرات أولية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 ، 2010،2011

الجدول رقم 03 : اتجاه التجارة الخارجية العربية للدول العربية – الواردات العربية –

الوحدة: النسبة المئوية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
الدول العربية	10.5	10.6	11.8	11.2	12.2	12.6	13.4	12	12.9	12.2	11.8
الاتحاد الأوروبي	46.5	38.1	32.9	33.9	31.8	31.7	32.7	34.5	30.8	28.9	26.3
الولايات المتحدة الأمركية	10.9	9.5	8.6	7.2	7.7	5.5	6.9	9.3	8.5	8.7	8.7
آسيا	16.4	17.7	18.9	19.9	20.4	22.9	24.3	31.5	28.5	33.9	32.8
اليابان	6.4	6	6.3	6	5.3	4	4	5.8	5.1	4.4	4.5
الصين	4.1	4.7	5.3	6	7.4	5	5.9	10.5	10.1	11.3	11.2
باقي دول آسيا	5.9	7	7.3	7.9	7.7	13.8	14.4	15.2	13.2	18.1	17.1
باقي دول العالم	15.7	24	27.8	27.5	27.9	27.3	22.8	12.7	230.3	17.3	20.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

* تقديرات أولية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 و 2010و 2011

الجدول رقم 04 :ترتيب الشركاء التجاريين لدول العربية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : النسبة المئوية %

	الصادرات العربية	**الواردات العربية**	**الصادرات +الواردات /2**
الاتحاد الأوروبي	24.70	33.46	29.08
آسيا	30.94	24.29	27.61
الصين	4.97	7.40	6.18
اليابان	12.79	5.25	9.02
باقي دول آسيا	13.05	11.6	12.32
الولايات المتحدة الأمركية	10.3	8.30	9.3
باقي دول العالم	25.9	22.15	24.02
الدول العربية	8.40	11.74	10.07
المجموع	100	100	100

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على الجداول السابقة

الجدول رقم 05 : أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : القيمة بالمليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	009
الصادرات البينية العربية	16.1	17.3	20.9	25.5	34.7	48.3	58.6	71	93	76.8
الواردات البينية العربية	15.7	17.1	20.2	21.8	29.8	44.1	53.6	64.2	83.8	72.4

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 ، 2010، 2011

أولا : اتجاه التجارة الخارجية العربية مع العالم الخارجي :

من خلال الجدول 04 يتضح أن الشريك التجاري الأول للدول العربية هو الاتحاد الأوروبي و ذلك من حيث الصادرات و الواردات حيث تزيد الصادرات العربية الى الاتحاد الأوروبي عن 24% ووارداتها عن 33% خلال الفترة 2000-2010، و تحتل دول آسيا المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الاتحاد الأوروبي فهي تستأثر على ما يزيد عن 30 %و 24 %من الصادرات و الواردات العربية على التوالي، و في مقدمة الدول الأسيوية نجد اليابان و الصين اذ تحتل اليابان المركز الثاني بعد الاتحاد الأوروبي من حيث الصادرات بنسبة 12.79 %و بعدها تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10.3 %و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الثاني للدول العربية من حيث الواردات بنسبة 8.30%.

ثانيا : اتجاه التجارة الخارجية العربية البينية :

من خلال الجدول04 يتضح أن مساهمة الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية لا تتعدى نسبة 8.40 %كمتوسط و ذلك خلال الفترة 2000-2010 ومساهمة الواردات كذلك فهي لا تتعدى نسبة 11.74% و بتالي فالدول العربية هي آخر شريك تجاري بالنسبة لبعضها البعض و نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز 10%.

و نلاحظ من الجدول رقم 02 أن مساهمة الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2009 هي في نمو مستمر اذ انتقلت من 6.2 %سنة 2000 الى 10.6 %سنة 2009 ، أما سنة 2010 أدى ارتفاع قيمة الصادرات العربية الاجمالية بنسبة أعلى من نسبة زيادة قيمة الصادرات البينية الى تراجع الصادرات البينية في الصادرات الاجمالية العربية لتصل الى 8.6% .

من خلال الجدول رقم 05 يتضح لنا أن قيمة الصادرات العربية البينية في تزايد مستمر منذ سنة 2000 حيث سجلت قيمة 16.1 مليار دولار و وصلت سنة 2008 لقيمة 93 مليار دولار و انخفضت سنة 2009 لتصل 76.8مليار دولار بنسبة 17.41% مقارنة بسنة 2008 و ارتفعت سنة 2010 بنسبة 1.2 % مقارنة بسنة 2009 لتصل لقيمة 77.7 مليار دولار فحين أن الصادرات العربية الاجمالية قد ارتفعت بمقدار 25 % .

و خلال هذه الفترة 2000-2010 زادت قيمة الصادرات العربية البينية بمقدار 4.8 مرة ، غير أن هذا النمو يعتبر ضئيل جدا خاصة و أنه في سنة 1998 تم الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و سنة 2005 ألغيت كافة الرسوم الجمركية ذات المنشأ العربي، و الدول العربية تأمل في الوصول الى اتحاد جمركي بحلول سنة 2015.

و نفس الأمر ينطبق على الواردات العربية البينية التي زادت بمقدار 4.9 مرة حيث سجلت سنة 2000 قيمة 15.7 مليار دولار و سنة 2008 ما قيمة 83.8 مليار دولار و انخفضت سنة 2009 بنسبة 13.6 %مقارنة بسنة 2008 لتصل الى 72.4مليار دولار و قد ارتفعت سنة 2010 بنسبة 6.5 % مقارنة بسنة 2009 لتصل لقيمة 77.2 مليار دولار كما هو موضح بالجدول رقم 05 ،و في الجدول رقم 03 يتضح لنا أن نسبة الواردات البينة العربية سنة 2000 مقدرة ب 10.5 % لم ترتفع بالمستوى المطلوب حيث سجلت سنة 2010 نسبة 11.8 %

و تأكد الدراسة التي قام بها الدكتور وليد عبد مولاه سنة 2009 هذه النتيجة اذ تناول بدراسته تدفقات التجارة 21 دولة عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990-2007 في محاولة لتقديم أثر كل من

منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الاتحاد المغاربي ، اتفاقية أغادير 2004 ، في تحفيز التجارة العربية و فقا لنموذج موسع للجاذبية * الذي اشتمل على 16 متغير مفسر للصادرات من الدولةiوj في السنة tهي :

- لوغاريتم صادرات الدولة i إلى الدولةj في السنة t.

- لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي للدولة i ضرب الناتج المحلي الاجمالي للدولة j.

- لوغاريتم المسافة بين الدولتين iوj.

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين iوj و 0 ما عدى ذلك .

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت اللغة الأولى مشتركة بين الدولة iوj و 0 ما عدى ذلك .

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشتركت الدولتانi وj في التاريخ الاستعماري و 0 ما عدى ذلك .

- مؤشر الحرية التجارية للشريك التجاريj في السنة t

- مؤشر توافق التجارة بين الدولتين iوj في السنة t يعبر عن مدى توافق صادرات i مع واردات j.

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت الدولتان iوjتنتميان الى الدول العربية و 0 ما عدى ذلك .

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان iوjأعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية و 0 ما عدى ذلك .

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمت الدولتانiوj الى مجلس التعاون العربي الخليجي و 0 ما عدى ذلك .

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمت الدولتان iوjالى اتحاد المغرب العربي و 0 ما عدى ذلك .

- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمت الدولتان iوj الى اتفاقية اغادير 2004 و 0 ما عدى ذلك .

---

* و هو نموذج عرض أول مرة عن طريق ايزارد سنة 1954 يبنى في شكله الأساسي حول توقعات بشأن تدفقات التجار المبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول كمؤشر لتكلفة التجارة و التفاعل بين الأحجام الاقتصادية للدول التي تقاس بناتج المحلي الاجمالي ، و في سنوات الأخير تم الاعتماد على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة لتوسعه ليشمل مجموعة من المتغيرات المؤثر على تدفقات التجارة كاللغة ، متوسط الدخل الحدود التاريخ ، الاستثمار الأجنبي ، أثر الاتفاقيات الاقليمية على التجارة .

– متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضو في الاتحاد الأوروبي و 0 ما عدى ذلك

– متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ماكان الشريك التجاري عضو في شمال أمريكا و 0 ما عدى ذلك .

– متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضو في اتحاد جنوب شرق آسيا بالإضافة للهند و الصين و 0 ما عدى ذلك .

و قد خلصت الدراسة الى تأثر مستوى الصادرات العربية ايجابا بحجم الاقتصاد و سلبا بالمسافة كما تنبأ النموذج الأساسي للجاذبية بالاضافة لذلك بأن تلعب متغيرات النموذج الموسع "الحدود، اللغة ، التاريخ .." المشتركة دورا مهما في تحفيز التدفقات التجارية ،و من ناحية أخرى تبين أن الحرية التجارية كمؤشر للبنية المؤسسية للشريك التجاري لا تؤدي كما هو متوقع الى تحفيز التجارة ، و ذلك عكس مؤشر توافق التجارة الذي يلعب دورا مهما يزيد عن أهمية الحدود و اللغة المشتركة مجتمعين ، تشير هذه النتيجة الى أن تعزيز التجارة البينية العربية لا يمر إلا عن طريق تنويع و تشجيع المنتجات المحلية بعيدا عن هيمنة منتجات الطاقة .

كذلك خلصت الدراسة الا أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أدت لتعزيز التجارة بين 17 دولة عربية مقارنة بمستوى التجارة البينية لمجموعة الدول العربية ، و لكن مستوى التجارة داخل المنطقة يبقى دون المستوى المرجو اذا ما قورن بما حققته العديد من الاتفاقات الاقليمية للتجارة حول العالم أو بمستوى التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير رغم حداثتها، يعزى هذا الفشل النسبي جزئيا الى ارتباط العديد من الدول العربية بدول خارج المنطقة بحكم التاريخ ، و باتفاقات التجارة البينية الحرة و كذلك الى ارتفاع التدفقات التجارية مع الكتل الاقتصادية الكبرى .[1]

و تتصف التجارة العربية البينية عموما بالتركز ، حيث ترتكز التجارة البينية لكل دولة عربية مع الدول المجاورة لها

فمثلا في جانب الصادرات البينية العربية لسنة 2010، تركزت صادرات الأردن الى الدول العربية في العراق بنسبة 31 في المائة ، و تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة 42في

[1] و ليد عبد مولاه ، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة ، مجلة جسر التنمية الصادرة عن معهد التخطيط العربي بالكويت ، العدد السابع و التسعون نوفمبر 2010 .

المائة والجزائر بنسبة 27 في المائة .أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس المغرب ، مصر بنسبة 34 في المائة و 32 في المائة و19 في المائة على التوالي، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولة واحدة الإمارات بنسبة 84 في المائة ، وصادرات الصومال البينية في الإمارات بنسبة 57 في المائة واليمن بنسبة 19 في المائة، وصادرات العراق البينية في سورية 78 في المائة والأردن 19 في المائة ، وصادرات عمان البينية إلى الإمارات بنسبة 73 في المائة، وصادرات قطر البينية في الإمارات 54 في المائة و عمان17 في المائة ، وصادرات ليبيا البينية في تونس 49 في المائة ، وأخيراً صادرات اليمن البينية في الإمارات 43 في المائة والسعودية 27 في المائة .وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعاً في اتجاهات صادراتها البينية، تتوزع الأسواق التصديرية لكل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفي جانب اتجاهات الواردات البينية، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام2010 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 56 في المائة، وتركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 81 في المائة،و وردات تونس البينية من الدول العربية في الجزائر 40 في المائة ، و واردات السعودية البينية العربية في الامارات 38 في المائة ، وواردات قطر البينية من الإمارات والسعودية بنسبة 37 في المائة و29 في المائة على التوالي، وواردات الصومال البينية من جيبوتي بنسبة 61 في المائة، وواردات العراق البينية من سورية بنسبة 70 في المائة، وواردات عمان البينية من الإمارات بنسبة72 في المائة، وواردات قطر البينية من الإمارات بنسبة 37 في المائة والسعودية بنسبة 29 في المائة، وواردات الكويت البينية من السعودية بنسبة 40 في المائة، وواردات ليبيا البينية من تونس و مصر بنسبة 34 في المائة و24 في المائة على التوالي ، وواردات المغرب البينية من السعودية بنسبة 44 في المائة، ، وواردات موريتانيا البينية من الإمارات بنسبة77 في المائة.

و أخيرا تبلغ نسبة تركز واردات البينية لليمن من الامارات نحو 48 في المائة ، و تعتبر لبنان الدولة الأكثر توسعا في مصادر واردتها من الدول العربية حيث تتوزع حصص الاستيراد بنسب تتراوح بين 10 و 20 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية .[1]

ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض تكلفة النقل و سهولة الحركة على جانبي الحدود و خاصة بالنسبة

[1] التقري الاقتصادي العربي الموحد ، فصل الثامن التجارة الخارجية ، 2011

للدول التي لا تضع عراقيل أو قيود ادارية على تنقل الأفراد مثل دول مجلس التعاون الخليجي ، ويمكن القول أن هذه التجارة هي تجارة طبيعية لم تظهر أو تزيد جراء اتفاقيات التجارة بين الدول العربية . [1] –أنظر للملاحق 1..22 –

الفرع الرابع : الهيكل السلعي لتجارة الخارجية العربية

من خلال الجدولين رقم 06و 07 سنبين تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2000-2010.

ففي الجدول رقم 6 نجد أن الوقود المعدني يحتل الحصة الأكبر من الصادرات العربية خلال الفترة 2000-2004 على الرغم من أن نسبته بانخفاض مستمر خلال هذه الفترة حيث سجل سنة 2000 نسبة 70 %و وصلت نسبته سنة 2004 الى 67 %و بعدها تأتي السلع المصنعة التي ارتفعت نسبتها من 15.2% سنة 2000 الى 17.8 %سنة 2004 و بعده المنتجات الكيماوية ثم آلات و معدات النقل ،و في المرتبة الأخير الأغذية و المشروبات و المواد الخام .

أما الواردات العربية فقدكانت آلات و معدات النقل في المرتبة الأولى ، تلتها الواردات الصناعية التي تراجعت حصتها بشكل طفيف من 26.5 %سنة2000 الى 25.8% سنة 2004 ،ثم الواردات الغذائية التي تراجعت حصتها 13.7% الى 11.6%و في المرتبة الأخيرة الوقود المعدني و المواد الخام .

[1] محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 104

الجدول رقم 06 : الهيكل السلعي لتجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2000-2004

الوحدة : نسبة المئوية %

	الصادرات العربية					الواردات العربية				
	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الأغذية و المشروبات	2.9	3.2	3.7	3.5	3	13.7	13.6	14.2	13.5	11.6
المواد الخام	2.2	2.4	2.5	2.3	1.8	5.1	4.9	5.3	5.9	5.9
الوقود المعدني	70.4	68.2	67.5	67.1	66.9	6	5.8	5.1	6.5	8.9
المنتجات الكيماوية	4.8	6.2	5.2	4.9	4.6	7.9	7.5	7.7	7.8	7
الآلات و معدات النقل	3.9	4.1	4.2	4.9	4.6	37.7	38.7	37.8	37.3	37.3
المصنوعات	15.2	15.4	16.2	16.5	17.8	26.5	26.5	26.7	25.7	25.8
سلع غير	0.6	0.5	0.5	0.7	0.8	3.1	3	3.2	3.4	3.4

مصنفة										
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005

الجدول رقم 07 : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2005-2010

الوحدة : النسبة المئوية

%

الواردات العربية						**دات العربية**					
2005	2006	2007	2008	2009	2010*	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
14.7	14.7	13.9	15.4	16	18	3.8	3.1	2.9	3	2.8	
9	8.6	8.6	6.9	7.1	9.6	6	4.4	3.7	4.1	3.8	

13.6	15.8	17.1	15.1	15.2	14.3	71.9	70.8	78	76.9	77.8	7
65.3	60.6	60.4	62.3	61.1	62.2	19.5	16.4	12.5	13.4	12.4	1
16.3	19	18.7	14.5	13.8	13.8	4.9	4.3	3	2.4	2.2	
31.2	26	26.6	31.5	30.5	30.6	5.3	4.5	3.2	3.5	3	
8.2	8.5	8.1	7.7	8.2	8.8	3.2	3.2	2.5	3.5	3.3	
3.1	7.6	7	8.7	8.9	8.7	4.8	9.6	6.6	6.7	7.1	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

* تقديرات أولية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، 2011

من خلال الجدول رقم 07 يتبين لنا استمرارية احتلال الوقود المعدني النسبة الأكبر من الصادرات العربية خلال الفترة 2005 -2010

على الرغم من تراجع نسبته سنة 2009 و معاودتي ارتفاعها سنة 2010 ،و بعدها تأتي المصنوعات أما السلع الزراعية فنسبتها متواضعة في الصادرات العربية و أعلى نسبة لها سنة 2010 لم تتعدى 3.8 %.

ومن جانب الواردات العربية،فالمصنوعات تحتل المركز الأول بنسبة تفوق 60% في مقدمتها آلات و معدات النقل التي على الرغم من تراجعها مقارنة بفترة 2000-2004 و كذا خلال الفترة 2005-2010

وصلت نسبتها 31% سنة 2010 بعدها تأتي كل من السلع الزراعية و الوقود و المعادن بنسب متقاربة ما بين 14 %و 18 %.

الفرع الخامس : تجارة الخدمات بالدول العربية

نمت التجارة العالمية للخدمات بسرعة تفوق نمو الإنتاج العالمي وتجارة السلع و أصبحت أهميتها من أهمية تجارة السلع أو أكثر ، لذلك سنحاول باختصار التطرق لها ثم لخصوصية تجارة الخدمات بالدول العربية .

نتيجة تزايد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات في التجارة الدولية فقد أفردت جولة أوروغواي اتفاق بشأن تجارة الخدمات يعرف ب – GATS – حيث يطبق هذا الاتفاق القواعد الرئيسية بتجارة السلع على تجارة الخدمات و لكن مع تعديل لهذه القواعد لتأخذ في الاعتبار الفوارق بين السلع و الخدمات.[1]

وتشمل تجارة الخدمات مجالات عديدة من الأنشطة مثل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل البري والبحري والجوي والشحن والتسويق والاستشارات ودراسات الاستثمار والإنتاج والتوزيع والترويج والدعاية وتأمين العمالة الماهرة والعادية والبحوث العلمية لنقل التكنولوجيا وغيرها من الخدمات المساعدة للتجارة والصناعة والتنمية.

و تجدر الإشارة إلى أن عملية تحرير تجارة الخدمات تختلف عن عملية تحرير تجارة السلع، لأنه في حالة الخدمات لا توجد تعريفات جمركيه أو حصص كمية أو غيرها بل إن ما يحكم تجارة الخدمات هو القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها الدولة.

تدل البيانات الإحصائية على أن الخدمات في السياحة والنقل والتأمين سواء كانت في مجال التصدير أو الاستيراد تؤدي الدور الأكبر لدى الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ولكن مع اختلاف في الأهمية النسبية في التجارة الدولية في الخدمات ، وتعتبر الدول المتقدمة الرائدة في تجارة الخدمات نظرا لما تملكه هذه الدول الصناعية الكبرى من إمكانيات مادية وإدارية وتكنولوجية تجعل المنافسة محسومة لغير

---

[1] د. عبد الله الشواورة ، أهمية كفاءة النقل و الخدمات اللوجستية في تعظيم التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي المملكة الأردنية الهاشمية ، 22/200 سبتمبر ،2004، ص 664

صالح الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية .لذلك يبقى قطاع الخدمات بحاجة إلى الحماية الحكومية ، فتحرير التجارة يحمل مخاطر متنامية على منتجي ومستهلكي هذه الخدمات في الدول العربية، وخاصة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، والاتصالات، والنقل والشحن والتأمين، والتعليم، والصحة وغيرها.

لا تتجاوز مساهمة الدول العربية في الصادرات الدولية في الخدمات 1% على مدار تطور التجارة العالمية في الخدمات، الأمر الذي يعكس ضعف الإمكانيات التكنولوجية والمالية لهذه البلدان و تدني قدراتها على المنافسة في السوق العالمية.

لتجارة الخدمات في البلدان العربية خصوصية فهي من جهة تستحوذ على نسبة متقاربة مع معظم دول العالم الثالث تصل إلى 42% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية،و قرابة 25 %من إجمالي التجارة العربية للسلع و الخدمات .وعلى على الرغم من التفاوت بين الدول العربية في مجال الاستثمار في الخدمات، إلا أن جميعها تولي اهتمامًا متزايدًا لهذا القطاع باعتباره محفزًا للقطاعات الإنتاجية الصناعية الزراعية و من دونه لا يمكن تأمين التبادل الأمثل بين هذه القطاعات وتأمين ظروف أفضل لتشجيع الصادرات إلى الخارج.

وتهتم معظم الدول العربية في شمال أفريقيا و الأردن والإمارات العربية المتحدة ولبنان بالخدمات السياحية وتولي معظمها اهتمامًا بتطوير بنيتها الأساسية،مثلا الأردن وتونس ومصر والمغرب يلاحظ أن حجم صادراتها من الخدمات يفوق كثيرًا حجم صادرات الدول العربية الأخرى، كما أن صادراتها تفوق وارداتها خلافًا لبقية الدول العربية الأخرى، وقد انضمت سورية في السنوات الأخيرة إلى قائمة الدول العربية التي تسعى إلى تنمية قدراتها في مجال السياحة .

كما تهتم الدول العربية كافة بالخدمات المهنية من حيث استقبالها لكثير من حركة الأشخاص الطبيعيين، في حين تقوم بعض الدول بتصدير تلك الخدمات [1]، فنجد تونس ، المغرب ، مصر من البلدان العربية

[1] د. حسين الفحل ، الجاتس و آفاق التجارة العربية في الخدمات ، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 23 العدد الثاني ، جامعة دمشق، سوريا ، 2007 ، ص ص141 ،143 بالتصرف

المصدرة لليد العاملة على عكس المملكة العربية السعودية التي تحتل المركز الأول في استقبال اليد العاملة على غرار غالبية دول مجلس التعاون الخليجي الغير مصدرة لليد العاملة .[1]

كذلك تعد الدول النفطية أكبر الأسواق المستوردة للخدمات .وبصفة عامة فإن كلا من جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية تحتلان مركزًا متقدمًا في قائمة الدول النامية المصدرة والمستوردة للخدمات، وتحتل الخطوط الجوية السعودية المركز الأول في قائمة شركات الطيران من الدول النامية من حيث حجم نشاطها، و تصل نسبة صادرات الخدمات في تونس إلى ما نسبته60 % من الصادرات الكلية وفي المغرب 63% .

ومن المرشح أن تبقى الدول العربية تعاني من ضعف قطاع الخدمات لديها نظرًا لفقدان الميزات التكنولوجية التي يتمتع بها مقدمو الخدمات غير المقيمين –الشركات الأجنبية العاملة في مجال تصدير الخدمات– و كذا ضعف قدرتها على عرض خدماتها في الأسواق الدولية وخاصة في حالة انتقال العمالة، وفي مجال الخدمات المالية والمصرفية والتأمين سوف ُتفتح الأسواق أمام الموردين الكبار في العالم لمثل هذه الخدمات لتنافس قطاع الخدمات المقيم الذي لم يعد يتمتع بأي شكل من أشكال الدعم أو الحماية في أغلب الدول العربية.

و في الزمن الحاضر لم يعد مقبولا تقييد تدفق رؤوس الأموال و تحويل الأرباح من الدول العربية وإليها، وسوف يؤدي تحرير قطاع الخدمات المالية في شكله النهائي إلى مجموعة من الآثار التي سوف تنعكس على قدرة الدول العربية على رسم و إدارة السياسة المالية والنقدية بالشكل الذي يحقِّق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما يشكل خطورة شديدة نظرا لإمكانية تحكم كبار المستثمرين والمضاربين على مستوى العالم في السياسة المالية والنقدية لهذه الدول، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية دراسة التجارب العالمية مثال التجربة الماليزية والاستفادة منها في الحد من انعكاسات العولمة المالية واتخاذ التدابير التي تحفظ للسلطات الوطنية قدرا أكبر من التحكم والسيطرة داخل أسواق المال المحلية، وتقوية هذا القطاع حتى يمكنه التصدي للمنافسة المحتملة، وفي هذا الإطار تبذل الجهود في كل من البحرين ولبنان وإلى حد ما مصر وسورية مؤخرا، لتقوية القطاع المالي وخاصة الجهاز المصرفي.

---

[1] أ.د محمد خالد المهايني ، مرجع سابق ، ص 19

وإذا كان تحرير التجارة في الخدمات يحمل في طياته العديد من المشاكل، فإن هناك بعض الفوائد التي يمكن تحقيقها، وتتركز أساسا في مجالَي السياحة و تحويلات العاملين بالخارج، إذا تم استخدامها والتعامل معها بشكل أفضل، ففي كل من مصر والأردن ولبنان وإلى حد ما سورية وتونس تؤدي كل من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج دورًا كبيرًا في تخفيف العجز في موازين المدفوعات، حيث يسد معظم العجز من خلال دخل السياحة أو تحويلات العاملين بالخارج.[1]

نظرا لأهمية تجارة الخدمات في التجارة العربية بشكل عام و في التجارة العربية البينية بشكل خاص و بعد أن انضمت 11 دولة عربية إلى منظمة التجارة العالمية تزايد اهتمام الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات فيما بينها وقد أكدت القمة العربية بعمان عام 2000 على أهمية إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و طلبت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي سرعة اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك خاصة وان هناك جوانب ايجابية للتعاون العربي في تجارة الخدمات تتمثل في سهولة الانضمام والإدارة، ، توسيع نطاق التجارة ، زيادة فرص ومجالات الاستثمار.[2]

وتبقى الجهود العربية لتحرير التجارة البينية للخدمات مرتبطة بوجه خاص، بتنفيذ الدول العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادي للتخلص من الأنظمة والإجراءات التقييدية أمام تجارة الخدمات .

ومن أهم القيود التي تحد من زيادة التجارة البينية للخدمات العربية تلك المتعلقة بالنفاذ إلى السوق العربية، ومثال ذلك، نظام التأشيرات والإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم خدماتهم، واختلاف المواصفات لمعادلة الشهادات الجامعية والعلمية، الأمر الذي يحد من إمكانية استغلال فرص توظيف المهارات العربية في أسواق عمل بعضها البعض . كذلك قيود التواجد التجاري للشركات العربية، كقوانين الوكيل المواطن في دول الخليج، بالإضافة إلى احتكارات القطاع العام للعديد من الخدمات كالاتصالات، وخدمات الموانئ وخدمات المطارات، والخدمات المصرفية وخدمات التأمين، والنقل البري والجوي . كل هذه القيود تحد من القدرة التصديرية للخدمات فيما بين الدول العربية، . وعلى خلاف تحرير تجارة السلع الذي قد يؤدي إلى تكاليف اجتماعية عند إغلاق المصانع الأقل قدرة على المنافسة الأجنبية وزيادة البطالة، فإن تحرير التجارة

---

[1] د. حسين الفحل ، مرجع سابق ، ص ص143 ، 145 بالتصرف

[2] www.alexchan.org2011 /10/8 تاريخ الاطلاع

البينية

للخدمات يؤدي في الغالب إلى زيادة توظيف العمالة المحلية، مثال ذلك تواجد الشركات الأجنبية للإعلانات والترويج،التي عادة ما توظف عمالة من داخل الدولة المضيفة، التي لها خبرة في أذواق المستهلكين في السوق المحلية وبالتالي مهارات الترويج والتسويق[1].

ونتيجة لعدم تحقيق أي تطورات في مسيرة التفاوض حول تجارة الخدمات في الدول العربية، فقد تم توجيه الجهود خلال عام 2009 للتواصل مع كافة الدول العربية وذلك بدعوة الدول العربية غير المشاركة في المفاوضات، وكذلك الدول التي لم تتقدم بعروضها الأولية لجداول الالتزامات بتحرير قطاعات خدمات محددة وذلك في إطار ما نص عليه برنامج العمل الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في عام 2009 ، والتي أكدت على ضرورة استكمال المفاوضات الجارية في مجال تحرير تجارة الخدمات.[2]

– خصائص التجارة الخارجية العربية :

إن أهم ما يمكن استنتاجه من الإحصائيات السابقة هي خصائص التجارة الخارجية العربية التي نختصرها كما يلي :

- مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية يعتبر ضعيف باعتبار أنها مجموعة تضم 24 دولة عربية .

- تعتبر أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية .

- تعتمد الدول العربية على المحروقات كصادرات رئيسية.

- نسبة التجارة العربية البينية ضعيفة جدا ولم تتجاوز حدود 10 %وتتم غالبيتها بين الدول المتجاورة .

- ضعف الصادرات العربية في المجال الصناعي والزراعي.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية .

– ارتفاع حصة الواردات الصناعية ما يدل على ضعف القاعدة الصناعية بالدول العربية .

-تتعدى واردات الدول العربية من الأغذية نسبة 10%ما يجعلها تعاني من فجوة غذائية تهدد أمنها الغذائي .

– تعد الخدمات السياحية الصادرات الرئيسية في تجارة الخدمات بالدول العربية .

و يمكن القول باختصار أن التجارة العربية الخارجية تعتمد على تصريف صادراتها التي ترتكز على المواد الأولية الى الدول المتقدمة و استيراد سواء المواد الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التكنولوجية من هذه الدول ما يجعلها دول تعاني من التبعية ، خاصة وأن حجم التجارة البينية بينها ضعيف جدا على الرغم من أهميتها .

المطلب الثاني : معوقات و سبل تطوير التجارة العربية البينية

بعدما تبين لنا أن حجم التجارة الخارجية العربية البينية متدني جدا و لا يعكس الا قدرا محدودا جدا من التبادل التجاري للدول العربية على الرغم من الجهود المبذولة لأجل تنميتها منذ خمسينيات القرن الماضي الى غاية اليوم باقامة منطقة التجارة العربية الحرة و العمل على اقامة الاتحاد الجمركي، فهذا يدل على أن هناك ما يعيق هذه الجهود و هذا ما سنتطرق له في هذا المطلب إضافة لبعض السبل التي يمكن أن تسمح بتنمية التجارة العربية البينية .

الفرع الأول : معوقات التجارة العربية البينية

تنقسم معوقات التجارة العربية البنية الى معوقات داخلية و أخرى خارجية وهي تؤثر سلبيا على نمو التجارة العربية البينية .

أولا: المعوقات الداخلية :

هي مجموعة من العوامل الداخلية الهيكلية و الاجراءات الاقتصادية و الادارية و السياسات التي تؤثر سلبا على نمو التجارة العربية البينية و تحول دون تحقيق مزايا السوق العربية الواحدة بامتدادها الواسع و تنوعها السلعي [1]، و نذكر منها :

– تشابه الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي في الدول العربية أدى لحدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض و أدى أيضا لتشابه في الصناعات التصديرية [2] ، الى جانب ضعف القاعدة الانتاجية و انخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية ما جعل الاقتصاديات العربية تفتقر لتشكيلة واسعة من المنتجات ، ما دفعها للتوجه إلى الدول الأجنبية ذات القواعد الإنتاجية القوية والمتنوعة على حساب التجارة البينية العربية .

– الهيكل السلعي للتجارة العربية حيث ترتكز الصادرات العربية في المواد الأولية (البترول ، الغاز ، القطن .....الخ) التي تجد أسواق استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا ، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ، و كذلك طبيعة الواردات العربية المتمثلة في المواد الغذائية و المنتجات الصناعية و هي سلع تنتج بكميات غير كافية أو لا تنتج بالأقطار العربية ، ما يعكس ضعف التجارة العربية البينية . [3]

– السياسات الاقتصادية التجارية التي اتبعتها الدول العربية كسياسة احلال الواردات و التي كانت تهدف منها تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها الخارجية و تخفيض درجة اعتمادها على السوق الخارجية في تلبية حاجاتها الاستهلاكية لكن ترتب على هذه السياسة تزايد استيراد السلع الإنتاجية الوسيطة و أنماط التكنولوجية اللازمة لها ، و بالتالي تكريس ظاهرة الاعتماد على الخارج من جانب و من جانب آخر تكريس تجزئة السوق العربية الى أسواق محلية ضيقة.

و كذلك سياسة تشجيع الصادرات و التوجه الى الأسواق الدولية و التي اعتمدت على قيام صناعات حديثة ذات كثافة رأسمالية و قد كانت الصناعات النفطية في مقدمتها ، و المتتبع لهذه السياسة خصوصا في

---

[1] د. علي محمد رمضان الماقوري ، التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير ،مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية 22/20 سبتمبر 2004، ص 734

[2] أ. حيدر مراد ، المشاكل و المعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية 22/20 سبتمبر 2004، ص 639

[3] عامر باكير ، طالب عوض ، تطور التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية 22/20 سبتمبر 2004، ص ص 64، 65

الصناعات البتروكمياوية التي أقيمت مؤخرا لا يستطيع أن يرى فيها إلا عائقا لتنمية التبادل التجاري العربي لأن الدول العربية ليست مستهلكة لمنتجات هذه الصناعات ،كما أنها ليست منتجة للتقنيات اللازمة لها بمعنى أن هذه السياسة لن تخدم الدول العربية و سوف تزيد تبعيتها للاقتصاديات الغربية .

– انماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية حيث تفاقم الطلب على السلع الكمالية و ذات الجودة العالية و التي تتميز بها السلع الأجنبية ، وعزز هذا الاتجاه الدعاية و الإعلام و أنشطة الترويج التي قامت بها الشركات الأجنبية المنتجة لهذه السلع ، ومع تخلي الدول العربية عن سيطرتها على تجارتها الخارجية لأجل اعتمادها سياسات الانفتاح اضافة لحالات الإغراق التي تعرضت لها بعض الأسواق العربية ، فقدت بعض المنتجات العربية أو كلها و خاصة الصناعية منها أسواقها التقليدية بالمنطقة تحت وطأة منافسة السلع الأجنبية التي تدخل بأسماء و علامات تجارية متعددة و متجددة و التي تتناسب مع الأنماط الاستهلاكية المتجددة .

– غياب أو ضعف خدمات الاتصال بين الأسواق العربية مقابل تطورها مع بعض الدول الأجنبية بمساعدة بعض الشركات العالمية ، الأمر الذي ترتب عليه سهولة الاتصال بالأسواق الأجنبية أكثر من الاتصال بين الدول العربية و هو ما انعكس أثره على تفضيل المستوردين العرب الاتصال بالأسواق الأجنبية عن الاتصال ببعضهم البعض .[1]

– ضعف قنوات التمويل المحلية و الإقليمية مما شك فيه أن القنوات المحلية المتمثلة في الجهاز المصرفي و سوق رأس المال تعتبر من أهم روافد تمويل الأنشطة التجارية بما في ذلك التجارة الخارجية و الإقليمية ، هذا الى جانب أهمية دور البنوك الوطنية أو المشتركة في اصدار خطابات الضمان لتسوية مدفوعات هذا النشاط الا أن ضعف الطاقة التمويلية و تفشي الروتين و التعقيدات الإدارية خصوصا من جانب بنوك القطاع العام في بعض الدول العربية أدى لصعوبة قيام البنوك و شركات الأموال بتمويل هذه الأنشطة التبادلية بين الدول العربية ،كما أن البنوك الإسلامية الإقليمية لم تستطع أن تسد الفجوة التمويلية و الادارية و ذلك لاختلاف السياسات النقدية و أيضا الأنظمة المصرفية لمختلف الدول العربية من ثم أدى ذلك الى ضعف الدور المصرفي في تحقيق الدور المطلوب منه لتمويل و زيادة المعاملات التجارية البينية العربية .

– ضعف مرونة خدمة النقل العربية و يعتبر هذا العامل من أهم معوقات التجارة العربية البينية لأن النقل هو

[1] علي محمد رمضان الماقوري ، مرجع سابق ، ص ص 735 ،736

خدمة إنتاجية محورية في عمليات التبادل السلعي و الخدمي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، لأن تكلفة النقل من أهم محددات السعر النهائي للسلعة بمعنى أن زيادة هذه التكلفة من شأنه زيادة سعر السلعة أو الخدمة و بالتالي تخفيض قدرتها التنافسية و انخفاض الطلب الخارجي عليها [1]، و يشهد قطاع النقل العربي تخلفا على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير كل الطرق البرية و السكك الحديدية و تطوير مرافق النقل البحرية و الجوية .

و بشكل عام يعد عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المشرق العربي و الخليج العربي و المغرب العربي و بأسعار منافسة أحد أسباب تدني التجارة بين الوطن العربي ، كما أن تعدد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية و طول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين الدول العربية .

– نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية حيث تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية و التجارية ذات العلاقة بالقوانين و التشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية و يعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية كالخدمات الجمركية، التخزين ، النقل .....، و نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق كأنماط الاستهلاك و المواصفات و المقاييس النوعية و الجودة .

– صعوبة تنقل الأفراد و رؤوس الأموال بين الدول العربية و صعوبة منح التأشيرات. [2]

– خضوع المصالح الاقتصادية العربية التجارية للمناخ السياسي و مناخ العلاقات الشخصية بين الحكام داخل الأقطار العربية .

– تفضيل الاتفاقيات الثنائية الإقليمية الضيقة التي لا تسمح بالتوسع الشامل على حساب الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية كالسوق العربية المشتركة و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . [3]

– القيود الغير جمركية و التي تتنوع كما يلي : [1]

---

[1] د. شريف ماهر هيكل ، دور و أهمية النقل في تكوين أوصر الاتحاد العربي ، مكتبة الحرية ، 2007 ، ص 57

[2] حيدر مراد ، مرجع سابق ، ص ص 639،640

[3] د. محمد عبد الرشيد علي ، العوامل الرئسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية 22/20 سبتمبر 2004، ص 725

أ- القيود الفنية : وهي خاصة بالاشتراطات و المواصفات في الدول العربية أي تعددية في المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات و اللاصقات على المنتج ، دلالة المنشأ ، أنواع العبوات ،فرض مواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها على السلع المحلية خصوصا الغذائية و الزراعية ، تغير المواصفات دون اشعار مسبق ، الاشتراطات الصحية و البيئية ، المبالغة في أساليب الكشف و طول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة و تصديقها و استيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية .

ب- القيود الإدارية : وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التثمين الجمركي و كثرة الوثائق الإضافية الغير ضرورية التي تطلب مع البضاعة ، و مشاكل النقل بالعبور و إجراءات التخليص الجمركي و تكاليفه .

ت- القيود النقدية : بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل و تعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان و كذلك في شروط الاستيراد .

ث- القيود المالية : و تتمثل في المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ و أيضا المبالغة في رسوم المعاينة و المطابقة و التي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تميزية مقارنة بالسلع المحلية .

ج- القيود الكمية المتعددة.

د- المغالاة في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية بالنسبة لتنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تكوين القوائم السلبية) .

و- مشكلة الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية التي تؤدي لتعطيل اثر التخفيض الجمركي .

ثانيا : المعوقات الخارجية :

المعوقات الخارجية وهي مجموعة من العوامل تعمل على استمرار العلاقة القائمة حاليا بين الدول العربية و الدول المتقدمة لأجل المحافظة على هذه المراكز و تتمثل في :

- سياسة القروض الخارجية التي تمنحها الدول الصناعية المتقدمة لبعض الدول العربية و التي تشترط عند

---

[1] حيدر مراد ، مرجع سابق ، ص ص 635، 637 بالتصرف

منحها استخدام نسبة مهمة منها لاستيراد السلع و الخدمات من أسواقها مما يقف عائقا على حرية الدولة العربية المدينة في اختيار شريكها التجاري .

– الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دور هام لاستنزاف الفائض الاقتصادي المتاح و فرض شروط تتناسب مع مصالحها في بناء و تشغيل مشروعاتها التي غالبا ما تتعلق باستخراج المواد الأولية ، أو في مشاريع سياحية و خدمية .

– الجهود التي تبذلها الدول الصناعية و شركاتها الضخمة في الدعاية و الترويج للصناعات في المنطقة العربية تعتمد في كافة مدخلاتها و مخرجاتها على أسواق العالم الخارجي خاصة الدول الصناعية المتقدمة .[1]

– ارتباطات الدول العربية مع مجموعات اقتصادية مختلفة و بدرجات مختلفة أيضا من خلال الاتفاقيات الثنائية خاصة مع أمريكا و الاتحاد الأوروبي و التي أعطت إعفاءات و تسهيلات جمركية أكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية ، مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي و الجماعي العربي .[2]

الفرع الثاني : سبل تنمية التجارة العربية البينية

جملة المعوقات و المشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية يمكن التغلب عليها بإتباع عدة سبل يمكن أن تخفضها و تساهم في تنميتها و نذكر منها :

-مبادرة الدول العربية بوضع خطط متوسطة و طويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية أساسية في قواعد الانتاج تكون أكثر تنوعا و أكثر اعتمادا على المزايا النسبية المتعددة في الدول العربية ، وهنا يجب التركيز بشكل متوازن على جانبي العرض و الطلب في آن واحد ، بحيث تطور الأنواع الانتاجية المستندة على الميزة النسبية (جانب العرض) وفي نفس الوقت يجب أن تراعي أذواق و أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية.

– الى جانب تحرير التجارة العربية لا تقل الاستثمارات البينية أهمية لذلك لابد من السعي لتعزيزها و استقطابها لكي تبقى ضمن إطار الأقطار العربية و يتطلب ذلك إعداد البنية الاقتصادية و التشريعية المواتية في

---

[1] علي محمد رمضان الماقوري ، مرجع سابق ، ص 738

[2] عامر بكير ، طالب عوض ، مرجع سابق ، ص 65

الدول العربية .[1]

– إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة العربية البينة فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات و طاقات تساعد على تحقيق ذلك .[2]

– الالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات و القرارات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية و ضرورة تفعيل التشريعات اللازمة لادارة الخلافات السياسية التي تحدث بين الأقطار العربية و الحد من أثارها السلبية على التجارة العربية البينية .

– العمل على زيادة فعالية المؤسسات و الهيئات و المصارف القطرية الإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية و ضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الأسواق العربية .

– العمل على تصعيد دور الغرف التجارية و الصناعية في التعريف بالمنتجات و الأسواق العربية وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الأعمال و الشركات الى الأقطار العربية و إقامة معارض متخصصة دائمة و دورية .

– تفعيل العمل الجماعي العربي لتطوير خدمات النقل و الاتصال و تعظيم الاستفادات من التطور التقني و العلمي في مجالات المواصلات و الاتصالات .

– تعرية كافة المحاولات و ابطال مفعول الآليات التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة و شركاتها الكبيرة لتطويق الاقتصاديات العربية لغرض إجهاض التوجهات التكاملية العربية.[3]

---

[1] عامر باكير ، طالب عوض ، نفس المرجع السابق ، ص 73

[2] حيدر مراد ، مرجع سابق ، ص 642

[3] علي محمد رمضان الماقوري ، مرجع سابق ص ص 742، 743

الفصل الرابع

دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية

السورية و دورها في تنمية تجارة البلدين

2010-2000

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل يمكن استخلاص النقاط التالية :

1-يتضح لنا أن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة ، أما الدول النامية و من ضمنها الدول العربية و على الرغم من أن الدراسات تشير الى أنها لن تكون في صالحها خاصة في ظل منظمة التجارة العالمية و ومبادئها و انعكاساتها السلبية و كذا الانفتاح التجاري، لكن هنالك عدة سبل يمكن أن تسمح للتجارة الخارجية بأداء دورها الايجابي في الاقتصاديات العربية خاصة في ظل الإمكانيات العربية المتنوعة و العمل العربي المشترك .

2- الدول العربية جميعها حاليا تسعى لتحرير تجارتها و هناك من هي فعلا تعتمد على نظم مفتوحة للتجارة الخارجية كدول مجلس التعاون الخليجي و أخرى بدأت بهذا التوجه مع سياسات التصحيح الهيكلي كتونس المغرب ، الجزائر ،مصر ،و أخرى مع فشل سياسة إحلال الواردات بها كسوريا و الأردن و عموما جميعها تحاول أن تضع سياسة تجارية تتناسب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية و تتماشى مع المستوى العالمي وفقا لإمكانياتها الاقتصادية و اقتناعاتها السياسية .

3- التجارة الخارجية العربية في حالة تراجع منذ الثمانينات إذ أصبحت تعتمد على تصريف صادراتها التي ترتكز على المواد الأولية إلى الدول المتقدمة و استيراد سواء المواد الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التكنولوجية من هذه الدول و حجم التجارة البينية بينها ضعيف جدا لا يتعدى العشرة بالمئة و يقتصر تقريبا بين الدول المتجاورة و يعود هذا لعدة أسباب أبرزها ضعف القطاع الإنتاجي بها و ارتباطاتها مع الدول المتقدمة ، لذلك لبد من السعي الجدي لتطوير القطاعات الانتاجية العربية والتعاون لأجل الوصول لتفعيل المنطقة الحرة الكبرى العربية بمختلف السبل .

الفصل الرابع

دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية

السورية و دورها في تنمية تجارة البلدين

2010-2000

تمهيد

ترتبط دول العالم مع بعضها البعض بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية خاصة التجارية منها حيث تتسع أو تتقلص هذه العلاقات تبعًا للسياسات الخارجية للدول، و بحكم تجاور كل من المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية العربية السورية أبرمت الكثير من الاتفاقيات بينهما لأجل تطوير علاقاتهما الاقتصادية انطلاقا من المصالح الاقتصادية المشتركة بينهما .

و نظرا لأهمية المناطق الحرة فقد قرر البلدين انشاء المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية رغبة في دعم العلاقة الاقتصادية بينهما و ايجاد شكل من أشكال التكامل الاقتصادي العربي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهما .

ومن خلال هذا الفصل سنتناول المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية و دورها في تنمية التجارة العربية بعدها سنتناول أهم الاتفاقيات التجارية التي جمعت بين الأردن و سوريا و كذا خصائص التجارة الخارجية لكل منهما.

المبحث الأول : المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية و دورها في تنمية التجارة البينية بينهما

تعد المناطق الحرة المشتركة إحدى أشكال المناطق الحرة التي تعددت و اختلفت مع التغيرات الاقتصادية و في هذا المطلب سوف نحاول إلقاء الضوء عليها ،و سنركز على المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية و كيفية مساهمتها في تنمية التجارة بين الأردن و سوريا .

المطلب الأول : المناطق الحرة المشتركة بالدول العربية

الدول العربية تعاني ضعف في التجارة البينية بها على الرغم من تكوينها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما رأينا فيما سبق لذلك ارتأينا أن نأخذ المناطق الحرة المشتركة كأداة يمكن أن تستخدم لدعم التجارة العربية البينية على ضوء الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة و ما توفره من امكانيات ، و في هذا المطلب سنحاول أن نبرز أهمية المناطق الحرة المشتركة العربية و كذلك دور المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية في تعزيز التجارة بين البلدين .

الفرع الأول : أهمية المناطق الحرة المشتركة بالنسبة للدول العربية

قد سبق و قمنا بتعريف المناطق الحرة المشتركة خلال الفصل الثاني و لذلك سنكتفي بقول أنها مناطق تنقسم على حسب موقعها الى :

– مناطق حرة مشتركة تقام عند موقع المصادر الأولية – الخام – في بلد ما بحيث يشترك البلد الأول في المورد و البلد الآخر في التمويل و قد يشترك كليهما أو أحدهما في الادارة و ما ينطبق على البلدين ينطبق على القطاعين العام و الخاص .

– مناطق حرة مشتركة تقام عند موقع حدودي مشترك لبلدين أو أكثر بحيث تكون مشتركة ماليا أو إداريا أو بكلا الصفتين .

– مناطق حرة مشتركة تقام في مواقع جغرافية إستراتيجية كالموانئ و المطارات .[1]

ينظر للمناطق الحرة المشتركة على أنها من أفضل الوسائل للتعبير عن العمل المشترك باعتبارها مدخلا للتكامل الانتاجي يمكن أن يكون لها دورا هاما في دفع مسيرة التنمية العربية و تعزيز العمل العربي المشترك و تعزيز التجارة البينية فيما اذا نظر اليها كمشروعات محكومة بحرية السوق ،فهي تحقق منافع اقتصادية و سياسية مبنية على علاقة شراكة فيما بين الدولتين على أساس تقليل التكاليف و تسهيل الاجراءات إضافة لتوفير المزيد من المزايا و الحوافز و الاعفاءات ، فهي عبارة عن علاقة تكاملية من حيث العملية الاستثمارية و الانتاجية تدفع لتعزيز التجارة .[2] و هي تستمد أهميتها الاقتصادية من أهمية المناطق الحرة سابقة الذكر و علاوة على ذلك فهي تؤدي لتحقيق منافع أخرى منها :

– تعد خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية و العالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به انه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث و تغيرات متلاحقة بالعالم .

– تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية و الحواجز الجمركية ما يؤدي لتنمية تجارة الترانزيت.

-تتيح فرصة للمستثمرين في الدول المعنية من الاشتراك في العمليات الانتاجية و تبادل الخبرات الادارية و غيرها ما يجعلهم قادرين على زيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية نظرا لأن تراكم الانتاج يؤدي الى تراكم التصنيع ، بعبارة أخرى فهي تعطي فرصة للتشارك في العملية الانتاجية .

- استغلال الموارد الطبيعية "المواد الأولية الخام " فبدلا من تصدير هذه الموارد و المواد بصورتها الأولية و بأسعار متدنية جدا فانه يمكن اقامة مشاريع صناعية يتم فيها اجراء عمليات تصنيع و تحويل لهذه المواد مما يضيف قيمة لها تؤدي الى رفع أسعارها و تحقيق فوائض مالية تحسن من وضع الموازين التجارية للبلدان المشتركة في اقامة المنطقة الحرة .

- توطيد علاقات التعاون للبلدين من خلال المشاريع الاقليمية المشتركة .

---

[1] محاضرات سوريا ، مرجع سابق WWW.FREE-ZONEZ.GOV.JO

[2] حسن خيرات، تجربة المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الأردن ، 22/20 سبتمبر 2004 ، ص 806

تستند الدعوة لانشاء المناطق الحرة المشتركة الى :

- عدم اشتراط قيامها حدوديا و هذا قد يساعد في الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة في الدولة المشتركة بمنطقة حرة مع دولة أخرى لديها قدرات في جانب التصنيع .

- تعتبر المناطق الحرة مجالا هاما لتنشيط القطاع الخاص و أخذ دوره في العملية الانتاجية .

- الاختلافات في القوانين التي تحكم المناطق الحرة عموما أقل بكثير من التنوع في السياسات الاقتصادية المطبقة بالدول العربية و عليه فهي تخلق نوع من التوحيد الاقتصادي في السياسات.

فيما يخص التخوف من استفادة الشركات الأجنبية المتواجدة في المناطق الحرة من التفضيلات المتبادلة ضمن اتفاقية التجارة الحرة العربية فيمكن تجنبها بالاتفاق على قواعد المنشأ العربية .[1]

تساهم عدة عوامل في انجاح المناطق الحرة المشتركة و خاصة بالنسبة للدول العربية أهمها :

– التقارب الجغرافي بين الدول العربية .

– التقارب الفكري و الثقافي و الحضاري .

– توفر الامكانيات لتهيئة و تأهيل البنى التحتية اللازمة .

– و جود كثافة في رأس المال البشري المؤهل و المدرب .

الفرع الثاني : بعض تجارب المناطق الحرة المشتركة القائمة بالدول العربية

لا تزخر المنطقة العربية بالمناطق الحرة المشتركة و تعد المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية أبرزها و فيما يلي سنذكر أهم المناطق الحرة المشتركة المتواجدة بالدول العربية :

– المنطقة الحرة المشتركة بين دبي و جيبوتي : و هي منطقة تهدف لتقديم الخدمات اللوجستية* من خلال تطوير الموانئ و الاستثمار فيها باستئجار الامارات العربية المتحدة الممثلة بمؤسسة دبي للموانئ الدولية و

[1] علي أشتيان المدادحة ، مرجع سابق ،ص 789 ص ص 798 ، 799 بالتصرف .

* عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية 3 الوانكتاد بأنها ادارة عمليات التعبئة و التخزين و المعلومات و خدمات النقل داخل سلسلة التوريد

الجمارك و المناطق الحرة لميناء جيبوتي لمدة 20 سنة ابتداءا من أيار سنة 2000 حيث قامت دبي بتطوير الميناء و بالتالي خلق منطقة حرة لوجستية مشابهة لمنطقة جبل علي لتخدم بذلك القارة الافريقية ، و كذلك استئجار دبي لمنطقة الميناء الجاف في جيبوتي لمدة 30 سنة كمنطقة حرة و هو المشروع الأول من نوعه في القارة الافريقية .

سنة 2002 قامت دبي بانشاء فندق بسعة 400 غرفة ، 100 فيلا ، 500 شقة سكنية ، صالة مسافرين لمطار جيبوتي الدولي و طريقان سريعان ، أضافة لذلك الى ذلك استثمارها للشاطئ الشرقي من الهند و منطقة كوخين فيها بالاضافة الى منطقة كوستنازا في رومانيا ، و وصلت نسبة التأجير الى 58% من المستودعات الموجودة في المنطقة الحرة لجيبوتي و كان توزيع المستثمرين من حيث الجنسية ما نسبته 46 %منهم من دبي و 46 %من جيبوتي و 8 %من اثيوبيا و العمل جار على تطوير و توسيع المشروع علما بأن رؤية دولة جيبوتي خلال العشر سنوات بان تصبح منطقة اقتصادية خاصة ، و يعتبر موقع المنطقة الحرة لجيبوتي استراتيجي لوجودها في القرن الإفريقي بين البحر الأحمر و المحيط الهندي .

– المشروع المشترك بين دبي و ميناء جدة الإسلامي : و الذي هدف لتطوير رصيف الحاويات للجزء الجنوبي من الميناء حيث تجاوز معدل المناولة المليون حاوية في سنة 2003 مقارنة ب 898.787 الف حاوية سنة 2002 حيث أسهم هذا المشروع من خلال استثمار رأس المال و الخبرات في تطوير و تعزيز ميناء جدة الإسلامي من حيث الإنتاجية و كما هو الحال بالنسبة لطموح حكومة المملكة العربية السعودية في تطوير الأعمال التجارية و الاقتصادية و كان من ذلك خصخصة الميناء كجزء من الخطة التي تهدف الى تحقيق ذلك الطموح .[1]

الفرع الثالث : سبل تطوير و تفعيل المناطق الحرة المشتركة العربية

ان تفعيل و تطوير المناطق الحرة المشتركة العربية تفرضه الظروف الدولية ففي ظل المناطق الحرة و التكتلات الدولية و غيرها ، لابد أن تبرز هذه المناطق كآلية لتجسيد العمل العربي المشترك مبني على الانفتاح

[1] محاضرات سوريا ، مرجع سابق ، WWW.FREE-ZONEZ.GOV.JO

التجاري لمواكبة هذه الظروف و فيما يلي أهم السبل التي تؤدي لتفعيل و تطوير المناطق الحرة المشتركة العربية :[1]

– العمل على وضع إستراتجية كاملة مبنية على التنمية الشاملة المشتركة و توسيع و زيادة منافذ الإنتاج و رفع نسبة مساهمة إجمالي الناتج المحلي العربي في مشروعات التنمية مع زيادة القيمة المضافة و تشجيع المشاريع الاستثمارية المشتركة و خلق مناخ مستقر مناسب قائم على روح التطور و الانفتاح .

– تعزيز القدرات التنافسية للمناطق الحرة و معالجة المشاكل التي تعترض المستثمرين داخل المناطق .

– و ضع إستراتيجية و رؤية مشتركة من قبل الأطراف المشاركة في المناطق الحرة للوصول لتحقيق الأهداف القائمة عليها .

– توفير نظام معلوماتي يستند الى قاعدة متينة و يخدم حالة الاستثمار في المناطق الحرة .

– وضع نظام شامل للترويج للمناطق الحرة المشتركة و التعريف بنشاطاتها الاستثمارية .

– اصدار القوانين و التشريعات التي تساعد على عمل المناطق الحرة بكفاءة و تهيئة المناخ الملائم لنمو و تطور حركة الاستثمار فيها .

– توفير ثقافة تنظميه و هياكل و إجراءات تنافسية مشروعة تتناسب مع التوجه الاستراتيجي للمناطق الحرة المشتركة في السوق الدولي .

– و ضع سياسة استثمارية مبنية على أساس التميز في تقديم الخدمات على أساس الجودة و اشباع رغبات المستثمرين معتمدة على تكنولوجيا المعلومات .

المطلب الثاني : المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية

المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية عبارة عن شركة دولية سورية أردنية سنحاول التعرف عليها و على كيفية مساهمتها في تنمية التجارة بين كل من سوريا و الأردن في هذا المطلب .

---

[1] د حسن خيرات ، مرجع سابق، ، ص ص 813، 814

الفرع لأول : ماهية المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية

لأجل التعرف على المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية سنتطرق في هذا الفرع لتعريفها، هيكلها التنظيمي، أهدافها المزايا و الحوافز بالمنطقة تطور أداءها ، أثر تطور النشاط الاستثماري بالمنطقة على القطاعات المرافقة .

أولا : تعريف بالمنطقة :

تأسست المنطقة الحرة الأردنية السورية بموجب القانون رقم 21 لعام 1975 في الجمهورية العربية السورية و الإرادة الملكية رقم 5 لعام 1976 في المملكة الأردنية الهاشمية استناداً لاتفاق التعاون الاقتصادي لاتفاق التبادل التجاري بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية برأس المال التأسيسي قدره 60 مليون ليرة سورية مناصفة من البلدين كشركة مساهمة محدودة المسؤولية ذات شخصية اعتبارية وقانونية وتتمتع بجميع الحقوق والصلاحيات للقيام بأعمالها في البلدين وتتمتع باستقلال مالي وإداري ، لتفعيل وتطوير التعاون الاقتصادي وكإحدى مرتكزات العمل العربي المشترك من خلال استقطاب رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات ، ومكافحة البطالة والمساهمة في تفعيل دور القطاعات المرافقة (النقل ، الخدمات ، المرافئ ..) .

تقع المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية في موقع استراتيجي على الحدود المشتركة بين البلدين (نصيب – جابر) وعلى مساحة 650هكتار لتكون ميناءً برياً حيوياً وفعالا للبلدين والدول المجاورة .(أنظر الملحق رقم11)

وتنفرد المنطقة الحرة بمزايا وتسهيلات وحوافز فريدة للاستثمار من إعفاءات جمركية وضريبية وانخفاض في التكاليف والأجور وبمعايير تفوق كل التوقعات.و قد أنشئت بهذا الموقع للاستفادة من وفرة التسهيلات الخدمية والبنية التحتية المتكاملة : ماء ، كهرباء ،صرف صحي..... .

كما يتوفر في المنطقة الحرة مراكز جمركية وقوى امن داخلي من البلدين يمارسان الصلاحيات الموكلة لهما ويؤديان خدمة مشتركة على المنافذ والأبواب وأبراج المراقبة والساحات وكافة الأعمال المطلوبة منهم من قبل إدارة المنطقة الحرة ، كما تتوفر المنطقة على ساحات و مستودعات تخزين و شبكة طرق معبدة تخدم الأراضي

المخصصة للاستثمار.

و توفر المنطقة الحرة حوالي 6000 فرصة عمل سنة 2009 في مختلف القطاعات و الفعاليات من البلدين ، و تعمل بها حوالي 393 شركة من مختلف الجنسيات موزعة على مختلف القطاعات الاستثمارية " الصناعية 57 ، التجارية 169 ، معارض السيارات 109 ، خدمات 58 " .

أما الفعاليات الرسمية العاملة على منافذ المنطقة الحرة ومن البلدين (سوريا والأردن) هي : دائرة الجمارك ، الشرطة والهجرة والجوازات ، المواصفات والمقاييس، الحجر الزراعي ، الطاقة النووية ، الغذاء والدواء .[1]

و باختصار يمكننا أن نعرف المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية بانها شركة دولية تضم كل من دولة الجمهورية العربية السورية و المملكة الأردنية الهاشمية تقع بين الحدود هما – نصيب ، جابر – مساحتها 650 هكتار مناصفة بينهما ، تصنف ضمن المناطق الحرة العامة لأنه يمارس بها النشاط التجاري ، الصناعي ،والخدمي . وهي تمثل أحد الأعمال الاقتصادية العربية المشتركة او أنها آلية من آليات التكامل الاقتصادي العربي وتنمية التجارة البينية .

و قد واجهت شركة المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية صعوبات في بدياتها تتعلق بتأمين خدمات البنية التحتية لذلك تأخر نشاطها حيث افتتحت فعليا أمام المستثمرين الا سنة 2000 بعد تأمين المنطقة بالطرق و الكهرباء و خدمات الاتصالات و فتح البوابتين في الجانب السوري و الأردني و توفير خدمات الأمن و خدمات الجمارك ما أدى لانطلاق عمل الشركة بشكل ملحوظ.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للمنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية:

– **الجمعية العمومية** : و تتألف من وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية ،وزير الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ، أعضاء مجلس الإدارة.و هذه الجمعية هي التي تقوم بالإشراف على نشاط المنطقة الحرة المشتركة .

– **أعضاء مجلس الإدارة** : و هم ستة أعضاء ثلاثة من الجانب السوري و ثلاثة من الجانب الأردني و تكون

[1] شركة المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية ، تاريخ الإطلاع 21 /2011/09 WWW.SY.JOFRIEZONE.COM

رئاسة المجلس دورية كل سنتين من جانب على أن يكون النائب من الجانب الأخر .

و في سنة 2010 الأعضاء من الجانب السوري هم : حسن مرعي الخيرات رئيس مجلس الإدارة ، سير محمد الزعبي مدير مكتب السيد رئيس الوزراء ، بد الحكيم قداح مدير عام المناطق الحرة السورية.

من الجانب الأردني : إياد القضاة نائب رئيس مجلس الإدارة مدير عام المناطق الحرة الأردنية ، د.منتصر العقلة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، غالب قاسم مدير عام الجمارك الأردنية.

– **المدير العام** : حسن مرعي الخيرات .

ثالثا: أهداف المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية:من أهم أهداف الشركة الأردنية السورية

- توفير المناخ الملائم لجذب وتوظيف الاستثمارات في مختلف القطاعات الصناعية .

– المساهمة في خدمة مشروع التنمية الاستثمارية والاقتصادية الشاملة .

– المساهمة في استثمار الموارد الطبيعية والبشرية في البلدين .

– نواة حقيقية لتشكيل كتلة اقتصادية وتجارية عربية .

– تنشيط وتفعيل دور القطاعات الخدمية (المرافئ ، النقل، التخليص ، تأمين ، المصارف ... وخدمات أخرى).[1]

رابعا: المزايا و الحوافز بالمنطقة الحرة الأردنية السورية :

– السماح بادخال البضائع الأجنبية أيا كان نوعها أو منشؤها أو مصدرها الى المنطقة الحرة و اخراجها منها و كذلك البضائع المصنعة فيها الى غير المنطقة الجمركية معفاة من أحكام الاستيراد و التصدير ، وجميع أنواع الرسوم .

[1] شركة المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية ، مرجع سابق ، WWW.SY.JOFRIEZONE.COM

– السماح بادخال البضائع الوطنية أو المكتسبة لهذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلي الى المنطقة الحرة و تطبق عليها أحكام النافذة بهذا الشأن .

– اعفاء البضائع الداخلة الى المنطقة الحرة و الخارجة منها الى غير المنطقة الجمركية من الرسوم الجمركية ، وجميع الرسوم و الضرائب المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات و الأجور .

– اعفاء المشاريع القائمة في المنطقة الحرة من ضريبة الدخل على الأرباح و لمدة خمسة عشر عاما من تاريخ عقد الأشغال .

– اعفاء منتجات المشاريع الصناعية القائمة في المنطقة الحرة عند السماح باستيرادها الى داخل المنطقة الجمركية للوضع في الاستهلاك المحلي من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد و التكاليف و النفقات المحلية الداخلة في صنعها و المحددة في الجداول المنصوص عليها في الأنظمة الخاصة المتعلقة بالمنطقة الحرة .

– اعفاء جميع العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة و العقود و الوثائق المتعلقة بهذه الأعمال ، و العمليات بين المستثمرين و الشركة أو بين المستثمرين أنفسهم من رسم الطابع و توابعه .

– اعفاء المباني و المنشآت و التجهيزات و الآلات العائدة للمشاريع القائمة في المنطقة الحرة من جميع الضرائب و الرسوم المترتبة على الملكية العقارية بأي صفة كانت و طيلة مدة الأشغال .

– السماح بتحويل رأس مال المستثمر في المنطقة الحرة و الأرباح الناشئة عنه الى الخارج كليا أو جزئيا دون قيد أو شرط .

– إضافة الى قيام الشركة في اطار عملها و لجذب الاستثمارات بتقديم العديد من الخدمات و التسهيلات اللازمة – مرافق، خدمات ، بنية التحتية ، تأمين ، تخليص ، مصارف ..... . [1]

التسهيلات بالمنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية [2]:

---

[1] اسماعيل رزق الطرمزاوي ، تجربة شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية ، الملتقى الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة ، الشارقة دولة الامارات العربية المتحدة 20/22/ سبيمبر 2005 ، 4. ص 72

[2] شركة المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية ، مرجع سابق ،WWW.SY.JOFRIEZONE.COM

- تجهيز المستثمرين بالمرافق والخدمات العامة والبنية التحتية اللازمة لتغطية احتياجاتهم .

– منح شهادة منشأ سورية للمنتجات المصنعة في المنطقة الحرة التي تحقق قيمة مضافة (**40 %**) .

– توفير الخدمات المرافقة لقطاع الاستثمار (النقل ، التخليص ، التأمين ، المصارف ، ...)

– تهيئة البنية الاستثمارية المناسبة وتنمية روح الإبداع والتطوير بشكل يساهم في تحسين الأداء وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

خامسا: تطور أداء المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية:

الجدول رقم08: تطورنشاط الاستثمار والأداء المالي في المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية خلال الفترة 2009-2000

البيان / السنة		2000	2009
عقود الاستثمار العاملة		20	393
حركة التجارة	حجم البضاعة الداخلة"ألف طن"	3.342	1887
	حجم البضاعة الخارجة" الف طن"	3.351	1908
	اجمالي حجم التجارة " ألف طن "	6.693	3795
	قيمة البضاعة الداخلة "مليون دولار"	1.462	2071
	قيمة البضاعة الخارجة "مليون دولار "	1.468	2257
	اجمالي قيمة التجارة "مليون دولار "	2.930	4328

المصدر : د . حسن الخيرات ، تجربة المناطق الحرة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، و منشورات شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية ، مرجع سابق .

من خلال الجدول نجد أن المنطقة قد تطورت بشكل كبير و ملحوظ فقد ارتفع عدد العقود بها من 20 عقدا سنة 2000 الى 393 عقدا سنة 2009 ، أي بزيادة قدرها 19مرة تقريبا خلال مدة 10 سنوات ويعتبر هذا النمو في عمل المنطقة دليلا على جذب المنطقة للمستثمرين في مختلف الأنشطة الاستثمارية و تطورها اذ نجد هذه العقود موزعة كما يلي خلال سنة 2009 :

57 عقداً صناعي ، 169 عقداً تجاري ،109 عقداً معارض سيارات ، 58 عقداً خدمي .

أما بالنسبة لحركة التجارة فقد ارتفع حجمها من 6.693 ألف طن سنة 2000 الى 3795 ألف طن سنة 2009 و قيمتها كذلك ارتفعت من 2.93 مليون دولار سنة 2000 الى 4328 مليون دولار سنة 2009 . ويعود هذا التطور في حركة المبادلات التجارية في المنطقة لزيادة عدد المستثمرين و توسع في عملهم نتيجة للمناخ الاستثماري المتوفر بالمنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية .

سادسا : أثر نمو و تطور النشاط الاستثماري في المنطقة الحرة المشتركة على قطاعات مرافقة لهذه الأنشطة الاستثمارية

لقد انعكس تطور و نمو المنطقة الحرة المشتركة بشكل ايجابي على القطاعات الاقتصادية في البلدين حيث لعبت العملية الاستثمارية في المنطقة الحرة دوراً حيوياً في تفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى المرافقة لهذه الأنشطة الاستثمارية كقطاع النقل و الخدمات و حتى الجانب الاجتماعي و بذلك ساهمت في عملية التنمية الاقتصادية .

اذ نجد قطاع النقل قد حقق من جراء العملية الاستثمارية في المنطقة إيرادات قدرت 18 مليون دولار سنة 2009 [1]من الجانب الواحد من البلدين يقابلها قيمة مماثلة في الجانب الأخر، و قد تضاعفت هذه الإيرادات بمقدار 1.4 مرة مقارنة بسنة 2003 التي حققت فيها قيمة 7.5 مليون دولار. [2]

---

[1] شركة المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية ، مرجع سابق ، احصائيات 2009 WWW.SY.JOFRIEZONE.COM

[2] د. حسن الخيرات ، تجربة المناطق الحرة المشتركة و دورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص812 احصائيات 2003

و قطاع الخدمات قد حقق إيرادات قُدرت بحوالي 30 مليون دولار خلال العام 2009 من إحدى الجانبين جاءات من خلال رسوم مرافئ ، رسوم وكالة بحرية ، رسم عبور، أجور تخليص، أجور تشغيل رافعات ، و قد ارتفعت هذه الايرادات بمقدار 3.5 مرة مقارنة بسنة 2003 التي حققت فيها هذه الإيرادات قيمة 6.6 مليون دولار

و كذلك على الجانب الاجتماعي نجد أن المنطقة تساهم في مكافحة البطالة ، حيث أمنت المنطقة 1500 فرصة عمل سنة 2003 ازدادت هذه الفرص مع زيادة عدد المستثمرين و توسع أعمالهم بالمنطقة لتصبح 6000 فرصة عمل سنة 2009 ، وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدين .

إضافة إلى ما يمكن أن يحققه هذا القطاع الاستثماري في المنطقة الحرة السورية الأردنية في تفعيل وتشغيل قطاعات مرافقة أخرى مثل مواصفات ومقاييس ، حجر زراعي ، مصارف ، تأمين في البلدين .

الفرع الثاني : كيفية مساهمة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية في تنمية التجارة البينية بين الأردن و سوريا

تتوفر بالمنطقة مراكز جمركية من البلدين مسؤولة عن دخول و خروج السلع و البضائع و تمتلك صلاحيات كاملة و واسعة في التخليص على البضائع الواردة الى البلدين و تنظيم بيانات الترانزيت الصادرة عن المنطقة الحرة و تسجيل البيانات الواردة الى المنطقة الحرة بين البلدين أو عبرهما و منح شهادات المنشأ ، اذ تتيح الخدمات الجمركية في المنطقة الحرة مرونة و حرية كبيرة للمستثمرين و توفر لهم الوقت و المال الذي كان و مزال عنصرا مهما لنجاح الاستثمار و عامل جذب مهم لاقامة المشاريع الصناعية و التجارية في المنطقة الحرة .

فدخول البضائع الى المنطقة الحرة و وضعها بالاستهلاك المحلي مباشرة بالنسبة لبلد المقصد (سوريا أو الأردن)

و فر الكثير من الاجراءات و المصاريف و الرسوم و الضرائب و الوقت ، فيما لو دخلت الى البلد المقصد لوضعها بالاستهلاك المحلي من داخل البلد .

مثلا اذا رغب أحد المستثمرين باستيراد بضائع من سوريا أو عبرها ، أو من خلال مرافئها ، ليتم وضعها بالاستهلاك المحلي في الأردن في هذه الحالة تدخل البضاعة الى المنطقة الحرة بموجب البيان السوري المرفق للبضاعة و توضع بالاستهلاك المحلي الأردني مباشرة من خلال المركز الجمركي الأردني الموجود في المنطقة الحرة و هذا يوفر بيان و رسوم تخليص و ضرائب فيما لو وضعت بالاستهلاك المحلي من خلال المركز الجمركي الداخلي ، و هذا ينطبق أيضا على الجانب السوري فيما لو رغب أحد المستثمرين السوريين بادخال بضائع من الأردن أو عبره لوضعها في الاستهلاك المحلي في سوريا .

و كذلك الحال بالنسبة للتصدير فاذا كان اتجاه البضاعة الى الأردن أو عبرها ينظم لها بيان أردني و تدخل الى الأراضي الأردنية عن طريق ناقل أردني باتجاه مقصدها مباشرة ، نفس الأمر اذا كان اتجاه البضاعة الى سوريا أو عبرها .

و في هذه الحالة وفر المصدر الكثير من الاجراءات و المصاريف و مشاكل النقل و يستفيد من الناقل المحلي و بالعملة المحلية مما يخفف عبء مصاريف البيانات و الترفيق و فروقات المحروقات التي تفرض على الناقل المحلي فيما لو عبر الحدود –الترانزيت –

هذه المزايا تعطي المستثمرين مجالا واسعا لتسويق منتجاتهم و بضائعهم و تفتح أسواق البلدين امامهم و تعطيهم فرصة كبيرة للتصدير من خلال حرية الحركة و الاختيار اضافة الى اختزال هامش التكاليف التي تضاف الى قيمة السلعة .[1]

[1] اسماعيل رزق الطرمزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 73،74

المبحث الثاني : التجارة الخارجية السورية و الأردنية

تعد الجمهورية العربية السورية من الدول النامية التي تقع جنوب غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في منطقة تعتبر صلة وصل بين آسيا و أوروبا و افريقيا ما يجعلها في موقع تجاري متميز ، أما المملكة الأردنية الهاشمية فهي تقع غرب آسيا تتوسط المشرق العربي بوقوعها في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام و الشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية .

المطلب الأول : أهم الاتفاقيات التجارية بين الأردن و سوريا

تربط كل من الأردن و سوريا علاقات اقتصادية عديدة نظرا لتقاربهما الجغرافي و اشتراكهما في الحدود السياسية و قبل تناولنا للتجارة الخارجية لكل منهما لأجل التعرف على التجارة البينية بينهما سنتطرق لأهم الاتفاقيات التجارية التي جمعت بينهما فيما يلي : [1]

- **الاتفاق التجاري الموقع عام 1975** :و أهم النقاط التي تضمنها هذا الاتفاق ما يلي :

- التزام مؤسسات القطاع العام السوري باستيراد المواد والمنتجات الأردنية المنشأ المحصور او المقيد استيرادها بمؤسسات القطاع العام السوري، في حدود مبلغ لا يقل عن مليوني دينار أردني سنويا وبالأسعار المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار الإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها منتجات البلدين.

- السماح باستيراد جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السوري إلى البلدين حسب الحال وذلك استثناءا من أحكام منع الاستيراد ومن جميع القيود الإدارية والنقدية والقيود الأخرى.

-إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ومن اجازات الاستيراد.

- عدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلا بموافقة البلد المصدر لها.

- تشكيل لجنة جمركية تتولى حصر المواد الأولية المستوردة والداخلة في الصناعات المحلية المتماثلة في كلا البلدين وذلك بغية توحيد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة عليها.

- السماح بإحداث مراكز تجارية متبادلة بين الطرفين.

- الاتفاق على مشاريع مشتركة.

- تشكيل لجنة مشتركة دائمة لمتابعة تنفيذ وتطوير الاتفاق والعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

- **البروتكول التجاري لعام1999** : تم التوقيع عليه بعمان بتاريخ 1999/8/3 وتضمن أهم النقاط التالية :

- تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل على مجموعتين من السلع السورية الأردنية.

[1] عهد غزالة ، تطور العلاقات بين سورية و دول الجوار ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، 2005/07/30

- تطبيق الإعفاء التدريجي الوارد في أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على باقي السلع ما عدا بعض السلع التي استثنيت من هذا الإعفاء.

أوقف العمل بالبروتكول بعد توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين.

– اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين:وقعت الاتفاقية بتاريخ8 /2001/10 ودخلت حيز التنفيذ 2002/05/23 تقضي الاتفاقية بتحرير التبادل التجاري بين البلدين وإعفاء السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة بينهما مباشرة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل حيث قضت الاتفاقية بإلغاء الرسوم على 99%من السلع والبضائع التي تشملها التجارة بين البلدين باستثناء بعض المواد المستحقة بالاتفاقية حيث يجري عليها التخفيض بصورة تدريجية بنسبة 60 % ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و انتهاءا ب 2005/1/1 كالبسكويت بأنواعه و الشكولاطة بأنواعها والملابس والمياه،وقد حلت هذه الاتفاقية محل جميع الاتفاقيات والبروتكولات التجارية الموقعة بين البلدين .

وتم التأكيد على اعتبار البضائع السورية والأردنية المنشأ والمخزنة في شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية ذات منشأ سوري أو أردني يتم تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية عليها حين توريدها إلى كلا البلدين، على أن تصدر التعليمات والآليات المنظمة لذلك بالتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ووزارة الاقتصاد والتجارة السورية بناء على مقترحات إدارة الشركة للتأكد من صحة ودلالة المنشأ لهذه البضائع .

المطلب الثاني : خصائص التجارة الخارجية السورية و الأردنية

كما رأينا في الفصل الثالث فكل من الأردن و سوريا اتجه نحو تحرير تجارتهما الخارجية و تشجيع الصادرات بعد أن كانتا تتبعان سياسة إحلال الواردات و فيما يلي سنحاول التعرف على أهم خصائص التجارة الخارجية لهما

الفرع الأول : خصائص التجارة الخارجية السورية

من خلال هذا الفرع و استنادا للإحصائيات المتحصل عليها يمكن أن نتعرف على تطور و اتجاهات التجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2000-2010 و هيكلها السلعي خلال الفترة 2000-2007 .

أولا: تطور و اتجاهات التجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2000-2010 :

من خلال الجدولين رقم9 و 10 اللذان يوضحان صادرات وواردات سوريا يمكننا التعرف على تطور التجارة السورية و كذا شركائها التجاريين .

الجدول رقم09: وردات السلعية السورية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : مليون دولار

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
434.12	446.14	560.59	646.03	1047.16	1188.16	1802.15	2040.71	2.981.0	2.163.5	70.2
300.25	379.30	375.72	456.94	984.05	1.324.46	1420.29	1.482.26			
1.404.82	1.587.80	1.597.62	1.596.89	1.456.01	3.037.97	2987.79	4.609.89			
173.49	184.63	214.05	139.64	348.00	144.29	189.97	397.65			
155.24	226.8	244.32	197.46	306.35	419.09	471.9	883.75			
395.43	587.99	627.34	558.74	992.35	1.182.74	1.253.0	1.802.23			
227.46	260.99	393.09	457.95	976.91	1222.09	1660.69	2.016.32			
942.19	1.073.53	780.98	757.70	225.52	984.96	601.76	431.19			
4.033.01	4.747.18	4.793.70	4.811.39	6.336.35	9.503.76	10387.5	13.664.0	18.059.8	15.293.6	50.0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، 2011

الجدول رقم10 : صادرات السلعية السورية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : مليار دولار

الى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول العربية	760.38	812.41	1357.02	1124.28	1444.97	1296.75	3693.41	4562.12	5.127.3	4.460.5	6.609.6
الدول الاسلامية غير عربية	423.37	241.60	304.39	583.38	414.08	540.31	429.64	381.96			
دول الاتحاد الأوروبي	2919.98	3287.36	3820.40	3251.71	2265.08	3342.05	4143.55	4234.34			
الولايات المتحدة الأمريكية	124.42	139.96	145.16	199.46	147.12	267.95	204.33	108.46			
دول صناعية أخرى	46.21	51.97	56.92	48.83	23.69	32.14	17.56	102.42			
الدول النامية	87.94	98.92	149.74	146.89	20.4	47.23	65.10	33.97			
الدول الاشتراكية	14.40	16.19	28.91	32.31	25.32	23.91	111.1	43.76			
باقي دول العالم	364.51	449.4	33.16	168.27	314.97	2712.44	1396.02	2118.58			
المجموع	4699.79	5285.85	6131.62	5385.87	4824.92	8026.86	9873.16	11627.00	15.228.0	10.456.7	11.929.0

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، 2011

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن الواردات السورية قد ارتفعت من قيمة 4.033.01 مليار دولار سنة 2000 لتصل الى 18.059.8مليار دولار سنة 2008 أي تضاعفت بمقدار 3.47 مرة خلال فترة 2000-2008 لتنخفض سنة 2009 نتيجة تأثير الأزمة العالمية لتصل لقيمة 15293.6 مليار دولار أي بمعدل 15.31 % مقارنة بسنة 2008 ، لترتفع سنة 2010 بمعدل 10.83 % و وصلت لقيمة 16.950.0نظرا لبداية خروج الاقتصاد العالمي من أزمته .

بالنسبة لاتجاهات الواردات السورية فنجد الاتحاد الأوروبي على غرار إجمالي الدول العربية يحتل المركز الأول من ناحية الواردات بنسبة 31.5% من الواردات السورية الإجمالية و ذلك خلال الفترة 2000-2007 ، ثم تأتي الدول العربية بنسبة 13.31% وهي نسبة ضئيلة قريبة من نسبة مساهمة الواردات العربية في اجمالي الواردات العربية 11.2 % ،و بالتالي فهي تعكس ضعف التجارة العربية البينية ، و في المركز الثالث الدول النامية بنسبة 12.75% ، بعدها الدول الاشتراكية و الدول الإسلامية غير عربية بنسبة 10.96 %و 10.84% بالترتيب و في المركز الأخير تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.4 %.

وفي سنة 2008 فمساهمة الواردات السورية من الدول العربية في اجمالي واردتها تقدر نسبتها 16.5 %انخفضت لتصل لنسبة 14%سنة 2009و عاودت الارتفاع لتصل تقريبا لنسبة 17 % سنة 2010 .

نلاحظ من الجدول رقم 10أن قيمة الصادرات السورية قد ارتفعت من قيمة 4699.79 مليار دولار سنة 2000 لتصل لقيمة 15.228.0 مليار دولار سنة 2008 أي تضاعفت بمقدار 2.24مرة خلال هذه الفترة، لكن سنة 2009 عرفت انخفاض هي الأخرى حيث وصلت قيمتها 10.456.7مليار دولار و يقدر هذا الانخفاض بمعدل 31% مقارنة بسنة 2008. و يلاحظ أن نسبة انخفاض الصادرات السورية بفعل الأزمة الاقتصادية أكبر بضعف من نسبة انخفاض الواردات السورية ، و في سنة 2010 ارتفعت لتصل لقيمة 11.929.0مليار دولار بمعدل 14 % لبداية تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية .

و بالنسبة لاتجاهات الصادرات السورية فاكثر من نصفها 51.74 % يتجه نحو الاتحاد الأوروبي و بعده نجد في المركز الثاني الدول العربية بنسبة 24.65% ، بعدها تأتي الدول الاسلامية غير عربية بنسبة 6.83 %ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.57 %، أما ما يتجه لدول النامية و صناعية الأخرى و الاشتراكية فنسبتها ضئيلة (1.5 %، 0.71% 0.5%) وهذا خلال الفترة 2000-2007.

و في سنة 2008 كانت نسبة مساهمة الصادرات السورية الى الدول العربية في اجمالي صادرتها قدرت ب 33.67 % و ارتفعت هذه النسبة لتصل الى 42.65% سنة 2009 على الرغم من انخفاض قيمتها لأن نسبة انخفاض قيمة

الصادرات الاجمالية السورية " 31%" أكبر من نسبة انخفاض قيمة الصادرات السورية العربية " 13 %"و استمرت هذه النسبة في الارتفاع سنة 2010 لتصل 55.4 % .

ثانيا : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2000-2007 :

من خلال الجدولين رقم 11و 12 يمكن تتبع الهيكل السلعي للصادرات و الواردات السورية خلال الفترة 2000-2007

الجدول رقم11 : الهيكل السلعي لصادرات السورية خلال الفترة 2000-2007

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأغذية و المشروبات	415.93	443.88	882.50	695.98	683.03	912.74	1.651.83	2.119.24
الحبوب	1.47	11.65	16.06	171.28	151.82	99.58	222.42	231.21
المواد الخام	258.54	280.43	300.41	262.74	265.25	489.19	512.04	493.57
الوقود المعدني	2.331.54	3.586.20	4.105.21	4.262.80	3.262.55	5.523.62	4.280.11	4.779.53
البترول الخام	3.085.03	3.511.21	3792.07	3.367.94	2.631.08	3.381.3	3.315.27	3.702.11
مواد الكيماوية	42.01	45.98	74.52	51.87	77.98	242.25	520.21	615.72
آلات و معدات نقل	10.06	31.43	41.46	34.83	51.14	98.71	501.23	572.12
مصنوعات	386.39	378.91	569.93	494.78	484.97	760.35	2.407.73	2.937.61
سلع غير مصنفة	0.65	0	0	0.13	0	0	0	109.22
المجموع	4.699.79	5.285.84	6.131.62	5385.88	4.824.92	8.026.86	9.873.16	11627.00

المصدر : احصائيات صندوق النقد العربي خاصة بالتجارة الخارجية سورية2010

الجدول رقم 12: الهيكل السلعي لواردات السورية خلال الفترة 2000-2007

الوحدة: مليار دولار

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأغذية و المشروبات	664.81	701.17	708.04	789.16	857.31	1087.57	1.203.48	1.486.70
الحبوب	228.38	-	-	-	274.37	391.18	349.38	431.61
المواد الخام	317.69	265.90	268.50	360.50	391.68	492.61	491.36	617.48
الوقود المعدني	214.41	274.16	276.85	174.95	1.019.63	2.340.55	2.814.17	4.461.31
المواد الكيماوية	594.80	694.96	701.77	718.69	860.39	1.117.95	1.166.85	1.527.96
آلات و معدات النقل	867.28	1.203.90	1.214.88	1262.75	1.465.06	1.885.19	2.203.32	2.319.95
المصنوعات	1.353.10	1.607.90	1.623.66	1.497.10	1.738.26	2.198.42	2.364.75	3.058.70
سلع غير مصنفة	20.94	0	0	8.23	4.03	381.47	143.62	191.91
المجموع	**4.033.01**	**4747.18**	**4.793.70**	**4.811.39**	**6.336.35**	**9.503.76**	**1.0387.56**	**13.664.00**

المصدر : احصائيات صندوق النقد العربي خاصة بالتجارة الخارجية السورية 2010

من خلال الجدول رقم 11 يتضح أن الوقود المعدني يستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات السورية بنسبة تقدر 64.45 %، مثل أغلبية الدول العربية ، بعدها تأتي المواد الغذائية بالمركز الثاني حيث تحتل الأغذية و المشروبات نسبة 13 %و الحبوب 1.5 %، و في المركز الثالث المصنوعات بنسبة 12.87 %و وآلات معدات النقل بنسبة 1.79 %، أما المواد الخام فتحتل المركز الأخير و بنسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 5 % .

من خلال جدول رقم 12 يتضح أن الحصة الأكبر من الواردات السورية تستحوذ عليها المصنوعات بنسبة 28.5 % ثم الآلات و معدات النقل بنسبة 22.5 %و هي بذلك لا تختلف كثيرا عن واردات الدول النامية التي ترتكز على السلع الصناعية و الوسيطية التي تستدعيها عملية التنمية الاقتصادية ، و لا تختلف أيضا عن الواردات العربية التي تحتل فيها الآلات و معدات النقل المركز الأول ثم المصنوعات ، و تأتي في المركز الثاني المواد الغذائية على غرار الدول العربية كذلك حيث تستحوذ الأغذية و المشروبات على نسبة 13.75% و الحبوب 5.85%، ثم المواد الكيماوية بنسبة 13.33 % ، و في الأخير كل من المواد الخام بنسبة 5.85 % و الوقود المعدني بنسبة 5 %.

ثالثا : التجارة البينية العربية السورية :

من خلال الجدولين رقم 13و 14 يمكن تتبع تطور و اتجاهات التجارة الخارجية السورية بين الدول العربية خلال الفترة 2000-2010 .

1-اتجاهات التجارة السورية العربية :

من خلال الجدول رقم 13 نجد أن قيمة الواردات السورية من الدول العربية في ارتفاع مستمر ،حيث انتقلت من قيمة 434.12 مليار دولار سنة 2000 الى قيمة 2.981.0مليار دولار سنة 2008 ، أي تضاعفت بمقدار 5.86 مرة خلال الفترة 2000-2008 ، لتنخفض سنة 2009 بفعل الأزمة الاقتصادية و تصل لقيمة 2163.5 مليار دولار بمعدل 27 %مقارنة بسنة 2008.و سنة 2010 ارتفعت بمعدل 32.6 % لتصل لقيمة 2870.2 مليار دولار

أما بالنسبة لاتجاهات الواردات السورية العربية فيمكن أن نقسم الدول العربية الى ثلاث مجموعات :

-المجموعة الأولى و تضم الدول التي لا تستورد منها و هي جزر القمر و جيبوتي و الصومال و تعد أفقر الدول العربية .

- المجموعة الثانية تضم الدول التي تستورد منها و بنسب معتبرة و تضم السعودية التي تحتل المركز الأول خلال فترة 2000- 2010حيث استوردت منها ما نسبته 30%من الواردات العربية ثم مصر بنسبة 18 % تقريبا تليها الإمارات بنسبة 12.27 % ثم لبنان بنسبة 10% وفي المركز الخامس نجد الأردن بنسبة 7 %.

- المجموعة الثالثة و تضم الدول العربية التي تستورد منها و بنسب ضئيلة جدا لا تتعدى 5% و بعضها لا يصل حتى لنسبة 1% من الواردات العربية الى سوريا كالجزائر مثلا حيث لا تتعدى.0.54 %

الجدول رقم 13: الوردات السلعية البينية العربية السورية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : مليار دولار

من	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	24.65	25.33	47.82	55.08	75.26	96.52	120.66	134.04	218.5	158.5	185.3
الامارات	44.87	46.12	79.65	67.71	145.46	160.70	199.78	221.94	433.3	314.4	330
البحرين	8.21	8.44	6.19	1.73	1.64	3.67	19.71	21.89	70.0	50.8	10.5
تونس	2.48	2.54	3.32	3.61	3.27	8.36	6.51	7.23	11.5	8.4	7.4
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	25.6	18.6	0
الجزائر	2.14	2.20	-	2.92	2	15.04	6.26	6.95	31.2	22.6	10.4
السعودية	128.88	132.46	168.27	190.93	296.03	300.87	532.12	591.12	1.062.5	771.1	980
السودان	8.80	9.05	18.55	10.15	14.47	11.44	-	14.42	17	12.3	9.7
الصومال	0	0	-	0	0	0.8	0	0	1.2	0.9	0
العراق	0	0	0.38	66.20	87.95	49.04	18.75	20.83	286.4	207.9	450
عمان	0	0	5.77	10.15	6.86	9.53	8.35	9.27	30	21.8	18.5
قطر	5.54	5.69	2.44	9.28	23.88	31.29	31.48	34.97	31.8	23.1	2.7
الكويت	14.75	15.16	24	24.71	34.92	44.04	99.08	110.07	115.3	83.6	180
لبنان	51.80	53.24	78.49	76.04	114.98	156.87	141.29	156.96	246	178.5	180
ليبيا	26.07	26.79	14.52	11.75	35.81	24.65	35.91	39.90	28.4	20.6	150
مصر	80.83	83.08	92.36	94.06	179.89	245.23	538.16	597.76	316.8	229.9	320
المغرب	33.06	33.98	17.37	20.11	22.14	27.62	27.64	69.20	48.5	35.4	29.4
موريتانيا	0	0	0.07	0.32	0.05	0.07	0.10	0.37	0.4	0.3	0.3
اليمن	2.03	2.04	1.40	1.27	2.57	3.14	3.42	3.80	6.6	4.8	6.1
المجموع	**434.12**	**446.14**	**560.59**	**464.03**	**1.047.16**	**1.188.16**	**1.802.15**	**2.040.71**	**2.981.0**	**2163.5**	**2870.2**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، 2011

الجدول رقم 14: الصادرات السلعية السورية الى الدول العربية 2000-2010

الوحدة : مليار دولار

الى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	36.63	39.14	81.95	132.52	136.60	133.11	389.83	483.97	609.3	530.1	305.1
الامارات	247.40	199.28	49.04	43.64	40.23	85.94	6.41	6	304.3	264.8	438.8
البحرين	9.25	7.45	3.12	3.38	4.08	6.54	16.73	15.66	19.5	16.9	33.9
تونس	80.44	85.94	12.40	3.99	6.72	22.51	26.1	32.4	106.3	92.5	29.5
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	1.92	1.54	0.13	0.29	-	-	-	-	0	0	0
الجزائر	233.77	249.78	137.97	86.56	38.75	37.75	176.42	219.03	323.5	281.4	71.2
السعودية	9.5	10.18	512.14	318.75	319.57	323.87	863.46	1.071.98	1.400.3	1218.2	730.5
السودان	0	0	24.15	18.77	17.11	34.75	81.47	101.14	70.1	61.0	42.2
الصومال	0.4	0.04	0.04	0.08	0.03	0.21	1.29	1.6	1.1	1	6.2
العراق	0	0	73.72	79.45	463.91	246.80	631.79	784.36	741.1	644.7	2.508.0
عمان	0	0	12.78	3.53	2.24	3.25	11.67	14.49	0.1	0.1	16.4
قطر	11.12	11.88	32.38	22.84	21.77	24.54	36.91	45.82	89.2	77.6	35.7
الكويت	52.52	56.12	84.68	40.87	50.58	48.35	238.89	296.57	314.5	273.6	508.5
لبنان	246.72	263.62	159.85	216.94	178.63	166	371.4	461.09	243.8	212.1	1205.0
ليبيا	15.51	16.57	43.92	42.73	32.93	40.96	163.91	203.49	223.1	194.1	331.1
مصر	29.2	31.20	46.97	77.85	99.49	127.36	375.33	465.96	507.4	441.4	290.1
المغرب	9.45	10.09	13.78	16.11	7.92	14.07	38.48	21.26	25.2	21.9	22.9
موريتانيا	3.31	3.52	1.68	1.39	1.37	1.32	5.69	10.36	12.5	10.8	11.9
اليمن	10.49	11.18	26.13	17.59	20.05	20.22	72.51	90.02	136.0	118.3	28.0
المجموع	**760.38**	**812.41**	**1357.02**	**1124.28**	**1444.97**	**1296.5**	**3693.41**	**4562.12**	**5127.3**	**4460.5**	**6.609.6**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، 2011

من خلال الجدول رقم 14نجد أن قيمة الصادرات السورية الى الدول العربية قد ارتفعت من قيمة 760.38 مليار دولار سنة 2000 الى قيمة 5127.3 مليار دولار سنة 2008 بمقدار 5.74 مرة تقريبا خلال هذه الفترة ، لتنخفض سنة 2009 و تصل لقيمة 4460.5 مليار دولار بمعدل 13% مقارنة بسنة 2008و سنة 2010 عرفت ارتفاعا محسوس بمعدل 48 % لتصل قيمتها 6.609.6 مليار دولار .

أما توزيع الصادرات السورية الى الدول العربية خلال الفترة 2000-2010 ، فنجد المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية التي تستقبل الصادرات السورية بنسبة 17.64% حيث يلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000 حيث ارتفعت من نسبة 1.24 %الى نسبة 27.31 % سنة 2009 أما سنة 2010 فقد انخفضت هذه النسبة وأصبحت تقدر 11 % ، ثم العراق بنسبة 15.25 %على الرغم أنها لم تستقبل الصادرات السورية خلال سنتي 2000و 2001 و عرفت أعلى نسبة لها سنة 2010 قدرت 41 %، لبنان بنسبة 15.5 %لكن منذ سنة 2000 وصادرات سوريا الى لبنان في حالة تراجع حيث انخفضت من نسبة 32.43 % سنة 2000 لتصل 10.31 % سنة 2007 و 4.75% سنة 2009 ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 وقدرت 19.85 % ،ثم الأردن بنسبة 8.71 % ،أما دول الاتحاد المغرب العربي فنجد الجزائر في المركز الأول بنسبة 9.75% لكن هذه النسبة في تراجع مستمر حيث سجلت نسبة 30.74% سنة 2000 أما سنة 2010 فقد كانت نسبة 1.06%، تأتي بعدها ليبيا أما باقي دول المغرب العربي فالنسبة ضئيلة جدا .

و نجد سوريا لا تصدر الى جزر القمر أما بالنسبة لجيبوتي و الصومال فتكاد تكون صادراتها معدومة .

2- التجارة البينية السورية الأردنية خلال الفترة 2000-2010:

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 13 أن قيمة الواردات السورية من الأردن قد ارتفعت من 24.65 مليار دولار سنة 2000 الى 218.5مليار دولار سنة 2008 أي بمقدار 7.86 مرة خلال الفترة 2000-2008 ، و انخفضت سنة 2009 لتصل لقيمة 158.5 بنسبة 27.5 % مقارنة بسنة 2008 و سنة 2010 ارتفعت لتصل لقيمة 185.3 مليار دولار بنسبة 17% تقريبا ، في حين أن الواردات السورية العربية قد ارتفعت بمقدار 5.86 مرة خلال الفترة 2000-2008 أما الواردات السورية الاجمالية فقد ارتفعت بمقدار 3.47 مرة خلال الفترة 2000-2008 . و عليه فان الواردات السورية من الأردن تكون قد ارتفعت بمقدار 2 مرة أكثر من ارتفاع الواردات السورية العربية و بمقدار 4.39 مرة أكثر من ارتفاع الواردات السورية الإجمالية .

أما نسبة الواردات السورية من الأردن بالنسبة لوارداتها الإجمالية السورية فلا تتعدى. 0.98 %خلال الفترة 2000-2010 و الجدول رقم 15يوضح تطورها و من خلاله نلاحظ ان هذه النسبة خلال هذه الفترة ترتفع و تنخفض تارة حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2001 و أعلى نسبة سنة 2004 و اذا أخذنا سنة 2000 و 2010 نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت بمقدار 78% أي 1.78 مرة .

الجدول رقم 15: تطور الواردات السورية من الأردن خلال الفترة2000-2010

الوحدة %

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات السورية من الأردن	0.61	0.53	1	1.14	1.18	1	1.16	0.98	1.2	0.92	1.09

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010 ، 2011

أما الصادرات السورية الى الأردن فقد ارتفعت من قيمة 36.63 مليار دولار سنة 2000الى 609.3مليار دولار سنة 2008 ، أي بمقدار 13.47مرة ، لتنخفض سنة 2009 و تصل لقيمة 530.1 و ذاك بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2008 ،في حين أن الصادرات السورية العربية قد ارتفعت بمقدار 5.74 مرة خلال الفترة 2000-2008 أما الصادرات السورية الاجمالية فقد ارتفعت بمقدار 2.24 مرة . و عليه فان الصادرات السورية الى الأردن تكون قد ارتفعت بمقدار 7.73 مرة أكثر من ارتفاع الصادرات السورية العربية و بمقدار 11.23مرة أكثر من ارتفاع الصادرات السورية الإجمالية .و سنتي 2009، 2010 عرفت صادرات سوريا الى الأردن الانخفاض وصل لنسبة50% تقريبا سنة 2010 مقارنة بسنة 2008 .

تمثل نسبة الصادرات السورية لدولة الأردن خلال الفترة 2000-2010 ما نسبته 2.48 %من اجمالي صادراتها و الجدول الموالي يوضح تطور هذه النسبة في هذه الفترة و من خلاله و اذا قرنا سنة 2000 بسنة 2009 نجد انها قد ارتفعت بمقدار 5.45مرة ، و اذا قرنها بسنة 2010 نجد أنها قد ارتفعت بمقدار 3.31 مرة .

الجدول رقم 16: تطور الصادرات السلعية لسوريا الى الأردن خلال الفترة 2000-2010

الوحدة %

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صادرات سوريا الى الأردن	0.77	0.74	1.33	2.46	2.83	1.65	3.94	4.16	4	4.2	2.55

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010، 2011

الفرع الثاني : خصائص التجارة الخارجية الأردنية

من خلال هذا الفرع و استنادا للإحصائيات المتحصل عليها يمكن أن نتعرف على تطور و اتجاهات التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة 2000-2010 و هيكلها السلعي خلال الفترة 2000-2007 .

أولا: تطور واتجاهات التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة 2000-2010 :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17أن قيمة واردات الأردن السلعية قد ارتفعت من قيمة 4.597.21 مليار دولار سنة 2000 الى قيمة 17.011.1مليار دولار سنة 2008 ، أي ارتفعت بمقدار 2.7 مرة خلال هذه الفترة .

و في سنة 2009 انخفضت لتصل قيمتها ل 14.255.9 مليار دولار بمعدل 16 %مقارنة بسنة 2008نظرا لتعرض الاقتصاد العالمي لأزمة المالية و لبداية تعافيه منها سنة 2010 عاودت الواردات الأردنية الارتفاع لتصل قيمتها 15.423.4 مليار دولار بنسبة8 % .

أما بالنسبة لاتجاهات الواردات الأردنية فنجد أن الدول العربية تحتل المركز الأول بنسبة 30% خلال الفترة 2000-2010 ما يجعل الأردن تتميز عن أغلبية الدول العربية التي يتصدر فيها الاتحاد الأوروبي دائما المركز الأول ، يرجع المركز الثاني للاتحاد الأوروبي بنسبة 26.32 %، بعدها الدول النامية بنسبة 9% ، ثم الدول الاشتراكية بنسبة 8% بعده الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.80% ثم الدول الصناعية الأخرى 6.17% و في الأخير الدول الاسلامية غير عربية بنسبة 5 % و هذا خلال الفترة 2000-2007.

نلاحظ أن قيمة صادرات الأردن قد ارتفعت من 1.524.43 مليار دولار سنة 2000 لتصل الى 6.250.0مليار دولار سنة 2008 أي بمقدار ثلاث مرات خلال هذه الفترة ، سنة 2009 بفعل الأزمة المالية فقد انخفضت بمعدل 19.23 %مقارنة بسنة 2008 و وصلت لقيمة 5048.1 مليار دولار و يلاحظ أن معدل انخفاض الصادرات الأردنية أكبر من معدل انخفاض وارداتها .و سنة 2010 ارتفعت الصادرات الأردنية بمعدل 17.8 % و وصلت لقيمة 5.947.6 مليار دولار .

الجدول رقم 17: واردات الأردن السلعية للفترة 2000-2010

الوحدة : مليار دولار

من	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول العربية	1.091.32	1.161.01	1.280.40	1.582.24	2.504.80	3.532.57	4.109.78	4.536.68	5.697.4	4.567.3	5.429.9
الدول الاسلامية غير عربية	224.79	265.37	288.05	333.97	497.92	526.28	615.79	323.27			
دول الاتحاد الأوروبي	1.420.16	1.402.75	1.481.17	1.507.04	1.933.94	2.508.68	2.830.99	3.233.89			
الولايات المتحدة الأمريكية	454.27	396.08	393.07	389.72	552.58	588.14	575.99	630.07			
دول صناعية أخرى	351.21	339.75	325	397.13	499.94	543.09	544.34	684.34			
الدول النامية	418.83	444.49	464.82	520.81	725.09	900.30	1.100.55	1.272.98			
الدول الاشتراكية	251.63	299.41	367	518.32	739.76	1.106.19	928.44	1.220.71			
باقي دول العالم	384.99	562.39	476.86	494.06	728.43	792.41	842.40	1.854.36			
المجموع	4.597.21	4.871.25	5.076.38	5.743.30	8.179.47	10.497.66	11.548.27	13.756.3	17.011.1	14.255.9	15.423.4

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، 2011

الجدول رقم 18: صادرات الأردن السلعية للفترة 2000-2010

الوحدة : مليار دولار

الى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول العربية	609.20	961.10	1.045.52	976.28	1.334.82	1.545.76	1761.54	1.925.15	2607.4	2.604.4	3.001.0
الدول الاسلامية غير عربية	104.03	108.31	87.09	97.63	149.03	126.53	150.24	182.58			
دول الاتحاد الأوروبي	56.23	98.73	166.62	138.71	156.65	171.37	151.99	177.86			
الولايات المتحدة الأمريكية	63.25	234.77	355.24	660.88	1.018.62	1.114.53	1.173.88	1.233.81			
دول صناعية أخرى	15.79	27.26	52.68	191.81	56.01	38.69	300.45	124.92			
الدول النامية	288.28	252.57	227.21	231.16	368.16	427.51	410.55	558.09			
دول الاشتراكية	49.93	47.09	46.24	46.45	44.46	48.50	53.99	96.57			
باقي دول العالم	337.72	177.60	215.09	19.75	125.60	152.23	128.69	189.53			
المجموع	1.524.43	1.907.42	2.195.69	2.362.58	3.253.35	3.625.12	4.131.61	4.488.50	6.250.0	5.048.1	5.947.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، 2011

أما اتجاهات الصادرات الأردنية فنجد الدول العربية في الصادرة بنسبة 44.65 % خلال الفترة 2000-2010 على عكس أغلبية الدول العربية التي يمثل فيها الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول ، و في المركز الثاني الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 22.31 %و يعود ذلك للاتفاقيات التجارية التي تربط الأردن بالولايات المتحدة الأمريكية ، ثم الدول النامية 12.21% ثم الاتحاد الأوروبي 4.93 %ثم الدول الاسلامية 4.5 %و أخير الدول الاشتراكية بنسبة 2 %من اجمالي الصادرات الأردنية .و هذا خلال الفترة 2000-2007

من خلال الجدولين نجد أن قيمة الواردات الأردنية أكبر من قيمة صادراتها ما يجعل ميزان التجاري السلعي الأردني يعاني من العجز و تمثل هذه الأخير احدى المشاكل التي طالما عانت منها الأردن فعلى الرغم أن الصادرات الأردنية في تطور الى أنها لا تزال أقل من قيمة المستوردات ،و يرجع هذا لمحدودية الموارد الأردنية فصادراتها من المواد الخام و حتى الوقود المعدني ضعيفة في المقابل نجدها مضطرة للاستيراد لأنها تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية .

و يمكن ارجاع احتلال الدول العربية المركز الأول كشريك تجاري للأردن لوقعها بين الدول العربية اذ أن جميع حدودها السياسية مع الدول العربية " العراق ، سوريا ، السعودية ، فلسطين " .

ثانيا: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الأردنية

من خلال الجدولين المواليين يمكننا التعرف على الهيكل السلعي لكل من الواردات و الصادرات الأردنية خلال الفترة 2000-2007

الجدول رقم19 : الهيكل السلعي لصادرات الأردن خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : مليار دولار

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأغذية و المشروبات	176.34	223.27	242.04	284.08	341.81	455.34	548.17	666.18
الحبوب	3.24	2.93	1.79	4.01	9.83	10.34	13.03	18.48
المواد الخام	414.74	413.12	451.54	423.67	596.77	595.85	585.85	636.40
المواد الكيماوية	489.67	486.80	552.69	549.59	708.34	812.03	882.10	1.080.08
الوقود المعدني	0.14	0.21	0.14	6.50	22.20	6.57	42.02	37.11
الآلات و معدات النقل	97.68	173.24	142.71	108.72	145.30	179.34	221.50	241.33
المصنوعات	345.74	610.86	806.53	986.92	1.409.82	1.575.96	1.843.03	1.818.94
سلع غير مصنفة	0.18	0	0.04	3.09	29.17	0.06	8.97	4.54
المجموع	**1.524.49**	**1.907.44**	**2.195.70**	**2362.56**	**3253.41**	**3.625.15**	**4.131.64**	**4.484.58**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010

الجدول رقم 20 : الهيكل السلعي للواردات الأردن خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : ملايين دولارات الأمريكية

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأغذية و المشروبات	793.98	786.03	802.69	972.47	1.166.66	1.262.34	1.434.94	1.921.64

الحبوب	252.44	242.62	197.56	318.76	397.17	377.47	411.81	707.32
المواد الخام	202.67	204.79	232.83	241.37	368.05	325.40	320.40	342.92
الوقود المعدني	717.67	698.70	763.21	932.89	1.565.80	2.417.06	2.726.59	2.991.97
المواد الكيماوية	493.11	535.13	568.41	627.98	800.43	923.64	1.000.80	1.278.07
الآلات و معدات النقل	1.313.34	1.323.93	1.258.08	1.298.23	1.855.39	2.636.61	2.821.03	3.493.71
المصنوعات	951.42	1.229.28	1.323.62	1.481.18	2.173.22	2.669.99	3.003.26	3.445.98
سلع غير مصنفة	125.18	93.38	127.50	189.20	249.99	262.65	241.41	282.02
المجموع	**4.597.38**	**4.871.25**	**5.076.35**	**5.743.31**	**8.179.46**	**10.497.69**	**11.548.27**	**13.756.3**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010

نستنتج من الجدول رقم 19 أن الأردن ليست كأغلبية الدول العربية التي تعتمد في صادراتها على الوقود المعدني فصادرتها من هذه المادة خلال الفترة 2000 -2007 لا تتعدى0.5% ، و انما تحتل المصنوعات الحصة الأكبر من صادراتها بنسبة 38 %تليها المواد الكمياوية بنسبة 24.25 %،ثم المواد الخام بنسبة 18.70 %و في الأخير المواد الغذائية حيث تستحوذ الأغذية المشروبات على 12 %و الحبوب 0.23 % .

من الجدول رقم 20 نجد أن الآلات و معدات النقل و المصنوعات تستحوذان على نصف الواردات الأردنية بنسب متساوية و يرجع هذا للمشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الأردن لأجل تحقيق التنمية ، و في المركز الثاني كباقي الدول العربية المواد الغذائية حيث تستحوذ الأغذية و المشروبات على نسبة 14.80 %و الحبوب 4.5 %، و في المركز الثالث الوقود المعدني بنسبة 18.5 ، ثم المواد الكيماوية 18.5%و في الأخير المواد الخام بنسبة 3.75%.

ثالثا : التجارة البينية العربية الأردنية :

من خلال الجدولين المواليين يمكننا تعرف على التجارة العربية البينة الأردنية.

الجدول رقم 21: الصادرات البينية العربية الأردنية للفترة 2000- 2010

الوحدة مليون دولار

الى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الامارات	70.46	85.24	79.86	93.28	111.19	138.39	248.98	175.30	218.3	206.4	253.5
البحرين	15.64	18.79	18.81	17.77	18.21	19.75	22.70	58.32	29.0	26.5	34.1
تونس	5.45	6.26	7.21	6.83	7.63	8.62	8.37	11.26	25.9	33.7	24.6
الجزائر	20.03	30.09	44.33	57.59	70.68	85.48	68.29	91.59	131.8	99.1	125.4
جزر القمر	0	0	0	0	0	0	0	0	-	-	-
جيبوتي	0.89	0.79	0.68	0.45	0.12	0.21	0.23	1.01	1	0.8	1.3
السعودية	136.12	138.43	148.70	153.96	199.46	248.63	391.68	367.70	476.2	532.4	636.1
السودان	20.45	23.21	33.02	26.92	33.74	41.67	51.55	71.41	90.7	67	77.6
سوريا	24.43	37.18	65.80	90.64	136.45	163.16	159.47	211.10	234.5	210.7	238.9
الصومال	0.63	0.51	0.93	0.94	0.98	0.39	0.45	0.66	0.6	0.4	0.4
العراق	147.97	433.58	465.72	338.74	521.97	548.00	471.23	531.70	809.9	856.9	914.3
عمان	11.95	13.86	14.61	15.91	15.51	17.57	18.37	22.74	31.4	34.6	35.5
قطر	22.44	25.88	26.32	24.82	22.96	33.87	50.75	68	81.2	64.7	94.6
الكويت	28.90	35.94	34.92	37.82	53.10	71.85	95.61	75.09	93.3	70.7	87.2
لبنان	35.68	40.05	46.93	45.01	59.12	64.60	67.34	98.31	126.4	178.6	194.6
ليبيا	24.33	29.58	22.02	17.93	25.41	23.64	20.82	25.67	33.5	39.3	47.7

مصر	25.06	21.46	15.91	24.15	29.15	42.22	48.32	64.44	104.6	88.4	123.9
المغرب	2.31	3.29	2.20	1.66	2.5	4.87	3.98	6.90	12.6	10.3	12.9
موريتانيا	0	0	0.14	0.32	0.28	0.28	0.31	0.06	0.3	0.1	0.1
اليمن	16.46	16.94	17.41	21.56	26.37	32.57	33.10	43.88	51.2	38.8	45.9
دول أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	55.1	38.8	52.3
المجموع	609.20	961.10	1.045.52	976.28	1.334.82	1.545.76	1.761.54	1.925.15	2067.4	[1]2598.2	3001.0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010،2011

[1] يلاحظ أن قيمة الصادرات البينية العربية الأردنية بالجدول رقم 18 لسنة 2009 لا توافق القيمة المدرجة بالجدول 21 نظرا لاعتماد احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 بالجدول رقم21 و احصائيات سنة2011 بالجدول رقم 18

الجدول رقم22 : الواردات البينية العربية الأردنية للفترة 2000-2010

الوحدة مليار دولار

الى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الامارات	49.63	60.13	78.39	155.07	146.20	211.84	214.93	286.50	310.0	332.1	403.4
البحرين	7.16	8.09	10.39	9.48	5.63	6.05	34.09	89.40	147.5	75.6	257.3
تونس	0.61	5.44	1.60	2.69	2.85	5.25	4.60	5.14	44.2	19.2	11
الجزائر	0.81	0.54	0.07	0.01	1.01	23.02	0.30	0.13	0.1	13	17.2
جزر القمر	0	0	0	0	0	0	0	0	-	-	0
جيبوتي	0	0	0	0	0	0	0	0	0.1	0	0.1
السعودية	151.77	160.32	144.58	471.60	1.625.64	2.480.04	2.935.11	2.840.60	3.596.5	2.438.6	3052.7
السودان	17.53	27.42	11.19	13.61	18.12	4.84	2.90	7.13	35	12.6	30.9
سوريا	45.44	68.12	96.89	243.63	208.95	227.86	262.05	363.60	344.9	306.9	376.9
الصومال	0.30	0.01	0.28	0.72	0.60	0.67	0.77	0.47	0.9	0.9	1
العراق	691.57	701.63	763.12	341.05	64.65	27.75	7.26	12.10	72.2	126.7	233.6
عمان	9012	0	8.48	12.65	9.35	12.01	14.40	12.90	20.7	19.3	20.8
قطر	9.66	10.37	12.16	17.55	5.52	6.06	6.23	8.15	9.9	9.5	14.3
الكويت	17.43	6.31	17.60	32.99	29.36	61.19	35.19	136.59	115.1	67.1	124

لبنان	39.24	45.48	43	74.43	62.64	74.63	79.99	104.67	119.5	112.1	107.7
ليبيا	0.20	5.22	3.41	0.60	1.81	3.53	0.50	0.90	2.2	1.3	1.1
مصر	44.17	52.86	76.09	179.12	304.07	368.00	488.59	590.80	764.0	860.2	695.1
المغرب	4.56	3.48	11.18	23.39	14.28	15.74	18.50	25.40	32.3	34.2	33.6
موريتانيا	0	0	0.08	0.17	0.39	0.16	0.18	0.20	0.1	0	0
دول أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	89.9	-	36.7
اليمن	2.13	5.55	1.89	3.44	3.72	3.93	4.20	52.00	23.7	1.44	12.6
المجموع	1.091.32	1.161.01	1.280.40	1.582.24	2.504.80	3.532.57	4.109.78	4.536.68	5.697.4	[1]4432.0	5.429.9

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2010،2011

[1] يلاحظ أن قيمة الصادرات البينية العربية الأردنية بالجدول رقم 17 لسنة 2009 لا توافق القيمة المدرجة بالجدول 21 نظرا لاعتماد احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 بالجدول رقم21 و احصائيات سنة2011 بالجدول رقم 17

1

-اتجاهات التجارة البينية العربية الأردنية :

سبق أن وجدنا أن الدول العربية هي الشريك التجاري الأول من حيث الصادرات و الواردات للأردن و فيما يلي سوف نلاحظ توزع التجارة الأردنية بين الدول العربية :

نلاحظ أن قيمة صادرات الأردن الى الدول العربية قد ارتفعت من قيمة 609.20مليار دولار سنة 2000 الى قيمة 3001.0 مليار دولار سنة 2010 أي بمقدار 5 مرات تقريبا خلال هذه الفترة يلاحظ ارتفاعها المستمر دون أي انخفاض و عدم تأثرها بالأوضاع الاقتصادية السائدة بالعالم .

و فيما يخص اتجاهات الصادرات الأردنية الى الدول العربية خلال الفترة 2000-2010 نجد العراق تحتل المركز الأول بالنسبة للدول العربية التي تستقبل الصادرات الأردنية بنسبة 34.5% من اجمالي الصادرات الأردنية الموجهة للدول العربية ، ثم تأتي السعودية بنسبة 18.48% ثم الامارات بنسبة 9.53 %ثم سوريا بالمركز الرابع بنسبة 8.32 %و بالنسبة لدول المغرب العربي فنجد أن صادرات الأردنية أفضل من الواردات خاصة بالنسبة للجزائر و ليبيا فنسبة صادرات الأردن للجزائر تقدر بنسبة 4.57% من الصادرات الموجهة للدول العربية .

كما أن الأردن لا تربطها أي علاقة تجارية من حيث الواردات كما وجدنا فيما سبق و لا صادرات مع جزر القمر، أما جيبوتي و الصومال و موريتانيا فصادرتها ضعيفة جدا لا تصل حتى لنسبة 0.5 %من صادراتها الموجهة للدول العربية .أما باقي الدول العربية فتتراوح بين 0.5% و 3 %.

أما بالنسبة للواردات ومن خلال الجدول رقم 22 نجد أن قيمتها قد ارتفعت من 1.091.32مليار دولار سنة 2000 الى 5697.4 مليار دولار سنة 2008 ، أي تضاعفت بمقدار 5.22 مرة خلال هذه الفترة .لتنخفض سنة 2009 و تصل قيمتها 4.432.0مليار دولار بمعدل 22 %مقارنة بسنة 2008 و هو معدل مرتفع .و سنة 2010عاودت الارتفاع بنفس معدل انخفاضها تقريبا لتصل قيمتها ل 5.429.4 مليار دولار .

أما بالنسبة لاتجاهات الواردات العربية الأردنية فنلاحظ أن الأردن تستورد من الدول التي تقربها جغرافيا فتأتي دول الخليج العربي في الصدارة ثم دول المشرق العربي و في الأخير دول المغرب العربي ، فتحتل السعودية المركز الأول بنسبة 46.5% و منذ سنة 2000 و الواردات الأردنية من السعودية في حالة ارتفاع مستمر ، ثم تأتي بعد ذلك العراق بنسبة 19.7%على الرغم من أن الاحتلال الأمريكي سنة 2003 قد أثر كثيرا على وردات الأردن من العراق حيث انخفضت هذه النسبة من 61 %خلال الفترة 2000-2002 الى 1 %خلال الفترة 2004-2007 و سجلت نسبة 1.28 %و 2.85%و

4.3 %خلال سنة 2009، 2010 بالترتيب ، و سجلت سنة الاحتلال نسبة 21.5%، و في المركز الثالث مصر بنسبة 10.79% و قد سجلت أعلى نسبة سنة 2009 قدرت ب 19.4 %و المركز الرابع يعود لسوريا بنسبة 7.3 %، أما دول المغرب العربي فوارداتها ضئيلة جدا لا تصل 0.5 %خاصة بالنسبة لموريتانيا و الجزائر .

2- التجارة البينية السورية الأردنية :

و يلاحظ من خلال الجدول رقم 21 أن الصادرات بين الأردن و سوريا قد ارتفعت قيمتها من 24.43 مليار دولار سنة 2000 الى 234.5مليار دولار سنة 2008 بمقدار 8.65 مرة، في حين أن الصادرات الأردنية العربية قد ارتفعت بمقدار 3.2مرة خلال الفترة 2000-2008 أما الصادرات الأردنية الاجمالية فقد ارتفعت بمقدار 3 مرة . و عليه فان الصادرات الأردن الى سوريا تكون قد ارتفعت بمقدار 5.40 مرة أكثر من ارتفاع الصادرات الأردنية العربية و بمقدار 5.65مرة أكثر من ارتفاع الصادرات الأردنية الإجمالية .لتنخفض سنة 2009 بمعدل 10.14% مقارنة بسنة 2008 و تصل لقيمة 210.7 مليار دولار .و سنة 2010 ارتفعت لتصل ل 238.9 مليار دولار بمعدل 13.38%

و تمثل صادرات الأردن الى سوريا ما نسبته 3.55 %من صادراتها الإجمالية خلال هذه الفترة ، و يمكن أن نلاحظ تطورها في الجدول رقم 23 و من خلاله نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت بمقدار 2.5 مرة بمقارنة سنة 2000 بسنة 2010 .

الجدول رقم23 : يوضح تطور صادرات الأردنية الى سوريا خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الأردنية الى سوريا	1.6	1.94	2.99	3.38	4.19	4.5	3.85	4.70	3.75	4.18	4.01

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مقدمة بالجدول 21

و نلاحظ أن قيمة الواردات الأردنية من سوريا قد ارتفعت من 45.44 مليار دولار سنة 2000 لتصل الى 376.9 مليار دولار سنة 2010 أي بمقدار 8.29 مرة خلال هذه الفترة ، و هذا المقدار يفوق مقدار ارتفاع الواردات الأردنية العربية 5.5 مرة و أكثر 4.39 مرة من ارتفاع الواردات الأردنية الإجمالية .

و تمثل الواردات الأردنية من سوريا ما نسبته 2.24 % من وارداتها الاجمالية خلال هذه الفترة ،و يمكن أن نوضح تطورها من خلال الجدول رقم 24 و يلاحظ ان هذه النسبة قد ارتفعت بمقدار 2.5 مرة تقريبا بمقارنة سنة 2000 بسنة 2010.

الجدول رقم 24 : تطور الواردات الأردنية من سوريا2000-2010

الوحدة %

سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات الأردنية من سوريا	0.98	1.39	1.90	4.24	2.5	2.17	2.26	2.64	2.02	2.17	2.44

المصد ر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول رقم 22

الفرع الثالث : تطور التجارة البينية السورية الأردنية

قبل التطرق الى التجارة البينية بين كل من سوريا و الأردن نشير الى أنه من الناحية النظرية قيمة الواردات السورية من الأردن هي نفسها قيمة الصادرات الأردن لسوريا زائد تكاليف الشحن و التأمين " CIF" ، لكن يلاحظ عمليا اختلاف هذه القيمة كما تظهر الإحصائيات ، و ترجع هذه الاختلافات لأسباب عديدة مثل :

- تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية .
- عدم نشر بعض بيانات صادرات النفط الخام و الغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية.[269]
- الاختلاف الزمني في تسجيل أرقام و احصاءات التجارة الخارجية .
- الاختلاف في الوزن نتيجة التفاوت بين تاريخ التصدير و تاريخ الوصول الى الدولة المستوردة ، اذ أن كثير من السلع قد يصيبها بعض التغير خلال مرحلة نقلها من الدولة المصدرة الى الدولة المستوردة .
- الاختلاف و التفاوت في قيمة العملة الواحدة بين تاريخين مختلفين.

[269] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل 2010 ، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية العربية

– الاختلاف في طرائق إعداد إحصاءات و مؤشرات التجارة الخارجية بين الدول المختلفة .[270]

لذلك سنستعمل المتوسط الحسابي لنستطيع تتبع تطور التجارة البينية لسوريا و الأردن كما يلي :

المتوسط الحسابي" أ ": نسبة الصادرات السورية الى الأردن + نسبة الواردات الأردنية من سوريا باعتبار أنها نفسها نظريا .

2

الجدول رقم 25: قيم المتوسط الحسابي " أ "

الوحدة %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المتوسط الحسابي "أ"	0.87	1.065	1.615	3.35	2.66	1.91	3.1	3.4	3.01	3.18	2.49

المصدر : من اعداد الطالبة

المتوسط الحسابي "ب": نسبة الواردات السورية من الأردن +نسبة الصادرات الأردنية الى سوريا

2

الجدول رقم 26: قيم المتوسط الحسابي "ب"

الوحدة %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المتوسط الحسابي "ب"	1.105	1.235	1.99	2.26	2.68	2.75	2.5	2.84	2.47	2.55	2.55

المصدر : من اعداد الطالبة

والمتوسط الحسابي "أ"+ المتوسط الحسابي " ب" = التجارة البينية السورية الأردنية

[270] أ. رعد حسن الصرن ، مرجع سابق ، ص 35

الجدول رقم 27: تطور التجارة بين سوريا و الأردن 2000-2010

الوحدة %

سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التجارة البينية السورية الأردنية	1.97	2.3	3.605	5.61	5.34	4.66	5.6	6.24	5.48	5.73	5.04

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال هذا الجدول نجد أن التجارة البينية السورية الأردنية منذ سنة 2000 الى غاية 2003 و هي في حالة ارتفاع اذ انتقلت من نسبة 1.97 %سنة 2000 لتصل لنسبة 5.61 %سنة 2003 و انخفضت طفيف سنة 2004 و استمرت في الانخفاض سنة 2005 ثم ارتفعت لتصل لأعلى نسبة لها سنة 2007 و قد قدرتها ب 6.24 %ثم عاودت الانخفاض سنة 2008 لتصل ل 5.48% و ارتفعت سنة 2009 ارتفاع طفيف و وصلت لنسبة 5.73 % و قد عاودت الانخفاض سنة 2010 لتصل لنسبة 5.04 %.

و من خلال الجدول في الفترة 2000-2010 نجد أن نسبة تجارة البينية بين كل سوريا و الأردن تقدر ب 4.68 % و بمقارنة سنة 2000 بسنة 2010 نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت بمقدار 1.55 مرة خلال هذه الفترة و بما أن البلدين تربطهما اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ سنة 2002 ، اضافة لشركة المنطقة الحرة التي بدأت نشاطها فعليا سنة 2000، تجاورهما الجغرافي و وجودهما ضمن منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية فان نسبة التجارة البينية بينهما تعد ضعيفة اذ لم تصل حتى لحدود نسبة التجارة العربية البينية 10 % اذا أخذنا متوسطها خلال هذه الفترة الذي يبلغ 4.68 %أو حتى أعلى نسبة لها التي تبلغ نسبة 6.24 %. لكن رغم ذلك فقد تحسنت اذا أخذنا مقدار ارتفاعها 1.55 مرة و كذا اذا قرنها بمدى ارتفاع كل من التجارة الخارجية كلية و العربية للبلدين .

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل الذي تناولنا به المناطق الحرة المشتركة وأخذنا المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية كدراسة حالة يمكن أن نستخلص النقاط التالية :

1- المناطق الحرة المشتركة يمكن أن يكون لها دورا هاما في دفع مسيرة التنمية العربية و تعزيز العمل العربي المشترك و تعزيز التجارة البينية فيما إذا نظر إليها كمشروعات محكومة بحرية السوق ،فهي تحقق منافع اقتصادية و سياسية مبنية على علاقة شراكة فيما بين الدولتين ، على أساس تقليل التكاليف و تسهيل الإجراءات إضافة لتوفير المزيد من المزايا و الحوافز و الإعفاءات.

2- المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية عبارة عن شركة دولية تقع بين حدود البلدين يمارس بها النشاط التجاري ، الصناعي ،والخدمي ، تطورت بشكل كبير و ملحوظ منذ سنة 2000 حين بدأت باستقبال المستثمرين فعليا ، و يتضح ذلك من خلال تطور عدد العقود بها و حركة التجارة ، ما انعكس بشكل ايجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى المرافقة لهذه الأنشطة الاستثمارية كقطاع النقل و الخدمات و حتى الجانب الاجتماعي ، بذلك ساهمت في عملية التنمية الاقتصادية .

و تقوم المنطقة المشتركة الأردنية السورية بدعم التجارة البينية السورية الأردنية عن طريق المراكز الجمركية المتواجدة بها التي تمنح تسهيلات و مزايا تؤدي لاختزال هامش التكاليف التي تضاف للسلعة و الزمن.

3- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للتجارة الخارجية السورية لها حيث ترتكز صادراتها على الوقود المعدني أما وارداتها على المصنوعات و الآلات ومعدات النقل على غرار أغلبية الدول العربية .

4- تمثل الدول العربية الشريك التجاري الأول للأردن في مقدمتها العراق و السعودية ، ترتكز صادراتها على المصنوعات أما الواردات على المصنوعات و الآلات ومعدات النقل .

5- التجارة السورية الأردنية ضعيفة اذا أخذنا في الحسبان أنهما اتفقا على إقامة منطقة تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ سنة 2002 ،و انشاءهما للمنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية ،تجاورهما الجغرافي ، وجودهما ضمن منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية ، لكن من جانب آخر فنسبتها تحسنت بشكل ملحوظ منذ سنة 2000 خاصة اذا ما قرنت بالتجارة الإجمالية للبلدين و كذا التجارة البينية العربية لهما .

الخاتمة

العامة

الخلاصة العامة للبحث:

في ختام دراستنا نجد أن واقع التجارة العربية البينية الذي يتصف بالضعف لا يعكس طبيعة المدخل التكاملي التجاري الذي تبنته الدول العربية و يدل على عدم إثماره ، لذلك فان استخدام المناطق الحرة المشتركة يساهم بشكل ما في التغلب على العقبات التي تقف في وجه تدفق التجارة العربية البينية و يعززها ، والمنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية تقوم ب تسهيل الإجراءات و توفير مزايا و حوافز إدارية و مالية للمستثمرين من الدولتين، تؤدي لتعزيز التجارة بين البلدين .

نتائج البحث :

أهم النتائج التي خرجنا بها من خلال هذه الدراسة هي :

– التكامل الاقتصادي العربي عبارة عن المحاولات العربية التي تهدف لتحقيق تنمية و الوحدة الاقتصادية اعتمادا على تحرير و تنمية التجارة ، و قد تنوعت هذه المحاولات فمنها ما كان جماعيا تحت اشراف جامعة الدول العربية ، إقليميا أو بشكل اتفاقيات ثنائية .

– العمل العربي المشترك متجسد حاليا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، قد و صلت المنطقة للإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي سنة 2005 ،الا أنها لم تستكمل العديد من الجوانب الأساسية الأخرى كاعتماد قواعد المنشأ و مواصفات قياسية مشتركة ، التوصل لآلية لمعالجة منتجات المناطق الحرة العربية ، تحرير تجارة الخدمات وزيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها البعض.

– لم تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعميق الأداء التكاملي للدول العربية حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي الذي يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية 5 %في عام 2009مقارنة مع 4.8 %العام 1998.

– مسيرة التكامل الاقتصادي العربي التي بدأت في منتصف القرن الماضي لم تحقق النتائج المرجوة منها على الرغم من تزامنها مع مسيرة التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي تقدم بسرعة و حقق أعلى مستويات التكامل ، و يعود هذا لعدة معوقات في مقدمتها غياب الإرادة السياسية و طبيعة الاقتصاديات العربية و أيضا عدم استغلال المقومات الاقتصادية المتوفرة بالدول العربية على الرغم من أنها لا تتوفر بكثير من التكتلات الاقتصادية الناجحة و القائمة حاليا.

– يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنجح تجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية حيث وصل إلى السوق الخليجية المشتركة سنة 2008، و أحدث التجمعات العربية هي اتفاقية أغادير الرباعية موقعة سنة 2004 .

– المناطق الحرة أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف لتشجيع إقامة الصناعات التصديرية ، تتمتع بخاصية هامة تتمثل في النظام الجبائي المرن الذي من خلاله تستطيع الدولة المضيفة جذب المستثمرين ما يسمح لها بتحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية .

– تتنوع المناطق الحرة على حسب عدد الأنشطة الاقتصادية الممارسة فيها و نوعيتها ، و حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في إقامتها .

– لا تزال المناطق الحرة بالدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة تعاني من عدة مشاكل أبرزها تجهيز المنطقة بالبنية التحتية و تحفيزات محدودة، تعقيدات إدارية و غيرها ، في حين أن المناطق الحرة بالعالم قد تخطت هذا و أصبح تركيزها ينصب على التطور التكنولوجي .

– كل من سوريا و الأردن يستخدمان مؤسسة عامة للإشراف على المناطق الحرة بهما ،لكن الأردن قد سبقت سوريا على رغم من انها بدأت بعدها في انشاء المناطق الحرة لتمتعها بالا ستقرار السياسي و الأمني ، الظروف المناخية الملائمة ، توافر العمالة الرخيصة ، التسهيلات الخدمية و البنية التحتية و توجهها نحو التحرير التجاري و تفعيل دور القطاع الخاص ، أما سوريا فلم تسمح بممارسة الأنشطة الخدمية و انشاء المناطق الحرة الخاصة الا في سنة 2004 ،إضافة لوجود العديد من المعوقات على عدة مستويات الجانب التشريعي، الإداري ،بنية التحتية ، رسوم الجمركية و تعرفة البدلات تعيق تقدم المناطق الحرة بها .

– التجارة الخارجية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة ، أما الدول النامية و من ضمنها الدول العربية فتشير الدراسات الى أنها لن تكون في صالحها خاصة في ظل منظمة التجارة العالمية و الانفتاح التجاري، لكن هنالك عدة سبل يمكن أن تسمح للتجارة الخارجية بأداء دورها الايجابي في الاقتصاديات العربية خاصة في ظل الإمكانيات العربية المتنوعة و العمل العربي المشترك .

– الدول العربية جميعها حاليا تسعى لتحرير تجارتها و هناك من هي فعلا تعتمد على نظم مفتوحة للتجارة الخارجية كدول مجلس التعاون الخليجي و أخرى بدأت بهذا التوجه مع سياسات التصحيح الهيكلي كتونس المغرب ، الجزائر ،مصر و عموما جميعها تحاول أن تضع سياسة تجارية تتناسب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية و تتماشى مع المستوى العالمي وفقا لإمكانياتها الاقتصادية و اقتناعاتها السياسية .

– واقع التجارة العربية البينية الذي لا يتعدى 10 % ، و التي تتم غالبيتها بين الدول المتجاورة لا تعبر عن منطقة التجارة الحرة.

– تعتمد التجارة الخارجية العربية على تصريف صادراتها التي ترتكز على المواد الأولية إلى الدول المتقدمة و استيراد سواء المواد الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التكنولوجية من هذه الدول .

– هنالك العديد من المعوقات التي تؤثر على تدفق التجارة البينية العربية غير الرسوم الجمركية منها ما يرجع لطبيعة الاقتصادية بالدول العربية و منها ما يعود لطبيعة العلاقات التي تربط الدول العربية بالدول الخارجية .

– المناطق الحرة المشتركة أحد الآليات التي يمكن الاستعانة بها لتعزيز التجارة البينية العربية و التكامل الاقتصادي العربي فهي وسيلة فعالة لكسر القيود التجارية وتتيح الفرصة للتشارك في العملية الإنتاجية بين الدول المشتركة في إنشاء المنطقة الحرة .

– المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية عبارة عن شركة دولية تقع بين حدود البلدين يمارس بها النشاط التجاري ، الصناعي ،والخدمي ، تطورت بشكل كبير و ملحوظ منذ سنة 2000 ما انعكس بشكل ايجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى المرافقة لهذه الأنشطة الاستثمارية بها.

– تقوم المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية عن طريق المراكز الجمركية بها بتسهيل الإجراءات و منح حوافز للمستثمرين تؤدي لاختزال هامش التكاليف التي تضاف لسلعة ،ما يشجع و يدعم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين و يساهم في زيادة حجم التجارة بينهما .

– التجارة السورية الأردنية تعد ضعيفة إذا أخذنا في الحسبان أنهما اتفقا على إقامة منطقة تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ سنة 2002 ، انشاءهما لمنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية،تجاورهما الجغرافي ، وجودهما ضمن منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية ، لكن رغم ذلك فنسبتها تحسنت بشكل ملحوظ منذ سنة 2000.

نتائج اختبار الفرضيات :

و بعد دراستنا يمكن أن نحكم على فرضياتنا بالشكل الموالي :

– من خلال دراستنا تبين لنا أن هناك العديد من المحاولات و الجهودات العربية لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي منذ سنة 1953 على الرغم من أنها لم تصل للمستوى المنشود ، ما يثبت صحة فرضيتنا الأولى .

_ المناطق الحرة تتمتع بخصائص تستطيع الدولة المضيفة من خلالها جذب المستثمرين و تحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية لكن بالدول العربية لا تزال هذه المناطق تعاني من العديد من المشاكل تصعب عليها عملية جذب المستثمرين لذلك لا يمكننا أن نحكم على صحة فرضيتنا الثانية .

– تبين لنا من دراستنا أن حجم التجارة العربية البينية لا يتعدى نسبة عشرة بالمئة على الرغم من الجهودات العربية ما يؤكد لنا أنها تعاني من عدة صعوبات في تطويرها ، ما يثبت صحة فرضيتنا الثالثة .

– المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية عن طريق المراكز الجمركية بها تقوم بتسهيل الإجراءات و منح حوافز للمستثمرين تؤدي لاختزال هامش التكاليف التي تضاف للسلعة و الزمن ،ما يشجع و يدعم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين و يساهم في زيادة حجم التجارة بينهما .

و عند دراسة التجارة السورية الأردنية و جدنا أنها ضعيفة لكن نسبتها تحسنت بشكل ملحوظ منذ سنة 2000 .

ما يجعلنا نحكم بصحة فرضيتنا .

التوصيات و الاقتراحات :

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها تعزز تنمية التجارة العربية البينية و فعالية المناطق الحرة المشتركة في تنميتها :

– تطوير القطاع الانتاجي و تنويعه ليكون ركيزة لتوسيع المبادلات التجارية العربية ، بالتعاون لاستغلال الإمكانيات المتوفرة و المتنوعة بالدول العربية .

– اعطاء الأولية للاتفاقيات العربية خاصة المتعلقة بالقاعدة الإنتاجية و الخدمية .

– التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة .

–الاهتمام بتسويق المنتجات لدول العربية و تسويق المناطق الحرة .

– تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من الجوانب الاقتصادية و التشريعية و السياسية و حتى الادارية منها.

– تركيز على تجارة الخدمات في المناطق الحرة و عدم اقتصارها على الجانب السلعي .

– تشجيع انشاء المناطق الحرة المشتركة .

– تحشيع وتحفيز القطاع الخاص للعمل على المشاريع المشتركة .

– النظر للمناطق الحرة المشتركة على أنها أداة تدعم العلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها التجارية و الاستثمارية و تدعم حتى التكامل الاقتصادي العربي .

– التركيز على توفير مراكز للخدمات للوجستية بالمناطق الحرة المشتركة أو المناطق الحرة بشكل عام تقدم خدمات المناولة التخزين تجزئة و التعبئة و غيرها لتصبح مناطق حرة أكثر جاذبية و تميز .

– الاهتمام بتطوير خدمات النقل و الاتصال بالدول العربية .

– انشاء صناعات ذات توجه عربي –تلقى طلب عربي عليها — بالمناطق الحرة المشتركة ما يساعد على تنمية التجارة العربية البينية .

– التعجيل في الاتفاق حول قواعد المنشأ العربية و جعل منتجات المناطق الحرة المشتركة تستفيد منها .

– التعامل مع المشاريع الخدمية كمشاريع ضرورية تميز المناطق ،و العمل على رفع كفاءة العاملين بالمناطق الحرة .

– الاستفادة من تجارب العربية الناجحة بالمناطق الحرة كتجربة الإمارات العربية المتحدة .

– تسريع عملية انشاء اتحاد عربي للمناطق الحرة .

– ازالة الحواجز و العوائق التي تقع في وجه الاستثمار .

آفاق البحث :

في ضوء التحديات السياسية و الاقتصادية الهائلة التي تواجه الدول العربية و مادامت التجارة العربية البينية لم تصل للمستوى المرجو منها يبقى دائما المجال مفتوح للدراسات و الأبحاث التي من شأنها أن تقدم سبل لتنميتها و تطويرها . و من جانب آخر وفي ظل تقدم الدول المتقدمة وحتى الدول النامية عن الدول العربية في مجال انشاء المناطق الحرة نجد أنفسنا نتساءل عن مدى قدرة المناطق الحرة العربية على منافسة المناطق الحرة العالمية ، و هل سيكون العمل العربي المشترك في هذا المجال كفيل بتطوير و رفع كفاءة هذه المناطق و بقائها على الساحة الاقتصادية .

الملاحق

الملحق رقم 01 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2000

(2000)

(مليون دولار)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		صادرات	67.2	14.9	19.1	0.9	129.8	19.5	23.3	0.6	141.1	11.4	27.3	21.4	27.6	34.0	23.2	23.9	2.2	0.0	15.7	608.3
		واردات	49.0	7.1	0.8	0.0	149.8	17.3	44.9	0.3	682.6	9.0	14.1	9.5	17.2	38.7	0.2	43.6	4.5	0.0	2.1	1,091.3
الإمارات																						
	صادرات	90.1		128.6	210.3	39.3	353.0	70.5	26.4	138.7	45.9	176.3	0.0	317.4	262.1	52.4	146.2	120.3	10.3	3.4	183.6	2,416.8
	واردات	109.8	126.0	7.1	0.9	6.7	947.0	9.4	48.1	41.6	0.3	2.5	6.4	117.1	117.1	67.6	0.3	106.7	10.7	0.0	7.6	1,729.0
البحرين																						
	صادرات	6.4	83.2		24.9	0.0	246.9	1.0	5.2	2.0	0.1	21.2	0.0	37.1	40.1	2.8	7.4	7.7	3.0	0.0	4.9	489.8
	واردات	10.3	113.6	7.7	0.0	0.0	226.9	0.1	8.2	1.6	0.0	11.2	0.0	9.0	16.2	10.0	0.0	11.1	0.7	0.0	0.1	426.7
تونس																						
	صادرات	10.6	9.3	7.4	61.5	0.8	24.4	0.3	4.6	0.0	31.9	0.7	0.0	0.8	2.1	3.6	210.8	34.5	25.3	1.7	1.9	432.3
	واردات	5.1	16.1	8.1	87.4	0.0	60.1	4.8	8.2	0.0	32.2	0.9	0.0	3.6	10.9	5.8	311.2	40.0	63.5	0.1	0.1	658.1
الجزائر																						
	صادرات	20.0	4.2	0.1	81.5	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	17.8	0.0	0.0	0.2	0.0	8.4	4.7	5.2	147.9	71.1	0.0	361.4
	واردات	22.2	36.6	12.7	13.1	0.0	36.2	0.6	140.3	0.0	0.0	0.2	0.0	0.2	0.5	9.1	1.7	15.6	9.6	0.3	0.0	299.0
جيبوتي																						
	صادرات	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
	واردات	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
السعودية																						
	صادرات	322.4	2,062.1	1,841.7	51.2	19.7	125.1	167.1	144.0	5.0	0.0	218.7	0.0	309.4	792.2	156.6	4.2	672.5	586.5	3.8	280.9	7,763.2
	واردات	140.7	591.9	327.1	22.8	0.3	1.6	169.3	251.3	37.6	0.0	97.7	0.0	95.8	101.2	83.5	3.9	333.9	85.8	0.3	38.9	2,383.6
السودان																						
	صادرات	12.2	43.1	0.0	3.3	0.0	4.7	92.2	17.6	2.8	0.0	0.1	0.0	1.1	0.9	10.9	0.3	41.2	0.1	0.0	14.0	244.5
	واردات	18.6	97.0	11.9	0.3	0.0	0.0	155.7	12.0	0.0	0.0	2.4	0.0	1.0	19.6	2.0	3.0	37.0	0.4	0.0	1.3	362.2
سورية																						
	صادرات	44.5	38.8	6.3	16.6	0.0	247.3	10.1		0.0	0.0	0.0	0.0	11.8	55.6	16.4	261.1	30.9	10.0	3.5	11.1	849.0
	واردات	18.2	33.2	6.1	1.8	1.6	95.3	6.5	_	0.0	0.0	0.0	0.0	4.1	10.9	19.3	38.3	59.8	24.4	0.0	1.5	321.0
الصومال																						
	صادرات	0.2	30.2	1.7	0.0	0.0	113.9	0.0	0.0		0.0	2.4	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.2	0.0	0.0	36.3	185.2
	واردات	0.0	14.4	0.0	0.0	0.0	41.9	0.9	0.1	_	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	11.5	69.5
العراق																						
	صادرات	485.9	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	486.3
	واردات	285.5	0.0	0.0	23.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.3	0.0	0.0	0.0	0.0	10.3	333.7
عُمان																						
	صادرات	25.0	777.9	12.3	7.1	2.9	162.8	7.8	5.2	11.6	19.3		0.0	30.1	25.6	3.1	0.0	10.6	0.5	0.5	146.6	1,261.1
	واردات	7.3	1,478.0	33.6	1.1	0.0	137.7	0.2	13.6	3.4	0.0	_	0.0	17.3	6.4	4.1	0.0	11.4	2.1	0.0	3.1	1,719.3
فلسطين																						
	صادرات	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---
	واردات	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---
قطر																						
	صادرات	14.7	183.5	11.0	7.0	0.0	115.7	0.2	5.7	0.0	0.0	23.0	0.0		0.0	6.5	0.0	8.9	0.0	0.0	1.6	377.8
	واردات	45.8	219.7	70.3	0.9	0.0	252.5	0.8	16.4	0.0	0.0	23.5	0.0	_	0.0	13.8	0.0	8.4	0.0	0.0	0.1	672.2
الكويت																						
	صادرات	24.2	120.4	25.4	5.7	0.1	145.6	0.4	28.7	0.1	0.0	23.1	0.0	23.9		16.9	0.3	43.2	12.3	0.0	4.6	475.4
	واردات	36.6	212.1	47.5	2.6	0.1	477.0	0.5	59.0	2.0	0.0	16.3	0.0	17.3		47.3	0.0	55.2	5.5	0.1	0.2	979.3
لبنان																						
	صادرات	31.2	74.9	5.6	1.6	0.1	77.7	2.7	23.8	0.0	28.7	3.2	0.0	8.4	26.4		6.1	23.4	2.4	1.8	3.1	326.9
	واردات	40.6	47.8	22.4	0.0	0.0	165.0	15.3	283.3	0.4	0.9	3.0	0.0	7.6	16.1		9.7	85.5	6.6	1.7	1.0	767.5
ليبيا																						
	صادرات	5.6	6.5	0.0	362.5	1.1	0.0	1.9	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	5.8		116.5	28.2	0.0	0.0	538.8
	واردات	15.0	19.5	2.2	159.9	0.1	17.3	0.0	10.7	0.0	0.0	0.5	0.0	0.0	0.0	27.1		111.0	88.0	0.0	0.0	451.2
مصر																						
	صادرات	19.0	53.2	2.2	14.4	3.6	109.7	25.4	48.2	0.3	62.6	5.4	8.0	4.9	16.6	58.5	61.7		30.0	0.2	23.4	560.5
	واردات	26.6	78.1	26.7	16.3	0.0	1,025.0	57.3	46.3	0.4	1.6	1.6	1.4	3.2	30.2	36.1	52.3		6.6	0.0	4.2	1,442.0
المغرب																						
	صادرات	5.5	14.9	0.7	46.8	0.1	66.0	0.4	13.3	0.0	4.0	4.0	0.0	0.2	2.9	6.0	110.1	12.9		10.7	0.5	310.9
	واردات	7.2	22.1	1.2	61.7	0.0	462.1	15.6	0.0	0.0	138.0	0.0	0.0	6.0	19.4	9.4	34.1	28.1		0.4	0.8	909.1
موريطانيا																						
	صادرات	0.0	0.0	0.0	0.5	1.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	0.0	1.6			0.0	5.3
	واردات	0.0	0.3	0.0	2.2	25.6	3.8	0.0	3.7	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.2	0.9	0.0			0.0	36.9
اليمن																						
	صادرات	1.1	37.0	0.0	0.0	0.0	47.7	25.3	0.4	9.3	4.0	1.6	0.0	1.0	71.0	0.5	0.3	4.2	0.1	0.0		210.0
	واردات	16.2	230.8	2.9	0.6	0.2	351.5	16.1	4.7	21.0	0.0	72.1	0.0	4.0	108.6	1.5	0.0	38.3	0.2			906.1

المصدر : مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم02 : : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة 2000

(2000)

(في المائة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		11.0	2.5	0.9	3.1	0.1	21.3	3.2	3.8	0.1	23.2	1.9	4.5	3.5	4.5	5.6	3.8	3.9	0.4	0.0	2.6	100.0
صادرات		4.5	0.6	0.1	0.1	0.0	13.7	1.6	4.1	0.0	62.6	0.8	1.3	0.9	1.6	3.5	0.0	4.0	0.4	0.0	0.2	100.0
واردات																						
الإمارات	3.7		5.3	0.9	8.7	1.6	14.6	2.9	1.1	6.6	1.9	7.3	0.0	13.1	10.8	2.2	6.0	5.0	0.4	0.1	7.6	100.0
صادرات	6.1		7.3	0.4	0.1	0.4	54.8	0.5	2.8	2.4	0.0	0.1	0.4	6.8	6.8	3.9	0.0	6.2	0.6	0.0	0.4	100.0
واردات																						
البحرين	1.3	16.6		1.2	5.0	0.0	49.4	0.2	1.0	0.4	0.0	4.2	0.0	7.4	8.0	0.6	1.5	1.5	0.6	0.0	1.0	100.0
صادرات	2.4	26.6		1.8	0.0	0.0	53.2	0.0	1.9	0.4	0.0	2.6	0.0	2.1	3.8	2.3	0.0	2.6	0.2	0.0	0.0	100.0
واردات																						
تونس	2.4	2.2	1.7		14.2	0.2	5.6	0.1	1.1	0.0	7.4	0.2	0.0	0.2	0.5	0.8	48.8	8.0	5.9	0.4	0.4	100.0
صادرات	0.8	2.4	1.2		13.3	0.0	9.1	0.7	1.2	0.0	4.9	0.1	0.0	0.5	1.7	0.9	47.3	6.1	9.7	0.0	0.0	100.0
واردات																						
الجزائر	5.5	1.2	0.0	22.6		0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	4.9	0.0	0.0	0.1	0.0	2.3	1.3	1.4	40.9	19.7	0.0	100.0
صادرات	7.4	12.2	4.3	4.4		0.0	12.1	0.2	46.9	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.2	3.0	0.6	5.2	3.2	0.1	0.0	100.0
واردات																						
جيبوتي	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
صادرات	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
واردات																						
السعودية	4.2	26.6	23.7	0.7	0.3	1.6		2.2	1.9	0.1	0.0	2.8	0.0	4.0	10.2	2.0	0.1	8.7	7.6	0.0	3.6	100.0
صادرات	5.9	24.8	13.7	1.0	0.0	0.1		7.1	10.5	1.6	0.0	4.1	0.0	4.0	4.2	3.5	0.2	14.0	3.6	0.0	1.6	100.0
واردات																						
السودان	5.0	17.6	0.0	1.3	0.0	1.9	37.7		7.2	1.1	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4	4.5	0.1	16.9	0.0	0.0	5.7	100.0
صادرات	5.1	26.8	3.3	0.1	0.0	0.0	43.0		3.3	0.0	0.0	0.7	0.0	0.3	5.4	0.6	0.8	10.2	0.1	0.0	0.4	100.0
واردات																						
سورية	5.2	4.6	0.7	2.0	10.0	0.0	29.1	1.2		0.0	0.0	0.0	0.0	1.4	6.5	30.7	1.9	3.6	1.2	0.4	1.3	100.0
صادرات	5.7	10.3	1.9	0.6	0.5	0.0	29.7	2.0		0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	3.4	11.9	6.0	18.6	7.6	0.0	0.5	100.0
واردات																						
الصومال	0.1	16.3	0.9	0.0	0.0	0.0	61.5	0.0	0.0		0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	19.6	100.0
صادرات	0.0	20.7	0.0	0.0	0.0	0.0	60.3	1.2	0.1		0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.9	0.0	0.0	16.5	100.0
واردات																						
العراق	99.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
صادرات	85.5	0.0	0.0	7.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	4.3	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	100.0
واردات																						
عُمان	2.0	61.7	1.0	0.6	0.2	0.2	12.9	0.6	0.0	0.1	0.0		0.0	0.0	2.4	0.2	0.0	0.8	0.0	0.0	11.6	100.0
صادرات	0.4	86.0	2.0	0.1	0.0	0.0	8.0	0.0	0.0	3.0	0.0		0.0	0.4	1.0	0.2	0.0	0.7	0.1	0.0	0.2	100.0
واردات																						
فلسطين	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---
صادرات	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---		---	---	---	---	---	---	---	---	---
واردات																						
قطر	3.9	48.6	2.9	1.8	0.0	0.0	30.6	0.0	1.5	0.0	0.0	6.1	0.0		0.0	1.7	0.0	2.3	0.0	0.0	0.4	100.0
صادرات	7.0	33.7	10.8	0.1	0.0	0.0	38.7	0.1	2.5	0.0	0.0	3.6	0.0		0.0	2.1	0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																						
الكويت	5.1	25.3	5.3	1.2	0.1	0.0	30.6	0.1	6.0	0.0	0.0	4.9	0.0	5.0		3.6	0.1	9.1	2.6	0.0	1.0	100.0
صادرات	3.7	21.7	4.9	0.3	0.0	0.0	48.7	0.1	6.0	0.2	0.0	1.7	0.0	1.8		4.8	0.0	5.6	0.6	0.0	0.0	100.0
واردات																						
لبنان	9.5	22.9	1.7	0.5	1.2	0.0	23.8	0.8	7.9	0.0	8.8	1.0	0.0	2.6	8.1		1.9	7.2	0.7	0.6	0.9	100.0
صادرات	5.3	6.2	6.4	2.9	1.5	0.0	21.5	2.0	36.9	0.1	0.1	0.4	0.0	1.0	2.1		1.3	11.1	0.9	0.2	0.1	100.0
واردات																						
ليبيا	1.0	1.2	0.0	67.3	0.2	0.0	0.0	0.4	1.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1		21.6	5.2	0.0	0.0	100.0
صادرات	3.3	4.3	0.5	35.4	0.0	0.0	3.8	0.0	2.4	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	6.0		24.6	19.5	0.0	0.0	100.0
واردات																						
مصر	3.4	9.5	0.4	2.6	2.4	0.6	19.6	4.5	8.6	0.1	11.2	1.0	1.4	0.9	3.0	10.4	11.0		5.4	0.0	4.2	100.0
صادرات	1.8	5.4	1.9	1.1	1.9	0.0	71.1	4.0	3.2	0.0	0.1	0.1	0.1	0.2	2.1	2.5	3.6		0.5	0.0	0.3	100.0
واردات																						
المغرب	1.8	4.8	0.2	15.1	3.8	0.0	21.2	0.1	4.3	0.0	1.3	0.0	0.0	0.1	0.9	1.9	35.4	4.1		3.4	0.2	100.0
صادرات	0.8	2.4	0.1	6.8	11.3	0.0	50.8	0.0	1.7	0.0	15.2	0.0	0.0	0.7	2.1	1.0	3.8	3.1		0.0	0.1	100.0
واردات																						
موريتانيا	0.0	0.0	0.2	8.8	32.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	28.6	0.0	29.9	0.0		0.1	100.0
صادرات	0.1	0.7	0.0	5.8	69.3	0.0	10.3	0.0	10.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.0	0.6	2.3	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																						
اليمن	0.5	17.6	0.0	0.0	0.0	3.1	22.7	12.0	0.2	4.4	1.9	0.8	0.0	0.5	33.8	0.3	0.1	2.0	0.0	0.0		100.0
صادرات	1.8	25.5	0.3	0.1	0.0	4.1	38.8	1.8	0.5	2.3	0.0	8.0	0.0	0.4	12.0	0.2	0.0	4.2	0.0	0.0		100.0
واردات																						

المصدر: ملحق (3/9).

الملحق رقم 03: : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2001

(2001)

(مليون دولار)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		83.0	18.3	6.1	29.3	0.8	134.8	22.6	36.2	0.5	422.2	13.5	24.5	25.2	35.0	39.0	28.8	20.9	3.2	0.0	16.5	960.4
صادرات		58.7	7.9	5.3	0.5	0.0	156.5	26.8	66.5	0.0	684.9	0.0	15.7	10.1	6.2	44.4	5.1	51.6	3.4	0.0	5.4	1,160.0
واردات																						
الإمارات	78.9		112.6	19.2	184.2	34.4	309.1	61.8	23.1	139.0	40.2	154.3	0.0	278.0	229.6	45.9	128.0	105.3	9.0	3.0	160.8	2,116.4
صادرات	103.6		123.3	6.9	0.9	6.6	927.0	9.2	47.1	40.7	0.3	2.4	6.3	114.7	114.7	66.2	0.3	104.4	10.4	0.0	7.5	1,692.5
واردات																						
البحرين	7.3	95.7		6.9	28.7	0.0	284.1	1.2	6.0	2.3	0.1	24.4	0.0	42.7	46.1	3.2	8.5	8.8	3.5	0.0	5.6	663.8
صادرات	11.0	121.0		8.2	0.0	0.0	241.8	0.1	8.7	1.7	0.0	12.0	0.0	9.6	17.2	10.6	0.0	11.8	0.8	0.0	0.1	467.5
واردات																						
تونس	4.3	12.9	7.9		75.7	7.2	20.8	0.1	4.7	0.0	77.6	1.7	0.0	0.6	1.6	6.2	248.4	32.5	40.8	1.5	2.2	546.7
صادرات	6.5	15.8	8.1		82.8	0.0	44.2	6.3	15.2	0.0	12.9	1.7	0.0	2.0	8.8	8.3	323.9	53.9	64.6	2.4	0.4	657.8
واردات																						
الجزائر	19.8	4.2	0.1	80.6		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.6	0.0	0.0	0.2	0.0	8.3	4.6	5	146.3	70.4	0.0	357.5
صادرات	19.1	31.6	11.0	11.3		0.0	31.2	0.5	121.1	0.0	0.0	0.2	0.0	0.2	0.4	7.8	1.5	13.5	8.3	0.3	0.0	258.0
واردات																						
جيبوتي	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
صادرات	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
واردات																						
السعودية	301.6	1,929.3	1,723.1	47.9	18.5	117.0		156.3	134.7	4.7	0.0	204.6	0.0	289.5	741.1	146.5	3.9	629.2	548.7	3.5	262.8	7,263.0
صادرات	149.0	626.7	346.4	24.2	0.3	1.7		179.3	266.1	39.8	0.0	103.4	0.0	101.4	107.2	88.5	4.1	353.5	90.8	0.3	41.2	2,523.9
واردات																						
السودان	13.3	31.7	0.4	4.3	0.1	0.0	24.2		22.7	0.0	3.6	0.1	0.0	0.8	0.5	25.8	0.8	33.7	0.1	0.0	34.5	196.6
صادرات	19.4	122.4	6.2	0.1	0.0	0.1	197.8		0.4	0.0	0.0	3.1	0.0	1.3	6.5	1.5	0.0	46.8	0.6	0.0	0.8	407.0
واردات																						
سورية	39.9	34.8	5.7	14.9	76.3	0.0	221.8	9.0		0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	49.8	234.1	14.7	27.7	9.0	3.1	9.9	761.3
صادرات	24.6	44.7	8.2	2.5	2.1	0.0	128.4	8.8		0.0	0.0	0.0	0.0	5.5	14.7	51.6	26.0	80.5	32.9	0.0	2.0	432.5
واردات																						
الصومال	0.2	30.9	1.8	0.0	0.0	0.0	116.6	0.0	0.0		0.0	2.4	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.0	37.1	189.6
صادرات	0.0	15.3	0.0	0.0	0.0	0.0	44.6	0.9	0.1		0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	12.2	73.9
واردات																						
العراق	791.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	791.6
صادرات	296.2	0.0	0.0	24.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	14.8	0.0	0.0	0.0	0.0	10.7	346.3
واردات																						
عمان	28.4	883.6	14.0	8.1	3.2	3.3	184.9	8.9	5.9	13.2	21.9		0.0	29.1	34.2	3.5	10.6	12.1	0.6	0.6	166.5	1,432.4
صادرات	7.8	1,577.0	35.8	1.1	0.0	0.0	146.9	0.2	14.5	3.6	0.0		0.0	6.8	18.5	4.4	0.0	12.2	2.3	0.0	3.3	1,834.5
واردات																						
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...
صادرات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...
واردات																						
قطر	25.5	318.7	19.1	12.1	0.0	0.0	200.9	0.3	9.9	0.0	0.0	40.0	0.0		0.0	11.4	0.0	15.4	0.0	0.0	2.8	656.2
صادرات	43.7	209.9	67.1	0.8	0.0	0.0	241.2	0.8	15.7	0.0	0.0	22.4	0.0		0.0	13.2	0.0	8.0	0.0	0.0	0.1	623.0
واردات																						
الكويت	23.1	87.8	21.2	5.3	0.5	0.1	156.3	0.4	26.6	0.1	0.0	20.9	0.0	27.1		15.7	0.3	40.1	11.4	0.0	4.3	441.1
صادرات	41.3	262.5	49.8	3.0	0.1	0.0	532.2	0.6	60.6	2.3	0.0	24.6	0.0	16.1		48.4	0.0	57.3	6.0	0.1	0.2	1,105.0
واردات																						
لبنان	33.9	81.5	6.1	1.7	4.1	0.1	84.5	2.9	28.1	0.0	31.2	3.5	0.0	9.1	28.7		6.6	25.3	2.6	2.0	3.4	355.7
صادرات	41.7	49.1	50.4	23.0	11.8	0.0	169.3	15.7	290.8	0.4	0.9	3.1	0.0	7.8	16.5		10.0	87.8	6.8	1.7	1.0	787.7
واردات																						
ليبيا	5.2	6.0	0.0	333.8	1.0	0.0	0.0	1.7	9.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	5.4		107.3	26.0	0.0	0.0	496.2
صادرات	16.8	21.9	2.5	179.4	0.1	0.0	19.4	0.0	12.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	30.4		124.5	98.7	0.0	0.0	506.2
واردات																						
مصر	25.1	54.8	2.1	21.7	12.1	1.5	116.0	33.4	56.0	0.1	90.6	3.6	5.7	4.2	16.3	53.0	45.5		25.7	17.9	1.5	586.8
صادرات	21.3	111.2	14.7	15.5	3.7	0.7	679.7	64.2	48.6	0.5	1.0	4.4	0.2	12.2	50.5	23.5	39.7		20.8	8.6	2.4	1,123.4
واردات																						
المغرب	10.4	5.7	0.5	26.2	8.6	0.3	48.2	0.1	14.5	0.0	35.2	0.7	0.0	0.3	2.6	5.7	61.6	28.1		17.3	2.3	268.3
صادرات	7.4	22.7	1.3	63.5	105.7	0.0	475.3	0.0	16.0	0.0	142.0	0.0	0.0	6.2	19.9	9.7	35.1	28.9		0.4	0.8	935.0
واردات																						
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.5	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.6	0.0	1.6	0.0		0.0	5.5
صادرات	0.0	0.3	0.0	2.6	30.8	0.0	4.6	0.0	4.4	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.3	1.0	0.0	0.0		0.0	44.4
واردات																						
اليمن	1.1	9.8	0.0	0.2	0.1	5.9	68.9	2.3	0.2	5.4	4.2	2.5	0.0	1.5	57.5	0.3	0.1	8.8	0.3	0.0		169.1
صادرات	11.6	245.3	1.6	0.8	0.1	48.0	285.1	6.2	4.6	2.1	0.2	72.1	0.0	2.8	74.2	5.1	0.0	23.2	0.4	0.0		783.4
واردات																						

المصدر: مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم 04 : : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة2001

(2001)

(في المائة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		8.6	1.9	0.6	3.1	0.1	14.0	2.4	3.8	0.1	44.0	1.4	2.6	2.6	3.6	4.1	3.0	2.2	0.3	0.0	1.7	100.0
صادرات		5.1	0.7	0.5	0.0	0.0	13.5	2.3	5.7	0.0	59.0	0.0	1.4	0.9	0.5	3.8	0.4	4.4	0.3	0.0	0.5	100.0
واردات																						
الإمارات	3.7		5.3	8.7	0.9	1.6	14.6	2.9	1.1	6.6	1.9	7.3	0.0	13.1	10.8	2.2	6.0	5.0	0.4	0.1	7.6	100.0
صادرات	6.1		7.3	0.4	0.1	0.4	54.8	0.5	2.8	2.4	0.0	0.1	0.4	6.8	6.8	3.9	0.0	6.2	0.6	0.0	0.4	100.0
واردات																						
البحرين	1.3	16.6		1.2	5.0	0.4	49.4	0.2	1.0	0.4	0.0	4.2	0.0	7.4	8.0	0.6	1.5	1.5	0.6	0.0	1.0	100.0
صادرات	2.4	26.6		1.8	0.0	0.0	53.2	0.0	1.9	0.4	0.0	2.6	0.0	2.1	3.8	2.3	0.0	2.6	0.2	0.0	0.0	100.0
واردات																						
تونس	0.8	2.4	1.4		13.8	1.3	3.8	0.0	0.9	0.0	0.3	0.3	0.0	0.1	0.3	1.1	45.4	5.9	7.5	0.3	0.4	100.0
صادرات	1.0	2.4	1.2		12.6	0.0	6.7	1.0	2.3	0.0	2.0	0.3	0.0	0.3	1.3	1.3	49.2	8.2	9.8	0.4	0.1	100.0
واردات																						
الجزائر	5.5	1.2	0.0	22.6		0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	4.9	0.0	0.0	0.1	0.0	2.3	1.3	1.4	40.9	19.7	0.0	100.0
صادرات	7.4	12.2	4.3	4.4		0.0	12.1	0.2	46.9	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.2	3.0	0.6	5.2	3.2	0.1	0.0	100.0
واردات																						
جيبوتي	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
صادرات	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
واردات																						
السعودية	4.2	26.6	23.7	1.6	0.3	0.7		2.2	2.2	0.0	0.0	2.8	0.0	4.0	10.2	2.0	0.1	8.7	7.6	0.0	3.6	100.0
صادرات	5.9	24.8	13.7	1.0	0.0	0.1		7.1	10.5	1.6	0.0	4.1	0.0	4.0	4.2	3.5	0.2	14.0	3.6	0.0	1.6	100.0
واردات																						
السودان	6.8	16.1	0.2	2.2	0.1	0.0	12.3		11.5	0.0	1.8	0.1	0.0	0.4	0.3	13.1	0.4	17.1	0.0	0.0	17.6	100.0
صادرات	4.8	30.1	1.5	0.0	0.0	0.0	48.6		0.1	0.0	0.0	0.8	0.0	0.3	1.6	0.4	0.0	11.5	0.1	0.0	0.2	100.0
واردات																						
سورية	5.2	4.6	0.7	2.0	10.0	0.0	29.1	1.2		0.0	0.0	0.0	0.0	1.4	6.5	30.7	1.9	3.6	1.2	0.4	1.3	100.0
صادرات	5.7	10.3	1.9	0.6	0.5	0.0	29.7	2.0		0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	3.4	11.9	6.0	18.6	7.6	0.0	0.5	100.0
واردات																						
الصومال	0.1	16.3	0.9	0.0	0.0	0.0	61.5	0.0	0.0		0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	19.6	100.0
صادرات	0.0	20.7	0.0	0.0	0.0	0.0	60.3	1.2	0.1		0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.9	0.0	0.0	16.5	100.0
واردات																						
العراق	99.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
صادرات	85.5	0.0	0.0	7.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	4.3	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	100.0
واردات																						
عمان	2.0	61.7	1.0	0.6	0.2	0.2	12.9	0.6	0.0	0.1	0.0		0.0	2.0	2.4	0.2	0.7	0.8	0.0	0.0	11.6	100.0
صادرات	0.4	86.0	2.0	0.1	0.0	0.0	8.0	0.0	0.0	3.0	0.0		0.0	0.4	1.0	0.2	0.0	0.7	0.1	0.0	0.2	100.0
واردات																						
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...
صادرات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...
واردات																						
قطر	3.9	48.6	2.9	1.8	0.0	0.0	30.6	0.0	1.5	0.0	0.0	6.1	0.0		0.0	1.7	0.0	2.3	0.0	0.0	0.4	100.0
صادرات	7.0	33.7	10.8	0.1	0.0	0.0	38.7	0.1	2.5	0.0	0.0	3.6	0.0		0.0	2.1	0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																						
الكويت	5.2	19.9	4.8	1.2	0.1	0.0	35.4	0.1	6.0	0.0	0.0	4.7	0.0	6.1		3.6	0.1	9.1	2.6	0.0	1.0	100.0
صادرات	3.7	23.8	4.5	0.3	0.0	0.0	48.2	0.1	5.5	0.2	0.0	2.2	0.0	1.5		4.4	0.0	5.2	0.5	0.0	0.0	100.0
واردات																						
لبنان	9.5	22.9	1.7	0.5	1.2	0.0	23.8	0.8	7.9	0.0	8.8	1.0	0.0	2.6	8.1		1.9	7.2	0.7	0.6	0.9	100.0
صادرات	5.3	6.2	6.4	2.9	1.5	0.0	21.5	2.0	36.9	0.1	0.1	0.4	0.0	1.0	2.1		1.3	11.1	0.9	0.2	0.1	100.0
واردات																						
ليبيا	1.0	1.2	0.0	67.3	0.2	0.0	0.0	0.4	1.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1		21.6	5.2	0.0	0.0	100.0
صادرات	3.3	4.3	0.5	35.4	0.0	0.0	3.8	0.0	2.4	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	6.0		24.6	19.5	0.0	0.0	100.0
واردات																						
مصر	4.3	9.3	0.4	3.7	2.1	0.3	19.8	5.7	9.5	0.0	15.4	0.6	1.0	0.7	2.8	9.0	7.8		4.4	0.3	3.1	100.0
صادرات	1.9	9.9	1.3	1.4	0.3	0.1	60.5	5.7	4.3	0.0	0.1	0.4	0.0	1.1	4.5	2.1	3.5		1.9	0.2	0.8	100.0
واردات																						
المغرب	3.9	2.1	0.2	9.8	3.2	0.1	18.0	0.0	5.4	0.0	13.1	0.3	0.0	0.1	1.0	2.1	23.0	10.5		6.4	0.9	100.0
صادرات	0.8	2.4	0.1	6.8	11.3	0.0	50.8	0.0	1.7	0.0	15.2	0.0	0.0	0.7	2.1	1.0	3.8		0.0	0.0	0.1	100.0
واردات																						
موريتانيا	0.0	0.0	0.2	8.8	32.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	28.6	0.0	29.9	0.0		0.1	100.0
صادرات	0.1	0.7	0.0	5.8	69.3	0.0	10.3	0.0	10.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.0	0.6	2.3	0.0	0.0		0.0	100.0
واردات																						
اليمن	0.7	5.8	0.0	0.1	0.0	0.0	40.7	1.4	0.1	3.2	2.5	1.5	0.0	0.9	34.0	0.2	0.1	5.2	0.2	0.0		100.0
صادرات	1.5	31.3	0.2	0.1	0.0	0.0	36.4	0.8	0.6	0.3	0.0	9.2	0.0	0.4	9.5	0.7	0.0	3.0	0.1	0.0		100.0
واردات																						

المصدر : ملحق (3/9).

الملحق رقم 05: : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2002

(2002)

(مليون دولار)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		79.8	18.8	7.2	44.3	0.7	148.6	33.0	65.8	0.9	465.4	14.6	26.3	34.9	46.9	22.0	15.9	2.2	0.1	17.4	1,044.8
صادرات		78.4	10.4	1.6	0.1	0.0	144.6	11.2	96.9	0.3	763.2	8.5	12.2	17.6	43.0	3.4	76.1	11.2	0.1	1.9	1,280.5
واردات																					0.0
الإمارات	47.4		92.5	12.5	36.7	9.2	461.6	12.8	34.9	11.4	0.0	1,335.8	176.3	244.3	38.4	24.0	89.6	15.2	0.3	185.8	2,829.0
صادرات	71.9		81.0	5.9	8.2	4.3	682.2	6.5	51.8	26.7	0.0	387.3	323.0	84.2	63.2	0.0	45.3	4.3	0.0	31.0	2,076.7
واردات																					
البحرين	12.0	160.7	0.0	8.2	10.2	0.0	221.6	0.0	5.3	0.0	0.1	29.4	46.9	65.1	69.3	3.5	18.4	5.4	0.0	4.1	660.0
صادرات	9.6	58.2		2.9	0.0	0.0	460.7	1.1	5.9	1.1	0.0	7.1	7.3	7.6	3.2	0.0	1.2	0.2	0.0	0.0	566.0
واردات																					
تونس	11.8	157.7	0.0		10.0	0.0	217.5	0.0	5.2	0.0	0.1	28.9	46.0	63.9	68.1	3.4	18.0	5.3	0.0	4.0	639.7
صادرات	7.2	16.8	7.0		98.5	0.0	66.0	6.2	14.1	0.0	2.0	0.9	3.4	8.4	4.3	313.9	51.6	62.8	0.6	1.2	665.1
واردات																					
الجزائر	0.0	1.7	0.0	88.0		0.0	0.1	0.1	3.5	0.0	46.7	0.0	0.0	0.1	5.3	8.7	156.9	153.5	9.4	0.5	474.4
صادرات	43.3	48.3	20.4	95.9		0.0	28.0	1.0	118.7	0.1	0.0	1.4	1.3	1.2	24.7	1.7	54.5	16.5	5.2	0.4	462.4
واردات																					
جيبوتي	0.9	12.1	0.0	1.9			112.9	0.0		0.5		3.5		0.0	0.1	0.0	0.0	0.3	0.0	8.5	140.7
صادرات	1.2	14.9	0.0	2.0	0.0		127.0	0.0	0.0	0.6	0.0	3.9	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.4	0.0	10.5	160.7
واردات																					
السعودية	171.6	2,260.6	1,914.4	54.4	36.3	130.2		173.5	136.3	5.4	68.3	226.7	203.2	667.6	201.4	4.8	789.5	572.1	3.9	386.5	7,938.5
صادرات	201.4	620.3	204.9	29.0	0.0	0.0		108.2	221.0	0.0	0.0	0.0	0.0	112.7	51.9	0.0	203.6	87.5	0.0	65.9	1,906.4
واردات																					
السودان	7.2	62.6	0.2	3.0	0.7	6.2	119.3		19.6	0.0	0.1	0.3	1.3	1.2	23.5	1.4	57.0	0.1	0.0	15.2	318.8
صادرات	35.3	173.0	23.2	0.3	0.0	0.0	581.8		16.0	0.0	0.0	4.3	0.6	6.4	1.9	0.1	53.8	1.5	0.0	1.5	899.5
واردات																					
سورية	75.9	79.6	6.1	11.5	127.8	0.3	474.3	22.4		0.0	68.3	11.8	30.0	78.4	148.0	40.7	43.5	12.8	1.6	24.2	1,256.9
صادرات	47.8	79.6	6.2	3.3	13.4	0.0	168.1	18.5		0.0	0.4	5.8	2.4	24.0	78.4	14.5	92.2	17.3	0.1	1.4	573.3
واردات																					
الصومال	0.4	53.4	2.9	0.0	0.0	0.5	0.0	0.0	0.0		0.0	11.1	0.3	3.9	0.5	0.0	0.5	0.0	0.0	28.0	101.8
صادرات	0.7	19.9	0.0	0.0	0.0	137.6	5.2	1.3	0.4		0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	15.1	180.5
واردات																					
العراق	825.5	0.0	1.4	111.7	61.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	1.2	0.0	481.8	481.8	0.0	0.1	1,311.1
صادرات	646.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		41.7	0.1	0.0	34.3	0.0	105.8	41.7	0.0	4.7	1,047.1
واردات																					
لبنان	9.9	965.6	19.6	1.1	3.6	4.2	0.0	11.2	7.3	0.1	37.9		16.9	29.1	3.4	10.5	4.4	0.2	0.5	83.2	1,208.9
صادرات	19.7	1,732.7	29.6	3.7	0.1	0.0	212.2	0.2	21.9	10.3	0.0		8.3	26.4	4.8	2.2	5.8	0.8	0.0	2.5	2,101.4
واردات																					
قطر	9.4	531.0	24.4	4.6	0.3	0.0	119.0	7.9	6.4	0.1	7.6	0.1		10.2	10.6	0.1	14.3	2.0	0.1	25.5	773.6
صادرات	36.3	233.3	42.9	0.9	0.1	0.0	189.8	1.7	26.8	0.3	0.0	18.6		17.6	8.3	0.0	6.4	0.4	0.0	0.1	583.6
واردات																					
الكويت	19.2	138.4	20.1	9.2	0.6	0.0	102.4	0.0	23.9	0.0	0.0	24.0	16.0		20.9	0.2	59.2	6.2	0.0	139.8	580.3
صادرات	44.7	318.6	65.6	1.5	0.1	0.0	625.1	0.7	89.1	3.6	0.0	26.3	11.2		31.3	0.0	19.6	3.1	0.1	83.9	1,324.8
واردات																					
لبنان	35.3	94.7	8.1	15.9	17.3	0.2	96.0	2.3	75.6	0.0	71.1	4.2	15.2	32.4		4.3	27.6	2.1	0.7	4.4	507.6
صادرات	44.1	57.0	37.8	8.8	3.1	0.0	138.9	10.5	207.2	0.7	6.6	2.9	2.2	12.7		9.9	134.4	16.6	1.4	2.4	697.3
واردات																					
ليبيا	2.8	7.8	0.0	336.4	1.9	...	0.0	2.7	28.8	0.0	0.0	2.0	0.0	0.0	11.3		39.8	68.7	0.0	0.0	502.4
صادرات	43.1	31.7	3.7	429.6	0.3	...	28.1	0.0	40.1	0.0	0.0	11.6	0.1	0.2	9.3		62.8	81.5	0.0	0.4	742.5
واردات																					
مصر	34.4	62.7	3.1	48.0	12.8	0.0	156.1	44.1	73.9	0.1	96.2	4.5	4.9	17.8	70.0	48.1		33.9	1.9	23.7	736.3
صادرات	27.9	143.5	19.3	28.3	4.8	0.0	877.2	84.2	63.8	0.6	1.3	5.7	15.7	65.2	30.9	51.3		27.3	3.2	11.3	1,461.5
واردات																					
المغرب	23.0	7.0	0.6	48.5	20.1	9.1	49.1	0.1	16.4	...	13.5	2.0	0.3	2.0	8.2	67.2	19.0		23.5	4.3	314.1
صادرات	1.9	22.1	5.3	55.1	159.9	0.0	695.7	0.1	11.1	0.0	273.8	3.6	6.3	11.4	6.6	79.6	55.2		0.6	0.4	1,388.8
واردات																					
موريتانيا	0.1	0.0	0.0	2.3	2.4	...	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	2.3	0.0	2.9	0.0		0.0	10.2
صادرات	0.0	0.4	0.0	2.8	28.6		3.8	0.0	1.6	0.0	0.0	0.4	0.1	0.0	3.0	0.0	2.1	24.2		0.0	67.1
واردات																					
اليمن	0.6	39.7	13.4	0.1	0.1	4.7	45.7	0.8	0.2	5.2	1.8	0.2	0.5	0.1	0.0	7.4	1.0	0.0	0.0		163.4
صادرات	9.4	202.6	28.8	0.5	0.5	0.0	147.4	2.0	3.7	9.2	0.2	40.2	0.5	85.3	2.0	...	20.6	0.5	0.0		553.4
واردات																					

المصدر: مصادر وطنية وإقليمية ودولية

الملحق رقم06 : : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة2002

(2002)

(في المائة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	موريتانيا	المغرب	اليمن	المجموع
الأردن		7.6	1.8	0.7	4.2	0.1	14.2	3.2	6.3	0.1	44.5	1.4	2.5	3.3	4.5	2.1	1.5	0.0	0.2	1.7	100.0
صادرات		6.1	0.8	0.1	0.0	0.0	11.3	0.9	7.6	0.0	59.6	0.7	0.9	1.4	3.4	0.3	5.9	0.0	0.9	0.1	100.0
واردات																					
الإمارات	1.7		3.3	0.4	1.3	0.3	16.3	0.5	1.2	0.4	0.0	47.2	6.2	8.6	1.4	0.8	3.2	0.0	0.5	6.6	100.0
صادرات	3.5		3.9	0.3	0.4	0.2	32.8	0.3	2.5	1.3	0.0	28.3	15.6	4.1	3.0	0.0	2.2	0.0	0.2	1.5	100.0
واردات																					
البحرين	1.8	24.3		1.2	1.5	0.0	33.6	0.0	0.8	0.0	0.0	4.5	7.1	9.9	10.5	0.5	2.8	0.0	0.8	0.6	100.0
صادرات	1.7	10.3		0.5	0.0	0.0	81.4	0.2	1.0	0.2	0.0	1.3	1.3	1.3	0.6	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																					
تونس	1.8	24.6	0.0		1.6	0.0	34.0	0.0	0.8	0.0	0.0	4.5	7.2	10.0	10.6	0.5	2.8	0.0	0.8	0.6	100.0
صادرات	1.1	2.5	1.1		14.8	0.0	9.9	0.9	2.1	0.3	0.0	0.1	0.5	1.3	0.6	47.2	7.8	0.1	9.4	0.2	100.0
واردات																					
الجزائر	0.0	0.4	0.0	18.6		0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	9.9	0.0	0.0	0.0	0.0	1.8	33.1	2.0	32.3	0.1	100.0
صادرات	9.4	10.4	4.4	20.7		0.0	6.1	0.2	25.7	0.0	0.0	0.3	0.3	0.3	5.3	0.4	11.8	1.1	3.6	0.1	100.0
واردات																					
جيبوتي	0.7	8.6	0.0	1.3	0.0		80.2	0.0	0.0	0.3	0.0	2.5	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.2	0.0	100.0
صادرات	0.7	9.3	0.0	1.3	0.0		79.0	0.0	0.0	0.4	0.0	2.4	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.2	6.5	100.0
واردات																					
السعودية	2.2	28.5	24.1	0.7	0.5	1.6		2.2	1.7	0.1	0.0	0.9	2.6	8.4	2.5	0.1	9.9	0.0	7.2	4.9	100.0
صادرات	10.6	32.5	10.8	1.5	0.0	0.0		5.7	11.6	0.0	0.0	0.0	0.0	2.7	5.9	0.0	10.7	0.0	4.6	3.5	100.0
واردات																					
السودان	2.3	19.6	0.1	0.9	0.2	1.9	37.4		6.2	0.0	0.0	0.1	0.4	0.4	7.4	0.4	17.9	0.0	0.0	4.8	100.0
صادرات	3.9	19.2	2.6	0.0	0.0	0.0	64.7		1.8	0.0	0.0	0.5	0.1	0.7	0.2	0.0	6.0	0.0	0.2	0.2	100.0
واردات																					
سورية	6.0	6.3	0.5	0.9	10.2	0.0	37.7	1.8		0.0	5.4	0.9	2.4	6.2	11.8	3.2	3.5	0.1	1.0	1.9	100.0
صادرات	8.3	13.9	1.1	0.6	2.3	0.0	29.3	3.2		0.0	0.1	1.0	0.4	4.2	13.7	2.5	16.1	3.0	3.0	0.2	100.0
واردات																					
الصومال	0.4	52.5	2.8	0.0	0.0	0.5	0.0	0.0	0.0		0.0	10.9	0.3	3.8	0.5	0.0	0.5	0.0	0.0	27.6	100.0
صادرات	0.4	11.0	0.0	0.0	0.0	76.2	2.9	0.7	0.2		0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	8.3	100.0
واردات																					
العراق	63.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	36.7	0.0	0.0	0.0	100.0
صادرات	61.7	0.0	0.0	10.7	5.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		4.0	0.0	0.0	3.3	0.0	10.1	0.0	4.0	0.4	100.0
واردات																					
عمان	0.8	79.9	1.6	0.1	0.3	0.3	0.0	0.9	0.6	0.0	3.1		1.4	2.4	0.3	0.9	0.4	0.0	0.0	6.9	100.0
صادرات	0.9	83.4	1.4	0.2	0.0	0.0	10.1	0.0	1.0	0.5	0.0		0.4	1.3	0.2	0.1	0.3	0.0	0.0	0.1	100.0
واردات																					
قطر	1.2	68.6	3.2	0.6	0.0	0.0	15.4	0.8	1.0	0.0	0.0	1.0		1.3	1.4	0.0	1.8	0.0	0.3	3.3	100.0
صادرات	6.2	40.0	7.4	0.2	0.0	0.0	32.5	0.3	4.6	0.0	0.0	3.2		3.0	1.4	0.0	1.1	0.1	0.1	0.0	100.0
واردات																					
الكويت	3.3	23.8	3.5	1.6	0.1	0.0	17.6	0.0	4.1	0.0	0.0	4.1	2.8		3.6	0.0	10.2	0.0	1.1	24.1	100.0
صادرات	3.4	24.0	5.0	0.1	0.0	0.0	47.2	0.1	6.7	0.3	0.0	2.0	0.8		2.4	0.0	1.5	0.0	0.2	6.3	100.0
واردات																					
لبنان	7.0	18.7	1.6	3.1	3.4	0.0	18.9	0.4	14.9	0.0	14.0	0.8	3.0	6.4		0.8	5.4	0.1	0.4	0.9	100.0
صادرات	6.3	8.2	5.4	1.3	0.4	0.0	19.9	1.5	29.7	0.1	1.0	0.4	0.3	1.8		1.4	19.3	2.4	2.4	0.3	100.0
واردات																					
ليبيا	0.6	1.6	0.0	67.0	0.4	...	0.0	0.5	5.7	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	2.2		7.9	0.0	13.7	0.0	100.0
صادرات	5.8	4.3	0.5	57.9	0.0	...	3.8	0.0	5.4	0.0	0.0	1.6	0.0	0.0	1.3		8.5	0.0	11.0	0.1	100.0
واردات																					
مصر	4.7	8.5	0.4	6.5	1.7	0.0	21.2	6.0	10.0	0.0	13.1	0.6	0.7	2.4	9.5	6.5		0.3	4.6	3.2	100.0
صادرات	1.9	9.8	1.3	1.9	0.3	0.0	60.0	5.8	4.4	0.0	0.1	0.4	1.1	4.5	2.1	3.5		0.2	1.9	0.8	100.0
واردات																					
المغرب	7.3	2.2	0.2	15.5	6.4	2.9	15.6	0.0	5.2	0.0	4.3	0.6	0.1	0.6	2.6	21.4	6.1	7.5		1.4	100.0
صادرات	0.1	1.6	0.4	4.0	11.5	0.0	50.1	0.0	0.8	0.0	19.7	0.3	0.5	0.8	0.5	5.7	4.0	0.0		0.0	100.0
واردات																					
موريتانيا	0.5	0.0	0.2	23.0	23.5	...	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22.8	0.0	28.3	0.2		0.0	100.0
صادرات	0.1	0.6	0.0	4.2	42.6	0.0	5.7	0.0	2.3	0.0	0.0	0.6	0.1	0.1	4.5	0.0	3.2	36.1		0.0	100.0
واردات																					
اليمن	0.4	24.3	8.2	0.1	0.1	2.9	28.0	0.5	0.1	3.2	1.1	0.0	25.9	0.1	0.0	4.5	0.6	0.0	0.0		100.0
صادرات	1.7	36.6	5.2	0.1	0.1	0.0	26.6	0.4	0.7	1.7	0.0	7.3	0.1	15.4	0.4	---	3.7	0.1	0.1	0.0	100.0
واردات																					

المصدر: ملحق (3/9).

الملحق رقم 07 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2003

(2003)

(مليون دولار)

الإتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الاردن		92.7	17.7	6.8	57.2	0.1	153.0	26.8	90.1	0.9	336.6	15.8	24.7	37.6	44.7	17.8	24.0	1.6	0.3	21.4	969.8
صادرات		97.5	6.0	1.7	0.0	0.0	296.7	8.6	153.2	0.5	214.5	8.0	11.0	20.7	46.8	0.4	112.7	14.7	0.1	2.2	995.2
واردات																					
الإمارات	69.6		133.0	20.4	51.2	12.3	537.3	8.0	50.2	15.2	0.0	1,554.7	205.2	284.4	55.7	27.9	119.9	20.4	450.0	3,615.7
صادرات	132.7		181.7	1.9	0.0	0.0	1,146.6	107.3	526.5	41.2	0.0	18.2	141.5	114.6	131.8	4.9	114.9	10.9	18.1	2,692.7
واردات																					
البحرين	12.7	96.8		9.5	17.4	0.0	448.5	0.5	4.7	0.0	6.2	9.8	76.3	59.1	4.6	2.5	5.0	10.3	0.0	2.7	766.6
صادرات	6.4	153.2		8.3	0.0	0.0	298.5	0.2	5.6	5.4	0.0	17.9	21.7	34.9	11.4	0.0	12.9	0.7	0.0	0.2	577.3
واردات																					
تونس	8.8	5.3	6.3		111.2	1.1	27.2	0.7	3.7	....	24.8	0.2	0.3	0.5	3.8	378.2	30.0	48.9	3.3	0.4	654.5
صادرات	6.6	24.1	8.7		139.6	....	111.4	8.7	6.2	....	6.5	1.8	4.7	12.5	5.7	383.7	52.3	50.2	1.5	0.9	824.8
واردات																					
الجزائر	1.3	0.6	0.0	111.5		0.0	0.2	0.0	3.4	0.0	16.7	0.0	0.1	0.2	25.1	10.5	286.1	155.4	2.1	0.0	613.3
صادرات	48.5	31.0	5.4	85.7		0.0	37.1	0.8	104.2	0.0	7.8	1.2	1.7	1.0	23.4	2.1	127.9	18.5	6.6	0.2	503.0
واردات																					
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	....		0.0	0.0	....	109.5	....	0.0	....	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	....	38.8	148.3
صادرات	1.1	13.5	0.0	2.1	0.0		135.5	0.0	....	0.5	0.0	4.2	0.0	0.0	0.2	....	0.0	0.4	....	11.4	168.9
واردات																					
السعوديه	1,074.4	2,616.5	2,161.3	38.1	36.0	281.3		223.7	148.0	7.7	20.8	275.2	368.8	794.1	265.2	17.3	913.9	639.7	18.7	281.3	10,182.0
صادرات	170.9	957.6	203.7	11.2	0.0	0.0		138.7	402.7	7.5	0.0	152.3	169.3	130.4	99.7	0.0	302.9	52.5	0.0	86.1	2,885.5
واردات																					
السودان	7.6	83.0	0.0	4.0	0.4	0.0	114.8		12.1	0.0	0.1	0.2	1.3	1.0	5.2	6.1	2.4	116.4	0.0	3.7	358.3
صادرات	33.2	180.0	50.7	0.1	0.0	0.1	723.9		16.5	0.4	0.0	5.4	24.6	0.9	12.6	3.6	48.2	0.6	0.0	3.7	1,104.5
واردات																					
سوريه	98.7	72.1	5.5	10.4	85.7	....	356.6	20.2		0.0	61.8	10.7	27.1	71.0	182.2	36.8	61.6	14.0	1.4	21.9	1,137.8
صادرات	47.9	66.5	6.2	3.3	13.4	....	166.2	18.6		....	13.7	7.3	4.8	24.0	77.1	14.5	92.3	17.4	0.3	1.4	575.1
واردات																					
الصومال	0.5	37.5	2.6	0.0	0.1	0.5	0.0	0.0	0.0		0.0	10.1	0.3	3.6	0.5	0.0	0.5	0.0	0.0	20.1	76.2
صادرات	0.7	16.8	0.0	0.0	0.0	119.0	5.6	0.2	0.3		0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	11.5	154.5
واردات																					
العراق	707.8	0.0	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	1.1	0.0	1.1	442.6	0.0	0.0	1,154.4
صادرات	682.4	0.0	0.1	99.2	60.1	...	0.0	0.0	0.0	0.0		40.4	0.1	0.0	36.6	0.0	115.8	45.0	0.0	4.3	1,084.0
واردات																					
عمان	63.1	111.1	119.4	5.8	10.1	25.5	0.0	51.1	44.1	0.7	246.6		109.9	189.5	23.2	68.6	32.0	1.6	535.1	1,640.1	
صادرات	17.8	1,710.2	32.2	1.9	0.0	0.0	207.0	1.8	23.8	11.2	0.0		8.1	25.8	4.0	2.1	5.4	0.8	21.6	2,073.7	
واردات																					
قطر	24.6	325.4	54.7	8.0	3.4	0.0	291.5	14.3	17.7	0.2	0.2	18.5		25.0	23.8	0.2	32.6	4.6	0.1	4.7	849.7
صادرات	25.3	296.7	36.7	1.3	0.0	....	303.5	0.0	36.2	0.0	0.0	29.6		23.5	15.7	0.0	14.1	0.0	0.0	0.7	783.2
واردات																					
الكويت	17.8	104.2	17.7	10.6	1.3	0.0	97.6	0.0	22.6	0.0	0.0	23.5	15.5		18.7	0.2	54.4	5.7	155.2	544.9	
صادرات	47.2	312.8	71.7	1.1	18.3	0.0	613.7	2.4	97.3	3.9	0.0	25.8	10.9		33.5	0.0	21.4	3.4	127.7	1,391.3	
واردات																					
لبنان	48.4	104.4	9.7	1.7	27.5	0.5	104.3	7.3	99.5	0.0	121.8	4.8	15.3	50.8		4.2	28.0	3.8	0.8	4.7	637.5
صادرات	44.9	96.1	7.6	8.0	5.6	0.0	219.6	11.8	259.3	0.6	14.4	3.4	12.5	13.3		23.6	174.4	20.0	1.1	4.3	920.5
واردات																					
ليبيا	3.2	4.5	0.0	353.8	1.8	...	0.0	1.8	28.5	0.0	0.0	1.9	0.0	0.0	11.3		42.8	74.3	0.0	0.0	524.0
صادرات	38.9	30.7	3.4	481.7	11.0	0.0	27.2	2.8	39.9	0.0	0.0	11.2	0.1	0.2	7.8		57.9	74.7	0.0	0.0	787.4
واردات																					
مصر	40.7	72.6	2.0	36.2	41.1	0.0	118.6	28.3	47.4	0.1	73.1	3.4	3.7	13.5	44.8	36.6		21.7	1.2	31.1	616.1
صادرات	16.8	86.1	11.6	21.7	124.8	0.0	526.3	50.7	38.4	0.4	0.8	3.4	9.4	39.1	18.6	30.8		16.5	1.9	11.5	1,008.8
واردات																					
المغرب	15.3	9.2	0.6	42.5	24.2	0.3	56.2	0.6	23.0	....	0.0	0.7	0.9	3.3	13.1	46.2	24.0		23.6	5.3	289.1
صادرات	1.7	79.3	10.0	70.6	172.9	....	712.5	0.0	16.7	0.1	0.1	1.3	9.6	12.0	7.1	60.0	123.4		0.4	0.1	1,277.9
واردات																					
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.5	5.6	....	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	2.1	0.0	2.7	0.0		0.0	11.2
صادرات	0.0	0.4	0.0	3.9	12.4	....	4.1	0.0	1.4	0.0	0.0	0.5	0.1	0.0	2.8	0.0	2.0	22.6		0.0	50.1
واردات																					
اليمن	0.7	49.2	7.8	0.4	0.4	5.2	53.1	1.8	1.0	0.5	2.0	9.9	0.2	58.7	0.2	0.0	8.2	0.2	0.0		203.0
صادرات	9.5	239.0	16.4	0.6	0.0	20.2	189.9	1.8	5.0	10.5	0.0	42.3	1.0	82.4	2.0	...	23.7	1.4	0.0		645.8
واردات																					

المصدر: مصادر وطنية والأمم وتونية

لملحق رقم 08 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة2003

(2003)

(في المائة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		9.6	1.8	0.7	5.9	0.0	15.8	2.8	9.3	0.1	34.7	1.6	2.5	3.9	4.6	1.8	2.5	0.2	0.0	2.2	100.0
صادرات		9.8	0.6	0.2	0.0	0.0	29.8	0.9	15.4	0.0	21.6	0.8	1.1	2.1	4.7	0.0	11.3	1.5	0.0	0.2	100.0
واردات																					
الإمارات	1.9		3.7	0.6	1.4	0.3	14.9	0.2	1.4	0.4	0.0	43.0	5.7	7.9	1.5	0.8	3.3	0.6	12.4	0.0	100.0
صادرات	4.9		6.7	0.1	0.0	0.0	42.6	4.0	19.6	1.5	0.0	0.7	5.3	4.3	4.9	0.2	4.3	0.4	0.7	0.0	100.0
واردات																					
البحرين	1.7	12.6		1.2	2.3	0.0	58.5	0.1	0.6	0.0	0.8	1.3	10.0	7.7	0.6	0.3	0.7	1.3	0.0	0.4	100.0
صادرات	1.1	26.5		1.4	0.0	0.0	51.7	0.0	1.0	0.9	0.0	3.1	3.8	6.0	2.0	0.0	2.2	0.1	0.0	0.0	100.0
واردات																					
تونس	1.3	0.8	1.0		17.0	0.2	4.2	0.1	0.6	...	3.8	0.0	0.0	0.1	0.6	57.8	4.6	7.5	0.5	0.1	100.0
صادرات	0.8	2.9	1.1		16.9	...	13.5	1.1	0.7	...	0.8	0.2	0.6	1.5	0.7	46.5	6.3	6.1	0.2	0.1	100.0
واردات																					
الجزائر	0.2	0.1	0.0	18.2		0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	2.7	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	46.7	25.3	0.3	0.0	100.0
صادرات	9.6	6.2	1.1	17.0		0.0	7.4	0.2	20.7	0.0	1.5	0.2	0.3	0.2	4.7	0.4	25.4	3.7	1.3	0.0	100.0
واردات																					
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	...		0.0	0.0	...	73.9	...	0.0	...	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	...	26.1	100.0
صادرات	0.6	8.0	0.0	1.3	0.0		80.2	0.0	0.0	0.3	0.0	2.5	0.0	0.1	0.0	0.0	0.2	0.0	...	6.7	100.0
واردات																					
السعودية	10.6	25.7	21.2	0.4	0.4	2.8		2.2	1.5	0.1	0.2	2.7	3.6	7.8	2.6	0.2	9.0	6.3	0.2	2.8	100.0
صادرات	5.9	33.2	7.1	0.4	0.0	0.0		4.8	14.0	0.3	0.0	5.3	5.9	4.5	3.5	0.0	10.5	1.8	0.0	3.0	100.0
واردات																					
السودان	2.1	23.2	0.0	1.1	0.1	0.0	32.0		3.4	0.0	0.0	0.1	0.4	0.3	1.5	1.7	0.7	32.5	0.1	1.0	100.0
صادرات	3.0	16.3	4.6	0.0	0.0	0.0	65.5		1.5	0.0	0.0	0.5	2.2	0.1	1.1	0.3	4.4	0.1	0.0	0.3	100.0
واردات																					
سورية	8.7	6.3	0.5	0.9	7.5	...	31.3	1.8		0.0	5.4	0.9	2.4	6.2	16.0	3.2	5.4	1.2	0.1	1.9	100.0
صادرات	8.3	11.6	1.1	0.6	2.3	...	28.9	3.2		...	2.4	1.3	0.8	4.2	13.4	2.5	16.0	3.0	0.1	0.2	100.0
واردات																					
الصومال	0.6	49.2	3.4	0.0	0.1	0.7	0.0	0.0	0.0		0.0	13.3	0.3	4.7	0.6	0.0	0.7	0.0	0.0	26.4	100.0
صادرات	0.4	10.9	0.0	0.0	0.0	77.1	3.6	0.1	0.2		0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	7.5	100.0
واردات																					
العراق	61.3	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	38.3	0.0	0.0	100.0
صادرات	63.0	0.0	0.0	9.2	5.5	...	0.0	0.0	0.0	0.0		3.7	0.0	0.0	3.4	0.0	0.1	4.2	0.0	0.4	100.0
واردات																					
عمان	3.8	6.8	7.3	0.4	0.6	1.6	0.0	3.1	2.7	0.0	15.0		6.7	11.6	1.4	4.2	1.9	1.1	0.0	32.6	100.0
صادرات	0.9	82.5	1.6	0.1	0.0	0.0	10.0	0.1	1.1	0.5	0.0		0.4	1.2	0.2	0.1	0.3	0.0	0.0	1.0	100.0
واردات																					
قطر	2.9	38.3	6.4	0.9	0.4	0.0	34.3	1.7	2.1	0.0	0.0	2.2		2.9	2.8	0.0	3.8	0.5	0.0	0.6	100.0
صادرات	3.2	37.9	4.7	0.2	0.0	...	38.8	0.0	4.6	0.0	0.0	3.8		2.0	2.0	0.0	1.8	0.5	0.0	0.1	100.0
واردات																					
الكويت	3.3	19.1	3.3	1.9	0.2	0.0	17.9	0.0	4.1	0.0	0.0	4.3	2.8		3.4	0.0	10.0	1.1	0.0	28.5	100.0
صادرات	3.4	22.5	5.2	0.1	1.3	0.0	44.1	0.2	7.0	0.3	0.0	1.9	0.8		2.4	0.0	1.5	0.2	0.0	9.2	100.0
واردات																					
لبنان	7.6	16.4	1.5	0.3	4.3	0.1	16.4	1.2	15.6	0.0	19.1	0.8	2.4	8.0		0.7	4.4	0.6	0.1	0.7	100.0
صادرات	4.9	10.4	0.8	0.9	0.6	0.0	23.9	1.3	28.2	0.1	1.6	0.4	1.4	1.4		2.6	18.9	2.2	0.1	0.5	100.0
واردات																					
ليبيا	0.6	0.9	0.0	67.5	0.3	...	0.0	0.4	5.4	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	2.2		8.2	14.2	0.0	0.0	100.0
صادرات	4.9	3.9	0.4	61.2	1.4	0.0	3.5	0.4	5.1	0.0	0.0	1.4	0.0	0.0	1.0		7.4	9.5	0.0	0.0	100.0
واردات																					
مصر	6.6	11.8	0.3	5.9	6.7	0.0	19.2	4.6	7.7	0.0	11.9	0.5	0.6	2.2	7.3	5.9		3.5	0.2	5.1	100.0
صادرات	1.7	8.5	1.2	2.2	12.4	0.0	52.2	5.0	3.8	0.0	0.1	0.3	0.9	3.9	1.8	3.1		1.6	0.2	1.1	100.0
واردات																					
المغرب	5.3	3.2	0.2	14.7	8.4	0.1	19.4	0.2	8.0	0.0	0.0	0.2	0.3	1.1	4.5	16.0	8.3		8.2	1.8	100.0
صادرات	0.1	6.2	0.8	5.5	13.5	...	55.8	0.0	1.3	0.0	0.0	0.1	0.8	0.9	0.6	4.7	9.7		0.0	0.0	100.0
واردات																					
موريتانيا	0.3	0.0	0.2	4.6	40.9	...	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	19.0	0.0	24.2	0.2		0.4	100.0
صادرات	0.1	0.8	0.0	7.9	24.7	2.8	8.2	0.0	2.8	0.0	0.0	0.9	0.1	0.0	5.5	0.0	4.0	45.1		0.0	100.0
واردات																					
اليمن	0.4	24.2	3.8	0.2	0.2	2.6	26.1	0.5	0.8	2.6	1.0	4.9	0.1	28.9	0.1	0.0	4.1	0.1	0.0		100.0
صادرات	1.5	37.0	2.5	0.1	0.0	3.1	29.4	0.3	0.8	1.6	0.0	6.5	0.2	12.8	0.3	...	3.7	0.2	0.0		100.0
واردات																					

المصدر: ملحق (3/8).

الملحق رقم 09 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2004

(2004)

(مليون دولار)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		108.7	17.8	7.5	69.1	0.1	195.0	33.0	133.4	1.0	510.3	15.2	22.4	51.9	57.8	24.8	28.5	2.4	0.3	25.8	1,305.0
واردات		145.4	5.6	2.8	1.0	0.0	1,616.7	18.0	207.8	0.6	64.3	9.3	5.5	29.2	62.3	1.8	302.4	14.2	0.4	3.7	2,491.0
الإمارات	132.3		397.1	21.0	130.1	52.1	620.0	217.7	140.4	140.7	389.8	2,537.8	345.3	432.5	124.9	332.4	154.1	31.1	23.8	264.3	6,487.6
واردات	219.3		114.6	6.9	0.9	5.3	1,288.3	99.2	77.6	92.0	2.5	1,018.5	171.7	168.4	188.3	67.7	192.1	19.7	0.0	63.5	3,796.3
البحرين	11.8	104.2		4.0	14.6	0.2	478.5	0.4	3.1	0.0	1.7	15.0	69.0	69.8	2.2	9.3	8.2	11.0	0.0	1.1	804.1
واردات	5.6	186.6		6.5	0.0	0.0	374.0	0.2	3.8	5.1	0.0	16.8	26.5	35.3	7.6	0.0	15.7	1.3	0.0	0.2	685.4
تونس	4.8	5.9	8.8		112.8	0.3	24.8	3.0	5.3	0.0	28.5	1.5	0.7	0.6	4.0	360.0	32.3	76.9	7.3	0.7	678.3
واردات	7.3	15.8	6.3		77.8	0.1	117.3	10.4	13.5	0.0	2.7	6.2	7.0	19.7	6.9	438.5	64.8	65.0	1.0	2.0	862.4
الجزائر	4.3	1.8	0.0	143.0		0.0	1.0	0.0	22.9	0.0	2.9	0.0	0.0	1.2	0.1	42.6	412.9	205.5	0.6	0.3	839.2
واردات	70.2	80.9	12.9	103.8		0.0	58.8	1.6	49.7	0.0	2.9	2.0	11.4	5.2	31.6	3.6	156.7	35.1	18.7	0.2	645.1
جيبوتي	0.0	6.4	0.0	0.1	0.0		0.3	0.0		159.6		0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		56.5	222.9
واردات	0.1	19.4	0.0	0.4	0.0		194.6	0.0		0.8		12.4		0.0	0.2	0.0	0.0	0.1		16.6	244.7
السعودية	1,830.0	3,266.0	3,073.0	91.0	52.0	448.0		326.0	581.0	9.0	42.0	267.0	519.0	1,090.0	426.0	80.0	1,197.0	875.0	8.0	527.0	14,708.0
واردات	197.0	1,189.0	451.0	27.0	1.0	0.0		195.0	408.0	7.0	0.0	161.0	189.0	205.0	112.0	0.0	424.0	73.0	0.0	140.0	3,780.0
السودان	9.6	90.2	0.0	7.6	1.2	0.0	164.2		15.8	0.0	0.0	0.0	0.6	0.7	25.0	3.2	108.5	0.0	0.0	3.5	430.0
واردات	35.1	239.2	36.7	0.2	0.0	0.0	471.5		22.5	0.2	0.0	4.6	1.0	10.2	9.3	0.0	208.8	1.5	0.0	10.3	1,051.1
سورية	145.3	46.4	3.6	7.1	41.2		340.1	18.2			493.7	2.4	23.2	53.8	190.1	35.0	105.9	8.4	1.5	21.3	1,537.2
واردات	79.8	154.3	1.7	3.5	2.1		314.0	15.3		0.0	93.3	7.3	25.3	37.1	122.0	38.0	190.8	23.5		2.7	1,110.7
الصومال	0.5	42.6	3.6	0.0	0.1	0.7	0.0	0.2	0.0		0.0	10.0	0.6	4.1	0.7	0.0	0.7	0.1	0.0	27.9	91.7
واردات	0.7	21.0	0.0	0.0	0.0	126.5	7.0	0.2	0.3		0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	12.2	168.5
العراق	362.0	0.0	0.0	5.9	0.0	0.0	0.0	0.0	84.9	0.0		0.0	0.0	1.2	1.2	0.0	1.2	0.1	0.0	0.0	464.3
واردات	685.6	0.1	57.9	28.5				0.1	543.1	0.0		24.6	4.1	264.2	41.6		131.6	51.1		4.9	1,837.3
عمان	15.0	0.4	39.0		1.0	9.0	223.1	13.5	13.5	18.7	23.2		31.9	47.1	0.0	40.9	9.1	1.1	2.5	40.1	1,497.8
واردات	293.7	2,788.8	152.5	1.3	0.0	0.0	237.9	0.1	6.1	11.1	18.6		39.9	0.0		1.2	25.9	0.9	0.0	15.8	3,593.9
قطر	22.7	542.3	30.4	7.4	8.3	0.0	194.0	7.4	17.3	0.0	1.8	22.7	0.0	50.3	14.5	22.1	17.1	22.1	0.0	11.8	992.1
واردات	14.7	379.5	79.5	0.7	0.1	0.0	571.2	1.5	33.5	0.6	0.0	44.3	0.0	28.3	23.5	5.1	20.1	2.1	0.0	0.4	1,205.0
الكويت	51.6	198.7	55.9	4.3	2.2	0.5	273.0	37.9	49.8	0.3	240.2	22.1	38.5		20.9	1.7	53.9	5.9	0.9	10.0	1,068.3
واردات	51.8	423.5	65.1	5.3	0.3	0.0	772.8	0.8	73.1	12.1	9.9	41.7	12.4		81.6	0.0	105.2	9.8	0.1	0.6	1,666.3
لبنان	62.8	135.2	14.6	3.4	17.3	0.3	112.8	8.5	145.2	0	255.5	6.5	30.2	67.4		13.14	39.54	5.5	1.5	5.9	925.3
واردات	55.9	151.1	42.5	8.3	7.4	0	413.5	19.3	239.9	0.6	11.7	5.8	21.9	19.2		21.4	294.9	25	1.5	4.4	1,344.3
ليبيا	4.4	0.0	0.0	372.7	5.1	0.0	0.0	2.2	8.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.3		82.6	51.5	0.0	0.0	540.9
واردات	15.6	92.7	4.2	396.0	0.7	0.0	12.5	0.6	6.3	0.5	0.0	1.2	0.3	0.4	5.0		147.0	32.6	0.0	0.1	715.6
مصر	157.8	126.3	3.0	19.0	92.6	8.2	222.0	148.2	197.7	0.4	53.1	4.0	8.9	23.9	203.8	71.3		42.8	6.8	38.7	1,428.5
واردات	28.3	77.0	2.0	6.8	536.4	1.0	497.8	70.7	101.8	1.0	0.8	1.5	8.7	37.1	31.4	40.0		80.6	6.5	6.7	1,536.0
المغرب	14.4	13.6	0.8	61.1	40.9	0.1	57.5	0.1	29.4	0.0	0.4	0.9	1.3	3.6	15.1	32.6	23.4		20.5	5.7	321.4
واردات	2.2	51.7	15.8	85.2	159.5	0.0	947.3	0.0	9.0	0.1	66.7	1.8	23.2	19.1	8.8	45.1	99.0		2.1	16.5	1,553.2
موريتانيا	0.1	0.0	0.0	1.6	6.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	3.0	0.0	3.8	0.5		0.1	15.6
واردات	0.0	0.5		4.2	15.5	0.0	5.1	0.0	1.5	0.0	0.0	0.6	0.0	2.9	2.9	0.0	2.1	24.0			56.5
اليمن	1.3	88.9	0.4	1.0	0.4	8.8	80.2	3.0	4.0	15.6	9.7	4.7	0.7	58.5	0.2	3.3	11.1	0.1	0.1		292.1
واردات	20.7	591.2	1.3	1.4	0.0	14.7	317.7	3.2	20.1	31.4	0.6	58.3	2.3	246.0	4.5	0.9	81.7	2.3	0.0		1,398.4

المصدر : مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم 10 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة2004

(2004)

(في المـائـة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		8.3	1.4	0.6	5.3	0.0	14.9	2.5	10.2	0.1	39.1	1.2	1.7	4.0	4.4	1.9	2.2	0.2	0.0	2.0	100.0
صادرات		5.8	0.2	0.1	0.0	0.0	64.9	0.7	8.3	0.0	2.6	0.4	0.2	1.2	2.5	0.1	12.1	0.6	0.0	0.1	100.0
واردات																					
الإمارات	2.0		6.1	0.3	2.0	0.8	9.6	3.4	2.2	2.2	6.0	39.1	5.3	6.7	1.9	5.1	2.4	0.5	0.4	4.1	100.0
صادرات	5.8		3.0	0.2	0.0	0.1	33.9	2.6	2.0	2.4	0.1	26.8	4.5	4.4	5.0	1.8	5.1	0.5	0.0	1.7	100.0
واردات																					
البحرين	1.5	13.0		0.5	1.8	0.0	59.5	0.0	0.4	0.0	0.2	1.9	8.6	8.7	0.3	1.2	1.0	1.4	0.0	0.1	100.0
صادرات	0.8	27.2		1.0	0.0	0.0	54.6	0.0	0.6	0.7	0.0	2.5	3.9	5.2	1.1	0.0	2.3	0.2	0.0	0.0	100.0
واردات																					
تونس	0.7	0.9	1.3		16.6	0.0	3.7	0.4	0.8	0.0	4.2	0.2	0.1	0.1	0.6	53.1	4.8	11.3	1.1	0.1	100.0
صادرات	0.8	1.8	0.7		9.0	0.0	13.6	1.2	1.6	0.0	0.3	0.7	0.8	2.3	0.8	50.8	7.5	7.5	0.1	0.2	100.0
واردات																					
الجزائر	0.5	0.2	0.0	17.0		0.0	0.1	0.0	2.7	0.0	0.4	0.0	0.0	0.1	0.0	5.1	49.2	24.5	0.1	0.0	100.0
صادرات	10.9	12.5	2.0	16.1		0.0	9.1	0.3	7.7	0.0	0.4	0.3	1.8	0.8	4.9	0.6	24.3	5.4	2.9	0.0	100.0
واردات																					
جيبوتي	0.0	2.9	0.0	0.0	0.0		0.1	0.0	0.0	71.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	25.3	100.0
صادرات	0.1	7.9	0.0	0.1	0.0		79.6	0.0	0.0	0.3	0.0	5.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	6.8	100.0
واردات																					
السعودية	12.4	22.2	20.9	0.6	0.4	3.0		2.2	4.0	0.1	0.3	1.8	3.5	7.4	2.9	0.5	8.1	5.9	0.1	3.6	100.0
صادرات	5.2	31.5	11.9	0.7	0.0	0.0		5.2	10.8	0.2	0.0	4.3	5.0	5.4	3.0	0.0	11.2	1.9	0.0	3.7	100.0
واردات																					
السودان	2.2	21.0	0.0	1.8	0.3	0.0	38.2		3.7	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.8	0.7	25.2	0.0	0.0	0.8	100.0
صادرات	3.3	22.8	3.5	0.0	0.0	0.0	44.9		2.1	0.0	0.0	0.4	0.1	1.0	0.9	0.0	19.9	0.1	0.0	1.0	100.0
واردات																					
سورية	9.5	3.0	0.2	0.5	2.7	0.0	22.1	1.2		0.0	32.1	0.2	1.5	3.5	12.4	2.3	6.9	0.5	0.1	1.4	100.0
صادرات	7.2	13.9	0.2	0.3	0.2	0.0	28.3	1.4		0.0	8.4	0.7	2.3	3.3	11.0	3.4	17.2	2.1	0.0	0.2	100.0
واردات																					
الصومال	0.6	46.5	3.9	0.0	0.1	0.8	0.0	0.2	0.0		0.0	10.9	0.6	4.4	0.7	0.0	0.8	0.1	0.0	30.5	100.0
صادرات	0.4	12.5	0.0	0.0	0.0	75.1	4.2	0.1	0.2		0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	7.3	100.0
واردات																					
العراق	78.0	0.0	0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	0.0	18.3	0.0		0.0	0.0	1.9	0.3	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	100.0
صادرات	37.3	0.0	0.0	1.5	3.2	0.0	0.0	0.0	29.6	0.0		1.3	0.2	14.4	2.3	0.0	7.2	2.8	0.0	0.3	100.0
واردات																					
عمان	4.5	61.8	1.5	0.4	0.1	0.6	14.9	0.9	0.9	0.0	1.5		2.1	3.1	0.0	2.7	0.6	0.1	0.0	0.4	100.0
صادرات	8.2	77.6	4.2	0.0	0.0	0.0	6.6	0.0	0.2	0.0	0.5		1.1	0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	0.0	0.4	100.0
واردات																					
قطر	2.3	54.7	3.1	0.7	0.8	0.0	19.6	0.7	1.7	0.0	0.2	2.3		5.1	1.5	2.2	1.7	2.2	0.0	1.2	100.0
صادرات	1.2	31.5	6.6	0.1	0.0	0.0	47.4	0.1	2.8	0.0	0.0	3.7		2.3	2.0	0.4	1.7	0.2	0.0	0.0	100.0
واردات																					
الكويت	4.8	18.6	5.2	0.4	0.2	0.0	25.5	3.5	4.7	0.0	22.5	2.1	3.6		2.0	0.2	5.0	0.6	0.0	0.9	100.0
صادرات	3.1	25.4	3.9	0.3	0.0	0.0	46.4	0.1	4.4	0.7	0.6	2.5	0.7		4.9	0.0	6.3	0.6	0.0	0.0	100.0
واردات																					
لبنان	6.8	14.6	1.6	0.4	1.9	0.0	12.2	0.9	15.7	0.0	27.6	0.7	3.3	7.3		1.4	4.3	0.6	0.2	0.6	100.0
صادرات	4.2	11.2	3.2	0.6	0.6	0.0	30.8	1.4	17.8	0.0	0.9	0.4	1.6	1.4		1.6	21.9	1.9	0.1	0.3	100.0
واردات																					
ليبيا	0.8	0.0	0.0	68.9	0.9	0.0	0.0	0.4	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6		15.3	9.5	0.0	0.0	100.0
صادرات	2.2	13.0	0.6	55.3	0.1	0.0	1.8	0.1	0.9	0.1	0.0	0.2	0.0	0.1	0.7		20.5	4.6	0.0	0.0	100.0
واردات																					
مصر	11.0	8.8	0.2	1.3	6.5	0.6	15.5	10.4	13.8	0.0	3.7	0.3	0.6	1.7	14.3	5.0		3.0	0.4	2.7	100.0
صادرات	1.8	5.0	0.1	0.4	34.9	0.1	32.4	4.6	6.6	0.1	0.0	0.1	0.6	2.4	2.0	2.6		5.2	0.4	0.4	100.0
واردات																					
المغرب	4.5	4.2	0.2	19.0	12.7	0.0	17.9	0.0	9.1	0.0	0.1	0.3	0.4	1.1	4.7	10.2	7.3		6.4	1.8	100.0
صادرات	0.1	3.3	1.0	5.5	10.3	...	61.0	0.0	0.6	0.0	4.3	0.1	1.5	1.2	0.6	2.9	6.4		0.1	1.1	100.0
واردات																					
موريتانيا	0.8	0.0	0.2	10.6	40.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	19.1	1.0	0.0	24.2	2.9		0.4	100.0
صادرات	0.1	0.9	0.0	7.4	27.4	0.0	9.1	0.0	2.6	0.0	0.0	1.0	0.0	5.2	0.0	0.0	3.8	42.5		0.0	100.0
واردات																					
اليمن	0.5	30.4	0.1	0.4	0.1	3.0	27.5	1.0	1.4	5.3	3.3	1.6	0.2	20.0	0.1	1.1	3.8	0.0	0.0		100.0
صادرات	1.5	42.3	0.1	0.1	0.0	1.1	22.7	0.2	1.4	2.2	0.0	4.2	0.2	17.6	0.3	0.1	5.8	0.2	0.0		100.0
واردات																					

المصدر: ملحق (4/8).

الملحق رقم11 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2005

(2005)

(مليون دولار)

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن *		135.2	19.3	8.4	83.5	0.2	243.0	40.7	159.5	0.4	535.5	17.2	33.1	70.2	63.1	23.1	41.3	4.8	0.3	31.8	1,510.6
صادرات		211.8	6.0	5.2	23.0		2,480.0	4.8	227.9	0.7	27.8	12.0	6.1	61.2	74.6	3.5	368.0	15.7	0.2	3.9	3,532.6
واردات																					
الإمارات	385.3		772.0	36.6	618.9	214.7	1,104.1	257.4	243.4	0.0	232.2	155.7	502.8	603.8	209.3	542.9	341.1	76.3	55.2	509.1	6860.6
صادرات	239.6		431.5	11.1	1.6	9.4	2,674.1	78.0	121.7	66.0		29.8	380.3	285.0	271.1	114.8	261.5	36.3	0.0	172.8	5184.7
واردات																					
البحرين	10.9	122.6		5.2	9.2	0.1	518.1	0.8	9.1	0.0	2.5	32.4	91.2	59.9	1.9	17.9	11.3	12.7	0.1	0.8	906.8
صادرات	5.0	187.2		9.3	0.0	0.6	348.9	0.0	3.6	5.1	0.7	17.6	19.8	24.1	7.9	0.0	16.6	0.9	0.0	0.3	647.8
واردات																					
تونس	11.3	17.1	11.7		197.4	0.6	54.9	1.4	8.9	6.6		0.2	1.7	1.2	5.0	510.1	51.8	118.1	7.7	1.2	1006.9
صادرات	10.4	45.0	8.3		146.2	0.4	116.6	8.3	33.3	0.1		5.2	8.4	17.1	11.5	550.8	74.1	64.8	1.6	1.3	1103.5
واردات																					
الجزائر	3.2	2.1	0.0	174.2		0.0	1.5	0.2	45.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	12.2	14.1	470.5	288.0	0.2	0.2	1012.2
صادرات	69.8	46.8	7.9	138.0		0.0	61.2	1.3	34.7	0.0	0.0	1.2	9.7	8.0	25.1	2.6	135.4	47.7	19.3	0.0	609
واردات																					
جيبوتي	...	20.4	...	0.2	...	...	0.8	...	...	154.8	...	...	...	...	...	...	...	0.1	...	62.5	239
صادرات	1.2	1.5	...	1.5	...	...	1.5	...	...	1.5	...	1.5	1.5	...	1.5	...	...	1.5	...	1.5	15
واردات																					
السعودية	2,730.2	4,811.7	4,969.9	95.2	49.3	676.3		550.4	716.2	9.1	67.5	390.5	709.1	1,180.8	446.4	55.2	2,044.3	1,287.2	8.5	708.6	21506.4
صادرات	262.0	1,572.7	572.2	65.9	2.4	0.0		142.8	518.7	8.5	0.3	242.7	127.4	223.2	128.8	6.7	797.0	105.9	0.3	161.3	4938.7
واردات																					
السودان	3.1	90.0	0.0	6.0	0.7	0.0	136.4		12.7	0.0	0.0	0.0	0.4	1.6	42.5	1.6	78.7	0.1	0.0	10.8	385
صادرات	45.3	394.8	183.1	4.7	9.6	0.2	627.5		46.8	0.3	0.1	10.7	26.4	16.2	13.2	12.4	369.5	4.6	0.0	0.1	1,765
واردات																					
سوريه	155.9	26.0	1.5	14.0	22.0	0.1	379.2	22.7		0.1	289.0	1.5	13.7	56.6	194.4	26.5	149.1	7.8	0.9	10.1	1,371
صادرات	119.0	94.0	1.8	4.2	3.0	0.0	370.9	4.7	0.0	0.1	60.5	5.2	15.3	54.3	193.4	8.2	302.3	16.4	0.1	2.0	1,256
واردات																					
الصومال	1.4	60.0	12.3	0.0	0.3	2.3	20.5	0.7	...		...	31.7	1.6	14.8	2.3	...	2.4	0.2	...	48.6	199
صادرات	3.0	54.0	0.0	...	...	172.0	26.2	...	0.4		...	12.9	...	...	...	...	0.6	...	...	25.3	294
واردات																					
العراق	25.0	7.1	...	8.3	0.1	...	0.9	...	11.6	...		0.0	0.1	...	5.1	...	5.0	56.7	...	0.0	120
صادرات	589.1	...	0.3	97.9	...	...	...	...	34.8	...		91.9	9.9	...	151.5	...	61.6	1.5	...	17.7	1,056
واردات																					
عُمان	63.2	1,328.6	20.5	7.2	2.3	7.0	258.6	29.7	37.5	28.8	40.0		70.2	40.6	4.7	30.9	17.8	0.9	0.3	74.6	2,063
صادرات	12.8	4,183.2	124.1	2.9	0.0	0.0	182.7	0.0	8.6	11.7	0.0		15.6	12.1	0.0	0.0	37.1	1.6	0.0	9.0	4,601
واردات																					
قطر	40.6	813.5	45.5	11.1	12.4	0.0	291.0	11.1	26.0	0.9	2.7	34.0		75.5	21.7	33.1	25.6	33.1	0.0	17.6	1,495
صادرات	22.3	569.2	119.2	1.0	0.2	0.0	856.7	2.2	50.3	0.0	0.0	66.4		42.4	35.3	7.7	30.2	3.1	0.0	0.6	1,808
واردات																					
الكويت	106.5	393.6	74.8	7.0	4.3	0.0	428.5	20.1	106.3	0.0	403.5	43.2	69.4		59.2	0.5	92.3	15.0	0.0	8.7	1,833
صادرات	68.3	822.3	86.1	7.0	2.4	0.0	1,450.7	1.7	101.7	3.2	9.7	66.5	17.5	0.0	0.0	156.5	13.5	0.1	1.0	0.0	2,808
واردات																					
لبنان	75.2	155.0	21.5	4.8	13.8	0.3	139.8	14.7	187.4	0.0	178.4	7.2	36.2	81.2		16.8	54.6	7.1	1.5	10.7	1,006
صادرات	64.2	136.8	32.2	15.6	15.2	0.0	329.0	15.8	196.1	0.8	3.5	21.0	19.5	104.2		32.9	303.4	29.3	1.1	0.8	1,322
واردات																					
ليبيا	7.9	0.2	0.0	642.5	13.7	0.0	0.2	10.3	43.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	36.4		128.7	50.0	0.0	1.3	934
صادرات	16.2	35.9	0.1	222.2	17.1	0.0	24.8	1.1	9.1	0.0	0.0	5.4	0.1	0.0	0.0		190.2	47.7	0.0	0.4	570
واردات																					
مصر	196.3	305.7	5.5	39.5	31.3	8.4	381.1	185.1	207.3	0.6	56.0	7.1	11.3	39.0	174.0	149.8		85.9	8.1	88.2	1,980
صادرات	72.6	137.2	9.4	12.4	693.9	1.3	957.2	64.6	146.3	0.1	2.0	1.1	10.8	842.7	65.9	119.2		10.9	12.6	24.3	3,185
واردات																					
المغرب	15.7	28.9	0.8	46.1	50.5	0.1	84.8	0.6	42.7	0.1	0.3	3.7	2.0	6.2	18.2	19.3	22.8		21.7	9.3	374
صادرات	4.7	98.3	31.0	124.9	347.2	0.0	1,378.5	0.1	16.2	0.0	62.9	2.6	20.8	26.5	13.9	69.9	160.6		0.9	4.2	2,363
واردات																					
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	0.1	0.5		0.0	1
صادرات	0.0	11.2	2.5	4.3	5.2	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	13.0	6.0		0.0	43
واردات																					
اليمن	1.7	132.8	0.6	1.3	0.3	9.5	134.5	14.2	5.3	23.1	21.9	8.7	3.2	73.2	0.8	0.5	16.1	0.1	0.0		448
صادرات	20.9	832.3	7.0	0.9	0.1	10.5	395.5	4.2	15.4	54.2	0.9	50.3	5.0	217.9	9.2	0.0	105.0	7.8	0.0		1,737
واردات																					

* المجموع لايشمل التجارة مع فلسطين .

المصدر: مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم 12: اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة2005

(2005)

(في المـائـة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السودان	السعودية	جيبوتي	سورية	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		9.0	1.3	0.6	5.5	2.7	16.1	0.0	10.6	0.0	35.5	1.1	2.2	4.6	4.2	1.5	2.7	0.3	0.0	2.1	100.0
صادرات		6.0	0.2	0.1	0.7	0.1	70.2	0.0	6.5	0.0	0.8	0.3	0.2	1.7	2.1	0.1	10.4	0.4	0.0	0.1	100.0
واردات																					
الإمارات	5.6		11.3	0.5	9.0	3.8	16.1	3.1	3.5	3.4	0.0	2.3	7.3	8.8	3.1	7.9	5.0	1.1	0.8	7.4	100.0
صادرات	4.6		8.3	0.2	0.0	1.5	51.6	0.2	2.3	1.3	0.0	0.6	7.3	5.5	5.2	2.2	5.0	0.7	0.0	3.3	100.0
واردات																					
البحرين	1.2	13.5		0.6	1.0	0.1	57.1	0.0	1.0	0.0	0.3	3.6	10.1	6.6	0.2	2.0	1.3	1.4	0.0	0.1	100.0
صادرات	0.8	28.9		1.4	0.0	0.0	53.9	0.1	0.6	0.8	0.1	2.7	3.0	3.7	1.2	0.0	2.6	0.1	0.0	0.0	100.0
واردات																					
تونس	1.1	1.7	1.2		19.6	0.1	5.5	0.1	0.9	0.0	0.7	0.0	0.2	0.1	0.5	50.7	5.1	11.7	0.8	0.1	100.0
صادرات	0.9	4.1	0.8		13.3	0.8	10.6	0.0	3.0	0.0	0.0	0.5	0.8	1.5	1.0	49.9	6.7	5.9	0.1	0.1	100.0
واردات																					
الجزائر	0.3	0.2	0.0	17.2		0.0	0.2	0.0	4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	1.4	46.5	28.5	0.0	0.0	100.0
صادرات	11.5	7.7	1.3	22.7		0.2	10.0	0.0	5.7	0.0	0.0	0.2	1.6	1.3	4.1	0.4	22.2	7.8	3.2	0.0	100.0
واردات																					
جيبوتي	...	8.5	...	0.1	...	...	0.4		...	64.8	...	...	...	...	...	...	...	0.0	...	26.2	100.0
صادرات	8.4	10.2	...	10.3	...	...	10.2		...	10.2	...	10.2	10.2	...	10.2	...	...	10.2	...	10.2	100.0
واردات																					
السعوديه	12.7	22.4	23.1	0.4	0.2	2.6		3.1	3.3	0.0	0.3	1.8	3.3	5.5	2.1	0.3	9.5	6.0	0.0	3.3	100.0
صادرات	5.3	31.8	11.6	1.3	0.0	2.9		0.0	10.5	0.2	0.0	4.9	2.6	4.5	2.6	0.1	16.1	2.1	0.0	3.3	100.0
واردات																					
السودان	0.8	23.4	0.0	1.6	0.2		35.5	0.0	3.3	0.0	0.0	0.0	0.1	0.4	11.1	0.4	20.5	0.0	0.0	2.8	100.0
صادرات	2.6	22.4	10.4	0.3	0.5		35.5	0.0	2.6	0.0	0.0	0.6	1.5	0.9	0.7	0.7	20.9	0.3	0.0	0.0	100.0
واردات																					
سورية	11.4	1.9	0.1	1.0	1.6	1.7	27.7	0.0		0.0	21.1	0.1	1.0	4.1	14.2	1.9	10.9	0.6	0.1	0.7	100.0
صادرات	9.5	7.5	0.1	0.3	0.2	0.4	29.5	0.0		0.0	4.8	0.4	1.2	4.3	15.4	0.7	24.1	1.3	0.0	0.2	100.0
واردات																					
الصومال	0.7	30.1	6.2	0.0	0.1	0.3	10.3	1.2	...		15.9	...	0.8	7.5	1.2	...	1.2	0.1	...	24.4	100.0
صادرات	1.0	18.3	0.0	...	...	...	8.9	58.4	0.1		...	4.4	...	...	...	0.2	...	...	...	8.6	100.0
واردات																					
العراق	20.9	5.9	0.0	6.9	0.1	...	0.7	...	9.7	...		0.0	0.1	...	4.2	...	4.2	47.3	...	0.0	100.0
صادرات	55.8	...	0.0	9.3	...	...	...	...	3.3	...		8.7	0.9	...	14.3	...	5.8	0.1	...	1.7	100.0
واردات																					
عُمان	3.1	64.4	1.0	0.3	0.1	0.3	12.5	0.3	1.8	1.4	1.9		3.4	2.0	0.2	1.5	0.9	0.2	0.0	3.6	100.0
صادرات	0.3	90.9	2.7	0.1	0.0	0.0	4.0	0.0	0.2	0.3	0.0		0.3	0.3	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.2	100.0
واردات																					
قطر	2.7	54.4	3.0	0.7	0.8	0.7	19.5	0.0	1.7	0.0	0.2	2.3		5.0	1.5	2.2	1.7	2.2	0.0	1.2	100.0
صادرات	1.2	31.5	6.6	0.1	0.0	0.1	47.4	0.0	2.8	0.0	0.0	3.7		2.3	2.0	0.4	1.7	0.2	0.0	0.0	100.0
واردات																					
الكويت	5.8	21.5	4.1	0.4	0.2	1.1	23.4	0.0	5.8	0.0	22.0	2.4	3.8		3.2	0.0	5.0	0.8	0.0	0.5	100.0
صادرات	2.4	29.3	3.1	0.2	0.1	0.1	51.7	0.0	3.6	0.1	0.3	2.4	0.6		0.0	5.6	0.5	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																					
لبنان	7.5	15.4	2.1	0.5	1.4	1.5	13.9	0.0	18.6	0.0	17.7	0.7	3.6	8.1		1.7	5.4	0.7	0.2	1.1	100.0
صادرات	4.9	10.4	2.4	1.2	1.1	1.2	24.9	0.0	14.8	0.1	0.3	1.6	1.5	7.9		2.5	23.0	2.2	0.1	0.1	100.0
واردات																					
ليبيا	0.8	0.0	68.8	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0	4.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9		13.8	5.3	0.0	0.1	100.0
صادرات	2.8	6.3	38.9	3.0	0.0	0.2	4.4	0.0	1.6	0.0	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0		33.3	8.4	0.0	0.1	100.0
واردات																					
مصر	9.9	15.4	0.3	2.0	1.6	9.3	19.2	0.4	10.5	0.0	2.8	0.4	0.6	2.0	8.8	7.6		4.3	0.4	4.5	100.0
صادرات	2.3	4.3	0.3	0.4	21.8	2.0	30.1	0.0	4.6	0.0	0.1	0.0	0.3	26.5	2.1	3.7		0.3	0.4	0.8	100.0
واردات																					
المغرب	4.2	7.7	0.2	12.3	13.5	0.2	22.7	0.0	11.4	0.0	0.1	1.0	0.5	1.7	4.9	5.2	6.1		5.8	2.5	100.0
صادرات	0.2	4.2	1.3	5.3	14.7	0.0	58.3	...	0.7	0.0	2.7	0.1	0.9	1.1	0.6	3.0	6.8		0.0	0.2	100.0
واردات																					
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	1.6	0.0	0.0	0.0	0.0	23.1	0.0	0.0	0.0	0.0	34.0	0.0	0.0	6.1	35.3		0.0	100.0
صادرات	0.1	26.0	5.8	10.1	12.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	30.3	14.0		0.0	100.0
واردات																					
اليمن	0.4	29.7	0.1	0.3	0.1	3.2	30.0	2.1	1.2	5.2	4.9	1.9	0.7	16.4	0.2	0.1	3.6	0.0	0.0		100.0
صادرات	1.2	47.9	0.4	0.1	0.0	0.2	22.8	0.6	0.9	3.1	0.0	2.9	0.3	12.5	0.5	0.0	6.0	0.4	0.0		100.0
واردات																					

المصدر: ملحق (4/8).

الملحق رقم13 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2006

(2006)

(مليون دولار)

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		243.9	22.2	8.2	66.9	0.5	383.7	50.5	156.2	0.4	461.7	18.0	49.7	93.7	66.0	20.4	47.3	3.9	0.3	32.4	35.2	1,761.3
صادرات		214.9	34.1	4.6	0.3	0.0	2,935.1	2.9	262.0	0.8	7.3	14.4	6.2	35.2	80.0	0.5	488.6	18.5	0.2	4.2	37.2	4,147.0
واردات																						
الإمارات	242.0		326.7	47.6	86.2	30.1	1,543.8	451.2	1,039.8	37.4	0.0	2,138.3	497.1	479.0	136.7	47.0	294.5	112.2	0.9	1,035.8	0.0	8,546.3
صادرات	232.4		504.3	21.5	1.3	11.0	2,253.6	122.3	347.0	163.7	3.6	41.6	976.6	294.5	335.1	163.6	341.8	39.2	0.0	289.1	0.0	6,142.2
واردات																						
البحرين	4.9	349.9		6.3	34.2		490.6	149.1	7.0	0.0	0.1	188.5	86.7	100.6	91.0	4.8	24.7	25.2		5.5	0.0	1,569.1
صادرات	26.6	366.4		14.0	0.0	0.0	3,258.3	0.0	22.9	5.6	0.0	53.0	69.4	47.9	16.6	0.0	6.2	1.0	0.0	0.7	0.0	3,888.6
واردات																						
تونس	5.9	17.1	13.7		191.9	0.7	42.3	3.8	8.1	0.0	1.8	0.3	3.1	8.0	7.3	635.4	51.0	110.0	8.7	2.1	0.0	1,111.2
صادرات	8.9	41.2	11.8		199.4	0.0	124.9	7.9	26.6	0.0	0.0	4.7	8.6	40.2	9.5	743.3	108.7	72.6	0.5	1.0	0.0	1,409.8
واردات																						
الجزائر	3.3	86.3	0.0	207.6		0.0	22.2	0.7	12.5	0.1	0.1	0.5	0.1	2.8	12.5	17.9	372.7	380.6	2.0	1.0	0.0	1,122.8
صادرات	68.9	35.4	13.6	159.7		0.0	89.1	0.5	25.7	0.0	0.0	1.0	7.4	8.7	22.1	0.2	186.4	46.8	13.0	0.3	0.0	678.8
واردات																						
جيبوتي	0.0	1.5	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	33.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	0.0	36.3
صادرات	10.7	5.5	2.1	24.9	0.0		13.9	0.1	4.0	0.0	0.0	0.2	1.1	1.4	3.4	0.0	29.1	7.3	2.0	0.0	0.0	105.9
واردات																						
السعودية	3,239.5	6,796.8	6,057.9	93.3	87.7	938.4		628.0	592.5	16.5	132.8	402.7	1,069.3	1,298.4	342.7	88.5	2,752.0	1,444.5	6.7	824.3	1.1	26,813.6
صادرات	364.0	1,911.2	689.3	41.1	7.2	0.0		151.5	459.7	11.5	0.0	230.7	212.5	225.3	151.7	0.8	750.4	74.7	0.0	142.9	9.6	5,434.1
واردات																						
السودان	3.4	227.4		7.6	0.9	0.0	126.4		18.0	0.6	0.0	0.0	0.3	1.8	17.3	5.4	96.8	0.1		44.2	0.0	549.6
صادرات	54.1	444.7	85.7	1.9	4.8	0.0	649.3		38.9		0.0	30.3	15.7	30.9	17.2	1.0	428.2	1.1				1,804.4
واردات																						
سورية	182.9	32.0	1.8	16.5	27.1	0.1	468.1	26.6		0.1	356.7	1.8	16.9	69.9	228.1	32.8	174.9	9.1	1.0	11.9	0.0	1,658.4
صادرات	57.4	250.9	2.2	2.3	3.4	0.0	510.5	3.6		0.0	151.7	11.8	41.2	60.2	155.4	61.8	243.2	12.1	0.1	1.4	0.0	1,569.1
واردات																						
الصومال	0.7	148.9	5.1	0.0	0.1	1.0	9.7	0.3	0.0		0.0	17.8	0.8	7.2	0.9	0.0	1.0	0.0	0.0	61.0	0.0	254.6
صادرات	0.5	41.2	0.0	0.0	0.0	233.4	13.7	0.0	0.2		0.0	43.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.1	0.0	37.6	0.0	370.8
واردات																						
العراق	41.0	4.3	0.0	0.1	0.1	0.0	0.5	0.1	811.7	0.0		0.0	0.1		3.4		3.4	92.7		1.2	0.0	958.5
صادرات	1,706.3	0.0	0.3	14.1	173.1	0.0	0.0	0.0	6,300.1	0.0		73.5	7.9	0.0	126.4	0.0	399.9	0.7		49.1	0.0	8,851.6
واردات																						
عُمان	13.7	1,339.7	48.2	5.6	1.7	19.3	239.7	12.2	49.0	39.8	39.1		58.0	73.5	8.8	63.9	19.5	3.0	4.7	74.5	0.0	2,113.8
صادرات	37.6	2,352.1	271.7	0.3	0.0	0.0	372.3	0.0	17.8	19.6	0.0		43.2	57.7	10.9	0.2	46.1	5.0	0.0	13.9	0.0	3,248.4
واردات																						
قطر	7.7	983.1	69.8	9.9	13.2		139.5	33.5	34.2	0.0	4.2	43.5		111.7	36.4	35.5	33.6	26.3	0.0	6.2	0.0	1,588.3
صادرات	47.0	546.8	124.9	2.1	0.2	0.0	822.9	0.5	52.7	0.9	0.0	63.8		40.8	37.0	7.4	31.6	2.7	0.1	4.2	0.0	1,785.6
واردات																						
الكويت	69.9	267.7	43.5	18.0	2.1	0.0	220.4	18.6	249.7	0.0	0.0	52.4	37.1		46.0	0.3	133.7	30.2	0.0	365.0	0.0	1,554.6
صادرات	98.5	526.9	144.9	1.5	30.9	0.0	1,033.9	2.1	402.1	7.9	0.0	80.9	122.9		67.7	0.0	43.3	8.5	0.3	159.1	0.0	2,731.5
واردات																						
لبنان	84.2	176.2	20.1	4.8	13.1	0.9	146.2	15.6	175.7	0.0	136.3	7.8	63.8	82.5		5.6	47.9	10.2	1.0	7.2	0.0	999.1
صادرات	67.1	132.1	57.6	12.7	16.3	0.0	296.4	12.4	178.0	0.7	1.4	22.7	11.0	185.7		26.9	379.1	35.0	1.3	3.0	0.0	1,439.4
واردات																						
ليبيا	4.0	148.7	0.0	583.1	3.0	0.0	6.6	14.2	256.0	0.0	0.0	0.2	6.7	0.0	27.8		105.2	79.7	0.0	0.0	0.0	1,235.2
صادرات	18.5	26.8	3.6	332.2	9.6	0.0	23.7	1.1	135.5	0.0	0.0	36.4	18.3	0.1	8.1		60.6	13.5	0.0	0.4	0.0	688.4
واردات																						
مصر	298.3	362.7	8.4	42.6	44.1	5.1	381.0	233.0	305.9	0.5	55.8	9.4	28.3	77.5	244.3	201.8	0.0	101.5	2.1	146.9	0.0	2,549.2
صادرات	66.9	103.1	64.2	23.7	472.2	5.7	1,118.2	47.3	149.1	0.0	1.5	0.8	6.8	850.7	57.7	80.7	0.0	11.0	5.8	34.1	0.0	3,099.7
واردات																						
المغرب	23.7	23.6	0.9	89.1	57.5	0.2	55.2	0.6	35.4	0.0	8.4	8.1	3.7	7.4	29.1	22.7	37.5		31.7	14.2	0.0	449.1
صادرات	5.0	149.0	24.6	133.8	457.1	0.0	1,585.6	0.5	19.2	0.0	4.1	2.2	26.8	21.3	20.3	94.3	208.6		1.6	0.0	0.0	2,754.0
واردات																						
موريتانيا	0.2	0.0	0.0	1.5	11.3	0.0	0.3	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.1	0.3	4.2	0.0	5.3	1.0		0.0	0.0	24.4
صادرات	0.4	1.0	0.0	9.2	30.4	0.0	10.1	0.0	9.3	0.0	0.0	5.1	0.1	0.0	5.4	0.0	3.9	28.0		0.0	0.0	102.8
واردات																						
اليمن	3.0	198.8	0.9	0.7	0.1	12.6	138.2	4.0	4.4	27.7	26.0	8.7	11.6	81.7	1.1	1.1	32.1	0.0	0.1			552.9
صادرات	30.9	1,080.3	2.5	1.5	0.1	16.9	538.4	1.8	21.6	58.9	0.3	67.0	5.6	265.8	8.8	0.0	98.8	6.3	0.0			2,205.5
واردات																						

المصدر: مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم 14: اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة2006

(2006)

(في المـائـة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		13.8	1.3	0.5	3.8	0.0	21.8	2.9	8.9	0.0	26.2	1.0	2.8	5.3	3.7	1.2	2.7	0.2	0.0	1.8	2.0	100.0
صادرات		5.2	0.8	0.1	0.0	0.0	70.8	0.1	6.3	0.0	0.2	0.3	0.2	0.8	1.9	0.0	11.8	0.4	0.0	0.1	0.9	100.0
واردات																						
الإمارات	2.8		3.8	0.6	1.0	0.4	18.1	5.3	12.2	0.4	0.0	25.0	5.8	5.6	1.6	0.5	3.4	1.3	0.0	12.1	0.0	100.0
صادرات	3.8		8.2	0.3	0.0	0.2	36.7	2.0	5.6	2.7	0.1	0.7	15.9	4.8	5.5	2.7	5.6	0.6	0.0	4.7	0.0	100.0
واردات																						
البحرين	0.3	22.3		0.4	2.2	0.0	31.3	9.5	0.4	0.0	0.0	12.0	5.5	6.4	5.8	0.3	1.6	1.6	0.0	0.4	0.0	100.0
صادرات	0.7	9.4		0.4	0.0	0.0	83.8	0.0	0.6	0.1	0.0	1.4	1.8	1.2	0.4	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																						
تونس	0.5	1.5	1.2		17.3	0.1	3.8	0.3	0.7	0.0	0.2	0.0	0.3	0.7	0.7	57.2	4.6	9.9	0.8	0.2	0.1	0.0	100.0
صادرات	0.6	2.9	0.8		14.1	0.0	8.9	0.6	1.9	0.0	0.0	0.3	0.6	2.9	0.7	52.7	7.7	5.1	0.0	0.1	0.0	100.0
واردات																						
الجزائر	0.3	7.7	0.0	18.5		0.0	2.0	0.1	1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	1.1	1.6	33.2	33.9	0.2	0.1	0.0	100.0
صادرات	10.2	5.2	2.0	23.5		0.0	13.1	0.1	3.8	0.0	0.0	0.1	1.1	1.3	3.3	0.0	27.5	6.9	1.9	0.0	0.0	100.0
واردات																						
جيبوتي	0.0	4.3	0.0	0.0	0.0		0.0	0.1	0.0	90.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9	4.7	0.0	100.0
صادرات	10.2	5.2	2.0	23.5	0.0		13.1	0.1	3.8	0.0	0.0	0.1	1.1	0.0	3.3	0.0	27.5	6.9	1.9	0.0	0.0	100.0
واردات																						
السعودية	12.1	25.3	22.6	1.4	0.3	3.5		2.3	2.2	0.1	0.5	1.5	4.0	4.8	1.3	0.3	10.3	5.4	0.0	3.1	0.2	100.0
صادرات	6.7	35.2	12.7	0.8	0.1	0.0		2.8	8.5	0.2	0.0	4.2	3.9	4.1	2.8	0.0	13.8	1.4	0.0	2.6	0.0	100.0
واردات																						
السودان	0.6	41.4	0.0	1.4	0.2	0.0	23.0		3.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	3.1	1.0	17.6	0.0	0.0	8.0	0.0	100.0
صادرات	3.0	24.6	4.8	0.1	0.3	0.0	36.0		2.2	0.0	0.0	1.7	0.9	1.7	1.0	0.1	23.7	0.1	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																						
سورية	11.0	1.9	0.1	1.0	1.6	0.0	28.2	1.6		0.0	21.5	0.1	1.0	4.2	13.8	2.0	10.5	0.5	0.1	0.7	0.0	100.0
صادرات	3.7	16.0	0.1	1.0	1.6	0.0	32.5	0.2		0.0	9.7	0.8	2.6	3.8	9.9	3.9	15.5	0.8	0.0	0.1	0.0	100.0
واردات																						
الصومال	0.3	58.5	2.0	0.0	0.1	0.4	3.8	0.1	0.0		0.0	7.0	0.3	2.8	0.4	0.0	0.4	0.0	0.0	24.0	0.0	100.0
صادرات	0.1	11.1	0.0	0.0	0.0	63.0	3.7	0.0	0.0		0.0	11.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	10.1	0.0	100.0
واردات																						
العراق	4.3	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	84.7	0.0		0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.0	0.1	0.0	100.0
صادرات	19.3	0.0	0.0	0.2	2.0	0.0	0.0	0.0	71.2	0.0		0.8	0.1	0.0	1.4	0.0	4.5	0.0	0.0	0.6	0.0	100.0
واردات																						
عُمان	0.6	63.4	2.3	0.3	0.1	0.9	11.3	0.6	2.3	1.9	1.9		2.7	3.5	0.4	3.0	0.9	0.1	0.2	3.5	0.4	100.0
صادرات	1.2	72.4	8.4	0.0	0.0	0.0	11.5	0.0	0.5	0.6	0.0		1.3	1.8	0.3	0.3	1.4	0.2	0.0	0.4	0.0	100.0
واردات																						
قطر	0.5	61.9	4.4	0.6	0.8	0.0	8.8	2.1	2.2	0.3	0.0	2.7		7.0	2.3	2.2	2.1	1.7	0.0	0.4	0.0	100.0
صادرات	2.6	30.6	7.0	0.1	0.0	0.0	46.1	0.0	2.9	0.0	0.0	3.6		2.3	2.1	0.4	1.8	0.2	0.0	0.2	0.0	100.0
واردات																						
الكويت	4.5	17.2	2.8	1.2	0.1	0.0	14.2	1.2	16.1	0.0	0.0	3.4	2.4		3.0	0.0	8.6	1.9	0.0	23.5	0.0	100.0
صادرات	3.6	19.3	5.3	0.1	1.1	0.0	37.9	0.1	14.7	0.3	0.0	3.0	4.5		2.5	0.0	1.6	0.3	0.0	5.8	0.0	100.0
واردات																						
لبنان	8.4	17.6	2.0	0.5	1.3	0.1	14.6	1.6	17.6	0.0	13.6	0.8	6.4	8.3		0.6	4.8	1.0	0.1	0.7	0.0	100.0
صادرات	4.7	9.2	4.0	0.9	1.1	0.0	20.6	0.9	12.4	0.0	0.1	1.6	0.8	12.9		1.9	26.3	2.4	0.1	0.2	0.0	100.0
واردات																						
ليبيا	0.3	12.0	0.0	47.2	0.2	0.0	0.5	1.1	20.7	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	2.3		8.5	6.5	0.0	0.0	0.0	100.0
صادرات	2.7	3.9	0.5	48.3	1.4	0.0	3.4	0.2	19.7	0.0	0.0	5.3	2.7	0.0	1.2		8.8	2.0	0.0	0.1	0.0	100.0
واردات																						
مصر	11.7	14.2	0.3	1.7	1.7	0.2	14.9	9.1	12.0	0.0	2.2	0.4	1.1	3.0	9.6	7.9		4.0	0.1	5.8	0.0	100.0
صادرات	2.2	3.3	2.1	0.8	15.2	0.2	36.1	1.5	4.8	0.0	0.0	0.0	0.2	27.4	1.9	2.6		0.4	0.2	1.1	0.0	100.0
واردات																						
المغرب	5.3	5.2	0.2	19.8	12.8	0.0	12.3	0.1	7.9	0.0	1.9	1.8	0.8	1.7	6.5	5.1	8.3		7.1	3.2	0.0	100.0
صادرات	0.2	5.4	0.9	4.9	16.6	0.0	57.6	0.0	0.7	0.0	0.1	0.1	1.0	0.8	0.7	3.4	7.6		0.1	0.0	0.0	100.0
واردات																						
موريتانيا	0.7	0.0	0.2	6.3	46.4	0.0	1.1	0.0	1.1	0.0	0.0	0.0	0.2	1.1	17.1	0.0	21.7	4.1		0.0	0.0	100.0
صادرات	0.3	0.9	0.0	8.9	29.6	0.0	9.8	0.0	9.0	0.0	0.0	5.0	0.1	0.0	5.3	0.0	3.8	27.2		0.0	0.0	100.0
واردات																						
اليمن	0.5	36.0	0.2	0.1	0.0	2.3	25.0	0.7	0.8	5.0	4.7	1.6	2.1	14.8	0.2	0.2	5.8	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
صادرات	1.4	49.0	0.1	0.1	0.0	0.8	24.4	0.1	1.0	2.7	0.0	3.0	0.3	12.1	0.4	0.0	4.5	0.3	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																						

المصدر: ملحق (4/8).

الملحق رقم15 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2007

(2007)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		175.3	58.3	11.3	91.6	1.0	367.7	71.4	211.1	0.7	531.7	22.7	68.0	75.1	98.3	25.7	64.4	6.9	0.1	43.9	38.3	1,963.5
صادرات		286.5	89.4	5.1	0.1	0.0	2,840.6	7.1	363.6	0.5	12.1	12.9	8.1	136.6	104.7	0.9	590.8	25.4	0.2	52.0	34.5	4,572.1
واردات																						
الإمارات	261.2		371.9	54.2	101.8	34.3	1,823.5	436.7	1,183.7	42.6	0.0	2,525.7	587.1	565.8	155.7	55.5	335.3	127.7	1.0	1,179.2	14.3	9,857.4
صادرات	472.6		656.5	28.0	1.6	14.4	2,661.9	114.9	451.7	213.2	4.3	49.2	1,153.6	347.8	436.2	193.2	444.9	51.0	0.0	376.3	0.0	7,671.2
واردات																						
البحرين	48.1	243.5		12.1	8.7	0.1	924.9	1.1	57.8	0.0	3.0	51.9	171.6	106.1	4.2	4.7	42.8	54.1	0.0	6.9	3.1	1,744.8
صادرات	9.0	332.5		15.5	0.0	3.0	566.0	0.2	5.9	0.2	0.5	32.0	39.8	67.2	10.0	0.0	26.3	1.7	0.1	0.2	0.0	1,110.1
واردات																						
تونس	6.0	35.5	17.1		286.9	1.1	32.4	2.7	6.6	0.0	1.2	0.4	2.4	1.4	6.4	697.3	87.0	172.9	15.2	2.0	0.0	1,374.7
صادرات	16.2	36.4	17.5		299.6	0.0	144.1	10.0	49.3	0.0	0.0	3.4	17.1	13.0	15.5	645.8	204.2	75.7	1.7	1.4	0.0	1,550.9
واردات																						
الجزائر	6.6	4.2	0.0	327.0		0.0	13.6	0.1	7.1	0.0	0.0	0.7	0.5	2.2	1.0	52.8	405.2	561.2	6.3	0.2	0.0	1,390.8
صادرات	92.9	48.7	24.9	200.3		0.0	112.2	0.8	21.2	0.0	0.0	1.8	10.8	5.3	24.0	0.7	239.5	62.1	3.8	0.2	0.0	849.3
واردات																						
جيبوتي	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	37.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9	0.0	41.5
صادرات	12.9	6.6	2.5	29.8	0.0		16.6	0.1	4.8	0.0	0.0	0.2	1.4	1.6	4.1 -	0.0	34.9	0.2	0.0	0.1	0.0	115.9
واردات																						
السعودية	3,494.7	7,332.2	6,535.1	100.6	94.6	1,012.3		677.5	639.2	17.8	143.3	434.4	1,153.5	1,400.7	369.7	95.5	2,968.8	1,790.6	10.6	889.2	1.4	29,161.5
صادرات	390.1	2,249.9	830.9	106.1	3.1	0.2		119.5	497.6	13.8	0.5	292.5	253.1	225.9	213.9	8.6	1,110.1	95.2	0.0	259.2	1.4	6,671.4
واردات																						
السودان	3.4	224.9	0.0	7.5	0.4	0.0	98.1		10.7	0.0	0.0	0.0	0.1	1.0	17.2	2.9	54.4	0.5	0.0	2.0	0.0	423.2
صادرات	69.1	480.4	59.8	8.1	2.9	0.3	654.6		42.8	0.2	0.0	14.4	31.0	17.2	26.8	23.7	493.0	0.3	0.0	0.0	0.0	1,924.5
واردات																						
سورية	495.1	253.1	9.5	33.1	224.1	2.0	1,096.6	103.5		1.6	802.4	14.8	46.9	303.4	471.7	208.2	476.7	21.7	10.6	92.1	0.0	4,667.0
صادرات	134.0	221.9	21.9	7.2	6.9	0.0	591.1	14.4		0.0	20.8	9.3	35.0	110.1	157.0	39.9	597.8	69.2	0.4	3.8	0.0	2,040.7
واردات																						
الصومال	0.4	193.8	6.4	0.0	0.2	1.2	15.6	0.0	0.0		0.0	23.2	1.1	9.4	1.2	0.0	1.3	0.0	0.0	76.7	0.0	327.5
صادرات	0.6	46.9	0.0	0.0	0.0	293.5	15.6	0.0	0.2		0.0	49.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.1	0.0	47.3	0.0	454.4
واردات																						
العراق	56.1	5.9	0.0	0.2	0.1	0.0	0.6	0.2	1,111.1	0.0		0.0	0.1	0.0	4.6	0.0	4.6	81.8	0.0	1.7	0.0	1,266.8
صادرات	2,164.9	0.0	0.4	17.8	219.6	0.0	0.0	0.0	7,993.1	0.0		93.3	10.1	0.0	160.4	0.0	507.4	0.6	0.0	62.3	0.0	11,229.9
واردات																					0.0	
عمان	18.8	1,833.6	66.0	7.6	2.3	26.4	328.1	16.7	67.1	54.5	53.6		79.4	100.7	12.0	87.5	26.6	3.4	5.3	102.0	0.0	2,891.5
صادرات	25.2	2,778.3	353.7	0.3	0.0	0.0	439.8	0.0	23.2	25.5	0.0		51.1	68.1	14.2	0.2	60.0	6.5	0.0	18.1	0.0	3,864.3
واردات																					0.0	
قطر	7.4	1,048.7	71.8	10.1	14.1	0.0	148.8	28.1	35.1	0.0	5.0	46.4		132.0	37.4	37.9	34.5	27.1	0.1	6.4	0.0	1,691.0
صادرات	64.7	645.8	162.6	2.7	0.2		972.1	0.2	68.6	1.2	0.1	75.4		48.1	48.2	8.8	41.1	3.5	0.1	5.4	0.0	2,148.7
واردات																					0.0	
الكويت	80.9	309.5	50.4	20.9	2.5	0.0	254.9	21.5	288.7	0.0	0.0	60.6	42.8		53.2	0.3	154.6	25.0	0.0	422.0	0.0	1,787.8
صادرات	138.2	529.0	86.1	35.7	4.2	0.0	435.6	36.7	493.4	0.0	0.0	103.6	73.2		90.9	0.5	264.2	9.0	0.0	721.2	0.0	3,021.4
واردات																						
لبنان	99.4	243.8	24.9	12.5	19.4	2.0	187.3	36.6	209.9	0.0	147.6	10.3	75.7	106.3		4.2	113.6	14.2	2.5	12.5	0.0	1,322.7
صادرات	82.1	218.3	23.3	13.2	5.4	0.0	282.4	19.7	206.5	1.0	1.2	5.9	16.1	269.9		39.2	523.7	38.9	1.7	3.2	0.0	1,751.7
واردات																						
ليبيا	0.8	175.6	0.0	663.8	3.5		7.8	21.5	291.4	0.0	0.0	0.2	8.0	0.0	31.7		119.8	90.7	0.0	0.0		1,414.9
صادرات	23.1	33.5	4.5	416.1	12.0	0.0	29.7	1.4	169.8	0.0	0.0	45.6	22.9	0.2	10.2		75.9	34.1	0.0	0.4	0.0	879.4
واردات																						
مصر	298.5	196.0	6.0	125.0	43.5	4.7	379.3	163.3	205.9	1.5	48.8	11.4	15.5	52.3	322.9	244.8		166.8	26.6	76.0	0.1	2,389.0
صادرات	65.2	188.8	114.4	15.1	365.7	6.7	2,211.2	49.9	144.7	0.1	0.4	2.7	11.8	1,228.0	100.8	195.6		22.9	31.1	22.5	0.0	4,777.7
واردات																						
المغرب	33.6	30.8	1.2	80.8	75.7	0.4	65.8	0.7	38.7	0.0	7.8	5.2	4.3	9.2	26.2	41.9	41.1		43.7	7.1	1.4	515.7
صادرات	7.5	158.1	33.7	202.3	789.3	0.0	1,744.0	0.5	25.2	0.1	7.7	3.6	40.8	31.5	24.0	97.0	341.5		1.3	0.5	0.0	3,508.5
واردات																						
موريتانيا	0.2	0.0	0.1	0.2	14.8	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	5.2	0.0	0.1	0.1		0.0	0.0	21.2
صادرات	0.1	30.3	0.4	8.9	34.6	0.0	5.9	0.3	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	9.7	22.2		0.2	0.0	113.6
واردات																						
اليمن	2.7	334.8	0.7	1.2	0.1	28.7	78.2	3.7	5.1	33.9	11.2	8.4	1.9	119.7	1.0	1.2	31.1	0.0	0.1		12.9	676.5
صادرات	48.0	1,623.3	11.6	1.0	0.8	13.8	683.5	3.1	33.3	73.2	0.2	118.8	10.2	340.0	39.8	0.0	132.7	4.2	0.0		75.6	3,213.0
واردات																						

المصدر : مصادر وطنية واقليمية ودولية

الملحق رقم16

(2007)

(في السنة)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		8.92	2.97	0.57	4.66	0.05	18.71	3.63	10.74	0.03	27.15	1.15	3.46	3.82	5.00	1.31	3.27	0.35	0.00	2.23	1.98	100
صادرات		6.27	1.95	0.11	0.00	0.00	62.13	0.16	7.95	0.01	0.27	0.28	0.18	2.99	2.29	0.02	12.92	0.58	0.00	1.14	0.73	100
واردات																						
الإمارات	2.65		3.77	0.55	1.03	0.35	18.50	4.43	12.01	0.43	0.00	25.62	5.96	5.74	1.58	0.56	3.40	1.30	0.01	11.96	0.14	100
صادرات	6.16		8.56	0.36	0.02	0.19	34.70	1.50	5.89	2.78	0.06	0.64	15.04	4.53	5.69	2.52	5.80	0.67	0.00	4.91	0.00	100
واردات																						
البحرين	2.76	13.95		0.70	0.50	0.01	53.01	0.06	3.32	0.00	0.17	2.98	9.84	6.08	0.24	0.27	2.45	3.10	0.00	0.40	0.17	100
صادرات	0.81	29.96		1.39	0.00	0.27	50.99	0.01	0.54	0.02	0.05	2.88	3.58	6.05	0.90	0.00	2.37	0.15	0.01	0.02	0.00	100
واردات																						
تونس	0.44	2.59	1.24		20.87	0.08	2.36	0.19	0.48	0.00	0.09	0.03	0.18	0.10	0.47	50.73	6.33	12.58	1.11	0.15	0.00	100
صادرات	1.05	2.35	1.13		19.32	0.00	9.29	0.64	3.18	0.00	0.00	0.22	1.10	0.84	1.00	41.64	13.17	4.88	0.11	0.09	0.00	100
واردات																						
الجزائر	0.62	0.30	0.00	23.51		0.00	0.97	0.00	0.51	0.00	0.00	0.05	0.04	0.16	0.07	3.79	29.14	40.35	0.45	0.03	0.00	100
صادرات	10.94	5.74	2.93	23.58		0.00	13.22	0.10	2.49	0.00	0.00	0.21	1.27	0.62	2.82	0.08	28.21	7.31	0.45	0.03	0.00	100
واردات																						
جيبوتي	0.00	4.26	0.01	0.02	0.00		0.05	0.09	0.00	90.92	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	4.65	0.00	100
صادرات	11.11	5.72	2.19	25.76	0.00		14.36	0.08	4.15	0.00	0.00	0.16	1.19	1.41	3.57	0.03	30.07	0.16	0.00	0.05	0.00	100
واردات																						
السعودية	11.98	25.14	22.41	0.35	0.32	3.47		2.32	2.19	0.06	0.49	1.49	3.96	4.80	1.27	0.33	10.18	6.14	0.04	3.05	0.00	100
صادرات	5.85	33.72	12.46	1.59	0.05	0.00		1.79	7.46	0.21	0.01	4.38	3.79	3.39	3.21	0.13	16.64	1.43	0.00	3.89	0.02	100
واردات																						
السودان	0.80	53.16	0.00	1.77	0.09	0.00	23.17		2.52	0.00	0.00	0.01	0.03	0.24	4.07	0.69	12.86	0.13	0.00	0.46	0.00	100
صادرات	3.59	24.96	3.11	0.42	0.15	0.02	34.02		2.23	0.01	0.00	0.75	1.61	0.89	1.39	1.23	25.62	0.02	0.00	0.00	0.00	100
واردات																						
سورية	10.61	5.42	0.20	0.71	4.80	0.04	23.50	2.22		0.04	17.19	0.32	1.00	6.50	10.11	4.46	10.21	0.47	0.23	1.97	0.00	100
صادرات	6.57	10.88	1.07	0.35	0.34	0.00	28.97	0.71		0.00	1.02	0.45	1.71	5.39	7.69	1.95	29.29	3.39	0.02	0.19	0.00	100
واردات																						
الصومال	0.13	59.16	1.95	0.00	0.37	0.05	3.84	0.05	0.00		0.00	7.09	0.32	2.87	0.36	0.00	0.39	0.00	0.00	23.41	0.00	100
صادرات	0.12	10.32	0.00	0.00	0.05	64.59	3.44	0.00	0.05		0.00	10.97	0.00	0.00	0.00	0.00	0.07	0.02	0.00	10.41	0.00	100
واردات																						
العراق	4.43	0.46	0.00	0.01	0.01	0.00	0.05	0.01	87.71	0.00		0.00	0.01	0.00	0.36	0.00	0.36	6.45	0.00	0.13		100
صادرات	19.28	0.00	0.00	0.16	1.96	0.00	0.00	0.00	71.18	0.00		0.83	0.09	0.00	1.43	0.00	4.52	0.00	0.00	0.55	0.00	100
واردات																						
عمان	0.65	63.41	2.28	0.26	0.08	0.91	11.35	0.58	2.32	1.88	1.85		2.75	3.48	0.42	3.02	0.92	0.12	0.18	3.53		100
صادرات	0.65	71.90	9.15	0.01	0.00	0.00	11.38	0.00	0.60	0.66	0.00		1.32	1.76	0.37	0.01	1.55	0.17	0.00	0.47	0.00	100
واردات																						
قطر	0.44	62.02	4.24	0.60	0.83	0.00	8.80	1.66	2.08	0.00	0.30	2.75		7.80	2.21	2.24	2.04	1.60	0.00	0.38		100
صادرات	3.01	30.06	7.57	0.13	0.01		45.24	0.01	3.19	0.05	0.00	3.51		2.24	2.24	0.41	1.91	0.16	0.00	0.25	0.00	100
واردات																						
الكويت	4.52	17.31	2.82	1.17	0.14	0.00	14.26	1.20	16.15	0.00	0.00	3.39	2.40		2.97	0.02	8.65	1.40	0.00	23.61	0.00	100
صادرات	4.58	17.51	2.85	1.18	0.14	0.00	14.42	1.21	16.33	0.00	0.00	3.43	2.42		3.01	0.02	8.75	0.30	0.00	23.87	0.00	100
واردات																						
لبنان	7.51	18.43	1.88	0.95	1.47	0.15	14.16	2.77	15.87	0.00	11.16	0.78	5.72	8.04		0.32	8.59	1.07	0.19	0.95	0.00	100
صادرات	4.69	12.46	1.33	0.75	0.31	0.00	16.12	1.12	11.79	0.06	0.07	0.34	0.92	15.41		2.24	29.90	2.22	0.10	0.18	0.00	100
واردات																						
ليبيا	0.06	12.41	0.00	46.92	0.25		0.55	1.52	20.60	0.00	0.00	0.02	0.56	0.00	2.24		8.47	6.41	0.00	0.00		100
صادرات	2.63	3.81	0.51	47.31	1.37	0.00	3.38	0.16	19.31	0.00	0.00	5.18	2.60	0.02	1.16		8.64	3.87	0.00	0.05	0.00	100
واردات																						
مصر	12.50	8.20	0.25	5.23	1.82	0.20	15.88	6.83	8.62	0.06	2.04	0.48	0.65	2.19	13.52	10.25		6.98	1.11	3.18	0.00	100
صادرات	1.36	3.95	2.40	0.32	7.65	0.14	46.28	1.04	3.03	0.00	0.01	0.06	0.25	25.70	2.11	4.09		0.48	0.65	0.47	0.00	100
واردات																						
المغرب	6.52	5.98	0.23	15.67	14.67	0.07	12.75	0.13	7.51	0.00	1.52	1.01	0.83	1.79	5.08	8.12	7.98		8.48	1.39	0.27	100
صادرات	0.21	4.51	0.96	5.77	22.50	0.00	49.71	0.01	0.72	0.00	0.22	0.10	1.16	0.90	0.68	2.77	9.73		0.04	0.01	0.00	100
صادرات																						
موريتانيا	0.86	0.00	0.25	0.73	69.67	0.00	0.00	0.00	1.19	0.00	0.00	0.00	0.00	1.68	24.79	0.00	0.35	0.48		0.00	0.00	100
صادرات	0.09	26.63	0.37	7.81	30.46	0.00	5.20	0.26	0.44	0.00	0.00	0.02	0.00	0.03	0.43	0.00	8.52	19.56		0.19	0.00	100
واردات																						
اليمن	0.40	49.49	0.10	0.17	0.02	4.24	11.56	0.54	0.76	5.01	1.65	1.24	0.29	17.69	0.14	0.18	4.59	0.00	0.01		1.91	100
صادرات	1.50	50.52	0.36	0.03	0.03	0.43	21.27	0.10	1.04	2.28	0.01	3.70	0.32	10.58	1.24	0.00	4.13	0.13	0.00	0.00	2.35	100
واردات																						

المصدر: الملحق (4/8).

الملحق رقم 17

(2008)

المصدر / الجهات	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		218.3	29.0	25.9	131.8	1.0	476.2	90.7	234.5	0.6	809.9	31.4	81.2	93.3	126.4	33.5	104.6	12.6	0.3	51.2	55.1	2,607.4
صادرات		310.0	147.5	44.2	0.1	0.1	3,596.5	3.5	344.9	0.9	72.2	20.7	9.9	115.1	119.5	2.2	764.0	32.3	0.1	23.7	89.9	5,697.4
واردات																						
الإمارات	330.9		516.4	58.1	146.1	47.6	2,613.6	571.6	1,608.2	60.5	0.0	1,384.2	1,385.2	813.3	213.7	79.7	465.8	176.2	1.4	1,635.4	19.7	14,370.2
صادرات	426.5		583.8	21.3	1.6	12.8	2,715.6	221.1	409.7	189.6	4.4	50.2	1,584.3	354.8	387.9	197.1	395.7	44.6	0.0	334.6	0.0	7,935.7
واردات																						
البحرين	42.4	751.1		14.8	73.4	0.0	1,051.2	62.2	13.5	0.0	0.2	404.6	181.8	216.1	176.2	10.3	48.4	49.0	0.0	10.8	0.0	3,106.0
صادرات	51.9	581.6		20.8	0.0	0.0	5,172.4	0.0	34.9	8.3	0.0	84.0	90.6	76.1	25.1	0.0	9.2	1.5	0.1	1.1		6,157.5
واردات																						
تونس	16.2	49.6	18.5		426.6	1.4	60.1	27.9	10.5	0.0	6.4	3.4	3.7	1.8	8.9	865.4	128.0	232.6	23.3	2.6		1,866.2
صادرات	21.2	134.4	19.3		723.0	0.0	227.9	17.5	12.4	0.0	0.0	2.9	15.4	99.6	18.5	1,071.7	249.2	89.3	3.3	2.4		2,708.2
واردات																						
الجزائر	5.0	101.4	0.0	778.5		0.0	40.9	0.3	28.3	0.1	0.0	0.9	0.8	0.8	17.4	46.7	656.7	626.8	2.4	0.0	0.0	2,309.1
صادرات	123.6	53.6	40.1	279.3		0.0	134.1	0.2	28.7	0.0	0.2	7.2	11.6	6.1	70.9	0.7	185.1	82.6	12.4	0.1	5.2	1,041.6
واردات																						
جيبوتي	0.0	9.5	0.0	0.0	0.0		0.1	0.2	23.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.4	0.0	42.5
صادرات	1.1	48.2	0.0	1.0	0.0		16.0	0.0	1.3	0.0	0.0	30.8	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.2	0.0	16.7		115.8
واردات																						
السعودية	4,374.9	8,773.2	9,437.0	125.6	106.4	1,141.2		610.9	764.8	21.3	574.7	697.9	1,655.6	1,501.0	407.5	231.8	4,479.7	2,530.4	16.9	1,136.8	0.0	38,587.6
صادرات	505.3	2,883.7	1,181.1	84.1	9.8	130.5		145.9	523.5	16.5	0.2	470.1	127.5	311.5	265.1	0.2	1,496.5	217.3	0.2	181.6	3.4	8,554.0
واردات																						
السودان	4.7	587.2	0.0	11.6	0.0	0.0	104.1		16.4	0.0	0.1	0.1	0.4	1.9	15.2	0.5	60.2	0.2	0.0	66.1		867.9
صادرات	98.5	626.3	6.1	31.6	4.9	1.0	746.2		77.9	0.2	0.0	35.4	0.7	17.1	28.7	11.0	451.7	0.7	0.0	0.0		2,169.4
واردات																						
سورية	609.3	304.3	19.5	106.3	323.5	0.0	1,400.3	70.1		1.1	741.1	0.1	89.2	314.6	243.8	223.1	507.4	25.2	12.5	136.0		5,127.3
صادرات	218.5	433.3	70.0	11.5	31.2	25.6	1,062.5	17.0		1.2	286.4	30.0	31.8	115.3	246.0	28.4	316.8	48.8	0.4	6.6		2,981.0
واردات																						
الصومال	0.3	187.0	5.8	0.0	0.2	1.1	12.0	0.1	0.0		0.0	22.4	2.8	9.0	1.1	0.0	1.2	0.0	0.0	69.9	0.0	312.9
صادرات	0.5	52.3	0.0	0.0	0.0	278.6	17.0	0.2	0.0	54.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.3	0.1	0.0	43.7	0.0	0.0	446.8
واردات																						
العراق	66.7	1.1	0.0	0.0	0.2	0.0	0.2	0.0	1,006.8	0.0		0.0	0.0	0.0	12.9	0.0	3.8	134.4	0.0	0.0	0.0	1,226.1
صادرات	2,234.9	3,399.3	0.0	15.4	180.2	0.0	632.1	0.1	1,630.4	0.0	0.0	76.9	8.8	0.0	149.4	0.0	485.6	0.0	0.0	57.1	0.0	8,870.3
واردات																						
عمان	18.6	3,092.6	28.9	2.6	6.4	27.7	423.1	28.9	0.0	0.0	69.2	0.0	0.0	100.1	6.4	3.5	28.5	5.2	7.1	0.0		3,849.2
صادرات	34.5	4,649.5	445.1	3.8	0.9	0.0	767.7	0.2	8.0	26.4	0.0	0.0	76.1	33.4	15.8	2.6	78.2	1.9	0.0	0.0	0.0	6,136.0
واردات																						
قطر	7.6	1,559.1	63.0	10.9	9.1	0.0	255.7	28.3	37.7	0.1	0.8	15.4		23.8	6.6	0.8	25.0	31.9	0.0	4.7	0.0	2,080.7
صادرات	48.5	936.3	122.3	2.8	2.6	0.0	793.1	0.1	36.2	2.4	0.1	114.3	81.4	78.9	7.6	0.6	89.9	5.1	0.0	1.5	0.0	2,323.1
واردات																						
الكويت	110.7	346.6	52.5	43.3	2.7	0.0	284.9	15.6	294.8	0.0	0.0	67.9	92.0	54.9		0.4	161.5	36.2	0.0	440.0	0.0	2,003.9
صادرات	80.0	725.7	191.7	11.3	42.5	0.0	1,423.9	1.1	542.1	10.5	0.0	111.3	27.6	90.8		0.0	57.1	11.0	0.4	210.2	0.0	3,537.3
واردات																						
لبنان	119.1	346.3	27.3	11.7	29.5	2.2	208.9	31.6	223.6	0.0	269.0	14.4	85.0	95.8		11.1	127.1	16.0	1.5	16.0		1,636.1
صادرات	108.5	326.4	47.8	17.1	7.3	0.0	289.9	20.3	270.9	1.5	14.3	7.1	17.2	488.7		38.0	458.2	43.6	1.4	6.7		2,164.9
واردات																						
ليبيا	0.7	155.6	0.0	645.5	3.1	0.0	6.9	17.4	244.3	0.0	0.0	0.2	7.0	0.0	26.8		102.7	77.2	0.0	0.0		1,287.3
صادرات	21.6	40.3	5.2	511.1	14.5	0.0	35.7	1.9	200.2	0.0	0.0	54.9	0.5	0.2	11.9		87.6	19.3	0.0	0.5		1,005.4
واردات																						
مصر	371.3	274.7	17.0	113.7	97.7	11.1	646.1	282.4	288.0	3.4	178.7	71.3	76.7	87.4	216.4	416.7		175.6	3.0	81.5	44.7	3,457.4
صادرات	82.3	480.6	49.7	72.5	695.2	0.0	2,937.0	63.9	959.2	1.6	4.3	31.7	33.5	218.2	79.3	171.7		40.3	8.1	40.2	0.0	5,969.3
واردات																						
المغرب	37.9	38.1	2.4	89.8	113.0	25.3	172.7	1.9	44.3	0.0	3.4	1.7	5.2	8.6	31.2	63.8	48.1		50.8	7.7	2.1	748.0
صادرات	14.5	242.5	46.5	242.6	804.4	0.0	2,813.0	0.5	28.0	0.0	482.5	5.8	52.7	71.9	25.5	88.9	407.0		6.1	0.1	0.0	5,332.4
واردات																						
موريتانيا	0.1	0.0	0.1	0.6	18.0	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	6.0	0.0	7.7	1.4		0.0		35.2
صادرات	0.1	1.4	0.0	12.8	48.9	0.0	15.6	0.0	13.9	0.0	0.0	7.9	0.0	0.0	8.0	0.0	5.7	39.7		0.0		151.9
واردات																						
اليمن	24.2	725.3	0.6	2.8	0.4	20.6	206.8	3.2	6.0	48.1	18.3	17.3	6.6	196.6	1.6	2.8	39.5	0.1	0.4			1,323.2
صادرات	52.4	3,020.7	12.9	1.8	0.0	9.7	701.1	5.9	58.3	47.8	0.1	142.7	16.1	670.5	17.4	0.0	134.1	9.2	0.0			4,900.7
واردات																						

المصدر : مصادر الملحق (3/8) .

الملحق رقم18

2008

(في المائة)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		8.37	1.11	0.99	5.05	0.04	18.26	3.48	8.99	0.02	31.06	1.20	3.11	3.58	4.85	1.28	4.01	0.48	0.01	1.96	2.11	100
مصادرات		5.44	2.59	0.78	0.00	0.00	63.13	0.06	6.05	0.02	1.27	0.36	0.17	2.02	2.10	0.04	13.41	0.57	0.00	0.42	1.58	100
واردات																						
الإمارات	2.30		3.59	0.40	1.02	0.33	18.19	3.98	11.19	0.42	0.00	25.24	9.64	5.66	1.49	0.55	3.24	1.23	0.01	11.38	0.14	100
مصادرات	5.37	7.36		0.27	0.02	0.16	34.22	2.79	5.16	2.39	0.06	0.63	19.96	4.47	4.89	2.48	4.99	0.56	0.00	4.22	0.00	100
واردات																						
البحرين	1.36	24.18		0.48	2.36	0.00	33.84	2.00	0.43	0.00	0.01	13.03	5.85	6.96	5.67	0.33	1.58	1.58	0.00	0.35	0.00	100
مصادرات	0.84	9.45		0.34	0.00	0.00	84.00	0.00	0.57	0.14	0.00	1.36	1.47	1.24	0.41	0.00	0.15	0.02	0.00	0.02		100
واردات																						
تونس	0.87	2.66	0.99		21.74	0.07	3.22	1.50	0.56	0.00	0.34	0.18	0.20	0.10	0.48	46.37	6.86	12.47	1.25	0.14		100
مصادرات	0.78	4.96	0.71		26.70	0.00	8.41	0.65	0.46	0.00	0.00	0.11	0.57	3.68	0.68	39.57	9.20	3.30	0.12	0.09		100
واردات																						
الجزائر	0.22	4.39	0.00	33.71		0.00	1.77	0.01	1.23	0.00	0.00	0.04	0.03	0.75	6.82	2.02	28.44	27.23	0.11	0.00	0.00	100
مصادرات	11.87	5.15	3.85	26.81		0.00	12.88	0.02	2.75	0.00	0.02	0.69	1.11	0.59	6.81	0.07	17.77	7.93	1.19	0.01	0.50	100
واردات																						
جيبوتي	0.00	22.29	0.03	0.05	0.00		0.25	0.40	54.79	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	0.00		22.19	0.00	100
مصادرات	0.99	41.62	0.00	0.86	0.00		13.82	0.00	1.15	0.00	0.00	26.62	0.00	0.00	0.39		0.00	0.17		14.40		100
واردات																						
السعودية	11.34	22.74	24.46	0.33	0.28	2.96		1.58	1.98	0.06	1.49	1.81	4.29	3.89	1.06	0.60	11.61	6.56	0.04	2.95	0.00	100
مصادرات	5.91	33.71	13.81	0.98	0.11	1.53		1.71	6.12	0.19	0.00	5.50	1.49	3.64	3.10	0.00	17.50	2.54	0.00	2.12	0.04	100
واردات																						
السودان	0.54	67.66	0.00	1.33	0.00	0.00	11.99		1.78	0.00	0.02	0.02	0.04	0.22	1.75	0.06	6.94	0.03	0.00	7.62	0.00	100
مصادرات	4.54	28.87	0.28	1.46	0.22	0.05	34.39		3.59	0.01	0.00	1.48	1.63	0.79	1.32	0.51	20.82	0.03	0.00	0.00	0.00	100
واردات																						
سورية	11.88	5.94	0.38	2.07	6.31	0.00	27.31	1.37		0.02	14.45	0.00	1.74	6.13	4.76	4.35	9.90	0.49	0.24	2.65		100
مصادرات	7.33	14.53	0.39	2.35	1.05	0.86	35.64	0.57		0.04	9.61	1.01	1.07	3.87	8.25	0.95	10.63	1.64	0.01	0.22		100
واردات																						
الصومال	0.11	59.75	1.86	0.00	0.05	0.36	3.85	0.04	0.00		0.00	7.16	0.89	2.89	0.34	0.00	0.37	0.00	0.00	22.33	0.00	100
مصادرات	0.12	11.70	0.00	0.00	0.00	62.36	3.79	0.00	0.05		12.09	0.01	0.00	0.00	0.00	0.07	0.02	0.00	0.00	9.78	0.00	100
واردات																						
العراق	5.44	0.09	0.00	0.03	0.01	0.00	0.02	0.00	82.11	0.00		0.00	0.00	0.00	1.05	0.00	5.47	0.00	0.00	0.64	0.00	100
مصادرات	25.19	38.32	0.00	0.17	2.03	0.00	7.13	0.00	18.38	0.00		0.87	0.10	0.00	1.68	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	100
واردات																						
عمان	0.48	80.34	0.75	0.07	0.17	0.72	10.99	0.75	0.00	0.00	1.80			2.60	0.17	0.09	0.74	0.14	0.19	0.00	0.00	100
مصادرات	0.56	75.77	7.25	0.06	0.02	0.00	12.51	0.00	0.00	0.43	0.00		1.24	0.54	0.26	0.04	1.28	0.03	0.00	0.00	0.00	100
واردات																						
قطر	0.37	74.93	3.03	0.53	0.44	0.00	12.29	1.36	1.81	0.00	0.04	0.74		1.14	0.32	0.04	1.20	1.53	0.00	0.23	0.00	100
مصادرات	2.09	40.30	5.26	0.12	0.11	0.00	34.14	0.00	1.56	0.10	0.00	4.92		3.50	3.39	0.33	3.87	0.22	0.00	0.07	0.00	100
واردات																						
الكويت	5.52	17.30	2.62	2.16	0.14	0.00	14.22	0.78	14.71	0.00	0.00	3.39	4.59		2.74	0.02	6.06	1.81	0.00	21.96	0.00	100
مصادرات	2.26	20.51	5.42	0.32	1.20	0.00	40.25	0.00	15.32	0.30	0.00	3.15	0.78		2.57	0.00	1.62	0.31	0.01	5.94	0.00	100
واردات																						
لبنان	7.28	21.17	1.67	0.72	1.80	0.13	12.77	1.93	13.67	0.00	16.44	0.88	5.20	5.86		0.68	7.77	0.96	0.09	0.98		100
مصادرات	5.01	15.08	2.21	0.79	0.34	0.00	13.39	0.94	12.51	0.07	0.66	0.33	0.79	22.57		1.76	21.16	2.01	0.06	0.31		100
واردات																						
ليبيا	0.05	12.09	0.00	50.14	0.24	0.00	0.53	1.35	18.97	0.00	0.00	0.02	0.54	0.00	2.08		7.97	6.00	0.00	0.00	0.00	100
مصادرات	2.15	4.01	0.52	50.84	1.44	0.00	3.55	0.18	19.91	0.00	0.00	0.00	0.05	0.02	1.19		8.72	1.92	0.00	0.05	0.00	100
واردات																						
مصر	1.38	8.05	0.83	1.21	11.65	0.00	49.20	1.07	16.07	0.03	0.07	0.53	0.56	3.66	1.33	2.88		0.67	0.14	0.67	0.00	100
مصادرات	10.74	7.94	0.49	3.29	2.83	0.32	18.69	8.17	8.33	0.10	5.17	2.06	2.22	2.53	6.26	12.05		5.08	0.09	2.36	1.29	100
واردات																						
المغرب	5.07	5.09	0.32	12.01	15.11	3.38	23.09	0.26	5.93	0.00	0.45	0.23	0.69	1.15	4.17	8.53	6.43		6.79	1.03	0.28	100
مصادرات	0.27	4.55	0.87	4.55	15.09	0.00	52.75	0.01	0.52	0.00	0.00	0.11	0.99	1.35	0.48	1.67	7.63		0.11	0.00	0.00	100
واردات																						
موريتانيا	0.36	0.00	0.17	1.71	0.00	0.00	1.16	0.00	1.08	0.00	0.00	0.00	0.00	1.23	17.03	0.00	21.90	4.09		0.00		100
مصادرات	0.07	0.93	0.00	8.40	30.86	0.00	10.25	0.00	9.12	0.00	0.00	5.23	0.00	0.00	5.24	0.00	3.77	26.11		0.02		100
واردات																						
اليمن	1.83	54.82	0.04	0.21	0.03	1.55	15.78	0.24	0.46	3.63	1.39	1.31	0.50	14.86	0.12	0.21	0.01	0.19	0.03		0.00	100
مصادرات	1.07	61.64	0.26	0.04	0.00	0.20	14.31	0.12	1.19	0.98	0.00	2.91	0.33	13.68	0.35	0.00	2.74	0.19	0.00		0.00	100
واردات																						

المصدر: الملحقان (1/8) و(5/8)

الملحق رقم19 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "مليون دولار "سنة2009

(2009)

(مليون دولار)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		206.4 332.1	26.5 75.6	33.7 19.2	99.1 1.3	0.8 0.0	532.4 2,438.6	67.0 12.6	210.7 306.9	0.4 0.9	856.9 126.7	34.6 19.3	64.7 9.5	70.7 67.1	178.6 112.1	39.3 1.3	88.4 860.2	10.3 34.2	0.1 0.0	38.8 14.4	38.8 0.0	2,598.2 4,432.0
الإمارات	269.2 339.4		420.1 464.6	47.2 16.9	118.9 1.3	38.7 10.2	2,126.4 2,161.1	465.0 176.0	1,308.4 326.1	49.2 150.9	0.0 3.5	2,950.7 39.9	1,127.0 1,260.8	661.7 282.4	173.9 308.7	64.8 156.9	379.0 314.9	143.4 35.5	1.1 0.0	1,330.5 266.3	16.0 0.0	11,691.2 6,315.2
البحرين	34.6 37.6	612.7 421.0		12.1 15.1	59.9 0.0	0.0 0.0	857.5 3,744.4	50.7 0.0	11.0 25.2	0.0 6.0	0.2 0.0	330.1 60.8	148.3 65.6	176.3 55.1	143.8 18.2	8.4 0.0	39.5 6.6	40.0 1.1	0.0 0.1	8.8 0.8	0.0 0.0	2,333.8 4,457.5
تونس	17.3 24.2	55.0 71.8	14.5 8.9		450.7 499.9	0.9 0.2	26.2 107.5	0.7 12.7	28.7 10.1	0.0 0.0	4.1 0.0	1.0 2.7	6.5 9.0	2.0 47.1	12.2 9.5	830.9 559.1	81.7 167.3	209.1 65.8	17.5 2.1	1.5 2.7		1,760.6 1,600.6
الجزائر	2.6 116.5	33.3 86.5	0.0 13.3	492.3 324.4		0.0 0.0	18.5 156.8	0.0 1.1	4.2 59.0	0.0 0.0	0.1 0.2	0.7 4.8	1.5 6.4	4.5 6.6	3.8 90.3	11.1 0.7	399.3 536.0	379.9 114.8	2.0 0.1	0.8 0.4	0.0 8.2	1,354.6 1,525.9
جيبوتي	0.0 1.0	8.9 44.0	0.0 0.0	0.0 0.9	0.0 0.0		0.1 14.6	0.2 0.0	22.0	0.0 1.2	0.0 0.0	0.0 28.1	0.0 0.0	0.0 0.4	0.0 0.0	0.0	0.0 0.0	0.0 0.2	0.0	8.9 15.2	0.0	40.1 105.7
السعودية	3,357.2 377.2	6,732.4 2,152.8	7,241.7 881.7	96.4 62.8	81.6 7.3	875.8 97.4		468.8 108.9	586.9 390.8	16.3 12.3	441.0 0.1	535.5 351.0	1,270.5 95.2	1,151.8 232.5	312.7 197.9	177.9 0.1	3,437.6 1,117.2	1,941.8 162.2	12.9 0.1	872.4 135.6	0.0 2.5	29,611.3 6,385.8
السودان	15.0 73.9	477.9 526.9	0.0 11.2	10.0 0.5	0.8 10.9	3.7 7.1	198.0 564.7		17.9 52.9	0.0 0.3	48.8 0.0	0.2 38.2	0.7 34.0	1.1 20.1	12.3 25.7	2.0 5.7	54.8 460.1	0.0 1.1	0.0 0.0	22.8 31.5	0.1	866.0 1,865.0
سورية	530.1 158.5	264.8 314.4	16.9 50.8	92.5 8.4	281.4 22.6	0.0 18.6	1,218.2 771.1	61.0 12.3		1.0 0.9	644.7 207.9	0.1 21.8	77.6 23.1	273.6 83.6	212.1 178.5	194.1 20.6	441.4 229.9	21.9 35.4	10.8 0.3	118.3 4.8		4,460.4 2,163.4
الصومال	0.3 0.5	178.3 46.3	5.6 0.0	0.0 0.0	0.2 0.0	1.1 246.7	11.5 15.0	0.1 0.0	0.0 0.2		0.0 47.8	21.4 0.0	2.6 0.0	8.6 0.0	1.0 0.0	0.0 0.3	1.1 0.1	0.0 0.0	0.0 38.7	66.6 0.0	0.0 0.0	298.3 395.6
العراق	11.7 1,824.7	3.9 0.0	0.0 0.0	0.0 3.8	0.0 319.3	0.0 0.0	564.7 0.0	0.0 0.0	744.8 10,617.5	0.0 0.0		0.0 133.0	0.0 0.0	3.9 224.3	0.0 0.0	0.0 0.0	3.9 707.0	93.6 0.0	0.0 0.0	0.0 79.8	0.0 0.0	861.7 13,909.4
عمان	29.4 26.9	1,494.3 3,902.0	48.8 109.6	2.5 0.8	5.3 1.2	8.7 2.9	380.3 623.0	29.6 0.0	33.5 14.4	105.5 63.4	112.4		331.0 134.6	42.6 215.4	11.0 13.8	2.8 0.0	124.3 113.7	4.7 1.3	0.4	114.5 114.5		2,881.6 5,337.6
قطر	6.6 41.1	1,338.8 792.8	54.1 103.5	9.4 2.4	7.8 2.2	0.0 0.0	219.6 671.6	24.3 0.1	32.4 30.7	0.1 2.1	0.7 0.1	13.3 96.8		20.4 68.9	5.7 66.8	0.7 6.5	21.5 76.1	27.4 4.3	0.0 0.0	4.0 1.3	0.0 0.0	1,786.7 1,967.1
الكويت	98.4 66.4	308.3 602.6	46.7 159.2	38.5 9.4	2.4 35.3	0.0 0.0	253.3 1,182.3	13.9 0.9	262.2 450.1	0.0 8.7	0.0 0.0	60.4 92.4	81.8 22.9		48.8 75.4	0.3 0.0	143.6 47.4	32.2 9.1	0.0 0.3	391.3 174.6	0.0 0.0	1,782.1 2,937.2
لبنان	105.4 189.6	332.8 261.2	7.4				242.9 309.9		225.5 233.7		270.8		79.5	77.4 104.0		7.2	74.6 420.7	7.4			137.9 346.8	1,546.8 1,887.9
ليبيا	0.6 16.1	129.3 30.1	0.0 3.9	536.3 381.8	2.6 10.8	0.0 0.0	5.7 26.7	14.4 1.4	202.9 149.5	0.0 0.0	0.0 0.0	0.2 41.0	5.8 0.4	0.0 0.2	22.3 8.9		85.3 65.5	64.2 14.4	0.0 0.0	0.0 0.4		1,069.6 751.0
مصر	939.9 73.3	561.9 438.6	41.2 45.4	255.2 48.2	366.8 379.9	28.0 15.7	1,337.9 2,027.5	566.8 44.0	833.1 317.9	23.1 0.3	370.4 2.4	147.2 52.8	262.6 38.9	198.1 1,158.1	443.4 91.6	990.2 212.6		360.9 44.6	5.1 9.7	443.5 72.6	82.6 1.4	8,257.9 5,075.4
المغرب	39.3 15.3	34.9 180.5	2.7 21.8	82.6 226.3	129.6 698.4	0.9 0.0	28.9 1,425.7	6.3 0.1	51.9 38.9	0.0 0.1	3.7 640.0	1.5 7.1	5.2 43.6	8.6 28.5	35.0 28.1	42.4 47.0	106.9 372.4		45.3 0.8	47.2 0.0	0.6 0.0	673.6 3,774.5
موريتانيا	0.0 0.5	0.2 17.9	0.0 0.0	0.7 5.9	0.0 3.0	0.0 0.0	0.0 7.1	0.0 0.0	0.0 0.7	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.0	0.0 0.0	0.4 0.3	0.4 0.2	0.0 0.1	2.3 2.3	0.4 16.5		0.0 0.2	0.0 0.0	4.0 54.7
اليمن	12.5 48.5	232.3 1,086.2	0.7 10.8	3.4 1.5	2.5 0.1	19.2 12.5	155.2 695.4	3.4 5.2	7.5 59.8	57.7 42.6	11.5 0.3	18.5 171.5	4.0 16.1	58.2 202.5	2.6 11.9	1.6 0.0	27.5 144.3	0.0 3.4	0.3 0.0		0.0 0.0	618.6 2,512.7

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

الملحق رقم20 : اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية "نسبة المئوية "سنة2009

2009

(في المائة)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	أخرى	المجموع
الأردن		7.94	1.02	1.30	3.81	0.03	20.49	2.58	8.11	0.01	32.98	1.33	2.49	2.72	6.87	1.51	3.40	0.40	0.00	1.49	1.49	100
صادرات		7.49	1.71	0.43	0.03	0.00	55.02	0.28	6.93	0.02	2.86	0.44	0.22	1.51	2.53	0.03	19.41	0.77	0.00	0.32	0.00	100
واردات																						
الإمارات	2.30		3.59	0.40	1.02	0.33	18.19	3.98	11.19	0.42	0.00	25.24	9.64	5.66	1.49	0.55	3.24	1.23	0.01	11.38	0.14	100
صادرات	5.37		7.36	0.27	0.02	0.16	34.22	2.79	5.16	2.39	0.06	0.63	19.96	4.47	4.89	2.48	4.99	0.56	0.00	4.22	0.00	100
واردات																						
البحرين	1.36	24.18		0.48	2.36	0.00	33.84	2.00	0.43	0.00	0.01	13.03	5.85	6.96	5.67	0.33	1.56	1.58	0.00	0.35	0.00	100
صادرات	0.84	9.45		0.34	0.00	0.00	84.00	0.00	0.57	0.14	0.00	1.36	1.47	1.24	0.41	0.00	0.15	0.02	0.00	0.02	0.00	100
واردات																						
تونس	0.98	3.12	0.82		25.60	0.05	1.49	0.04	1.63	0.00	0.24	0.06	0.37	0.11	0.69	47.19	4.64	11.88	0.99	0.08		100
صادرات	1.51	4.49	0.56		31.23	0.01	6.71	0.80	0.63	0.00	0.00	0.17	0.56	2.94	0.59	34.93	10.45	4.11	0.13	0.17		100
واردات																						
الجزائر	0.19	2.46	0.00	36.34		0.00	1.36	0.00	0.31	0.00	0.00	0.05	0.11	0.33	0.28	0.82	29.48	28.04	0.15	0.06	0.00	100
صادرات	7.63	5.67	0.87	21.26		0.00	10.28	0.07	3.86	0.00	0.01	0.31	0.42	0.43	5.92	0.05	35.12	7.52	0.00	0.03	0.53	100
واردات																						
جيبوتي	0.00	22.29	0.03	0.05	0.00		0.25	0.40	54.79	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	22.19	0.00	100
صادرات	0.99	41.62	0.00	0.86	0.00		13.82	0.00		1.15	0.00	26.62	0.00	0.39	0.00	0.00	0.00	0.17		14.40		100
واردات																						
السعودية	11.34	22.74	24.46	0.33	0.28	2.96		1.58	1.98	0.06	1.49	1.81	4.29	3.89	1.06	0.60	11.61	6.56	0.04	2.95	0.00	100
صادرات	5.91	33.71	13.81	0.98	0.11	1.53		1.71	6.12	0.19	0.00	5.50	1.49	3.64	3.10	0.00	17.50	2.54	0.00	2.12	0.04	100
واردات																						
السودان	1.73	55.18	0.00	1.15	0.09	0.43	22.87		2.07	0.00	5.64	0.02	0.08	0.13	1.42	0.23	6.33	0.00	0.00	2.63	0.00	100
صادرات	3.96	28.25	0.60	0.03	0.58	0.38	30.28		2.84	0.02	0.00	2.05	1.82	1.08	1.38	0.31	24.67	0.06	0.00	1.69	0.00	100
واردات																						
سورية	11.88	5.94	0.38	2.07	6.31	0.00	27.31	1.37		0.02	14.45	0.00	1.74	6.13	4.76	4.35	9.90	0.49	0.24	2.65		100
صادرات	7.33	14.53	2.35	0.39	1.05	0.86	35.64	0.57		0.04	9.61	1.01	1.07	3.87	8.25	0.95	10.63	1.64	0.01	0.22		100
واردات																						
الصومال	0.11	59.75	1.86	0.00	0.05	0.36	3.85	0.04	0.00		0.00	7.16	0.89	2.89	0.34	0.00	0.37	0.00	0.00	22.33	0.00	100
صادرات	0.12	11.70	0.00	0.00	0.00	62.36	3.79	0.00	0.05		12.09	0.01	0.00	0.00	0.00	0.07	0.02	0.00	9.78	0.00	0.00	100
واردات																						
العراق	1.35	0.45	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	86.43	0.00		0.00	0.00	0.00	0.45	0.00	0.45	10.86	0.00	0.00	0.00	100
صادرات	13.12	0.00	0.00	0.03	2.30	0.00	0.00	0.00	76.33	0.00		0.96	0.00	0.00	1.61	0.00	5.08	0.00	0.00	0.57	0.00	100
واردات																						
عمان	1.02	51.86	1.69	0.09	0.18	0.30	13.20	1.03	1.16	3.66	3.90		11.49	1.48	0.38	0.10	4.31	0.16	0.01	3.97		100
صادرات	0.50	73.10	2.05	0.01	0.02	0.05	11.67	0.00	0.27	1.19		0.01	2.52	4.04	0.26	0.00	2.13	0.02		2.15		100
واردات																						
قطر	0.37	74.93	3.03	0.53	0.44	0.00	12.29	1.36	1.81	0.00	0.04	0.74		1.14	0.32	0.04	1.20	1.53	0.00	0.23	0.00	100
صادرات	2.09	40.30	5.26	0.12	0.11	0.00	34.14	0.00	1.56	0.10	0.00	4.92		3.50	3.39	0.33	3.87	0.22	0.00	0.07	0.00	100
واردات																						
الكويت	5.52	17.30	2.62	2.16	0.14	0.00	14.22	0.78	14.71	0.00	0.00	3.39	4.59		2.74	0.02	8.06	1.81	0.00	21.96	0.00	100
صادرات	2.26	20.51	5.42	0.32	1.20	0.00	40.25	0.03	15.32	0.30	0.00	3.15	0.78		2.57	0.00	1.62	0.31	0.01	5.94	0.00	100
واردات																						
لبنان	6.81	21.52					15.70		14.58		17.51		5.14	5.00			4.82				8.92	100
صادرات	10.04	13.84	0.39				16.42		12.38					5.51		0.38	22.28	0.39			18.37	
واردات																						
ليبيا	0.05	12.09	0.00	50.14	0.24	0.00	0.53	1.35	18.97	0.00	0.00	0.02	0.54	0.00	2.08		7.97	6.00	0.00		0.00	100
صادرات	2.15	4.01	0.52	50.84	1.44	0.00	3.55	0.18	19.91	0.00	0.00	5.46	0.05	0.02	1.19		8.72	1.92	0.00	0.05		100
واردات																						
مصر	11.38	6.80	0.50	3.09	4.44	0.34	16.20	6.86	10.09	0.28	4.49	1.78	3.18	2.40	5.37	11.99		4.37	0.06	5.37	1.00	100
صادرات	1.44	8.64	0.89	0.95	7.49	0.31	39.95	0.87	6.26	0.01	0.05	1.04	0.77	22.82	1.80	4.19		0.88	0.19	1.43	0.03	100
واردات																						
المغرب	5.84	5.18	0.40	12.26	19.24	0.14	4.30	0.93	7.71	0.00	0.55	0.23	0.77	1.28	5.20	6.30	15.86		0.02	6.72	0.09	100
صادرات	0.40	4.78	0.58	6.00	18.50	0.00	37.77	0.00	1.03	0.00	16.96	0.19	1.16	0.75	0.75	1.25	9.87		0.00	0.00	0.00	100
واردات																						
موريتانيا	0.00	4.95	0.00	18.65	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	9.42	0.00	56.99	9.99		0.00	0.00	100
صادرات	0.86	32.76	0.00	10.86	5.55	0.00	12.93	0.04	1.35	0.00	0.00	0.04	0.00	0.52	0.34	0.14	4.13	30.15		0.34	0.00	100
واردات																						
اليمن	2.01	37.55	0.12	0.55	0.41	3.11	25.08	0.55	1.22	9.32	1.86	2.99	0.64	9.41	0.42	0.25	4.45	0.00	0.05		0.00	100
صادرات	1.93	43.23	0.43	0.06	0.00	0.50	27.67	0.21	2.38	1.70	0.01	6.83	0.64	8.06	0.47	0.00	5.74	0.14	0.00		0.00	100
واردات																						

المصدر : الملحقان (1/8) و(6/8).

الملحق رقم 21

(2010)

(مليون دولار)

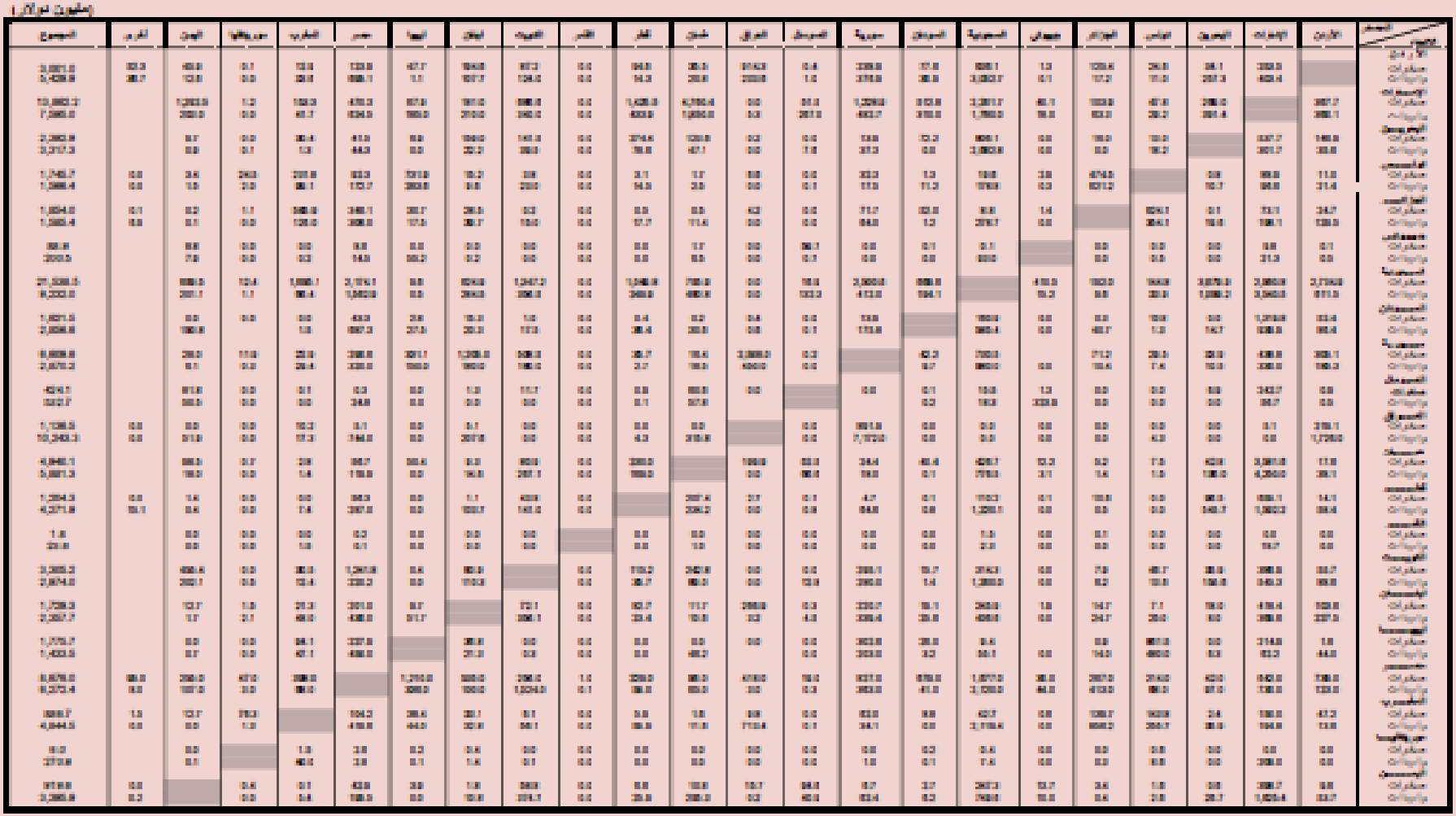

المصدر : صندوق النقد العربي (2012).

الملحق رقم 22

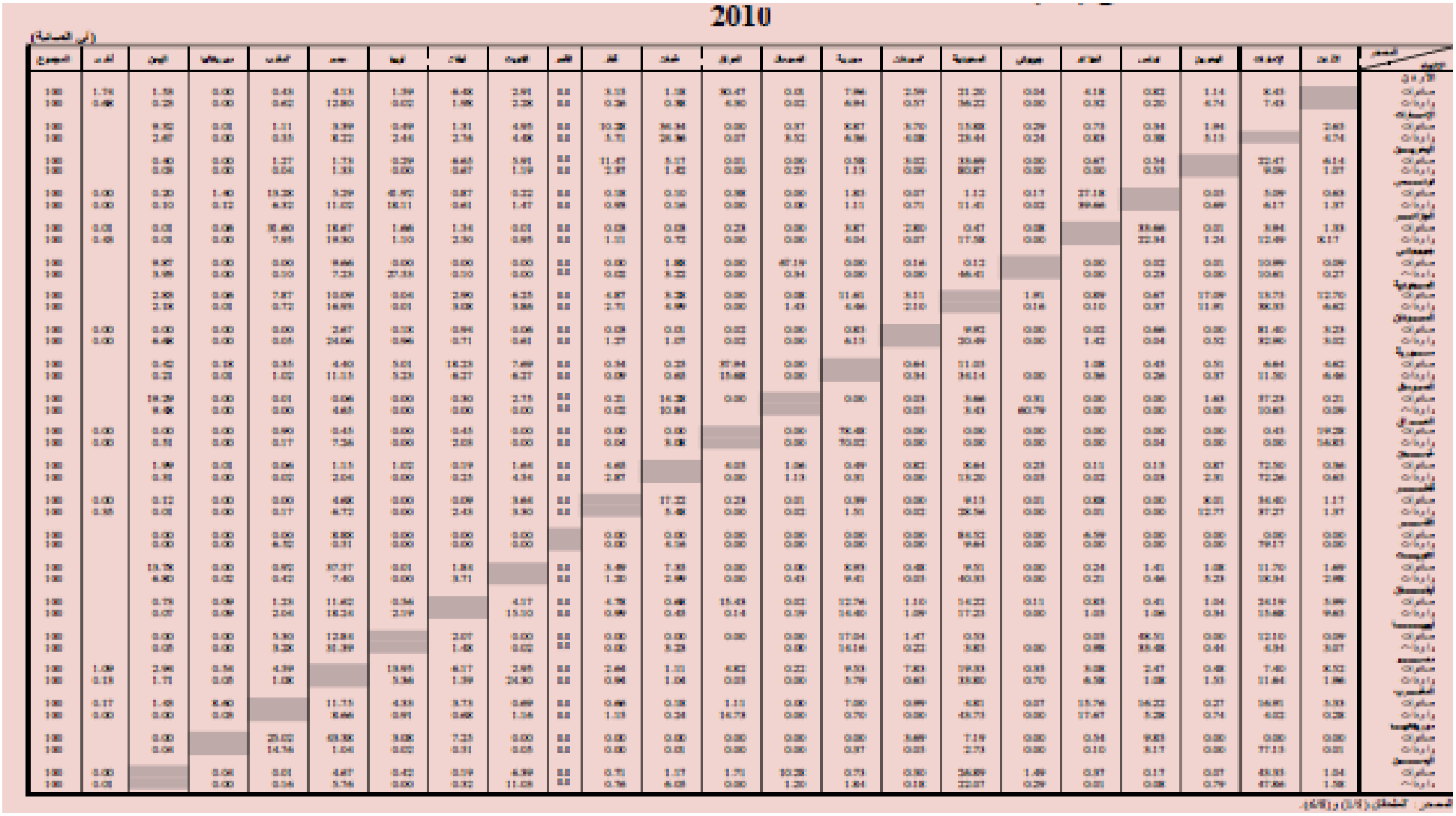

الملحق رقم23

الملحق رقم 24

أهم الشركات في المنطقة الحرة السورية الأردني**الشركات الصناعية :**

1. معمل الدانة للزيوت
2. القاسم لصناعة الساعات
3. الشركة السورية السعودية لصناعة الشامبو
4. جوالة لصناعة الصابون
5. القزويني لصناعات المركبات العلفية
6. الزعبي لصناعات الحبيبات البلاستيكية
7. العمر لصناعات الجبالات وأدوات البناء
8. نصر الدين لتجميع الدراجات النارية

المنشآت التجارية :

1. شركة الشرق الأوسط لتجارة السيارات
2. معرض النور الساطع للسيارات
3. شركة المواد العمرانية الأردنية
4. الشركة العامة لصناعة الحديد التخصصي
5. الشركة الأردنية للرخام والجرانيت
6. شركة رخام الأردن
7. شركة النيل للرخام والغرانيت
8. شركة طريق الحرير الدولية للنقل
9. الشركة العربية لمواد البناء
10. شركة أيوب التجارية
11. الشركة المتخصصة للتجارة والاستثمارات
12. المؤسسة العربية الأردنية للتخليص
13. شركة شعبان وإخوانه للتجارة العامة
14. الحفار وحربة للتجارة العامة
15. مؤسسة النهر الأصغر للتجارة العامة
16. مؤسسة الساعور للتجارة العامة
17. مؤسسة شاهين للتجارة العامة
18. أبازيد والضماد للتجارة العامة
19. شركة النسر للتجارة العامة
20. شركة صيدون للنقل والترانزيت
21. شركة الحد للتخليص والشحن

شركات الخدمات :

1. الأردن الدولية للتأمين
2. مطعم الوسيم
3. شركة خلايلة والزعبي لخدمات التحميل والتنزيل
4. شركة أبو شقرا لخدمات نقل البضائع

قائمة

المراجع

I. قائمة المراجع باللغة العربية :

1- الكتب :

- أبو حرب عثمان ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2008.
- أبو شرارة على عبد الفتاح ،الاقتصاد الدولي النظريات و سياسات ،ط2 ، 2010.
- أبو قحف عبد السلام ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة الشباب الاسكندرية ، 2003.
- أبو قحف عبد السلام ، أساسيات ادارة الأعمال الدولية ، منشورات الحلبي ، ط2 ، اسكندرية ، 2003.
- الاقداحي هاشم محمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية ، 2009.
- براهيمي عبد الحميد ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1981.
- بن حمود سكينة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009.
- بكري كمال ، اقتصاد الدولي التجارة و التمويل ، الاسكندرية ، 2003.
- بهاجيرات لال داس تعريب رضا عبد السلام و السيد أحمد عبد الخالق ، منظمة التجارة العالمية ، دار المريخ ، 2006 .
- الجمل جمال جويدان ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 ، عمان ، 2006.
- حاتم سامي عفيف ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، دار المصرية اللبنانية ، 2005.
- حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية ، فتح لطباعة و النشر ، اسكندرية ، 2003.
- خصاونة محمد قاسم ، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر ،الأردن ، 2010.
- داود عبد المنعم محمد ، مجلس التعاون لدول الخليج و محاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة ، منشأة المعارف ، اسكندرية.
- دادي عدوان ناصر ، متناوي محمد ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003
- زيدان عبد الرحمن آمل، تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية ، دار الكتب القانونية ، دار الشتات لنشر و البرمجيات ، مصر 2008.
- شفيق علي ، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 1989.
- شهاب مجدي محمد ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعية الجديد ، الإسكندرية ، 2007.
- صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير و المناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، ط1 ، القاهرة ، 2000.
- صفوت قابل محمد ، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009/2008
- الصرن رعد حسن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الأول ، ط1 ، دار الرضا للنشر ، 2000.
- الضمور هاني حامد ، التسويق الدولي ، دار وائل ، ط3 الأردن ، 2004.

- عباس صلاح ، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات ، مؤسسة الشباب ، جامعة الاسكندرية ، 2006.
- عباس علي ، ادارة الأعمال الدولية ، دار حامد ، ط1 ، عمان الأردن ، 2003.
- عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية و المعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية و دورها في المجال ، دار الثقافة لنشر و التوزيع ، ط 1، عمان ، 2008.
- عبد السلام أبو قحف ، ادارة الأعمال الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت .
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003/2002.
- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2007.
- عبد المطلب عبد المجيد ،الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ،دار الجامعية ،اسكندرية ،2005.
- عمر حسين ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ، دار الفكر العربي ، 1998 ،
- عجمية محمد عبد العزيز ، عبد الرحمن يسري أحمد و آخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.
- عوض الحرازي محمد علي ، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، منشورات حلبي الحقوقية ، ط 1 ، لبنان ، 2007.
- العساف أحمد عارف ، محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي ، دار الميسرة للنشر ، ط 1 ، عمان الأردن ، 2010.
- عبد الخلاق أحمد ، أحمد بديع بليح ،تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي ، دار الجامعية 2001-2002.
- فرج عبد الفتاح فرج ، الاقتصاد الإفريقي قضايا التكامل و التنمية ، دار النهظة العربية ، 2007.
- فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق لنشر ، عمان ، 2001.
- قدو بديع الجميل ، التسويق الدولي دار الميسرة ، ط1 ، عمان ، 2009.
- قاسي فايزة ، الاقتصاد الدولي (تنقل السلع و حركة عوامل الانتاج) ، دار الأديب ، جزائر ، 2007 القزويني علي ، التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة ، أكادمية الدرسات العليا ، ط1 ، طربلس .2004
- قصور عدي، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.
- لطفي علي ، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، منظمة العربية لتنمية ، مصر ، 2009.
- لطفي علي ، طاقة و التنمية في الدول العربية ، جمهورية المصرية العربية ، 2008.
- لعويسات جمال الدين ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار الهومة ، الجزائر.

- لعشب محفوظ ، المنظمة العالمية لتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 .
- محبوب أسامة ، العولمة و الاقلمية ، دار المصرية اللبنانية ،ط2، 2001.
- محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات دولية ، دار الجامعة ، مصر ، 2009 .
- محمودي مراد ، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، دار الكتاب الحديث ، 2002.
- محمود عبد العزيز عمار رانيا ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008.
- المنذرى سليمان ، السوق العربية المشتركة ، ط2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004.
- منصور طه عبد الله ، د. محمد عبد الصبور محمد علي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ لنشر ، رياض سعودية
- محمد خميس الزوكة ، جغرافية التجارة الدولية ، دار المعرفة الجامعية.
- محمد عبد العزيز ، محمد علي البقي ، التنمية الاقتصادية مفهومها ،نظرياتها، سياساتها ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003.
- نزيه عبد المقصود مبروك ، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007.
- النجار أحمد السيد و آخرون ، التحولات الاقتصادية العربية و الآلفية الثالثة ، ط 1 ، مؤسسة عبد الحميد شومان و المؤسسة العربية لدراسات و نشر ، الأردن ، 2004.
- نزيه عبد المقصود مبارك ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة ، دار الفكر الجامعي ، ط 1، الإسكندرية ، 2006.
- يحي سعيد علي عيد ، التسويق الدولي و المصدر الناجح ، دار الأمين ، ط1 ،1997.
- يسرى محمد أبو العلا ، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية و الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008.
- هيكل شريف ماهر ، دور و أهمية النقل في تكوين أوصر الاتحاد العربي ، مكتبة الحرية ، 2007.

2- الرسائل و الأطروحات :

- الوافي آسيا ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير .في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،.جامعة الحاج لخظر ، باتنة ، 2008/2007.
- أوسرير منور ، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية – دراسة تحليلية – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005.
- بجلوية سهام ، الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق تكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في نقود و مالية ،جامعة الجزائر ، 2005.
- بن دبب عبد الرشيد ، تنظيم و تطور التجارة الخارجية ، حالة الجزائر ، ،مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العرم الاقتصادية جامعة الجزائر2002/ 2003.

- حداد محمد ، العولمة و انعكاستها على اقتصاديات الدول العربية مع الاشارة الى حالة مصر و الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2004/2003
- حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006
- خليفة موراد ، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية – تجارب و تحديات مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة - ، 2005- 2006.
- دلال نورالدين ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006/2005 .
- رايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، أطروحة لنيل دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة جزائر سابقا ، 2006/2005.
- رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008/2007.
- رميدي عبد الوهاب ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007/2006.
- عبيرات مقدم ، تكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات منظمة التجارة العالمية ، لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2001-2002.

3- المجلات و التقارير:

- آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسير ،العدد 2 ، صادرة من جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 2003 .
- الأغا وفيق حلمي ، ايهاب وثيق الأغا ، التكتلات الاقتصادية و التجارة الدولية و التكامل الاقتصادي العربي ، جامعة الأزهر- غزة- كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، 2006.
- أوسرير منور ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة – مشروع منطقة بلارة – مجلة الباحث ، العدد 2003/02 .
- بلعور سليمان ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية لتجارة ،جامعة ورقلة ،مجلة الباحث ، عدد 06 ، 2008.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2003، الفصل الثامن التجارة الخارجية
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 ،الفصل الثامن التجارة الخارجية
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2010 ،الفصل الثامن التجارة الخارجية

- تقرير الاقتصادي العربي الموحد2010 ،الفصل العاشر ، محور الأمن الغذائي في الدول العربية .
- جاسر تادرس ، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مدرية الدراسات و المعرفة مؤسسة المناطق الحرة ، الأردن ، 2006.
- خلفي علي ، د رميدي عبد الوهاب ، رابطة جنوب شرق آسيا – الآسيان – ASEAN ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 .
- دادي عدوان ناصر ، متناوي محمد ، دور انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد03 ، 2004
- عابد فضلية ، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 30 ، العدد 3 ، 2008.
- عبد مولاه و ليد ، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة ، مجلة جسر التنمية الصادرة عن معهد التخطيط العربي بالكويت ، العدد 97 نوفمبر 2010.
- عبد مولاه وليد ، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة ، مجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 97 ، نوفمبر2010.
- عهد غزالة ، تطور العلاقات بين سورية و دول الجوار ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، 2005/07/30.
- الفحل حسين ، الجاتس و آفاق التجارة العربية في الخدمات ، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 23 العدد الثاني جامعة دمشق، سوريا ، 2007 ،
- فيضل خلف الله ، د. وفيق حلمي الأغا ، التكتلات الاقتصادية الدولية و تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ، جامعة الأزهر غزة ،كلية الاقتصاد و علوم الادارة ، سبتمبر 2006 .
- كبير سمية ، أداء التجارة الخارجية العربية و البينية 2000-2004 ، مجلة اقتصاديات شمال افرقيا ، العدد05.
- كواز أحمد ، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، مجلة جسر التنمية الصادرة عن معهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 73.
- كوجان محمد بدر ، استعدادات الجمهورية العربية السورية للانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، ورشة عمل حول " التجارة و البيئة " سوريا ، 14 كانون الأول 2006.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل و الوحدة ، أمانة العامة للمجلس، مركز المعلومات 2009.
- وصاف سعيدي ، مجلة الباحث ، تنمية الصادرات و نمو الاقتصادي في الجزائر ، العدد 1 ، جامعة ورقلة ، 2002
- ولد محمد عيسى محمد محمود ، مكانة و أهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة الباحث ، العدد 08 ، 2010.

4– الملتقيات و المؤتمرات :

- أوسرير منور ، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003.
- باشي أحمد ، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة ، ندوة العلمية الدولية حول تكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 8-9 ماي 2004.
- باكير عمر ، طالب عوض ، تطور التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية و التكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 22/20 سبتمبر 2004.
- بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة- ، الملتقى الدولي حول آثار و انعكسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 14/13 نوفمبر 2006 .
- بن عيشي بشير ، معوقات التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته ندوة العلمية الدولية حول تكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 8-9 ماي 2004.
- بوسعادة سعيدة ، بوقاعة زينب ، تحديات و آفاق المستقبلية لتكامل الاقتصادي العربي ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ، سطيف 5/4ماي 2004.
- تشام فاروق ، الاستثمارات العربية واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد ، مؤتمر الاستثمار و التمويل ، 5-8 ديسمبر ، شرم الشيخ مصر ، 2004.
- جنوحات فضيلة ، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي و تفعيله في ظل التحديات الاقليمية الدولية ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كأالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 9/8 ماي 2004.
- حربي محمد موسى عريفات ، التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية ، عمان المملكة الأردنية الهاشمية ، 22/20 سبتمبر 2004.
- حيدر مراد ، المشاكل و المعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية و التكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 22/20 سبتمبر 2004.
- خيرات حسن ، تجربة المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية و التكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 22/20 سبتمبر 2004.

- داودي الطيب ، التكامل العربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التحديات الكبرى ، ندوة العلمية الدولية حول تكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 8-9 ماي 2004.
- رزيق كمال ، منطقة التجارة العربية الكبرى حلم أم واقع ، ندوة العلمية الدولية حول تكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 8-9 ماي 2004.
- زعباط عبد الحميد ، التجارة العربية البينية و الاستثمارات العربية البينية أدتان لتكامل الاقتصادي العربي ، ندوة العلمية الدولية حول تكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 8-9 ماي 2004.
- شكري محمد ، تجربة تكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي ، قطر ، 8/7 نوفمبر 2007
- الطرمزاوي إسماعيل رزق ، تجربة شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية ، الملتقى الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة المناطق الحرة ، الشارقة الامارات العربية المتحدة ، 2022 سبتمبر 2005.
- العفوري عبد الوهاب ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية عمان المملكة الهاشمية ، 22/20 سبتمبر 2004 .
- غنيم صلاح ، المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية و التكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 22/20 سبتمبر 2004.
- لجداوي نبيل ، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية حالة مصر ، ملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة ، أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الدولية على أنشطة المناطق الحرة ، القاهرة 18/14 ماي 2006.
- لمحيشي إسماعيل عبد المجيد ا ، الدول العربية و تحديات منظمة التجارة العالمية من جولة أوروجواي 1986- إلى مؤتمر هونج كونج 2005 ، الملتقى العربي الثالث – منظمة التجارة العالمية في ضوء مفوضات الدوحة ، دمشق سوريا ، 2008
- الماقوري علي محمد رمضان ، التجارة العربية البينية المعوقات و سبل التطوير ، مؤتمر التجارة العربية و التكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 22/20 سبتمبر 2004.
- محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية و التكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 22/20 سبتمبر 2004.
- المدادحةعلي أشتيان ، المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الأردن 22/20سبتمبر 2004

- المهايني محمد خالد ، المشاكل و الصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية ، المؤتر العربي الثالث حول منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة ن دمشق ، مارس 2008
- نوغي فتيحة ، لرقط فريدة، تكامل الاقتصادي العربي بين المقومات و المعوقات ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كإلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ، سطيف 5/4ماي ،2004.
- هلال محسن أحمد ، الحقوق و الالتزامات ...منظمة التجارة العالمية ، ملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي بالتعاون مع الجمعية التونسية لتسويق ، تونس ، ماي 2007

5– المواثيق و المراسيم :

- المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 من التشريع الجزائري .
- المادة الثانية من قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية رقم 32 لسنة 1984 من التشريع الأردني .
- القانون رقم 66 من قانون الجمارك للسنة 1963 في الجمهورية العربية المصرية .
- صدر قانون رقم 51 للسنة 1966 في الجمهورية العربية المصرية .
- القانون رقم 65 لسنة 1971 في الجمهورية العربية المصرية .
- القانون رقم 43 لسنة 1974 في الجمهورية العربية المصرية .
- القانون رقم32 لسنة 1977 في الجمهورية العربية المصرية .
- القانون رقم 8 لسنة 1997 في الجمهورية العربية المصرية .
- القانون رقم 13 لسنة 2004 في الجمهورية العربية المصرية .
- القانون رقم 6 لسنة 1996 في الإمارات العربية المتحدة .
- المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 في الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية .
- القانون رقم 06/10 24 يونيو 2006 في الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية .
- المرسوم التشريعي رقم 18 سنة 1971 للجمهورية العربية السورية.
- بالمرسوم 40 لعام 2003للجمهورية العربية السورية .
- التعليمة 94/20 سنة 1994 في الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية.
- القانون 29/88 بتاريخ 1988/07/19 في الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية.
- طريق القانون 02/78 سنة 1973 في الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية.
- القانون رقم 21 لعام 1975 في الجمهورية العربية السورية .
- الإرادة الملكية رقم 5 لعام 1976 في المملكة الأردنية الهاشمية.

II. قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1-les livres :

- Dominiek Salvatore, économie international ,gray ville ,paris pour traduction françasse ,1982.
- Joseph E.stiglitz , principes d'économie moderne , 1 édition, 2002 .

2- mémoire et articles :

-Walid Ayadi , Les zones Franches en afrique du nord dans le secture du extile, mémoire présenté comme exigence orteil de la maitrise en droit international, univercité du Québec à montréal ,2009.
-Fréderic blanc , les zones franche portuaires , revue juridique neptunus.
- Marc Cazabai , les zones franches de Emiraties Arabes Unis, mission économique a Dubaï , JUINE 2004 .

III. المواقع الالكترونية :

- www.arab.api.org/jodep/products/delivy أ. رشا مصطفى العوض ، اتفاقية أغادير نحو بيئة أعمال أفضل
- www.agadiragfreement.org
- Sg.uma@maghrebarabe.org
- WWW.FREE-ZONEZ.GOV.JO
- www.mezosoft.biz.nf-free zone in ali montains.doc
- //ar.wikipedai.org
- www.alamuae.com
- www.mafhom.com/syr/articles. عدنان سليمان ، واقع و آفاق وفرص الاستثمار في المناطق الحرة
- www.dcc-sy.com غرفة تجارة دمشق
- www.tpegypt.gov.eg/arabe/freezoone .aspk وزارة الصناعة و تجارة الخارجية ، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية–EITP
- www.alexchan.org
- WWW.SY.JOFRIEZONE.COM شركة المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية ،
- www.mit.gov.jo زياد جرادات، إجراءات انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية المملكة الأردنية